

مركز البحوث والدراسات



السياسة المالية

بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة



تأليف

د. وحيد بن عبد الرحمن بانافع   أ. عبد العزيز عبد المجيد علي

بسم الله الرحمن الرحيم



مركز البحوث والدراسات

السياسة المالية
بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة

تأليف

د. وحيد بن عبد الرحمن بانافع

أ. عبد العزيز عبد المجيد علي

1442هـ – 2020م

بطاقة الفهرسة

ⓒ معهد الإدارة العامة، 1442هـ

معهد الإدارة العامة، 1442هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

بانافع، وحيد عبد الرحمن.

السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة.
وحيد عبد الرحمن بانافع؛ عبد العزيز عبد المجيد علي
- الرياض، 1442هـ.

276ص؛ 17سم × 24سم.

ردمك: 978-603-8276-27-3

1- السياسة المالية 2- المالية العامة - تنظيم وإدارة أ.
علي، عبد العزيز عبد المجيد (مؤلف مشارك)
ب. العنوان

ديوي 336 1442/724

رقم الإيداع: 1442/724

ردمـــــك: 978-603-8276-27-3

«آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِير»

(سورة الحديد، الآية: 7).

قبل أن تقرأ

«تُمَثَّل إدارة الاقتصاد بالنسبة لأنصار السياسة الكينزية كسيارة كُتُب على دوّاسة البنزين (إنفاق حكومي أعلى وضرائب أقل)، وكُتُب على الفرامل (إنفاق حكومي أقل وضرائب أعلى)، والحكومة هي التي تقود السيارة. أما أنصار المذهب النقدي: فيرون أن للاقتصاد بالفعل دواسة بنزين وفرامل، ولكنهم يُصرّوا على أن يُكتب على دواسة البنزين (موارد مالية أعلى)، وعلى الفرامل (موارد مالية أقل). كما يختلف أنصار كينز مع خبراء النقود حول من يجلس في مقعد القيادة، إذ يرى أنصار كينز أن الكونجرس الذي يُرخِّص الإنفاق والضرائب هو السائق، بينما أنصار النقد يرون أن هيئة الاحتياطي الفيدرالي المشرفة على أعمال البنوك هي السائق».

(تود. ج. بوشهولز)

قائمة المحتويات

توطئة:

تمخَّض عن تطور الأحداث المحلية والإقليمية تغيُّرات عديدة طرأت على دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الآونة الأخيرة، ومن هنا استدعت الحاجة أن نُيمِّم وجهنا شَطرَ هذه الظروف الجديدة، وإلقاء الضوء على هدف تحقيق النمو الاقتصادي كأولوية يسعى إليها صانعو السياسات المالية، مع التأكيد على أهمية الأخذ في الاعتبار متطلبات العدالة في توزيع الدخول.

بَيْدَ أَنَّ تَوجُّه وأهداف السياسات الاقتصادية في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء، لم تتفق على ما هي أولوية السياسة المالية، هل أنها تُوجَّه لتعزيز النمو الاقتصادي أم لتحقيق العدالة في توزيع الدخول؟ ولنَوال هذا المقصد يحاول هذا الكتاب أن يجمع بين التأصيل في الفكر، والبساطة في العرض، والاتساق في المحتوى، وعرض فقرات موجزة لموضوعات مستفيضة، يلقي من خلالها الضوء على خلاصة النظريات العلمية والتوجهات الفلسفية حول هذه الموضوعات.

فالقارئ المتمعن في آثار السابقين يجد أن الفكر الاقتصادي قد سار حثيثاً نحو استجلاء وتفسير الظاهرة الاقتصادية والإحاطة بأسرارها لفترات طويلة، مما أسفر عن توارث تراث فكري متميز يفسِّر طبيعة وأهداف السياسات الاقتصادية بصفة عامة، والمالية بصفة خاصة. كما نجد أن السمة المميزة لكل فكر أو توجُّه فلسفي كان يعبِّر عن أصحاب مصلحة مكتسبة من هذا التوجه. وبالتالي؛ فهذه التوجهات كانت تستهدف حمايته وتدعيمه، إلا أنّ التضارب بين أصحاب المصالح المختلفة، خلال تلك الفترات، أدى إلى تولُّد وانبثاق الأفكار والنظريات المختلفة. وقد كان للسياسة المالية الحظُّ الأوفر لمساهمات روَّاد الفكر الاقتصادي؛ لكونها إحدى أهم الأدوات لإدارة النشاط الاقتصادي، كما أنها ذات علاقة وطيدة بأيدولوجية وحجم وطبيعة وتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية على مر العديد من العقود والقرون.

فمع بداية نشأة الدولة في صورتها المعاصرة برزت سياسة التجاريين، كسياسة مرحلية وليدة ظروف معينة، خلال القرن السادس عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وما إن أتت ثمارها حتى تلاشت فلسفتها. ومن ثَمَّ؛ فقد أخذ الفكر التجاري في الاضمحلال إبَّان القرن الثامن عشر، وكانت إنجلترا بصفة خاصة مَهدَ السياسة التجارية وأيضاً لَحدها، أي أن الإنجليز كانوا هم دُعاتها وحَملَة لوائها، ثم أُسدِل الستار على الفكر التجاري حتى دبَّ كينز فيه دبيب الحياة من جديد.

ثم تلا التجاريين فكر انتقالي في فرنسا سُمِّي بالفيزوقراط (أو الطبيعيين)، والذي انتقد كافة المبادئ التي أرساها أنصار الفكر التجاري. ورأى أنصار الفكر الطبيعي أن الفكر الاقتصادي قد ضاق بالرداء الضيق الذي أضفاه عليه التجاريون. واعتقدوا أن هناك قوانين طبيعية تحكُم النشاط الاقتصادي كالقوانين الطبيعية التي تحكُم المجموعة الشمسية.وبالتالي؛ يجب ترك النظام الاقتصادي حرًّا حتى تتمكَّن القوانين الطبيعية من تحريكه حركةً مُنتظمةً وتُوجِّهه نحو التوازن الطبيعي. ولم تكن التجارة ولا الصناعة محور النشاط الاقتصادي والقطاعات الرائدة في عملية التنمية كما كان الوضع في إنجلترا، بل غلب الطابع الزراعي على الاقتصاد من حيث الإنتاج والعمالة. لكنّ سياسة الطبيعيين دعمت، بشكل لم يقصده حملة لوائها، النمو الاقتصادي والتقدم الصناعي في فرنسا بعد تلك الفترة.

وعَقِب ذلك برزت المدرسة الكلاسيكية، والتي تُعدُّ أفضل المدارس الاقتصادية قاطبةً، لأنها تُمثِّل النبع الذي بدأت منه جميع الاتجاهات الفكرية، وارتوت منه جميع المذاهب والمدارس الاقتصادية على الرغم من تنوُّعها واختلافها. وقد كان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي هو المجرى الرئيسي الذي تفرعت عنه المدرسة النيوكلاسيكية؛ سواء في صورتها المبكرة الأولى (المدرسة الحدِّية Margenalism,) أو في صورتها المعاصرة (المدرسة النقدية Monetarism,).

بَيْدَ أَنَّ رُؤى النيوكلاسيك ومواقفهم أدت إلى غروب شمس الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ومهّدت لظهور المدرسة الحدِّية التي اعتمدت على إمعان العقل وإقحام الرياضيات في علم الاقتصاد السياسي، مما شكَّل انقلاباً واضحاً آنذاك في تناول الظاهرة الاقتصادية ومحاولة تفسيرها. إضافة إلى ما شهده الواقع من مآسٍ وكوارث طبيعية واجتماعية وسوء توزيع الدخول؛ من بزوغ

الرأسمالية التي عانى معها العمَّال الذين حالفهم الحظ في الحصول على فُرص عمل بالمصانع الجديدة في ظروف غاية في القسوة.

إلَّا أن تطبيق مبادئ الكلاسيك والنيوكلاسيك لعدَّة عقود أدى إلى ظهور العديد من الاختلالات الاقتصادية في الواقع العملي. وبمرور الزمن تفاقمت تلك المشكلات وازدادت حِدَّتها. ويُعد الكساد العظيم الذي بدأ عام 1929م بمثابة الصخرة التي تحطمت عليها الأفكار والسياسات الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، فلم تنجح السياسات الاقتصادية الكلاسيكية المتبعة في معالجة مشاكل النمو وسوء توزيع الدخول، بل على العكس أدت إلى تفاقمها، وانتشرت البطالة في العديد من الدول، وأصبحت مشكلة البطالة مشكلة عالمية عجزت السياسات الاقتصادية الكلاسيكية عن معالجتها. ومن هنا كانت الحاجة ماسة لظهور فكر اقتصادي جديد فبرز الفكر الاقتصادي الكينزي.

وجاءت الكينزية نتاجاً لظروف تطوُّر الرأسمالية خلال فترة ما بين الحربين، وفي الحقيقة تُمثِّل النظرية الكينزية الثمرة الناضجة لتجربة الكساد العظيم بين عامي 1929-1933م، ويرجع ذلك لاهتمامها بالتحليل الكُلِّي، وبالمخاطر التي تُحدِق بالرأسمالية؛ نتيجة التناقض الذي حدث بين الإنتاج والاستهلاك، واقتراحها بعض السياسات المالية لعلاج مشكلات تصريف الإنتاج والبطالة والطاقات العاطلة. ومن هنا فإنها سرعان ما وجدت صدًى طيباً بين أوساط واسعة من الاقتصاديين والأكاديميين، كما وجدت طريقها بسرعة في السياسات الاقتصادية بالولايات المتحدة ودول غرب أوروبا. وبدأت الكينزية تكتسب المزيد من الأنصار حتى هؤلاء الذين عارضوها في البداية.

وأضحت الكينزية هي اللحن المميز في جميع الكتابات الاقتصادية، فأنغامها الأساسية: الطلب الفعَّال، الميل للادخار، الميل للاستثمار، الكفاية الحَدِّية لرأس المال المضاعف...إلى آخره، فهذه هي الجمل الأساسية في غالبية المعزوفات التي صاغها الاقتصاديون في العديد من الدول إبَّان هذه الفترة.

بَيْدَ أَنَّه مع انتشار العولمة وتوجُّه العديد من الدول نحو تطبيق الخصخصة والعمل وفق آليات السوق، أصبح دور السياسة المالية أشد وطأةً في الدول النامية، وذلك لعدم استغلال مواردها المتاحة الاستغلال الأمثل، وضعف بنيانها الإداري، وهيكلها الإنتاجي، وإدارتها العامة...إلخ، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وسوء توزيع الدخول. ومن جهة أخرى؛ فقد

أكدت الدراسات على أن عدالة توزيع الدخول لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، كما أنها تَدعَم التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي. ومن هنا رأى البعض (Kuzents, 1955; Fields, 1988; IMF, 2014) أن الدور التوزيعي للسياسة المالية أكثر أهميةً من دورها الإنمائي.

وفي ظل سيادة مثل هذه الأوضاع، وتطبيق هذه السياسات فهناك متطلبات لأن تُحابي سياسات تعزيز النمو مستويات الدخول للطبقات الفقيرة (Pro- Poor Growth)، وتُمكِّنهم من الاستفادة من ثماره. أو بمعنى آخر؛ أن يكون النمو المتحقق شاملاً (Inclusive Growth). وعلى ذلك يتمثل التحدي الرئيسي للسياسة المالية في التوفيق بين الأهداف المتعارضة لأولويات تحقيق معدلات نمو عالية ومتطلبات تحقيق العدالة في توزيع الدخول، وهذا ما يتمُّ مناقشته في ثنايا هذا الكتاب.

دور الدولة في الاقتصاد:

تُمارِس الدولة أدواراً متعددة في النشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك لما تملكه من موارد اقتصادية ومؤسساتية وسلطات سيادية، في مقابل ما تسعى لتحقيقه من أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية. فخلال القرون الأخيرة طرأ على دور الدولة تغييرات متتالية فرضتها مقتضيات التطور الاقتصادي. إذ انطوى التحول من المالية المحايدة إلى المالية الوظيفية أو المتداخلة إلى قيام الدولة باستخدام[1] العديد من الأدوات المالية للتأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي؛ أضحى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ضرورةً حتميةً.

وباستعراض تطور الآراء الفكرية أو الفلسفية لدور الدولة في الاقتصاد؛ نجد أنه تطور طبقاً لفلسفة السياسة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل عَصر ومِصر، وانعكس ذلك كمًّا ونوعاً على النشاط المالي للدولة والأهداف التي يراد تحقيقها.

ففي المراحل المبكرة لتطور الدول الرأسمالية لعبت الدولة دوراً حيويًّا في النشاط الاقتصادي من خلال تنمية الصناعة ودعم عمليات الإنتاج؛ إما مباشرة عن طريق تحمل مخاطر إنشاء المشروعات حتى تصبح مُربِحةً ثم بيعها للأفراد، كما حدث في اليابان في أواخر القرن التاسع عشر، وإما بطريق غير مباشر من خلال تقليل المخاطر التي تواجه المشروعات الخاصة، لا سيما عن طريق توفير الأيدي العاملة وخفض أسعار المواد الأولية، ومنح الإعفاءات الضريبية

والإعانات، وتقديم تسهيلات النقل والتسويق، والائتمان، وفرض الحماية الجمركية، كما حدث في إنجلترا وفرنسا خلال القرن الثامن عشر، وفي الولايات المتحدة وألمانيا خلال القرن التاسع عشر.

وبذلك كان توفُّر الشروط الأساسية للنمو الاقتصادي في المراحل الأولى لتطور الاقتصاديات الرأسمالية الغربية يُمثِّل حاجةً عامةً يتعين على الدولة إشباعها. وعندما تجاوزت الدول الرأسمالية مرحلة تراكم رأس المال والتحول الصناعي، انحسر دور الدولة وارتبط في مرحلة تالية بما يُعرَف بدور الدولة الحارسة؛ التي اقتصر دورها على تهيئة إطار عام يقوم فيه الأفراد بممارسة أنشطتهم الخاصة بحرية تكاد تكون تامةً.

وقامت النظرية المالية الكلاسيكية على قانون (ساي ,Say)؛ والذي افترض اتجاه النظم الرأسمالية تلقائيًّا إلى التوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع. ومن ثَمَّ؛ يجب أن يقتصر دور الدولة فقط على توفير الخدمات ذات الطابع الجماعي، كخدمات الدفاع والأمن والعدالة، وبعض المرافق العامة الأساسية التي لا تجذب القطاع الخاص. وعلى أساس هذه القواعد بُنيت المالية العامة والسياسة المالية للدول الرأسمالية خلال القرن التاسع عشر وإلى ما بعد الحرب العالمية الأولى بعدة سنوات من القرن العشرين. وكان توازن الميزانية العامة غايةً أساسيةً، وكانت النفقات العامة تكاد تقتصر على خدمات الدفاع والأمن والعدالة. كما كانت الإيرادات العامة تُستمَد في معظمها من الضرائب، لا سيما الضرائب غير مباشرة، بحجة أن الضرائب المباشرة، وخصوصاً التصاعدية منها، أكثر وقعاً على الادخار، وهو العامل الرئيسي للتقدم والنمو الاقتصادي.

وإبَّان هذه التطورات التي واجهت الفكر الرأسمالي برزت العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نتيجةً لتطبيق هذا الفكر، وفي تلك الفترة ظهر الفكر الاشتراكي والذي يناقض هذه المبادىء والأفكار. فإذا كان الفكر الرأسمالي ينادي بتدني دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فإن الفكر الاشتراكي ينادي بتعظيم هذا الدور، ودعا هذا الفكر إلى تملك الدولة غالبية، إن لم يكن كل، موارد المجتمع ووسائل إنتاجه. فالملكية الجماعية هي الملكية السائدة مع وجود الملكية الخاصة في أضيق نطاق ممكن. وتتولّى الدولة عملية توزيع الناتج القومي؛ سواء بين عناصر الإنتاج أو بين أفراد المجتمع.

كما تقع على الدولة مسؤولية الادخار والاستثمار بما يحقق أهداف التنمية أو النمو الاقتصادي. وهكذا تحُل الحكومة بما تمتلكه من أجهزة تخطيطية محل الأفراد وميكانزم السوق (آلية السوق) لحل المشكلة الاقتصادية، والإجابة على الأسئلة المختلفة التي تطرحها المشكلة الاقتصادية: ماذا تنتج؟ وكيف تنتج؟ ولمن تنتج؟ وكيف يحدث النمو الاقتصادي؟ وما هو ضمان الاستمرار فيه؟ وقد نُمِّي هذا الفكر في العديد من الدول التي سمِّيت بالدول الاشتراكية، كما تبلور هذا الفكر في صورة منتظمة وفي منطوق اقتصادي مُشكِّلاً النظام الاقتصادي الاشتراكي.

إلا أن الأزمات الدورية التي تعاقبت على الدول الرأسمالية، لا سيما أزمة الكساد الكبير 1929- 1933م، والتي كشف التحليل الكينزي النقاب عن طبيعتها وأسبابها، وإثباته خطأ الأسس التي يقوم عليها المذهب الاقتصادي الكلاسيكي في صورته السائدة. ومن هنا كانت النظرية الكينزية نقطة تحوُّل في الفكر الاقتصادي. وعليه؛ انتُقِد التحليل التقليدي، ورُفِض قانون ساي (العرض يخلق الطلب) وما تفرع عنه من افتراضات نحو توجه النظم الرأسمالية تلقائيًّا للتشغيل الكامل. ومتى كان توازن التشغيل الكامل لا يتحقق تلقائيًّا فلا بد أن تخرج السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية عما رسمته لها النظرية التقليدية، لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديَيْن عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية، عن طريق التأثير على الطلب الفعّال، والحيلولة دون قصوره أو تقلُّب مستواه.

وعلى هذا النحو أصبحت الحاجة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر الدورات الاقتصادية حاجةً عامةً يتعيَّن على الدولة إشباعها. فاذا أضفنا إلى ذلك مسؤولية الدولة عن تحقيق معدل معين للنمو الاقتصادي في المدى الطويل، وتقليل التفاوت في توزيع الثروات والدخول السائد في النظام الرأسمالي تحت تأثير الفكر الاشتراكي الناهض لإقامة نوع من التوازن الاجتماعي في الاقتصاد، وتحقيق أفضل استخدام للموارد الوطنية، أمكن تصور مدى اتساع دور الدولة الرأسمالية الحديثة. وبالتالي؛ اتساع نشاطها المالي وازدياد ارتباطها بالدخل القومي، مما حمل كثيراً من الكُتّاب على تفضيل استخدام اصطلاح الاقتصاد المالي أو الاقتصاد العام بدلاً من المالية العامة للتعبير عن الدراسات التي تتناول النشاط المالي للدولة في أبعاده الجديدة.

وبذلك تخلّت الدولة عن قواعدها التقليدية واتخذت مفهوماً وظيفيًّا، كما حل التوازن العام للاقتصاد القومي في مجموعه محل التوازن الحسابي لإيرادات الميزانية ونفقاتها، وأصبح لجوء

الدولة إلى العجز المُنظَّم بالميزانية وسيلةً للتوسع الاقتصادي في فترات الركود والبطالة، كما أصبح تحقيق فائض بالميزانية ضروريًّا لضبط عوامل التضخم في فترات الرخاء.

وفي ضوء ما سبق؛ نجد أن دور الدولة تطور واتسع على النطاقين المحلي والدولي، وازدادت النفقات العامة بازدياد نشاط الدولة في مختلف ميادين الإنتاج والخدمات والتعاون الدولي تبعاً لتطور الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة. فضلاً عن مسؤولية الدولة في إصلاح سوء توزيع الدخل والثروة لإقامة نوع من التوازن الاجتماعي في الاقتصاد.

ثم تكرر الحديث مؤخراً عن دور الدولة القوية وحسن أدائها، وأن تدخلها يمثل ضرورةً لاستمرار تحسين جودة حياة المجتمعات، إلا أن حجمها الأمثل أضحى يمثل الشرط الرئيسي لنجاح برامجها وتحقيق أهدافها حسب أوضاعها المحلية، والتطورات الإقليمية والعالمية التي تحيط بها.

بَيْدَ أَنَّ ما هو واضح للعيان أن قوة الدولة برزت من خلال تحقيقها لمبادئ حوكمة القواعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تُعدُّ نقطة البداية في المجتمعات الحرَّة، وهي حقوق لن تزدهر إلا في ظل سيادة دولة القانون، وفرض القيود والضوابط على سلوك الأفراد من ناحية، وأيضاً حماية حقوقهم والمحافظة عليها من ناحية أخرى.

وبالتالي؛ لم تنبت وتنمُ فكرة اقتصاد السوق في غَيبة الدولة القوية؛ لما يتطلبه ذلك من وجود إطار مُنظَّم للأنشطة الاقتصادية والعمل على استقرار الأسواق، فضلاً عن الاستقرار النقدي والتخطيط للمستقبل، وكذلك توفيرها لعناصر البنية الأساسية، سواء كانت ماديةً أو مؤسسيةً أو تنظيميةً (طرق مواصلات، تعليم، بيانات صحيحة، أنظمة، مؤسسات تنظيمية...إلخ). فالحرية الاقتصادية إذاً لا تدعو إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وإلغائه، بل إعادته إلى نصابه وزيادة فعاليته. وكما ذكر ابن خلدون في مقدمته: «إذا اشتغل السلطان بالتجارة، فسد السلطان وفسدت التجارة».

فسيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية هو أمر مهم وضروري لحسن استخدام الموارد وتنميتها وتوفير العدالة والاستقرار، لكنّ ذلك لا يعني أن تقوم الدولة بإدارة العلاقات الاقتصادية والتدخل المستمر بشكل مباشر، إنما المقصود بذلك هو قيامها بتنظيم إدارة الموارد الاقتصادية في

اتجاه عام متناسق مع أهداف الدولة، وأن تكون للدولة القدرة على منع أي انحراف من شأنه أن يُهدِّد مصالح المجتمع.

ويكتمل ذِروة سَنام دور الدولة في النشاط الاقتصادي عندما تصبح قادرةً على إنفاذ القوانين، وتوجيه دفَّة المشروعات الاقتصادية؛ بدلاً من انغماسها في العمل الإنتاجي وانصرافها بعيداً عن دورها الرئيسي في الرقابة والإشراف وتوفير الخدمات الرئيسية. لأن القيام بالإنتاج، كشأن الأفراد والمشروعات، يُعدُّ خروجاً عن وضعها الطبيعي، فدور الدول أكبر وأسمى من أن تكون مجرد تاجر أو مُنتج، وسلطاتها في إصدار التشريعات والتكامل بين السياسات النقدية والمالية والشروط المناسبة لتحفيز الأنشطة المختلفة هي الأكثر جدوى ونفعاً للأمة. وحينئذٍ، في ظل هذه الإجراءات، تظهر الدولة في أقوى صورها ومظاهرها باعتبارها صاحبة السلطة والإشراف على المجتمع وتمتعها بالهيبة والاحترام.

أنواع السياسات الاقتصادية وأهدافها[2]:

التعريف بالسياسة: السياسة لغة: تستخدم كلمة «سياسة» مصدراً للفعل ساس يسوس، وجاء في المصباح المنير: «ساس الأمر» أي دبَّره وقام به. وفي لسان العرب: ساس الأمر سياسة: أي قام به، فكلمة السياسة يُراد منها تدبير الشيء والتصرف فيه بما يصلحه، ويقال: ساس الرعية: إذا وَلِي حكمها وقام فيها بالأمر والنهي والتصرف في شؤونها بما يصلحها. وقد ورد في الحديث المتفق عليه: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء». قال ابن حجر: «تسوسهم الأنبياء»، أي أنهم إذا ظهر فيهم فساد بعث الله لهم نبيًّا يقيم لهم أمرهم.

أما المقصود بالسياسة اصطلاحاً: فقد عُرِّفت السياسة بأنها: ما يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد. وفي تعريف آخر: هي اسم للأحكام والتصرفات التي تُدبَّر بها شؤون الأمة في حكومتها وتشريعها وقضائها، وفي جميع سلطاتها وعلاقتها بغيرها من الأمم، أي أنها كل النظم والتشريعات التي تُساس بها الأمة في الداخل والخارج. وذكر صاحب كتاب دائرة المعارف تحت كلمة (سياسة، Politics) بأنها: استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والآجل.

أولاً: السياسة المالية:

تُعدُّ السياسة المالية إحدى الأدوات الرئيسية لإدارة وتوجيه الاقتصاد ومعالجة ما يتعرض له من هزَّات أو أزمات، أو المحافظة على استقرار واستدامة الأوضاع التي تحقق أهداف المجتمع. ويرجع استخدام لفظ «السياسة المالية» إلى كلمة فرنسية قديمة بمعنى (Fisc)، وتعني بيت المال أو حافظة النقود أو الخزانة. هذا وقد حَظِيت السياسة المالية باهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين؛ خاصةً في ظل التغيرات والتطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال فترات زمنية طويلة، كما تردَّد مصطلح «السياسة المالية» على نطاق أكاديمي واسع منذ أن نشر هانسن كتابه «السياسة المالية ودورات الأعمال»، والذي أوضح فيه مفهوم السياسة المالية والأدوات التي من خلالها يتمُّ تحقيق أهداف وتطلعات المجتمع، وكيفية إشباع حاجاته العامة والتي يتمُّ تمويلها بموارد الميزانية العامة.

وبالنظر لطبيعة الحاجات العامة نجد أنها متعددة ومتجددة ومتزايدة، في حين أن الموارد العامة المتاحة نادرة أو محدودة. وبمعنى آخر؛ عدم كفاية الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع كافة الاحتياجات العامة المطلوبة. إلا أن النُّدرة النسبية للموارد الاقتصادية تؤدي إلى حتمية الاختيار أو المفاضلة بين البدائل، فمثلاً زيادة الإنفاق على التعليم سيُقلِّص الإنفاق على الرعاية الصحية، وبالتالي يظهر ما يُسمّى بتكلفة الفرصة البديلة. وعليه؛ تسعى الدول للاختيار والتضحية بين الموارد المتاحة ومحاولة استغلالها أفضل استغلال ممكن لإشباع حاجات ورغبات مجتمعاتها حسب أولوياتها بكفاءة وفعالية.

وتعتمد كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية على ركيزتين: الأولى: الاستخدام الكامل للموارد المتاحة. فإذا كانت الموارد الاقتصادية المتاحة أكثر من الحاجات فليس من الرشادة أن يترك المجتمع جزءاً من موارده مُهدَرة دون أن يستغلها. والثانية: الاستخدام الكفء للموارد المتاحة لتحقيق أقصى إنتاجية ممكنة مع الأخذ في الاعتبار أهمية تحقق نوعين من الكفاءة:

- الكفاءة الإنتاجية: أي؛ الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة لتوليفة معينة من السلع والخدمات العامة.

- الكفاءة التوزيعية: وهو أن تكون تلك التوليفة من السلع والخدمات التي نجح المجتمع في إنتاجها بأقل تكلفة ممكنة هي أكثر التوليفات المرغوبة من المجتمع.

وبالتالي؛ هناك ثلاثة شروط لتحقيق كفاءة استخدام الموارد:

- الاستخدام الكامل للموارد.

- تحقيق الكفاءة الإنتاجية (أي تحقيق أقصى إنتاج).

- تحقيق الكفاءة التوزيعية (تحقيق أقصى إنتاج بما يتفق مع رغبات المجتمع).

وقد تحدث آثار متعارضة أحياناً، وتبرز مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب.

وفي ضوء ما ذكر آنفاً يمكن أن نُعرِّف السياسة المالية بأنها: «برنامج لما تُخطِّطه وتُنفِّذه الدولة عن عمد، مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، سعياً لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية» . وتهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال توجيه الموارد والاستخدامات العامة (الإيرادات والنفقات العامة) لدفع عجلة التنمية وتقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات، ولتحقيق العدالة في توزيع الدخول في ظل ما تعتنقه الدولة من أيدولوجيات، وفي حدود ما تمتلكه من موارد.

وعلى نحوٍ أكثر تفصيلاً تتحدَّد أهداف السياسة المالية كالتالي:

1- التخصيص الأمثل لموارد المجتمع: إذ يمتلك المجتمع في لحظة معينة مجموعةً من الموارد المحدودة المتجددة وغير المتجددة. ومن هنا تسعى السياسة المالية إلى الاستخدام الأمثل لهذه الموارد بكفاءة من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تُلبِّي احتياجات المجتمع؛ من خلال توجيه وتحفيز القطاع العام والخاص لتحقيق هذه المتطلبات، مستخدمة أدواتها المختلفة.

2- التوزيع العادل للدخل والثروة: تحقيق الهدف السابق يتطلب تعظيم وتنويع الإنتاج بمختلف أنواعه (السلع والخدمات). ومن هنا تستخدم السياسة المالية أدواتها المختلفة لتوزيع هذا الإنتاج توزيعاً عادلاً على أفراد المجتمع، وتصحيح الاختلالات الناتجة عن سوء استخدام الموارد المتاحة.

3- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تَهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار في الإنتاج والتشغيل، ولا يعني تحقيق الاستقرار الاقتصادي الجمود أو الركود في القطاعات الاقتصادية

المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل ومستوى الأسعار.

4- تحقيق التوازن المالي والتوازن الاقتصادي: يُقصد به استخدام موارد الدولة المالية بأفضل طريقة ممكنة، أي التوازن بين مجموع الإنفاق والإيرادات العامة. أما التوازن الاقتصادي فيُقصد به الوصول لوضع التشغيل الكامل لجميع عناصر الإنتاج المتاحة.

أدوات السياسة المالية:

تنقسم أدوات السياسة المالية بدورها إلى ثلاث أدوات: الضرائب، والإنفاق، والدين العام)، والتي سيتم الحديث عنها بصورة مفصلة في مباحث هذا الكتاب.

آلية عمل السياسة المالية:

تتجلى آليات عمل السياسة المالية في الاقتصاد في حالة الكساد أو التضخم كالتالي:

في حالة الكساد: وهي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي. وبالتالي؛ هناك عجز في تصريف المنتجات، وعدم وجود فرص عمل كافية، ووجود معدلات بطالة مرتفعة، و في هذه الحالة فإن الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في معدلات النمو. ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تُطبِّق الحكومة السياسة المالية التوسعية (من خلال زيادة مستوى الإنفاق العام، والمشتريات الحكومية من السلع، والخدمات) والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى زيادة الدخول وزيادة طلبهم على الاستهلاك، مما يُحفِّز المؤسسات على زيادة إنتاجها، وتوفير فرص عمل للأيدي العاملة، مما يؤدي إلى علاج مشكلة البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام. كما قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلاً من زيادة الإنفاق العام، أو منح إعفاءات ضريبية مما يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح وزيادة الدخل المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار، مما يحفز الطلب الفعال. وقد تستخدم الحكومة السياستين لدفع عجلة الاقتصاد للخروج به من حالة الكساد بقوة أكبر.

أما في حالة التضخم، والمتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار، تعمل السياسة المالية على محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية، وذلك عن طريق اتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على تخفيض مستوى الإنفاق العام، والذي يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، وكبح الارتفاع في مستوى الأسعار، أو رفع نسبة الضرائب مما يؤدي إلى تخفيض الدخل

المتاح، وتخفيض الطلب الكلي، أو المزج بين الحالتين (تخفيض مستوى الإنفاق العام، وزيادة الضرائب).

غير أنّ السياسة المالية لا يمكنها تحقيق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني بمفردها، بل ينبغي تحقيق التنسيق والتكامل بينها وبين السياسات النقدية والتجارية، والتي يتمُّ عرض ماهيتها وأهدافها وأدواتها في الجزء التالي.

ثانياً: السياسة النقدية:

تُعرّف السياسة النقدية بأنها: الكيفية التي تدار بها النقود والمؤسسات النقدية في الدولة. وبمعنى آخر؛ هي عددٌ من المحاولات التي يقوم بها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتأكد من مدى توفر السيولة الكافية لتوسع الاقتصاد. وتستخدم السياسة النقدية بجانب السياسة المالية للتأثير على مستويات النمو الاقتصادي والتضخم في الاقتصاد وفقاً للحدود المرغوبة. إذ يُطلق على السياسات النقدية والمالية سياسات إدارة الطلب (Demand- Management policies)؛ وذلك لكون هذه السياسات تؤثر على الناتج الكلي للاقتصاد بطريق غير مباشر من خلال رفع الطلب الكلي على السلع والخدمات أو تخفيضه. وللسياسة النقدية عدد من الأهداف، أبرزها ما يلي:

1- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والتوازن في ميزان المدفوعات، وذلك لضمان استقرار الوضع الاقتصادي في البلاد تجاه العالم الخارجي.

2- تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، إذ إن المحافظة على القدرة الشرائية للعُملة المحلية يُعد من أبرز أهداف السياسة النقدية.

3- تحقيق مستوى عالٍ من النشاط الاقتصادي والوصول بالمجتمع إلى حالة الاقتراب من التوظيف الكامل، إذ إن زيادة حجم الاستثمار يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد. وبالتالي؛ تخفيض نسب البطالة.

ويمكن للبنك المركزي التأثير على الاقتصاد والوصول إلى أهدافه المتوسطة والطويلة الأجل من خلال استخدامه عدداً من أدوات السياسة النقدية التالية:

1- سعر الخصم (Discount Rate):

هو معدل الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير توفير الإقراض للبنوك التجارية لفترة قصيرة. ويستطيع البنك المركزي عن طريق هذه الأداة التحكم في قدرة البنوك التجارية على الإقراض من خلال رفع أو تخفيض سعر الخصم، والذي بدوره يؤدي إلى خفض أو زيادة حجم الائتمان في الاقتصاد. وباستخدام هذه الأداة يتمكن البنك المركزي من التحكم بالإقراض المصرفي بشكل غير مباشر.

وبعبارة أخرى؛ فإن البنك المركزي يستطيع التأثير على عرض النقود؛ سواء بزيادة عرض النقود أو تخفيضه عن طريق استخدام أداة سعر الخصم، إذ إن تخفيض سعر الخصم يؤدي إلى تخفيض تكلفة الاقتراض من البنك المركزي، مما يزيد من قدرة البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي، وبالتالي زيادة عرض النقود (Money supply). كما أن سعر الخصم للبنك المركزي يختلف عن سعر السوق؛ إذ إن سعر السوق هو عبارة عن سعر الخصم السائد في سوق النقود، والذي يكون بين المؤسسات التي تقوم بعملية الإقراض. وعادةً ما يكون سعر الخصم للبنك المركزي أعلى من سعر السوق؛ نظراً لأن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للاقتراض.

2- عمليات السوق المفتوح (Open-Market Operations):

تُعدُّ عمليات السوق المفتوح إحدى الأدوات التي يستطيع البنك المركزي التأثير من خلالها على عرض النقود في الاقتصاد. إذ يقوم البنك المركزي بعمليات الشراء أو البيع للسندات الحكومية قصيرة الأجل أو طويلة الأجل في السوق المفتوح بغرض التأثير على عرض النقود. وتؤثر عمليات السوق المفتوح بشكل مباشر وفوري على كمية النقود، سواء بالزيادة أو النقصان، مما يؤدي إلى التأثير على الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية والذي بدوره يؤثر على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان. كما أن التغير في كمية النقود المتداولة يؤدي إلى تغيرات تابعة في سعر الفائدة. وبالتالي؛ يؤثر ذلك على الأسعار، والتكاليف، والإنتاج، والتوظيف.

فعند قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من السوق فإنه يقوم بدفع قيمة هذه السندات للبائعين بشيكات مسحوبة على البنك[3] المركزي، مما يؤدي إلى زيادة الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية. وبالتالي؛ زيادة في حجم ودائع الأفراد لدى البنوك. كل ذلك يؤثر إيجاباً على

عرض النقود عن طريق زيادة القاعدة النقدية (Monetary base)[4] وهو ما يُطلَق عليه السياسة النقدية التوسعية (Expansionary monetary policy). وبشكل عام؛ فإن عمليات الشراء للسندات الحكومية بواسطة البنك المركزي سوف تؤدي إلى زيادة حجم الائتمان؛ نتيجة زيادة حجم الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية.

وعندما يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية في السوق المفتوح فإن الاحتياطي النقدي للبنوك التجارية سوف ينخفض. إذ إن ودائع الأفراد لدى البنوك التجارية سوف تنخفض جرَّاء شراء السندات الحكومية من البنك المركزي، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الائتمان. وبشكل عام؛ فإن عمليات البيع للسندات الحكومية في السوق المفتوح بواسطة البنك المركزي سوف يؤثر على حجم الائتمان بالسلب، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض القاعدة النقدية وعرض النقود، وهذا ما يُطلق عليه السياسة النقدية الانكماشية (Contractionary monetary policy).

3- نسبة الاحتياطي النقدي (Reserve requirements ratio):

يعد الاحتياطي النقدي أحد أدوات السياسة النقدية، إذ يقوم البنك المركزي بفرض حد أدنى للودائع الاحتياطية على البنوك. ويهدف البنك المركزي من استخدام هذه الأداة إلى تحقيق السيولة لدى البنوك التجارية، إضافةً إلى استخدامها كوسيلة لتحقيق الرقابة وإدارة الائتمان المصرفي. إذ إن تحكم البنك المركزي بنسبة الاحتياطي للودائع يتيح له التحكم في عرض النقود سواء بزيادته أو تخفيضه. كما أن قيام البنك المركزي بتحديد نسبة الحد الأدنى من الاحتياطي الذي يجب أن تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي يُعدُّ عاملاً مهمًّا في تحديد قدرة البنوك التجارية على الاقتراض. إذ إن تغير نسبة الاحتياطي تُؤثِّر في مقدار السيولة وقدرة البنوك التجارية على الإقراض.

كما أن قيام البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي النقدي سوف يؤدي إلى رفع نسبة الاحتياطي من الودائع لدى البنوك التجارية، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى التخفيض الفوري لقدرة البنوك التجارية على الإقراض. ويتبع البنك هذه السياسة الانكماشية في حالة الرغبة في الحد من النشاط الاقتصادي ومشكلة التضخم. أما في حالة خفض نسبة الاحتياطي النقدي، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة قدرة البنوك التجارية على منح قروض بشكل فوري مما يؤدي إلى زيادة

المعروض النقدي. ويَستخدم البنك المركزي هذه السياسة التوسعية للرغبة في إحداث نمو اقتصادي وتخفيض نسب البطالة.

أي أن أدوات السياسة النقدية الثلاث: سعر الخصم، عمليات السوق المفتوح، والاحتياطي النقدي تعطي البنك المركزي القدرة على التحكم في عرض النقود، ولكن ليس بالضرورة أن يكون لذلك التحكم التأثير الكامل على عرض النقود. فقد أشار (Mankiw, fifth edition, pp. 488) إلى أن لدى البنوك التجارية القدرة على التأثير على عرض النقود بدون التدخل من البنك المركزي، على سبيل المثال: البنوك تستطيع الاحتفاظ بنسبة احتياطي يفوق الحد الأدنى للاحتياطي النقدي الذي حدده البنك المركزي. وبالتالي؛ فإنه كلما احتفظت البنوك بمبالغ احتياطية أعلى كلما زادت نسبة الاحتياطي من الودائع، وهذا سوف يؤدي إلى انخفاض العرض النقدي.

ثالثاً: السياسة التجارية:

تتمثل السياسة التجارية في الإجراءات التي تطبقها الدول في تجارتها بهدف تحقيق أهدافها. وبمعنى آخر؛ هي إحدى أنواع السياسة الاقتصادية والتي تهتم بالجانب التجاري، وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأدوات والتي تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة. وتنقسم السياسة التجارية إلى نوعين، هما: سياسة تجارية خارجية، وسياسة تجارية داخلية، فالسياسة التجارية الخارجية عبارة عن مجموعة من الأنظمة والإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير على علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى. أما السياسة التجارية الداخلية فتتمثل في مجموعة الأنظمة والإجراءات التي تتبعها الدولة للتأثير على مسار التجارة الداخلية بالشكل الذي يحقق أهدافها.

وتنقسم السياسة التجارية الخارجية إلى نوعين: سياسة حرية التجارة (Free Trade) والتي تسمح بالتدفق الحر للتجارة الدولية، وسياسة الحماية (Protectionism) والتي تسعى لحماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية. ولكل من تلك السياسات ما يبررها. فمن أبرز مبررات سياسة حرية التجارة: أنها تسمح بالتخصص للدولة في إنتاج السلع التي يكون لها فيها ميزة نسبية، فكل دولة يجب أن تنتج السلع التي تكون تكلفتها منخفضة نسبيًّا مقارنةً بالدول الأخرى، وتقوم بمبادلة هذه السلع التي تخصصت في إنتاجها بتلك السلع التي تكون تكاليف إنتاجها مرتفعةً نسبيًّا مقارنةً بالدول الأخرى. وعلى الجانب الآخر، هناك عدد من المبررات لسياسة الحماية، ومن

أبرزها: أنها تمكن الصناعات الناشئة المحلية من رفع مستوى كفاءتها وقدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية الأكثر نضوجاً، والتصدي لسياسة الإغراق والتي تتمثل ببيع السلع الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار المحلية. ويوجد بُعدان رئيسيان للسياسة التجارية يتلخصان في الآتي:

1- العمل على تحقيق أهداف الدولة، ومن تلك الأهداف على سبيل المثال: تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة، وإعادة توزيع الدخل الوطني، وتحقيق الحماية للإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية.

2- استخدام أدوات السياسة التجارية المناسبة، على سبيل المثال: الإعانات، ونظام حصص الاستيراد، والرسوم الجمركية، والرقابة على الصرف.

وهناك عدد من الأهداف للسياسة التجارية يمكن استعراض أبرزها كالتالي:

1- تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة: يمكن للدولة تحقيق موارد مالية عبر فرضها رسوماً على السلع التي تمر عبر حدودها. أيضاً تُركِّز السياسة التجارية على السلع والخدمات في التجارة الدولية التي تكون مرونة الطلب السعرية عليها منخفضةً، وذلك بهدف زيادة الموارد المالية المتحققة للدولة من تلك السلع والخدمات.

2- تحقيق التوازن الخارجي (توازن نقدي لميزان المدفوعات): ويتحقق هذا التوازن عندما يتساوى المعروض النقدي مع الطلب عليه. ففي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات تقوم الدولة بتخفيض قيمة عُملتها من خلال زيادة المعروض من عُملتها في سوق الصرف، وذلك بهدف زيادة الطلب الخارجي على السلع والخدمات التي تنتجها تلك الدولة، مما يؤدي إلى رفع صادراتها وانخفاض وارداتها؛ نظراً لأن أسعار الصادرات تصبح منخفضةً بفعل انخفاض سعر العُملة المحلية، وفي المقابل تصبح أسعار الواردات مرتفعةً. وبالتالي؛ ينخفض الطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية.

3- تحقيق متطلبات العدالة الاجتماعية من خلال حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كالمنتجين والمزارعين الصغار، حماية الصحة العامة من خلال منع أو تقليص حجم الواردات من السلع المُضرَّة بالصحة العامة.

4- الإسهام في تحقيق بعض الأهداف الإستراتيجية التي تتعلق بأمن المجتمع، مثل: توفير الحد الأدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي، أو الحد الأدنى من الإنتاج الحربي بما يساعد في إرساء الأمن بالبلاد، وذلك باستخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة.

5- العمل على تشجيع القطاع الخاص وتنظيمه باعتباره محوراً رئيسيًّا في عملية التنمية الاقتصادية، وتذليل العوائق أمامه بالشكل الذي يضمن رفع قيمته المضافة في الاقتصاد.

ولتحقيق تلك الأهداف تَتَّبع السياسة التجارية عدداً من الأساليب (الأدوات) التالية:

1- الرسوم الجمركية: هي عبارة عن ضرائب غير مباشرة تُفرَض على السلع المستوردة، وقد يكون الهدف من فرضها الحصول على إيراد أو حماية السلع المحلية من منافسة السلع الأجنبية. وتأخذ الرسوم الجمركية شكلين رئيسيين: رسوم نوعية، ورسوم قيمية. إذ إن الرسوم النوعية عبارة عن مبلغ محدد من النقود يُفرَض على كل وِحدة من المنتج، أما الرسوم القيمية عبارة عن نسبة مئوية من سعر المنتج.

2- الإعانات: هي عبارة عن المزايا النقدية أو العينية التي تقدمها الدولة للمُصدِّرين؛ بهدف تشجيع جانب الصادرات فيها.

3- الإغراق: وهو أحد أشكال التمييز السعري للأسعار السائدة داخل الدولة وخارجها، وذلك بهدف حماية الصناعة المحلية ضد ممارسات التسعير الأجنبي غير العادلة. فالإغراق تبعاً لذلك يشير إلى بيع سلعة في دولة أجنبية بسعر أقل من السعر في السوق المحلي لأسباب لا ترتبط بالتكاليف.

4- تخفيض سعر الصرف: وهو عبارة عن تخفيض قيمة العُملة المحلية مُقوَّمة بوحدات نقدية أجنبية، مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار المحلية نسبة إلى العملات الأجنبية، ورفع الأسعار الأجنبية نسبة إلى الأسعار المحلية، وهذا يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات من السلع والخدمات.

5- نظام حصص الاستيراد: وهو عبارة عن تحديد حِصَّة معينة (كمية قصوى) والتي يمكن استيرادها من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة، وذلك بهدف رفع مستوى الدخل والتوظيف داخل

الدولة. فزيادة الواردات يكون لها أثر سلبي على الاقتصاد المحلي، لأن الواردات تحل محل الإنتاج المحلي مما يؤدي إلى انخفاض الدخل والتوظيف داخل الدولة. كذلك يستخدم نظام حصص الواردات لحماية الصناعات الإستراتيجية للدولة بجانب تنويع الإنتاج في الاقتصاد الوطني.

6- أساليب تنظيمية تتمثل في الآتي:

- الاتفاقات التجارية: تأخذ الشكل الإجرائي والتنفيذي للمبادئ العامة التي تنبثق عن المعاهدات التجارية.

- التكتلات الاقتصادية: وهي عبارة عن تَجمُّعات دولية وإقليمية يميزها التحرر من القيود والحواجز التجارية فيما بينها، وذلك بهدف تشجيع التبادل التجاري بين الدول الداخلة في ذلك التكتل.

- إجراءات الحماية الإدارية: وتستخدم إجراءات الحماية الإدارية كإحدى أساليب السياسة التجارية لحماية الإنتاج المحلي للدولة، ومن هذه الإجراءات الحمائية: فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين السلع المستوردة في المنطقة الجمركية، وكذلك فرض رسوم على عملية التفتيش

الفصل الأول
التطور الفكري لدور السياسة المالية
في النشاط الاقتصادي

يُلقي هذا الفصل الضوء على التطور الفكري لدور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي، وحتى يُمكننا الإلمام بالخيوط الفكرية التي ارتبطت بهذا التطور إبَّان هذه الفترات الزمنية المتعاقبة، يقتضي منطق التحليل أن نعرض بشكل مختصر مبادئ المدارس الاقتصادية بشكل عام، وذلك لأن تفسيرهم لدور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي مشتق ومرتبط بتفسيرهم ونظرتهم للأمور الاقتصادية الأخرى. فالأفكار الاقتصادية متطورة تطور النظم التي تستهدف تفسيرها؛ مع الأخذ في الاعتبار أن الفرق بين فكر وآخر لا يرجع إلى خطأ من جانب الأول وصواب من جانب الآخر، وإنما يرجع إلى تغاير الخصائص المميزة للنظام الاقتصادي خلال هذه الفترات، فالفكر يُعدُّ مرآةً للتطورات في تلك الفترات، كما أن نتائج السياسة تتحدد بآثارها وليست بأدواتها.

المبحث الأول: دور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي في الفكر التقليدي:

يستعرض هذا المبحث دور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي في الفكر التقليدي من بداية الفكر التجاري في القرن السادس عشر وحتى الفكر النيوكلاسيكي (حتى بداية القرن العشرين)، ويمثل هذا التطور واقعاً فعليًّا للأيدولوجيات الاقتصادية التي سادت خلال تلك الفترات.

بَيْدَ أنَّ أهم هذه التطورات التي حدثت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر هو نشأة الدولة في صورتها المعاصرة، وقيام الحكومات المركزية التي تفرض سلطاتها على كل المقيمين في إقليمها. كما ارتبط أيضاً بهذا التطور انبثاق فكرة الوطنية أو الولاء لدولة معينة أو لإقليم مُحدّد. وكان لهذا التطور صداه في الفكر الاقتصادي السياسي متمثلاً في آراء ميكافيلي (1469-1527م) مؤلف كتاب «الأمير»، وجان بودان (1530-1596م). ولتوضيح دور السياسة المالية في النشاط

الاقتصادي في الفكر التقليدي يعرض هذا المبحث فلسفة الفكر التجاري، والطبيعي، والكلاسيكي، والنيوكلاسيكي.

أولاً: الفكر التجاري Mercantilism:

مع بزوغ وقيام الدول الإقليمية والتوسع الإمبراطوري نشأت الرأسمالية التجارية في القرن السادس عشر، وفي هذه الفترة بسط الملوك سلطانهم على إقليم الدولة وذابت الولايات المتفرقة واتسعت السوق المحلية، إضافةً إلى أن اكتشاف المناطق الجديدة أسفر عن ثروات زراعية ومعدنية طائلة. كذلك فإن اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح فتح الطريق إلى الهند بحراً، علاوةً على أن توالي الحروب الصلبية بعد ذلك أتاح الفرصة أمام البلاد الأوروبية لمعرفة ثروات العالم الإسلامي وإمكاناته الاقتصادية، وتنامت الأهمية المتزايدة للتجارة الدولية. واقترنت هذه التطورات بتغيرات بعيدة المدى في النظر إلى التجارة والتاجر، وأصبحت التجارة مصدر الثروات الطائلة وأصبح التاجر يطاول النبيل، مما اقتضى انتهاج سياسات اقتصادية جديدة تستهدف استغلال الفرص الجديدة في مجال التجارة الدولية، إلا أن الطابع الغالب لسمة الاقتصاد هو الاقتصاد الكفائي Subsistence, Economy.

ومَثَّل ذلك فجر العهد الاقتصادي يحمل بين طياته عناصر الرأسمالية الصاعدة، وأمست التجارة هي محور النظام الاقتصادي الجديد. وأدت هذه التطورات إلى ظهور فلسفة اقتصادية جديدة اختلفت بصورةٍ جذرية عن تراث العصور الوسطى، وأصبحت المسائل المطروحة كيف يمكن تحقيق طموحات إليزابيث في إنجلترا، ولويس الرابع عشر في فرنسا، وفيليب في إسبانيا. ومن هنا نشأت أفكار التجاريين من خلال محاولة الكشف عن السياسة الاقتصادية التي تلائم حاجات الدولة الصاعدة، التي وصفها الاقتصادي الألماني شمولر في بحثه المستفيض عن التجارية بأنها اقتصادات بناء الدولة على أنقاض النظام الإقطاعي. وهذه السياسة عبرت عن طبيعة النظام الاقتصادي الذي كان سائداً آنذاك في العديد من الدول الأوروبية، في كل من: إنجلترا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال، وأجزاء من إيطاليا.

وخلال تلك الحقبة الزمنية ظهر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة جلية بُغية تحقيق القوة الاقتصادية، والقوة الاقتصادية للدولة تقاس بما تمتلكه من معادن نفيسة (ذهب وفضة). وأفضل الطرق للحصول على أكبر كَمٍّ من المعادن النفيسة لن يتأتى إلا بتدخل الدولة في النشاط

الاقتصادي؛ سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي. لذا أيَّد أنصار هذا الفكر لجوء الدولة إلى القوة العسكرية للاستيلاء على المناطق الغنية بالمعادن النفيسة حتى ولو كانت هذه المناطق خارج حدودها السياسية. وبالتالي؛ فقد قدم أنصار هذا المذهب مبرراً قويًّا للأفكار الاستعمارية (أو الاستنزافية). وعليه استعمرت بعض الدول الأوروبية العديد من الدول في قارات العالم المختلفة في (أفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية، أستراليا).

ويتضح دور السياسة المالية عند التجاريين من خلال عرض النقاط التالية:

1- تدخل الدولة في القطاع الصناعي بغرض تدعيمه وتشجيعه على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، ويتحقق ذلك من خلال:

أ- تقديم إعانات نقدية مباشرة أو غير مباشرة للصناعات المحلية، إضافةً إلى تقديم إعفاءات ضريبية.

ب- منع تصدير العُدَد والآلات إلى الخارج، ومنع هجرة العمال المَهَرة، إضافةً إلى منع وتحريم تصدير المواد الأولية اللازمة للصناعة الوطنية، وتشجيع استيرادها من الخارج.

2- تكوين فائض في الميزان التجاري: قام التجاريون بتشديد القيود على أهمية تحقيق فوائض دائمة في الميزان التجاري من خلال فرض ضرائب جمركية على الواردات وحظر بعضها حظراً مطلقاً، وتقديم إعانات للصادرات، وامتد تدخل الدولة إلى أسعار السلع ومستوى الأجور، واستيراد العمالة الماهرة، وإنشاء صناعات وطنية، واستغلال المناجم والمزارع في المستعمرات للحصول على المواد الأولية. إذ أصدرت إنجلترا في عهد كرومويل عام 1651م قوانين تمثل نموذجاً لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، استوجبت إنجلترا بها نقل السلع المستوردة إليها على سفن مملوكة لرعايا إنجليز يقودها قبطان إنجليزي.

3- الميزان التجاري الموفق: أوضح (فوربونيس ,Forbonnis) أهمية أن تكون قيمة الصادرات السلعية للدولة أكبر من قيمة وارداتها السلعية. وكلما زاد الفرق الموجب كلما زاد ما تمتلكه الدولة من معادن نفيسة، ومن ثَمَّ زادت قوتها الاقتصادية والسياسية. كما ذكر ميسلدن 1623م «إذا زادت قيمة السلع الوطنية المصدرة عن قيمة السلع الأجنبية المستوردة، فالمملكة تصبح أكثر غنى وانتعاشاً، إذ إن الفائض لا بد أن يأتي إليها بالمعدن النفيس». كما يقول توماس

مان 1664م «إن الطريقة العادية لزيادة ثروتنا تتمثل في التجارة الخارجية، إذ يتعين علينا أن نراعي دائماً أن نبيع للأجانب أكثر مما نشتري منهم».

4- توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي اللازمة للقطاع الصناعي وبأسعار رخيصة، مما يؤدِّي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج في القطاع الصناعي، ومن ثَمَّ زيادة قدرته على المنافسة في الأسواق الخارجية والداخلية؛ مما يسهم في زيادة صادرات الدولة وخفض قيمة وارداتها. وتأتي الصناعة في الترتيب الثاني بَعد التجارة الدولية من حيث إسهامها في الثروة، لذا نادى التجاريون باتباع السياسات التي من شأنها دعم الصناعة الوطنية. فهم لا يرون بأساً من إعفاء المواد الأولية من الضرائب والرسوم الجمركية، ويحتفظون بالحظر المطلق للسلع المصنوعة حتى لا تنافس نظيرتها الوطنية. ورأى (تكر ,Tucker) أن الضريبة الجمركية على الواردات من السلع يجب أن تزداد؛ لأنها تتضمن قدراً كبيراً من العمل الأجنبي، بينما السلع الإنجليزية تتضمن قدراً كبيراً من العمل الإنجليزي. لذا يجب أن تخضع السلع المصنوعة في الخارج لضريبة جمركية عالية حتى لا ينافس العمل الأجنبي العمل الإنجليزي.

5- حجم السكان: انحصرت الغاية النهائية عند التجاريين في قوة الدولة. ومن هنا كانت نظرتهم كلما زاد حجم السكان كانت الدولة أكثر قدرة على إنشاء الجيوش، وتتحمل ما يصيبها من خسائر في حروبها مع الدول الأخرى. ومن ناحية أخرى؛ تؤدِّي الزيادة في حجم السكان إلى رُخص الأيدي العاملة ونمو الصناعة، أي أن التجاريين نظروا إلى السكان باعتبارهم اليد المحاربة، واليد العاملة، وكلاهما ضروري لقوة الدولة ونمو صناعتها. وذكر توماس مان «إن كان المعدن النفيس هو عصب الحرب، لكن تزويد المملكة بالرجال والغذاء والعتاد ونقلهم إبَّان يطلبون هو الأهم...وإن لم يكن؛ فماذا يجدي المعدن النفيس إذا لم تكن هذه الأشياء متوفرة؟!».

6- النهضة الأوروبية: حيث أدت حركة النهضة الفكرية في أوروبا إلى التأثير وتطوير الأنظمة الاقتصادية والسياسية. إذ قامت تلك الحركة بإحياء الفلسفات الإغريقية واللاتينية القديمة بعقل متحرر من الدين وفلسفات وقيود الكنيسة، مما أدَّى لزعزعة مركز الكنائس وتقوية مركز القُوى المدنية والدولة.

7- ظهور القوميات الأوروبية الحديثة: وذلك من خلال اتحاد التجار مع مالكي الأراضي للقضاء على سلطة النبلاء، وانهيار الإمبراطوريات الكبرى، والتي كانت تضم أكثر من دولة وإقليم.

واستغرق النزاع بين البابا وملوك أوروبا الغربية فترة طويلة من الزمن، ولكن الغلبة كانت للسلطة المدنية واتضح ذلك جلياً في إنجلترا في فترة هنري الثامن والذي انشق عن الكنيسة. ومن هنا انبثقت فكرة الوطنية فلم يعد الولاء للكنيسة والتي يمتد نفوذها إلى بلاد متعددة، وإنما الولاء لبلد ذي إقليم محدود.

8- اكتشاف طرق ومواصلات بحرية جديدة: علاوة على اكتشاف كولومبس الطريق البحري للقارة الأمريكية ومناجمها الغنية بالذهب.

وفي أهمية المعدن النفيس أورد فون يوستي (Von Justi, 1771 -1717)، والذي كان يعمل أستاذاً لعلم الخزانة في جامعة فيينا، ثم انتقل إلى وزارة المالية في عهد فردريك الأكبر في ألمانيا، في كتاب «اقتصاد الدولة» وهو ينطوي على كل مبادئ علم الخزانة، فضلاً عن المبادئ التجارية. كما وضع في دراسته لأنواع الضرائب القواعد التي يجب أن يسير عليها النظام الضريبي العادل ويتلخص في:

1- يجب أن تكون الضريبة على النحو وبالقدر الذي يدعو الممول إلى القيام بدفعها طواعية ورضا.

2- لا يجوز أن تكون الضريبة على النحو الذي يتدخل في حياة الناس، أو يمس السير الحسن للنشاط الصناعي والتجاري.

3- يجب أن تراعي الضريبة مبدأ العدالة المطلقة بين الممولين، وأن تكون جبايتها عادلة.

4- يجب أن تكون الضريبة ثابتةً ومعروفةً مقدماً للممولين، وألا تكون جبايتها عُرضةً للخفاء أو الغش.

5- يجب أن يكون ربط الضريبة على النحو الذي يُخفِّف من حجم الجهاز الإداري القائم على جبايتها، ويقلل من عدد الموظفين.

6- يجب أن تكون الضريبة سهلة الأداء، وأن يُطلب أداؤها في المواعيد المناسبة.

وبالتالي؛ قدم روَّاد فكر السياسات التجارية خدمةً جليلةً لبلاد أوروبا في هذه المرحلة التي كانت تمر بها، مكَّنها من الاستفادة من كنوز الدنيا الجديدة وثروات الدنيا القديمة، واستخدمت الدولة كل سلطاتها في تلك المرحلة الحرجة.

وفيما يتعلق بالضرائب الجمركية على الواردات: رأى (تكر ,Tucker) أنها يجب أن تتناسب طرديًّا مع مدى تصنيعها، فهي أخف وطأةً على المادة الأولية غير المصنعة، وتزداد تدريجيًّا كلما ازدادت درجة التصنيع. وأوجب أن تخضع السلع المصنعة في الخارج لضرائب جمركية عالية كي لا ينافس العمل الأجنبي العمل الإنجليزي.

كما ميز توماس مان بين ما يُسمّى (الثروة الطبيعية ,Natural wealth) وتتمثل في المنتجات الطبيعية. (والثروة الصناعية ,Artificial wealth) وهي إنتاج عمل الإنسان. وبيَّن أن من المصلحة تحويل الثروة الطبيعية إلى ثروة مصنعة قبل التصدير، بحيث تتضمن الصادرات الحد الأقصى من الثروة المصنعة والحد الأدنى من الثروة الطبيعية. أما (وليم بتي 1623-1687م) فكان من أوائل الذين دافعوا عن العلم التجريبي في البحث الاقتصادي، وأيد هذا المفهوم بمنهج القياس الكمي، وأكد أن العمل أساس تحديد القيمة وذلك بقوله: «إن العمل هو الأب والأساس الفاعل للثروة، بينما الأرض هي الأم»، واعتقد أن ثروة الأمم هي نتيجة عمل سابق بُذِل في الماضي. لذا رأى أن تحريم تصدير النقود (المعادن النفيسة) أمر عقيم، فالأمر الذي يستحق الاهتمام هو تحقيق مستوى مرتفع من التوظيف والنشاط الاقتصادي وليس تراكم النقود.

وذكر بتي في مقال له عن الضرائب (نشر عام 1662م) أن هناك ضرورةً لجمع الضرائب، ولكن هناك حدوداً لما يجب جمعه، تعتمد على العلاقة بين الضرائب والتدفقات النقدية وحجم النشاط الاقتصادي في المجتمع. ويقول إن الأمراء قد يقومون بجباية أموال أكثر من حاجاتهم بغرض خلق احتياطيات للطوارئ، ولكن لا ينبغي أن يبالغوا بالتوسع في جمعها، لأنهم بذلك يسحبون النقود من المعاملات التي يقوم بها الأفراد في إطار أنشطتهم الإنتاجية، مما يؤثر قطعاً في الأوضاع الاقتصادية.

اعتقد ريتشارد كانتيلون أن النشاط الاقتصادي بناء[5] متكامل تترابط أجزاؤه، وتنتظم علاقاته لتحقيق التوازن العام. إلا أنه يتعرض بصفة مستمرة لعمليات تكيف ذاتية تبعاً للتغييرات في السكان والأذواق وفنون الإنتاج. ودافع الربح يرتبط بالمصلحة الخاصة هو المحرك الرئيسي للنشاط

الاقتصادي، ويتكامل الأفراد بصفة تبادلية لإشباع حاجاتهم، وكذلك المنظمون مثل بقية الأفراد في المجتمع فهم عُملاء ومستهلكون لبعضهم بعضاً، وتتطور المؤسسات خلال الزمن طبقاً للحاجات والضروريات، وتحدث المشاكل عندما لا تتفق خطط المنتجين والمستهلكين.

إلا أن تطبيق أفكار التجاريين صاحبه العديد من الاختلافات والمشاكل الاقتصادية، إذ ازدادت النزاعات الاستعمارية وكثرت الحروب بين الدول للحصول على الذهب والفضة. وإزاء هذا الكم المتراكم من المشاكل المتولدة تمَّ انتقاد أسس السياسات الاقتصادية السائدة، من حيث القيود المفروضة على سلوك الأفراد والمشروعات وتَدخُّل الدولة المباشر. ومع ازدياد حدة الانتقادات الموجهة للفكر التجاري ظهر في فرنسا فكر اقتصادي جديد اتخذ من الحرية السياسية والاقتصادية منهجاً وأسلوباً جديداً لتحقيق أهدافه؛ أطلق عليه فكر الفيزوقراط أو الطبيعيين كما في الجزء التالي.

ثانياً: الفكر الطبيعي أو الفيزوقراطي:

عارض أنصار الفكر الطبيعي المبادئ التي أرساها أنصار الفكر الميركنتالي، ورأى أنصار الفكر الطبيعي أن الفكر الاقتصادي قد ضاق بالرداء الضيق الذي أضفاه عليه التجاريون، واعتقدوا أن هناك قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي وتسيِّره بانتظام، كما أن هناك قوانين طبيعية تحكم المجموعة الشمسية. وبالتالي؛ يجب ترك النظام الاقتصادي حرًّا حتى تتمكن القوانين الطبيعية من تحريكه حركةً منتظمةً وتوجهه نحو التوازن الطبيعي. واتخذ هذا الفكر الانتقالي في فرنسا شكلاً يعبر عن طبيعة النظام الاقتصادي الفرنسي حينذاك وخصائصه الرئيسية، فلم تكن التجارة ولا الصناعة محور النشاط الاقتصادي والقطاعات الرائدة في عملية التنمية كما كان الوضع في إنجلترا، بل غلب الطابع الزراعي على الاقتصاد الفرنسي من حيث الإنتاج والعمالة.

فلم تعد التجارة مقصورةً على الشركات الكبرى التي تتمتع بامتيازات خاصة، بل ظهر العديد من كبار رجال الصناعة والذين لم يكن لهم نصيب من الامتيازات الموروثة، وطبيعي أن يقفوا موقف العداء من هذه الفلسفة القائمة على التميز.

واستطاعت إنجلترا، وهي الدولة الجزرية الصغيرة، أن تتمتع بثروة كبيرة، وأن تبسط سلطانها على إمبراطورية مترامية الأطراف من خلال التجارة، والتي أصبحت الأداة للحصول على تلك الثروة وذلك السلطان.

غير أن النظام الاقتصادي في فرنسا لم يتطابق مع نظيره الإنجليزي، ولم تحتل التجارة نفس المكانة في النظام الاقتصادي الإنجليزي، بل كانت الزراعة أهم وجه من وجوه النشاط الاقتصادي. واعتقد الطبيعون أن الثروة وقوة الدولة ليس فيما تملكه من ذهب وفضة بل بالناتج الصافي، والذي يمثل القيمة الفائضة التي يمكن استهلاكها مع بقاء قدرة الدولة الإنتاجية على ما هي عليه، فإذا زاد الناتج الصافي زاد ثراء البلد، وزادت قدرتها على الاستهلاك. وبدأت تظهر كتابات لرواد الفكر الطبيعي لفرانسوا كيناي في عام 1756م، والذي نشر الجداول الاقتصادية عام 1758م، وتوالت بعد ذلك كتابات ميرابو في 1767م، و1771م عن مبادىء وأسس الفكر الطبيعي.

وفي عام 1876م تمَّ توقيع معاهدة بين إنجلترا وفرنسا سميت بمعاهدة «إيدن»، والتي بمقتضى أحكامها تحررت التجارة بين البلدين، وبدأت تتلاشى أفكار التجاريين تدريجيًّا في إنجلترا وانتشرت أفكار الطبيعيين. وقد عجلت الثروة الصناعية في إنجلترا في القضاء على البقية الباقية من القيود التجارية التي ورثتها إنجلترا من أفكار التجاريين، ودعم انتشار أفكار الطبيعيين.

وقد تبلورت مبادىء وأدوات السياسة المالية لأفكار الطبيعيين في نطاق منظم ومتناسق، كالتالي:

1- الأنشطة المنتجة: هي الأنشطة المتصلة بالطبيعة وتعاون الطبيعة مع الإنسان؛ فخالق الطبيعة يعزز الإنسان في مجهوده الزراعي المثمر، ولعل الصورة في أذهان الطبيعيين هي صورة الحبة التي تنبت سبع سنبلات في كل سنبلة مائة حبة، وهذه الإنتاجية المادية لا نظير لها في أنواع الأنشطة الأخرى، وهذا ما دفع الطبيعيين إلى وضع الزراعة مكانة سامية في النظام الاقتصادي. فإذا كان النشاط الزراعي هو النشاط الوحيد المنتج، والأعمال الأخرى من صناعة وتجارة ومهن أخرى لا يمكن اعتبارها أعمالاً أو أنشطةً منتجةً بل هي أنشطة عقيمة، إذا كان الأمر كذلك، فإنه يتعين على الدولة أن تتدخل بفرض ضريبة وحيدة على إنتاج الأراضي الزراعية باعتبارها المصدر الوحيد للثروة.

2- الضريبة الفذة: صاغ الطبيعيون السياسة المالية التي تتفق مع منطلقاتهم الفكرية، فالنظام المالي في فرنسا حينذاك يقوم على عدد كبير من الضرائب النوعية المباشرة وغير المباشرة التي تستغرق الجزء الأكبر من دخل العامة، ولا تمتد إلى طبقة النبلاء ورجال الدين، وأهم هذه الضرائب ضريبة الأراضي والمباني واحتكار الملح. وعند الطبيعيين إذا كان الناتج الصافي هو قوام الثروة،

وكانت طبقة الملاك هي التي تتلقى الناتج الصافي، فإن المنطق أن يُلقَى العبء المالي على الناتج وأن تقوم طبقة الملاك بأدائه. في حين يؤدِّي فرض الضرائب على طبقة الزراع إلى تقليص الجزء المخصص لنفقات الزراعة، وهذا يؤثر في الناتج الصافي جوهر الثروة.

والخلاصة يمكن القول: إن الطبيعيين طالبوا بضريبة فريدة على الناتج الصافي يقوم بأدائها طبقة الملاك، والتي تنطبق مع المنطق العام فضلاً عن ملاءمتها وسهولة جبايتها. أما الصناعة فهي غير قادرة على الضرائب لأنها عقيمة، وفرض أي ضرائب عليها يفضي إلى امتصاص جزء من نشاطها، وهذا يعود بالضرر على الاقتصاد العام. ولا تختلف التجارة عن الصناعة في هذا الصدد، كذلك لا يجوز أن تُفرض ضرائب على طبقة الزُّرَّاع.

وأوضح بتي أهمية الضرائب كأداة لتزويد الدولة بالإيراد اللازم للقيام بأعبائها، غير أن النظام الضريبي لا يحقق العدالة في نظره، فهو يقوم دون إحصاء سابق لعدد الممولين وقدرتهم المالية. ومن ثَمَّ؛ فإن عبء الضريبة يقع في أغلب الأحيان على كاهل العاجزين عن أدائها، بينما يفلت منها من هو أحق بهذا العبء والقادر عليه. وضرب مثلاً بضريبة الرؤوس التي تغفل قدرة الفرد المالية أو عدد أفراد أسرته.

وعندما تعرّض للأرض كمصدر للإيراد العام بيّن أن جزءاً من رِيعها يمكن أن يُخصص كإيراد للدولة، لكنه أشار إلى بعض الصعوبات التي تعترض هذا النوع، فعبء الضريبة يقع على المالك الذي يمتد إيجار أرضه فترةً طويلةً ويَحول التزامه العقدي دون نقل عبء الضريبة على المستأجر، أما مالك الأرض الذي ينتهي إيجار أرضه سريعاً فإنه يستطيع أن يُحمِّل المستأجر الجديد كل الضريبة أو جزءاً منها على الأقل. كما دافع بتي عن الضريبة العادلة وقال إنها لا تُنزِل ضرراً بدافعيها، إذ إنها تنتقل أولاً من أيديهم إلى الدولة، ولكنها تعود إليهم مرةً أخرى عن طريق النفقات العامة، وطالما أن النفقات العامة تُنفق بكاملها داخل الدولة ولا تتسرب للخارج في شراء سلع أجنبية، فإن ما يدفعه الأفراد يساوي بالضرورة ما يؤول إليهم عن طريق النفقات العامة.

3- عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية للأفراد إلا في حدود معينة: كحماية الأفراد وصيانة حقوق الملكية الخاصة، أي أن مهمة الدولة هي الدفاع والأمن والعدالة. كما يرى أصحاب هذا الفكر أن مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض، كما أنها لن تتعارض مع مصلحة

الجماعة. ومن ثَمَّ؛ فإن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد سوف يؤدِّي إلى ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية، ويعوق الأفراد عن مصالحهم الخاصة وعدم تحقق المصلحة العامة.

4- عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية يؤدِّي إلى ظهور المنافسة الحرة: والتي تكون قادرةً على تحقيق ما يُسمّى بالسعر العادل، والذي يُحقق ربحاً مقبولاً للبائع.

5- الثمن المجزي: خلُص الطبيعيون إلى وجوب العمل على تحقيق أقصى قدر ممكن من الناتج الصافي، سواء من حيث كميته أو قيمته. فكلما كانت كمية الناتج الصافي كبيرةً وثمنها مرتفعاً، كان ذلك أدعى إلى زيادة الثراء، أما الوفرة مع الرُّخص فلا تُعد ثروة، والنُّدرة مع ارتفاع الثمن بؤس خالص. إذ أوضح أنطون دي مونكرتيان (Antoine de -Montchretien,1621-1575) أهمية الزراعة للاقتصاد القومي والدور الذي تؤديه في بناء ثروة فرنسا، وقال: «إن ثروة البلد لا ترجع إلى وفرة المعدن النفيس، وإنما إلى وفرة الأشياء التي تعد ضروريةً لحياة الأفراد، والمعادن النفيسة هي الوسيلة للحصول على هذه الأشياء».

ووفقاً لهذه الفلسفة يجب أن تتخلى الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي. وعليه؛ فإن تدخل الدولة في التنظيمات الاقتصادية يعني الجهل بالقوانين الطبيعية والتأثير على آلية عملها. وتأثر الطبيعيون بالتقدم العلمي الذي حدث في عصرهم في فروع العلوم المختلفة كقوانين الجاذبية لنيوتن، وأصبحت هذه عاملاً مهمًّا ومؤكداً أن لكل ظاهرة طبيعية قانونها الطبيعي التي يحكمها ويتحكم فيها.

ولم تنتشر أفكار المدرسة الطبيعية خارج فرنسا كثيراً رغم تأثيرها المهم في أفكار الاقتصاديين اللاحقين، خاصة آدم سميث. لكنّ الأوضاع الزراعية في فرنسا كانت ترزح تحت قيود كثيرة أضعفت إنتاجيتها، فكانت الضرائب الزراعية تفرض على طبقة الزُّرَّاع وحدها دون النبلاء الاقتصاديين، كما أُعفيت أراضي الكنيسة الشاسعة من الضرائب. واعتادت الدولة أن تمنح امتياز جباية الضريبة الزراعية لأفراد معينين مقابل دفع مبلغ محدَّد سابقاً، تاركةً لهؤلاء الأفراد الحرية التامة في تحديد جباية الضرائب من الزراع لحسابهم الخاص، كما أجبر الفلاحون على العمل بنظام السُّخرة بلا أجر في الأعمال العامة كشق الطرق والقنوات. وقد أدت هذه القوانين المجحفة إلى إملاق طبقة الزراع، وتدهور الإنتاجية والأوضاع الاقتصادية، واستمرت تلك الأوضاع إلى أن قضت الثورة الفرنسية عام 1789م على هذه القوانين، وانحسر وتلاشى الفكر الطبيعي.

أما عن دور السياسة المالية: فقد نادى الطبيعيون بأن تقتصر الدولة على فرض ضريبة على طبقة ملاك الأرض دون غيرها من الطبقات، ويرجع ذلك إلى أنهم اعتقدوا أن الصناعة نشاط عقيم تتساوى فيه القيمة المنتجة مع المستهلكة دون فائض يصلح للوعاء الضريبي وفرض أي ضريبة عليها؛ إما أن يؤدِّي إلى امتصاص جزء من نشاطها، أو أن ينتقل العبء لملَّاك الصناعة. ولا تختلف التجارة عن الصناعة في هذا الصدد، فدخل التجارة دخل مستتر لا يصلح من الناحية العملية أن يكون وعاءً للضريبة.

والجدير بالذكر أن الطبيعيين طالبوا بإعطاء الملك سلطةً مطلقةً، ورأوا ذلك بأن الدولة بحاجة إلى «الحاكم المستبد المستنير» الذي لا يعارض القوانين الطبيعية، ويُلزم الناس جميعاً باحترامها.

وحيث إن الزراعة لا تتم بعنصر الأرض فقط ولكن من خلال العمالة الزراعية، فرأى الطبيعيون أن هذه هي الطبقة الوحيدة المنتجة. وهذا الرأي يعد تحولاً مهمًّا في الفكر الاقتصادي، وثورة على الفكر التجاري الذي اعتبر أن طبقة التجار هي الطبقة الوحيدة المنتجة، وأن التبادل التجاري هو النشاط المنتج أو الأساسي لاكتساب الدخل القومي.

وقسَّم الطبيعيون النشاط الاقتصادي إلى ثلاث طبقات (المزارعون، الملاك، رجال الصناعة والتجارة). فالملكية هي حجر الأساس في النظام الطبيعي، ويجب احترام هذه الملكية والدفاع عنها، لأن الملَّاك هم الذين يقومون بالإنفاق على الأرض لتحسينها وإعدادها للزراعة. وبالتالي؛ يجب أن يحصلوا على الرِّيع منها، وإن لم يقم الملاك بإعداد الأرض للزراعة فإن الناتج الصافي سوف يختفي.

وشبه فرانسو كيناي (عميد مدرسة الفيزوقراط)[6] الدورة الاقتصادية بالدورة الدموية في جسم الإنسان. فالزراع والملاك يدفعون إنتاجهم للمجتمع، والمجتمع يقوم بشراء السلع والخدمات التي تمَّ إنتاجها، وبالتالي تعود عوائد في صورة أموال، وهكذا تكتمل الدورة. وتمثل لوحة كيناي الصورة الأولى للنماذج الاقتصادية. وقسَّم الفيزوقراط المجتمع إلى ثلاث طبقات، الأولى: الطبقة المنتجة (الزرَّاع): تحصل من هِبة الأرض على أجورها، والثانية: طبقة الملاك: تحصل على الغَلَّة الصافية مقابل الدور الذي قامت به لتهيئة الأرض، وتمكين المزارعين من تنفيذ عملية الإنتاج.

والثالثة: طبقة الصُّناع. لكن الجدول الذي قدمه تجاهل دورة السلع داخل الطبقة الواحدة، كما يفترض ثبات الأسعار.[7] لكنه وضّح فكرة التداخل بين القطاعات الاقتصادية داخل الدولة.

وعن التجارة الخارجية رأى الطبيعيون أن التجارة تقوم على مبدأ مبادلة السلع والخدمات ذات القيمة المتساوية، لذلك فإن التجارة بصورة عامة غير إنتاجية، لكنها ضرورية في حالة فشل الدولة في إنتاج بعض السلع والخدمات التي تسهم في عملية الإنتاج، لذا ذكر (مرسال ودي رفيري Riviere,) أن التجارة شرٌّ لا بد منه.

دور الدولة: اعتقد (روبرت جاك تيرجو Turgot,) أن اهتمام الدولة بالنشاط الاقتصادي يرجع إلى ضرورة توفير الجو الملائم للنشاط الاقتصادي، بحيث لا يستطيع أي فرد أن يلحق ضرراً بالآخرين. وعليه؛ أن تُضمَن الحرية الطبيعية للمشتري من أجل أن يشتري ما يريد وللبائع في بيع ما يرغب. واعتقد تيرجو أن المنافسة بين البائعين والمشترين خير ضمان ضد أي نوع من الاستغلال. فالمنافسة تضمن للبائع سعراً يُحفِّزه على الإنتاج، وتوفر في الوقت نفسه للمشتري البضائع بأدنى سعر ممكن، فليس على الدولة إلا صيانة المنافسة ودعمها بإصدار التشريعات والقوانين المنظمة، والرغبة في زيادة ثروة المجتمع إلى أقصى حد ممكن، ويقتضي ذلك استخدام الموارد الاقتصادية الاستخدام الأمثل.

أما عن الضرائب: فقد كانت الطبقات الفقيرة، خاصةً طبقة الزراع، ترزح تحت وطأة ضرائب متعددة، ونظراً لتشعب هذه الضرائب وتعددها استنفدت جبايتها جزءاً كبيراً من حصيلتها، مما أدَّى إلى عجز الضرائب عن تغطية النفقات الجارية باستمرار ولجوء الدولة للاقتراض من التجار. وانتقد الطبيعيون سياسة الاقتراض الحكومي بشدة لاعتقادهم أنها تضر بالزراعة، وبالتالي بالاقتصاد القومي؛ لأن ذلك يؤدِّي لوجود طبقة عقيمة تحصل على دُخولٍ على حساب الطبقة المنتجة.

ورأى الطبيعيون أن إرساء السياسة المالية على أسس متينة يتطلب انتهاج عدد من الخطوات منها:

- الإصلاح الضريبي الشامل.

- تخفيض النفقات الحكومية وخاصةً النفقات الترفيهية.

- زيادة إنتاجية القطاع الزراعي.

وفي مجال الإصلاح الضريبي دعا الطبيعيون إلى إلغاء كافة الضرائب المفروضة على الطبقات المختلفة والتعويض عنها بضريبة واحدة على الناتج الصافي فقط، يخضع لها الجميع بلا استثناء سواء كانوا عامة أم نبلاء أم رجال دين، وهذا الاقتراح يُقلِّص وعاء الضريبة لكنه يُوسِّع قاعدتها. واعتقدوا أن تكلفة جباية هذه الضريبة الوحيدة محدودة، وأن الضريبة إذا فرضت في حدود ثلث الناتج الصافي ستكون كافيةً لتحقيق التوازن المالي للدولة.

وليس بخفيٍّ أن الضريبة الوحيدة نتيجة منطقية للتحليل الطبيعي لمفهوم الثروة ودورها. فالنشاط الزراعي هو النشاط الوحيد المثمر. فلا الصناعة ولا التجارة تنتج قيماً صافية، ولذا فلا يمكن لأي منها أن تكون وعاءً للضريبة. وبالتالي؛ لقت السياسة الضريبية للطبيعيين قبولاً واستحساناً لدى رجال الصناعة والتجار، لكنّ سياسة الطبيعيين دعمت بشكل لم يقصده حَمَلة لوائها النمو الاقتصادي والتقدم الصناعي في فرنسا.

واعتقد الطبيعيون أن هناك فائدةً ومنفعةً اجتماعيةً لملاك الأراضي، فإذا ما قاموا بدفع مبلغ من المال لمالكي الأراضي فإن هذا يسهم في زيادة الإنتاج والثروة، وتملك الأرض يعد رمزاً للمكانة الاجتماعية والحفاظ على الحد الأدنى للكفاف للبعض الآخر. وكان الدفاع عن الطبقة المالكة للأراضي يُنظر إليه على أنه أساس النظام الطبيعي؛ لأن هؤلاء عملوا لفترات طويلة لجعل الأرض صالحةً للاستغلال الزراعي، الأمر الذي يدعو بالضرورة إلى احترام حقوقهم على ما يملكون من أراضٍ زراعية.

انتُقد الطبيعيون حول فكرة الضريبة الموحدة، تأسيساً على أن الزراعة هي النشاط المنتج الوحيد والذي ينبغي إخضاعه للضريبة، لكن الواقع العملي أوضح أن الصناعة والتجارة تحقق هي الأخرى ناتجاً صافياً ينبغي إخضاعه أيضاً للضريبة. وتعدد النفقات العامة يقتضي بالضرورة تعدُّد مصادر الإيرادات العامة، كما أن مبدأ العدالة في توزيع الأعباء الضريبية يتنافى مع انفراد تحمل القطاع الزراعي وحده الأعباء الضريبية دون سائر الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

وبالتالي؛ فقد سبق الطبيعيون الكلاسيك في الدفاع عن حرية التجارة والتمييز بين العمل المنتج وغير المنتج، كما يمكن اعتبارهم حركةً استهدفت الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي اعتماداً

على محور النشاط الزراعي الذي تضمن سياسات متعددة، منها: تحرير الزراعة من القيود والعقبات التي أضعفت إنتاجها، وإعادة تنظيم الزراعة على أسس رأسمالية، وتوجيه رؤوس الأموال إلى القطاع الزراعي، وتشجيع الطلب على الحاصلات الزراعية، ووجوب التوافق والانسجام بين مختلف المصالح الطبقية.

لكنْ بعد فترة زمنية حدث استياء شعبي من الامتيازات التي مُنِحت للطبقات الأرستقراطية ورجال الدين، وقيام الحكومة بزيادة الضرائب على الفئات الفقيرة والتي لم تحظَ بتأييد شعبي، علاوةً على سنوات القَحط التي مرت على البلاد، مما أدَّى إلى اشتعال الثورة الفرنسية التي امتدت خلال الفترة من 1789م حتى 1799م، والتي كان لها تأثير عميق على العديد من الدول في أوروبا والعالم الغربي، والتي انتهت بسيطرة الطبقة البورجوازية التي كانت متحالفةً مع طبقة العمال، مع إحقاق مجموعة من الحقوق والحريات للطبقة العاملة والمتوسطة للشعب الفرنسي. واستوحت الثورة الفرنسية أفكاراً ليبرالية غيَّرت بشكل واضح وعميق مسار التاريخ الحديث، وما نتج عنها من قواعد لتحرير الأفراد، والعمل على تحقيق التوزيع العادل للملكية، وإلغاء الامتيازات الممنوحة للنبلاء.

ومما ساعد على تأكيد هذه الرغبات ما شهِدته دول أوروبا الغربية من نهضة علمية شاملة، واختراعات واكتشافات مهمة كانت السبب المباشر في قيام الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر، والتي كان لها الأثر البالغ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ سواء في كل من الدول الأوروبية ودول العالم على حد سواء.

وإبَّان هذه الظروف الجديدة التي أبرزتها الثورة الصناعية، وما ترتب عليها من حل للعديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، برز فكر جديد يعكس هذا الواقع ويستجيب لمتطلبات نموه، ويكون في الوقت نفسه عاملاً من عوامل تعضيد حركته على التطور، وحل مشكلات الصراع مع علاقات الإنتاج الإقطاعية، والامتيازات التي كانت مُقرَّرةً لرجال الإقطاع، ومحاربة القيود المتبقية من مرحلة الرأسمالية التجارية (الميركانتيلية) على حرية التجارة ومزاولة النشاط الاقتصادي.

وبدأ البحث عن سياسات جديدة لتلائم الرأسمالية الصناعية واكتشاف قوانينها، ومواجهة القضايا الاجتماعية التي ترتبت على عملية التحول إلى المجتمع الصناعي الرأسمالي، وما عكسته هذه القضايا من حل للصراعات الاجتماعية والتناقضات الطبقية. كل هذه القضايا

والمشكلات وغيرها طرحت العديد من التحديات التي كان لا بد من التصدي لها على مستوى الفكر، وإيجاد حلول لـهـا عـلـى مستوى الواقع.

فالطبيعيون ابتدعوا فلسفةً اقتصاديةً تقوم على تناقض الفلسفة التجارية، فالزراعة دون التجارة أساس الثروة، والحرية دون التقييد هي الإطار الصالح لزيادة تلك الثروة، والتجارة الخارجية تحتل المكانة الثانوية في النظام الاقتصادي، وارتفاع اسعار المواد الغذائية دون انخفاضها هو هدف السياسة الاقتصادية، والصناعة الجديرة بالتشجيع هي التي تستعمل قدراً كبيراً من المواد الأولية وليس قدراً كبيراً من العمل.

ثالثاً: الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي:

أ. الفكر الكلاسيكي:

تُعدُّ المـدرسـة الـكـلاسـيـكـيـة أفضل المدارس الاقتصادية قاطبةً؛ لأنَّها تُمثِّل النبع الذي بدأت منه جميع الاتجاهات الفكرية وارتوت منه جميع المذاهب والمدارس الاقتصادية على الرغم من تنوعها واختلافها. وقد كان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي هو المجرى الرئيسي الذي تفرعت عنه المدرسة النيوكلاسيكية؛ سواء في صورتها المبـكـرة الأولـى (المدرسة الحـدّيـة Margenalism,) أو في صورتها المعاصرة (المدرسة النقدية Monetarism,).

كما أن الاقتصاد الماركسي قد أخذ عن الاقتصاد الكلاسيكي أهم منجزاته، ثم وقف منه موقف النقد وانتهى إلى نظرة مخالفة لما ذهب إليه الكلاسيك؛ خـصـوصـاً فـي مـجـال القوانين التي تحكم مسار الـنـظـام الـرأسـمـالـي. هـذا فـضـلاً عـن أن المدرسة الكينزية keynesian, التي ظهرت بظهور «النظرية العامة في التوظف والنقود والفائدة» في عام 1936م ظلت في صعود مستمر حتى محنتها في بداية السبعينيات، وقد أقامت رؤيتها لتحديد مستوى الدخل والـتـوظـف وآليات التوازن في النظام الرأسمالي على أنقاض الاقتصـاد الـكـلاسـيـكـي بعد محنته وانهياره إبَّان أزمة الكساد الكبير 1929-1933م.

فخلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر تغيرت الأوضاع النسبية للمراكز الاقتصادية لطبقات المجتمع، وبدأت تظهر فكرة الدول الوطنية وتم القضاء على طبقة الإقطاعيين والنبلاء والتحول إلى نظام اقتصادي جديد. هذه المبادىء والأفكار اتخذت فيما بعد أساساً لرسم السياسات

الاقتصادية التي طُبِّقت خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، والتي صاغها الكلاسيك والنيوكلاسيك ثم الكينزيون فيما بعد.

إضافةً إلى أن الكتابات النيوكلاسيكية المعاصرة والتي تضم عدداً كبيراً من الأنصار، خاصةً ما يعرف بالمدرسة النقدية أو مدرسة شيكاغو Chicago School تكاد تردد ما قاله الكلاسيك منذ أكثر من مائتي عام، على الرغم من البون الشاسع للإطار التاريخي الذي ظهر فيه الفكر الكلاسيكي والإطار الراهن للرأسمالية المعاصرة.

وتجدر الإشارة إلى أنه حينما ظهر الاقتصاد السياسي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كانت التطورات كلها تسير في مصلحة الطبقة البورجوازية الصاعدة. وتعاظم الدور الذي أصبح يلعبه الإنتاج السِّلَعي الرأسمالي (الذي يقوم على أساس التخصص، وتقسيم العمل، والإنتاج بغرض البيع)، وتمت الغَلَبة للدَّور الحاسم الذي أصبح يقوم به رأس المال الصناعي في النشاط الاقتصادي. إذ أصبحت الصناعة، لا الزراعة ولا التجارة، هي المجال الرئيسي للحصول على الأرباح والقطاع الأساسي للاستثمار.

وقد حقق رأس المال الصناعي آنذاك توسعاً ضخماً وزيادةً سريعةً في الناتج القومي؛ نتيجةً لمنجزات الثورة الصناعية التي تمَّ التوصل إليها في ذلك الحين، تعضدها في ذلك التطورات التي حدثت في وسائل النقل والمواصلات، وما نتج عن ذلك من اكتشاف وتوسع كبيرين للأسواق؛ سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى العالمي.

كما تبوأت الطبقة الرأسمالية رأس الحكم في أكبر بلدين أوروبي، وهما: إنجلترا وفرنسا. وفي ضوء ذلك سرعان ما بدأ الفكر الاقتصادي يتأقلم مع هذه التطورات، وأعيدت صياغة مشكلة الثروة والقيمة في ضوء التغيرات التي حدثت في الكيان الاقتصادي والاجتماعي. فلا عجب هنا أن كانت المشكلة الأساسية التي شغلت أبحاث ريكاردو هي مشكلة التوزيع، أو بعبارة أخرى؛ مشكلة الصراع الطبقي حول تقسيم الناتج الاجتماعي ومدى تأثير ذلك في حركة تراكم رأس المال. إذ ذكر ديفيد ريكاردو في رسالة بعث بها إلى روبرت مالتس: «أن الاقتصاد السياسي ليس بحثاً في طبيعة الثروة وأسبابها، وإنما بحث في القوانين التي تعين على تقسيم ناتج الصناعة بين الطبقات التي تشترك في تكوينه».

وكانت الطفرة الكبرى التي تمثلت في كتاب «ثروة الأمم» الخط الفاصل بين الاقتصاد كمجموعة متناثرة في شتى المسائل ذات الطبيعة المالية، وبينه كتحليل متماسك للظاهرة الاقتصادية، كما استطاع سميث أن يُقدِّم صورةً كاملةً للنظام الاقتصادي والعلاقات بين أجزائه، وكيف يؤثر كل جزء في الآخر ويتأثر به. وبالتالي؛ وضع سميث أصول الأفكار الاقتصادية للكلاسيك، بمساهمة مالتس، وساي، وجون، وستيوارت ميل، غير أن هؤلاء لم يتفقوا على رأي واحد في كل المسائل التي تصدوا لها. فالطبيعيون كانوا دعاة حرية، واتفقوا على قول: «دع الأمور تجري في أعنتها»، وأقاموا دعوتهم على أساس فكرة النظام الطبيعي الكفيل بتحقيق مصالح الأفراد ونمو ثرواتهم، وليس على الدولة إلا أن تفتح المجال لهذا النظام.

وسارت الكلاسيكية على منوال الطبيعيين، إذ استعان سميث بالمشاهدة الواقعية التي يصعب إنكارها، وأشار إلى ما جُبل عليه الإنسان من طبائع تُكيِّف سلوكه، وأقام الدليل على صدقها باستقراء واقع الحياة. فإذا كان العمل مصدر الثروة، فإن تقسيم العمل هو سر زيادة الإنتاجية. فالتفاعل الحر بين الأفراد، ساعين وراء مصالحهم الخاصة، كفيل بأن يحصل المجتمع على السلع التي يبتغيها، وبالكميات التي يريدها مقابل أقل ثمن ممكن، ولا يحدث ذلك نتيجة عقل مدبر أو تخطيط سابق وإنما يترك الأفراد يتصرفون في هدي مصالحهم الشخصية. ويتوقف تقسيم العمل على سعة السوق وكمية رأس المال، وكلما زاد رأس المال في حَوزة المجتمع زاد عدد العمال الذين يمكن تشغيلهم، وبالتالي زاد مجال تقسيم العمل بين الأفراد، أي أن وجود رأس المال شرط أساسي لتقسيم العمل.

وإذا كان لرأس المال هذه الهيمنة، فإن قدرة المجتمع على التراكم الرأسمالي مرهونة بما يدخره الأفراد، إذ إن الادخار هو منبع التراكم الرأسمالي، وبهذا تكتمل حلقات السلسلة. فالثروة تتوقف على مدى تقسيم العمل بين الأفراد، وهذا يتوقف على كمية رأس المال الموجودة في حوزة المجتمع، وهذه ترجع إلى كمية المدخرات.

ويقول سميث: «إن سعي الأفراد إلى تحسين أوضاعهم عن طريق الادخار من القوة بحيث يتغلب على أخطاء الحكومات وإسرافها وسوء إدارتها، وهو بذلك يكفل التقدم للمجتمع رغم ما يعترض الأفراد من صعوبات من جرَّاء سوء الإدارة».

ومن هنا أقام روَّاد الاقتصـاد الـكـلاسـيـكـي بنياناً نظريًّا يقوم على مقدمات فكرية محددة، وانتهى إلى نتائج منطقية سليمة. ومن خلال المبادىء والأفكار التي نادى بها الاقتصاديون الكلاسيك والنيوكلاسيك اتضح عدد من المبادىء التي استندوا عليها، بصفة عامة، في رسم السياسات المالية المتبعة خلال القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين، وأهم هذه المبادىء ما يلي:

1- سيادة القوانين الطبيعية: والتي تتحكم في تسيير أمور الطبيعة والكون والمجتمع. وقد أخذ الكلاسيك هذه الفكرة من مدرسة الطبيعيين، وهذه القوانين ذات طابع مطلق لا يستطيع الفرد أو الدولة أن تُغيِّرها.

2- الحرية الاقتصادية: وهي دعامة أساسية للأنشطة الاقتصادية وإطار ضروري لتحقيق التقدم الاقتصادي. والحرية هنا تشمل: حرية التجارةالداخلية والخارجية، وحرية العمل، وحرية التعاقد، وحرية مزاولة أي نشاط اقتصادي. وقد بلور الكلاسيك أفكارهم حول الحرية الاقتصادية في الشعار الشهير الذي يقول: «دعه يعمل دعه يمر , PassezLaissez Faire. Laissez»، والذي أطلقوه كصرخة مدوية في وجه التدخل الحكومي.

3- شيوع المنافسة الكاملة أو الحرة: وهي الإطار الذي يتعين أن يسود في جهاز السوق، وهو جهاز يتمتع بخاصية تنظيم نفسه بنفسه ,Self - Regulator دون أي حاجة إلى تدخل الحكومة أو الأفراد. وهذا الجهاز له وظيفتان أساسيتان في تسيير أمور الاقتصاد، الوظيفة الأولى: تتمثل في العمل على تخصيص وتوزيع الموارد الاقتصادية على مختلف المجالات على النحو الذي يُوفِّر للمجتمع السلع التي يحتاج إليها، وبالكميات الملائمة التي يرغب فيها، وبالأثمان التي هو على استعداد لأن يدفعها. وعن طريق جهاز السوق القائم على المنافسة الكاملة يكون المجتمع قادراً على توزيع موارده الاقتصادية على النحو الذي يتناسب مع رغبات المستهلكين. أما الوظيفة الثانية التي تحققها المنافسة الكاملة: فهي أنها تُنظِّم توزيع الدخول على الأفراد الذين اشتركوا في العمليات الإنتاجية. وجهاز السوق هو الجهاز الساحر الذي يُنظِّم نفسه بنفسه، وأنه في ضوء فاعلية هذا الجهاز يتمُّ توزيع وتخصيص الموارد، وتتحدّد كميات الإنتاج، وتتحدّد الأسعار والدخول بطريقة مثلى، وأن أي اضطراب يحدث في هذا النظام فإن ثمة قوى طبيعيةً مضادة لا تلبث أن يفرزها هذا الجهاز بطريقة تلقائية لتعيد الأمور إلى نصابها الطبيعي.

4- اليد الخفية: اعتقد آدم سميث بوجود ما أسماه «باليد الخفية» التي تحرك شؤون المجتمع، وترتب أوضاعه على نحو منسجم ومتوازن، فلا تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة. فالفرد في سبيل مصلحته الخاصة سوف يسعى في نفس الوقت وبيد خفية لتحقيق مصلحة الجماعة والتي هي المجموع الجبري لمصالح أفراد المجتمع، فلا يوجد أي تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة.

5- الإنتاج والظروف التي تحكمه: آمن الكلاسيك بأهمية العمل الإنساني ودوره في صنع الثروة. وقد كانت أول عبارة لسميث في ثروة الأمم ١٧٧٦م هي «أن العمل لأي لشعب من الشعوب يمثل الرصيد الذي يُمكِّن هذا الشعب من الحصول على السلع الضرورية والكمالية التي يستهلكها، والتي تأتي كنتيجة مباشرة من هذا العمل أو نتيجة مبادلة منتجات هذا العمل بمنتجات غيره من الشعوب». فالعمل إذاً هو أبو الثروة ومصدرها الرئيسي بصفة عامة. وتقرير هذه الفكرة كان في رأي الكثيرين خطوةً مهمةً في تطور الفكر الاقتصادي، فلم تعد الثروة باعتبارها ظاهرةً اجتماعيةً تتمثل في كمية الذهب والفضة كما اعتقد التجاريون، أو في العمل الزراعي كما زعم الفزيوقراط، بل في العمل الإنساني المنتج بصفة عامة.

6- النقود ووظائفها: نظروا إليها على أنها مجرد وسيط للتبادل وأداة للحساب وتسوية المدفوعات، وأسقطوا من اعتبارهم وظيفتها كأداة للادخار وللاكتناز، وقد اعتقدوا فيما أطلق عليه «حياد النقود» في النشاط الاقتصادي. فالنقود مجرد عَرَبة تُحمل عليها القيم التبادلية إلى الأسواق.

7- افتراض الرشد الاقتصادي: لم يتصور الكلاسيك إمكان قيام الأفراد بالاكتناز Hoarding, فالاكتناز يعني عدم الرشد؛ لأنه يعني تضحية الفرد بسعر الفائدة بلا مبرر عقلاني.

8- لُغز القيمة: أي التفرقة بين (القيمة الاستعمالية ,Value in Use) و (القيمة التبادلية ,Exchange Value) كان يعنيهم بعد ذلك إيجاد معيار لتفسير قيمة السلع بعوامل كامنة في السلع.

9- التوازن الاقتصادي العام General Equilibrium: اعتقدوا بسيادة قانون ساي للأسواق، كل عرض يخلق مباشرة الطلب المساوي له supply Creates its own Demand، وذلك على أساس أن السلع المعروضة بالأسواق يتمُّ تبادلها بسلع أخرى. وهذا القانون يوحي بأننا إزاء اقتصاد عيني لا مكان فيه للنقود. ومن ثَمَّ؛ ليس من الممكن حدوث أزمات إفراط إنتاج عامة.

فحين يحصل الإنتاج يستدعي توزيع دخول نقدية على عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال وأرض، فإنه سيتم إنفاقها كلها للحصول على المنتجات التي سبق إنتاجها بحيث تكون قيمة الطلب على المنتجات مساويةً مع نفقة إنتاجها، وهكذا تستمر دَورة الإنتاج والعرض والطلب بلا انقطاع.

ومما ذكر آنفاً اتضحت أهم ملامح البنيان الفكري الذي شيَّده الاقتصاديون الكلاسيك. فالأمر يستلزم عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد إلا في أضيق نطاق ممكن وبما لا يؤثر على نشاط الأفراد. فقُوى السوق الحرَّة (التى قد تستلزم تدخل الدولة للمحافظة عليها) فى ظل ظروف المنافسة الكاملة كفيلة، ليس فقط، بتحقيق التخصيص الكامل للموارد الاقتصادية، بل بتحقيق التخصيص الأمثل أيضا وبصورة تلقائية دون الحاجة إلى تدخل الدولة. وفي مثل هذه الظروف لا مجال لوجود أو ظهور الفجوات التضخمية (إذ يتحقق التوازن للاقتصاد القومي عند مستوى أكبر من مستوى العمالة الكاملة) أو الفجوات الانكماشية (إذ يتحقق توازن الاقتصاد القومي عند مستوى أقل من مستوى العمالة الكاملة).

ولا ينكر الفكر الكلاسيكي إمكانية انحراف مستوى التشغيل السائد في الاقتصاد عن مستوى العمالة الكاملة، ولكنه يرى أن هذا الاختلال سوف يكون اختلالاً مؤقتاً قصير الأجل، وأن قُوى السوق الحرة سرعان ما تبدأ عملها بصورة تلقائية للعودة بمستوى التوظف السائد ثانيةً عند مستوى العمالة الكاملة.

وإذا كانت قوى السوق الحرة، دون الحاجة لتدخل الدولة، كفيلةً بإعادة التوازن التلقائي للاقتصاد القومي؛ فإنها كفيلة أيضاً بتوزيع الدخل القومي أو الناتج القومي بين عناصر الإنتاج المختلفة (عمل، أرض، رأس مال، تنظيم)، أو بين أفراد المجتمع توزيعاً عادلاً، بحيث يحصل كل فرد أو كل عنصر إنتاجي على عائد يعادل قيمة ناتجه الحدي.

إذا كانت القاعدة العامة في الفكر الكلاسيكي أو النيوكلاسيكي هي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد، إلا أن تدخل الدولة في حالات معينة يعد من الأمور الضرورية والحتمية وفقاً لوجهة نظر هذا الفكر. فإشباع الحاجات العامة (الأمن، الدفاع، العدالة) يستلزم ضرورة تدخل الدولة؛ إذ إنها تتمتع بعدد من الخصائص المتفردة التي تميزها عن غيرها من الحاجات الإنسانية.

وحتى لا تبالغ الدولة في درجة تدخلها تحت ستار إشباع تلك الحاجات، ورغبةً في أن يكون تدخل الدولة عند أدنى مستوى ممكن؛ فإن السياسة المالية لدى الكلاسيك تعتمد على عدد من القواعد التالية:

1- يقتصر دور السياسة المالية على الحصول على الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات الضرورية مع الأخذ في الاعتبار تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال توزيع الأعباء العامة بحيث تكون تضحية كل فرد مساويةً للآخرين.

2- ضغط النفقات العامة إلى أدنى حد ممكن، وتطبيق مبادئ المالية الخاصة على المالية العامة، بحيث تتحقق أكبر منفعة ممكنة بأقل نفقة، وعدم اللجوء إلى الاقتراض أو الإصدار النقدي الجديد إلا في حالات استثنائية وبشروط خاصة.

3- قاعدة الحياد المالي للدولة: إذا كانت الضرورة تُحتِّم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فإن هذا التدخل يتعين أن يكون تدخلاً حياديًّا؛ بحيث لا يؤثر تدخل الدولة (سواء من خلال فرض ضريبة أو تنفيذ نفقة عامة) على قرارات وتصرفات الأفراد في القطاع الخاص بأي شكل من الأشكال. بمعنى آخر؛ يتعين أن تكون قرارات الأفراد في مجموعها قبل وبعد تدخل الدولة واحدة لا تغيير فيها.

4- تفضيل الضرائب على الاستهلاك (الضرائب غير المباشرة) لا على الادخار، لأن الادخار هو مصدر التراكم الرأسمالي.

5- قاعدة توازن الميزانية: اهتم الكلاسيك بتوازن الموازنة واعتبروه المبدأ الأساسي، ورأوا أن الموازنة يجب أن تصل إلى حافة العجز دون أن تقع فيه، ويلاقي هذا المبدأ تأييداً شعبيًّا لتشابهه مع ما يتبعه الأفراد في الموازنات الخاصة، كما تقتضي الحكمة ألا ينفق الفرد إلا بقدر دخله، لذا ينظر الرأي العام إلى عجز الموازنة العامة وتزايد الدين العام نظرة تشاؤم وحذر. وتتضمن هذه القاعدة ضرورة تعادل إجمالي إيرادات الدولة مع إجمالي نفقاتها تعادلاً تامًّا. ووفقاً للفكر الكلاسيكي يتعين على الدولة أن تقوم أولاً بتقدير حجم نفقاتها العامة في أضيق نطاق ممكن، وبما يسمح بإشباع (الدفاع، والأمن، العدالة، المرافق العامة)، ثم بعد ذلك تقدير إيرادات الدومين العام، فإذا لم تكفِ لتغطية النفقات العامة المقدرة يتمُّ الاعتماد على الضرائب، مع تفضيل أنواع

الضرائب التي تعتمد على أسلوب المظاهر الخارجية في تقدير قيمة وعاء الضريبة عن الضرائب التي تعتمد على أسلوب الإقرارات.

ولكن إذا لم تكفِ إيرادات الدومين العام وحصيلة الضرائب لتغطية النفقات العامة، فإن الفكر الكلاسيكي يوافق على التجاء الدولة إلى الاقتراض العام من الأفراد، ولكن يتعين ألا يحدث ذلك إلا في حالات استثنائية مثل حالات الحروب. فالاقتراض العام من وجهة نظر الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي ينجم عنه العديد من الآثار السلبية على مستوى الاقتصاد القومي، مما يجعله وسيلةً تمويليةً غير مرغوب فيها اقتصاديًّا واجتماعيًّا. فالاقتراض من الأفراد يُقلِّل من كمية الأموال القابلة للإقراض لأفراد القطاع الخاص، إذ تصبح الدولة منافسةً للقطاع الخاص في سوق الاقتراض، ومع ثبات العوامل الأخرى ترتفع سعر الفائدة وتَقِل مقدرة القطاع الخاص على الاقتراض لتمويل استثماراته، وبالتالي يقل الاستثمار الخاص في المجتمع وتقل معدلات النمو السائدة فيه. وهذه كلها آثار سلبية تجعل من الاقتراض العام وسيلةً غير مرغوب فيها.

إضافة إلى ما سبق؛ فإن الكلاسيك رأوا أن الإصدار النقدي كوسيلة لتمويل النفقات الحكومية يعد وسيلة غير مرغوب فيها، فهو في الواقع ما هو إلا ضريبة مستترة، كما أنه يمتلك من المساوىء ما يجعله وسيلةً تمويليةً غير مفضلة. واستناداً إلى نظرية كمية النقود الكلاسيكية؛ فإن زيادة الإصدار النقدي لتمويل النفقات الحكومية بنسبة معينة ولتكن (10%)، مع ثبات حجم المبادلات (تشغيل كامل للموارد)، ثبات سرعة دوران النقود، سوف تؤدِّي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنفس النسبة (10%). ومن ثَمَّ فمن المتوقع ظهور القوى التضخمية داخل الاقتصاد القومي وما يصاحبها من آثار سلبية اجتماعية واقتصادية، مثل: زيادة حِدَّة التفاوت في توزيع الدخل القومي؛ إذ يزداد الفقراء فقراً ويزداد الأغنياء ثراء، بل تظهر طبقات اقتصادية جديدة تتمتع بثراء فاحش كان لا وجود لها قبل ظهور التضخم، إضافةً إلى وجود العديد من الآثار السلبية الأخرى على نمط تخصيص الموارد والميزان التجاري، والتي لا مجال لاستعراضها في هذا المؤلَّف.

ب: الفكر النيوكلاسيكي:

أدَّت رؤى النيوكلاسيك ومواقفهم إلى غروب شمس الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ومهدت لظهور المدرسة الحدِّية التي اعتمدت على إمعان العقل وإقحام الرياضيات، مما شكَّل انقلاباً واضحاً آنذاك في تناول الظاهرة الاقتصادية ومحاولة تفسيرها. إضافةً إلى ما شَهِده الواقع من مآسٍ

وكوارث طبيعية واجتماعية وإنسانية من بزوغ الرأسمالية التي عانى معها العمال الذين حالفهم الحظ بالحصول على فرص عمل بالمصانع الجديدة من ظروف غاية في القسوة؛ سواء من انخفاض مستوى الأجور، أو من عدد ساعات العمل التي وصلت إلى ست عشرة ساعة في اليوم، أضف إلى ذلك ظاهرة تشغيل الأطفال والأحداث بين الخامسة والتاسعة للعمل من الخامسة صباحاً إلى الحادية عشرة مساء. ومن ناحية أخرى؛ فضَّل الرأسماليون تشغيل النساء والفتيات على الرجال نظراً لانخفاض أجورهن وعدم تمردهن. وتمخَّض عن ظاهرة تشغيل النساء والأطفال تأثيرات خطيرة من انحلال الحياة العائلية، وتدهور مستوى الأخلاق والصحة، وتغير وضع الرجل بالمجتمع.

وكان نتيجةً لهذا الاستغلال أن لاح في الأفق بوادر هَبَّات شعبية وثورية تثير فزع البورجوازية، إذ هاجم ما يقرب من ثمانية آلاف عامل مصنعاً وأحرقوه، وزادت حوادث السرقة والقتل والتشرد...إلخ؛ بسبب التناقض بين العمل ورأس المال، والأسعار والأجور. لذا حمل عدد من المفكرين لواء الدعوة (على سبيل المثال سان سيمون) إلى إقامة نظام اجتماعي جديد يكون أكثر رحمةً وعدالةً، وتحقيق فرص عمل ومستويات أجور عادلة، والدعوة للمدن الفاضلة، والتعاون والاتحاد من أجل استغلال موارد الأرض، وأن لجميع الأفراد الحق في العمل والحياة الكريمة، كما نادى بأن إدارة الحكم يجب أن تكون للاقتصاديين والعلماء وليس لرجال السياسة.

كما انتقد رجل الأعمال الشهير روبرت أوين النظام الاجتماعي السائد في عصره، ودعا لتوفير حياة كريمة للبشر من خلال تغيير الظروف والقضاء على الفقر. وحتى يمكن القضاء على الفقر فلا بد من جعل الفقراء منتجين، وانتشرت الأفكار للاشتراكيين الخياليين انتشاراً محدوداً بين المثقفين وصفوف البورجوازيين وبعض أفراد الطبقة الأرستقراطية، إلا أن البورجوازية الصناعية كانت تنظر إليهم بعدم الرضا، وذلك لنقدهم مساوئ النظام الرأسمالي وعدم عدالة التوزيع فيه.

وبرزت أفكار وليام تومبسون (William Thompson, 1782 -1833) التي احتواها عملاه الرئيسيان «بحث في مبادئ توزيع الثروة المؤدية أكثر من غيرها إلى السعادة البشرية» و «جزاء العمل» والذي تمسك بالنظرية الموضوعية للقيمة، فالعمل عنده هو المصدر الوحيد للقيمة. ومن ثَم؛ فإن العمال هم الطبقة الوحيدة التي يجب أن تحصل على ناتج العمل. بَيدَ أنه في ظل المجتمع الرأسمالي وتحت دعاوى أصحاب الأرض ورأس المال يُحرَم العامل من جزء من حقه.

وهذا التناقض هو السر الكامن وراء ظاهرة الفقر مع الوفرة والشرور الاجتماعية السائدة في المجتمع.

ولئن كانت أفكار ساي ومالتس وجيمس ستيوارت مل وغيرهم؛ قد رسمت الإطار العام لمرحلة التبرير والابتذال في الاقتصاد السياسي مضفية بذلك الطابع الاجتماعي لهذا العلم، فإن ثَمة تطوراً آخر طرأ على التحليل الاقتصادي بظهور مدرسة التحليل الحدي Marginal School التي صاغ أفكارها الأساسية (كارل منجر ,Carl Menger) و (ستانلي جيفونز ,Stanley Jevons) و (ليون فالراس ,Léon Walras) في السنوات السبعينية من القرن التاسع عشر معتمدين في ذلك على أفكار (جوشن , .GossenH. H) التي كان قد صاغها حول المنفعة في عام 1854م تعبيراً عن مرحلة جديدة مرت بها الرأسمالية وهي مرحلة التحول نحو الاحتكار.

حيث حققت حركة تركز رأس المال درجةً عاليةً، واحتل المشروع الكبير المكان الأول في النشاط الاقتصادي، واشتد الخناق على المشروعات الصغيرة وإزاحتها من السوق، وانتهاء فرضية شيوع المنافسة الكاملة. وفي مقابل هذه التغيرات كانت التناقضات بين العمل ورأس المال، وبين الطبقات العاملة والبورجوزاية تزداد عنفاً وتأخذ أشكالاً مختلفةً من الصراع. وبالتالي؛ تمَّ نزع النقاب (عن فكرة اليد الخفية) بشكل حاسم عن وَهم التوافق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة.

إلا أن الطبقة العاملة بدأت تثبت قدرتها على النضال من أجل مصالحها، واستطاعت في صراعها مع الرأسمالية أن تظفر ببعض الحلول والإجراءات التي تستهدف حماية مصالحها، ولا سيما من خلال القوانين والتشريعات التي أصدرها البرلمان الإنجليزي لتنظيم أحوال العمل وإباحة حرية تكوين النقابات. فصدر في عام 1819م أول تشريع يُحرِّم تشغيل الأطفال ممن تَقِل أعمارهم عن التاسعة، وعدم استغلالهم بأكثر من اثنتي عشرة ساعة يوميًّا. وفي عام 1825م صدر قانون يبيح تكوين نقابات العمال كوسيلة مشروعة للمطالبة سلميًّا بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل، وذلك على الرغم من معارضة الرأسماليين لهذا القانون.

وفي عام 1833م صدر قانون آخر لتنظيم أحوال العمل أوسع تأثيراً من سابقه. وقد منع هذا القانون تشغيل من يَقِل عمره عن الثامنة عشرة، وتَبِع ذلك تعيين مُفتِّشين حكوميين مُزوَّدين بصلاحيات معينة لمراقبة تطبيقه. وفي عام 1842م صدر قانون المناجم الذي حرّم لأول مرة

تشغيل الأطفال دون العاشرة في العمل بالمناجم تحت الأرض، ومنع استخدام النساء والفتيات للعمل بالمناجم. وفي عام 1844م صدر قانون جديد للعمل يُحدِّد ساعات اشتغال النساء باثنتي عشرة ساعة يوميًّا، وأعطى الحكومة حق الرقابة الشديدة على تنفيذه.

وخلال الفترة ما بين 1846-1856م صدرت تشريعات أخرى خفَّضت ساعات العمل من اثنتي عشرة ساعة يوميًّا إلى عشر ساعات. وبين الفترة من عام 1860-1870م صدرت عدة تشريعات تالية لتنظيم شروط العمل، وتوسعت بعد ذلك حركة تكوين النقابات، وفرضت على أعضائها اشتراكات بسيطة؛ بحيث تستطيع بما يتجمع لديها من مال أن تكفل لهم بعض التعويضات في حالة البطالة، وزادت الحركة التعاونية التي كان رائدها روبرت أوين.

كما شهِدت الفترة الواقعة ما بين العقد الثالث والعقد السابع من القرن التاسع عشر وقوع أزمات دورية في بريطانيا، في عام 1836، 1864، 1873م، وهي أزمات لم تكن معروفةً إبَّان ظهور الاقتصاد السياسي الكلاسكي الإنجليزي. وقد كشفت هذه الأزمات عن ذلك التناقض الذي بات واضحاً بين قُوى الإنتاج التي بنتها الرأسمالية، وبين القاعدة الاستهلاكية الضيقة التي لا تستوعب الإنتاج المتدفق من هذه القوى، وكانت الطرق ا لمتبعة في التغلب على كل أزمة تضاعف من حِدَّة الأزمة التالية. وقد وقف الاقتصاديون المبررون أمامها حائرين، واستكانوا إلى النظر إليها على أنها قلاقل عابرة لا تنتج من طبيعة النظام الرأسمالي، ومن فعل السياسة الاقتصادية الناجمة عن التدخل الحكومي، ومن مظاهر عدم الكمال التي تحدث في السوق؛ نتيجةً لجمود بعض الأسعار والأجور، وعدم استجابتها للتغيرات المطلوبة التي يُحتِّمها وضع توازن التشغيل الكامل.

ومما ضاعف من حَرَج الموقف: بروز آراء كارل ماركس (Karl Marx, 1883-1818)، و (فريدريش إنجلز Friedrich Engels,) وسرعة انتشار تأثيرها بين صفوف الحركة العمالية في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والنمسا والمجر، وتكوين أول تنظيم عالمي للحركة العمالية في عام 1862م. وأنكرت هذه الآراء وجود قوانين موضوعية تحكم عمليات الإنتاج والتوزيع والتبادل.

فالصراع الفكري والسياسي والأيدولوجي أدّى إلى وجود نخبة جديدة بفكر جديد يُعبّر عن هذه المرحلة، وليقف أمام الهجمات التي يتعرَّض لها النهج الرأسمالي. ومن هنا خرجت إلى حيز الوجود مدرسة التحليل الحدِّي، وكانت مهمتها الأساسية التي اضطلعت بها: هي ابتكار أسلوب جديد للتحليل ينأى بعلم الاقتصاد من نطاق تحليل العلاقات الاجتماعية إلى دائرة التحليل النفسي

لسلوك المنتج الحصيف والمستهلك الرشيد. فمشكلة علم الاقتصاد أضحت كما يقول ستانلي جيفونز: «في البحث في كيفية إشباع حاجاتنا إلى أقصى حد بأقل جهد؛ أي الحصول على أعظم قدر مما نرغب فيه على حساب أقل قدر مما لا نرغب». واهتمت مدرسة التحليل الحدِّي بالبحث في علاقة الإنسان بالأشياء بعُزلة كاملة عن العلاقات الاجتماعية.

أي أن جُلَّ اهتمام الحديين هو البحث عن أوضاع التوازن الساكن؛ سواء فيما يتعلق بتوازن المستهلك أو توازن المنتج أو التوازن الاقتصادي العام، وهي أوضاع يتعين على الجميع البحث عنها والوصول إليها إذا أرادوا أن يحققوا لأنفسهم أوضاعاً مُثلى. فقناعتهم بأن أسلوب الإنتاج الرأسمالي قد استقر وانتصر، وأنه لا سبيل لتغييره لأنه الأسلوب الذي يتماشى مع قوانين الطبائع البشرية، والمهم الآن هو البحث عن «السلوكيات الرشيدة» للأفراد التي تجعلهم يصلون إلى تعظيم منافعهم، وبهذا الشكل قطع مفكرو المدرسة الحدِّية صلتهم نهائيًّا بالفكر الاقتصادي الكلاسيكي.

وعند تحليل توازن المستهلك نقابل هنا مستهلكاً لا يوجد له أي انتماء طبقي أو اجتماعي له دخل نقدي يتعامل مع أسعار محددة في السوق ولا تأثير له فيها، لكنْ له سلّم تفضيل بالنسبة للسلع والخدمات التي يود اقتناءها. ومن هنا تصبح مشكلة وصول هذا المستهلك إلى التوازن هي: البحث عن الكيفية التي يوزع بها دخله المحدود على شراء السلع والخدمات ذات الأسعار المتفاوتة. ونقطة التوازن المثلى يبلغها إذا ما حدث تعادل بين المنافع الحدية لوجوه إنفاقه المختلفة، أو بعبارة أخرى؛ إذا تساوت المنفعةالحدية Marginal Utility, لوحدة النقود عند كل مجالات الشراء.

أما في تحليل توازن المنتج: فإن المشكلة تتمثل هنا في البحث عن تلك الكميات التوازنية التي يتعين عليه إنتاجها حتى يصل بأرباحه إلى حدها الأقصى، وذلك في ضوء معلومية تكاليف الإنتاج المتغيرة والثابتة وأسعار السوق المحددة بعيداً عن إرادته افتراض حالة المنافسة الكاملة. والواقع أن الحدِّيين كانوا يهدفون من خلال نبذ النظرية الموضوعية في القيمة عند الكلاسيك، وتقديم نظرية المنفعة الحدية والندرة النسبية كبديل لها إلى تبرير علاقات الاستغلال في النظام الرأسمالي، وطمس معالم علاقات التبادل اللامتكافئ الذي ينطوي عليه.

وكانت تلك مأساة نظرية الإنتاجية الحدِّية لعناصر الإنتاج الأربعة. فالأجور والفوائد تُحدَّد على أساس إنتاجية آخر وحدة مستخدمة من هذه العناصر، وليس على أساس إنتاجيتها الحقيقية.

لهذا زعم الحديون أنه ليس لأي صاحب عنصر من عناصر الإنتاج أن يحتج بضآلة عائده (دخله) في التوزيع ما دامت إنتاجيته الحدية منخفضة.

وبالتالي؛ فإن المدرسة الحدية أحدثت تغيراً جذريًّا في المبادئ والمفاهيم والأسس والقوانين، وفي نهاية الأمر فهي تُمثِّل تعبيراً عن تحول الرأسمالية من مرحلة المنافسة إلى مرحلة الاحتكار، أي أنها كانت تعبيراً عن مصلحة رأس المال الاحتكاري، إضافةً إلى أن ظهور مدرسة التحليل الحدي أدَّى لعزلة الاقتصاد السياسي عن مجال العلوم الاجتماعية. فالعوامل والعلاقات الاجتماعية أصبح ينظر إليها على أنها تقع خارج دائرة الاقتصاد السياسي، ولهذا ليس من قبيل المصادفة أن يحل بعد ذلك تعبير علم الاقتصاد البحت Pure Economics محل الاقتصاد السياسي. وما إن جاءت الحرب العالمية الأولى، وكَثُر الصراع حول المستعمرات، ودَخل العالم في موجة الكساد العظيم، حتى لاحت في الأفق الحلول الكينزية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهذا ما سنعرضه في المبحث التالي.

المبحث الثاني: دور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي في الفكر الحديث:

أدَّى تطبيق مبادئ الكلاسيك والنيوكلاسيك لعدة عقود إلى ظهور العديد من الاختلالات والمشكلات الاقتصادية في الواقع العملي، وبمرور الزمن تفاقمت تلك المشكلات وازدادت حدَّتها. ويُعدُّ الكساد العظيم الذي بدأ عام 1929م بمثابة الصخرة التي تحطمت عليها الأفكار والسياسات الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، فلم تنجح السياسات الاقتصادية الكلاسيكية المتبعة في معالجة مشكلة البطالة بل على العكس تفاقمت المشكلة، وانتشرت البطالة في العديد من الدول، وأصبحت مشكلة البطالة مشكلةً عالميةً، وعجزت السياسات الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية عن معالجتها. ومن هنا كانت الحاجة ماسةً لظهور فكر اقتصادي جديد، فبرز الفكر الكينزي وأتباعه، وهذا ما سنلقي عليه الضوء في هذا المبحث.

النظرية العامة لكينز:

كانت وجهة نظر الطبيعيين والكلاسيك والنيوكلاسيك تتمثل في رفض تدخل الدولة في المجال الاقتصادي إلا في أضيق الحدود، لكن في أعقاب الحرب العالمية الأولى، تعاقبت الأزمات الاقتصادية، وعجزت الأدوات الكلاسيكية عن تقديم حلول، وما إن جاء يوم 24 أكتوبر من خريف

1929م والـذي عـُرِف فيما بعد بـاسـم (الخـمـيـس الأسود)؛ إذ بيعت في البورصة كميات هائلة من الأسـهـم والسندات التي تمثل أعظم رأس مال الشركات الكبرى، وهبـوط أسـعـارها إلى أسفل الدرك، وخسر آلاف الأفراد ثرواتهم ومـدخـراتـهـم فـي غـضـون ساعات قليلة، وظلت الأسعار بعد ذلك في هبـوط مـسـتـمـر، أعـقـب ذلـك موجات متتالية من الذعر وعدم الثقة، واندفع الأفراد يسحبون ودائعهم من البنوك، ويطالبون بصرف أوراق البنكنوت ذهباً، وتـكـالـب الأفـراد على الصرف بالذهب، وقد عرَّض هذا البنوك لحالة عجز حقيقي صارخ فتعرضت بذلك آلاف البنوك للإفلاس. من ناحية أخرى؛ حدث هبوط حاد في حجم الطـلـب والأسـعـار والناتج المحلي، وانخفضت معدلات الاستثمار، مما أدّى إلى مزيد من الهبوط في الدخل القومي، كما تراكمت السلع في المحال والمخازن ولم تجد تصريفاً، واكـتـظـت المدن بالعمال العاطلين والمفلسين.

ويصف شانون في كتابه «الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة الاقتصادية» حالة التردي التي وصل إليها المجتمع الأمريـكـي فـي ذلـك الـوقـت، فـيـقـول: «كنتَ ترى بائعي السندات السابقين علـى أرصـفـة الـشـوارع يـحـاولـون بـيـع التفاح...وأصبح الكَتَبة السابقون يطوفون أحياء المدينة لكي يعيشـوا على تلميع الأحذية...وأخذ المتعطلون والمتشردون يرحبون بالقبض عليهم بتهمة التشرد؛ بغية الحصول على الدفء والطعام في السجن...».[8]

هذا هو العالم الذي عاصره جون مينارد كينز (John Maynard Keynes, 1883-1946) وهو يكتب نظريته العامة التي أعطى فيها الدولة دوراً محوريًّا لإنقاذ النظام الرأسمالي مما آل إليه؛ وذلك من خلال تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، وزيادة الإنفاق العام لتحفيز ما أطلق عليه (الطلب الفعال)، وتقوم الحكومة بزيادة الإنفاق العام ولو بالاستدانة.

وتجدر الإشارة أنه خلال سني الكساد الكبير لم تقف حكومات الدول الصناعية لترى التدهور الذي يحدث في مستويات الإنتاج والدخول والعمالة دون إجراءات، بل قامت بتطبيق سياسات جديدة لم تألفها الرأسمالية من قبل. وبالتالي؛ سبقت الفكر الكينزي الذي قدَّم فيما بعد التبرير النظري لهذا التدخل، وقام الرئيس الأمريكي روزفلت بتطبيق «النهج الجديد New Deal,» الذي تفرعت عنه جُملة من السياسات والتوجهات الجديدة، مثل: تخفيض قيمة الدولار الأمريكي، وزيادة حجم الإنفاق العام الموجه للأشغال العامة، وبناء الطرق والجسور والمطارات، وانتهاج سياسة عجز الميزانية العامة لزيادة حجم الطلب الكلي، إضافةً إلى تكوين هيئة وادي التنسي Tennesse Vally,

Authority، وهي السياسات التي خفضت من معدل البطالة، وحركت الاقتصاد الأمريكي إلى أوضاع أفضل.

وفي بريطانيا تمَّ تخفيض قيمة الإسترليني، وزاد تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وآليات السوق، وتوسعت في منح المعونات للتخفيف من آثار البطالة والفقر. أما ألمانيا التي عانت أكثر من غيرها من تفشي البطالة ونقص السلع ومن عبء الديون والتعويضات، تزايد تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، خاصةً بعد تولي هتلر مقاليد السلطة في عام 1933م، إذ تمَّ تنفيذ برنامج ضخم للتسلح، وضخ أموال كثيرة في مجال الأشغال العامة والبنية الأساسية، علاوةً على تنفيذ برنامج السنوات الأربع للاكتفاء الذاتي، وفتحت الحكومة بذلك أبواباً واسعةً للعمل أمام جحافل العاطلين.

هذه هي الأحداث التي عاصرها كينز وهو يكتب نظريته العامة التي أعطى فيها الدولة دوراً محوريًّا لإنقاذ النظام الرأسمالي؛ من خلال تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

فالانهيار الاقتصادي خلال سني الكساد الكبير أسقط فكرة التوازن التلقائي، وهيبة اليد الخفية، وضمان التوظف الكامل. فهذه الأفكار تحتاج في تطبيقها، وبالصورة التي رسمها الكلاسيك، عالماً من الملائكة، وليس عالماً من الإنس تسوده الأنانية وحب الذات. ففكرة تحقيق التوازن التلقائي للاقتصاد القومي عند مستوى العمالة الكاملة أو التوظف الكامل التي ابتدعها الكلاسيك أصبحت من الأفكار الواهية، كذلك فإن «المنافسة الكاملة Prefect Competition,» هي الأخرى وبشروطها المختلفة تُعد حالةً غير واقعية، وأصبحت المنافسة الاحتكارية هي السائدة أو الغالبة (فكل منتج احتفظ بعلامة تجارية معينة تميز سلعته عن سلع ومنتجات الآخرين). ولذلك انخفض أعداد المنتجين الذين ينتجون السلع المتشابهة، وأصبح تصرف أحد المنتجين يؤثر على بقية المنتجين في السوق. أي أن الاقتصاديين الكلاسيك كانوا في وادٍ والواقع في وادٍ آخر، وقد مهَّد هذا الطريق وهيَّأ المناخ لظهور النظرية العامة وتقبُّل ما جاء فيها من أفكار وسياسات.

إضافةً إلى قدرة كينز على كشف النقاب عن حقيقة لم يذكرها الكلاسيك أو النيوكلاسيك ولها تأثير بالغ في النشاط الاقتصادي، فقد نظر كينز إلى الأجور ليس فقط باعتبارها بنداً من بنود التكاليف فحسب، إنما أيضاً باعتبارها دخلاً يتولد عنه طلب على السلع والخدمات المختلفة. وبالتالي؛ عندما تنخفض الأجور كعلاج لمشكلة البطالة، فإن هذا الانخفاض وإن كان سيقلل من

تكاليف الإنتاج، ومن ثَمَّ من زيادة ربح الرأسماليين إلا أنه من ناحية أخرى يُقلِّل من دخل العمال، وبالتالي طلبهم على السلع المنتجة، وهذا الأمر يحد بلا شك من مشكلة تصريف السلع بالأسواق. كما أن تخفيض الأجور من شأنه أن يجري إعادة توزيع للدخل القومي لمصلحة الرأسماليين الذين يتميز ميلهم للاستهلاك بالانخفاض لو قورن بالميل الاستهلاكي للعمَّال. وبالتالي؛ أصبحت الحاجة ماسةً لتدخل الدولة للأسباب التالية:

1- تكرار الأزمات الاقتصادية: وقد أوضحت أن الاقتصاد الحر ليس قادراً بمفرده على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وأنه لا بد من تدخُّل الدولة.

2- التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي: إذ أدت هذه التطورات إلى نمو الوعي القومي، وتدخل الدول المتزايد، وتنامي ميزانيات الإنفاق الحكومية.

3- التطورات التكنولوجية: فالتطورات التكنولوجية المتسارعة استلزمت استثمارات ضخمة، مثل: إنشاء المدارس والمستشفيات وغيرها، وهي مشروعات مُكلِّفة ولا تُدِر عوائد.

ولوجود الكثير من التعارضات والتناقضات بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، فإنه يلزم تدخل الدولة لتحقيق التوافق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وبالتالي شَهِدت حقبة الثلاثينيات من القرن العشرين أكبر التجديدات، ولا سيما في الولايات المتحدة، كتصدٍّ مباشر للانخفاض في أسعار المنتجات الصناعية والزراعية، وكيفية توفير فرص العمل في مجال الإغاثة والأشغال العامة. وفي عام 1935م قُدِّمت برامج لتعويض البطالة والتأمين ضد الشيخوخة. وفي عام 1936م وهو العام الرابع من تطبيق «النيوديل» وبعد قدر ضئيل من الانتعاش المؤقت للغاية، كانت 17% من قُوى العمل الأمريكية ما زالت تعاني من البطالة، وانخفض الناتج القومي الإجمالي عن ذي قبل (عن مستواه للعام 1929م). كما شَهِد العام 1937م هبوطاً حادًّا آخر، فتطلب الأمر البحث عن اسم جديد فسُمِّي تراجعاً، وكان التراجع كساداً داخل كساد، ولم يكن باستطاعة الأرثوذكسية الكلاسيكية أن تجيب عن شيء من ذلك، فهي ترى، كما سبق أن ذكرنا، أن الاقتصاد سيحقق توازنه في ظل العمالة الكاملة، لكنه لم يتحقق طيلة سنوات ست عجاف كاملة بلا نتيجة.

ومن هذه الظروف جاءت أعمال جون ماينارد كينز (1883-1946م) بتأثير هائل، وكانت الأساسيات التي دعا إليها بسيطةً ومُعدَّةً بوضوح لإطلاق سياسة مكافحة الكساد من عقالها

الكلاسيكي. وقد رأى كينز أن الاقتصاد الحديث لا يجد بالضرورة توازنه في العمالة الكاملة، بل يستطيع أن يجد هذا التوازن في وجود البطالة ما يُسمّى «توازن العمالة الناقصة»، وأن قانون «ساي» لم يَعُد سارياً.

وأوضح كينز بجلاء أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في إحداث التوازن المنشود، ونتيجةً لذلك فقد اتخذت السياسة المالية معنى أوسع من المعنى السابق، فلم يعد من الممكن أن تظل هذه السياسة ذات طابع حيادي، ويعد هذا التطور نتيجةً للفكر الكينزي الذي ينبع من نظريته التي عارض فيها أفكار الكلاسيك في كتابَيْه « تحليل العملة 1931م» و «النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود 1936م». إذ انتقد فيها قانون ساي للأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد دور الإنتاج والدخل ومستوى التوظف، وأثبت بما لا يدع مجالاً للشك إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التوظف، وأكد عجز الأساليب والسياسات الكلاسيكية للعودة دائما بالنشاط الاقتصادي إلى مستوى التوظف الكامل.

كما انتقد كينز فكرة الحياد المالي للدولة، وأصبح التدخل في النشاط الاقتصادي ضروريًّا لضمان استمرار تحقيق برامج الدولة التنموية، ورفض كينز فكرة التوازن الحسابي لميزانية الدولة، واقترح استخدام أساليب التمويل بالعجز لتحقيق التوازن الاقتصادي، ودعوة الحكومة للإنفاق غير المغطى بالإيرادات من أجل دعم الطلب، وهذا هو جوهر النظرية الكينزية.

كما أكد أن الفرد في سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة قد يخطئ أكثر مما يصيب، فالفرد ليس بدرجة الرشادة التي افترضها الكلاسيك. وما دام الأمر كذلك فإن الدولة «القطاع الحكومي» قد تكون في بعض الأنشطة أكثر رُشداً من الفرد في «القطاع الخاص». والدولة بطبيعتها ليست أقل إنتاجيةً من القطاع الخاص، فهي بحكم كونها دولةً لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية، فإنها أكثر قدرةً على تحقيق مصلحة العامة.

وهنا يلقي كينز على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أدوات السياسات الاقتصادية بصفة عامة، والسياسات المالية بصفة خاصة، لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أوضح أن العبرة ليست بتوازن ميزانية الدولة، بل والأهم من ذلك هو توازن الاقتصاد ككل ولو أدَّى هذا إلى عدم توازن ميزانية الدولة في الفترة القصيرة على الأقل، وهو ما يعرف بنظرية العجز المنتظم.

وأوضح الفكر الكينزي إمكانية ظهور الفجوات التضخمية أو الانكماشية؛ فإذا حدث التوازن عند مستوى أكبر من مستوى التوظف الكامل تظهر الفجوات التضخمية، وهنا يتعين أن تتدخل الدولة لمعالجة ذلك باتباع سياسات اقتصادية انكماشية، أما إذا حدث التوازن عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل سوف تظهر الفجوات الانكماشية، ولا سبيل إلى معالجتها إلا عن طريق تدخل الدولة (وليس بصورة تلقائية كما تخيل الكلاسيك) باتباع سياسات اقتصادية توسعية، مثل: تخفيض الضرائب، وزيادة الإنفاق الحكومي...إلخ.

وفي نطاق الفكر الاقتصادي الجديد أصبح للطلب الفعال دور مهم في معالجة الفجوات التضخمية والانكماشية بعد أن كان هذا الدور مُتجاهَلاً في ظل الفكر الكلاسيكي. فمن خلال التأثير على مكونات الطلب الكلي يمكن التحكم في مستوى التوظف السائد.

وبالتالي؛ فإن توسيع وظائف الدولة هو الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون خراب المؤسسات الاقتصادية القائمة وشرط لنجاح الأفراد، وبذلك لم يكن كينز عدوًّا للرأسمالية القائم على الحرية الفردية واقتصاد السوق، ولكنه كان يريد إنقاذها من الاضمحلال والزوال خاصةً بعد الإضرابات وأزمة الكساد الكبير. فالفكر الكنيزي يطالب الدولة بالتدخل في المجال الاقتصادي، ليس فقط من خلال السياسة المالية، وإنما أيضاً من خلال القيام بالأعمال العامة وإنشاء المرافق؛ لأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو العامل القادر على تنمية الطلب الفعال، إذ إنه يُنمِّي في ذات الوقت كلًّا من الاستهلاك والاستثمار، وهذا كاف لزيادة معدلات التشغيل (التوظيف) والنمو والاستقرار.

وعلى هذا زاد تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في الدول الرأسمالية الصناعية، وامتلكت الدول بعض الصناعات المهمة، مثل: صناعة الحديد والصلب، وزاد الإنفاق العام الموجّه للخدمات الاجتماعية، كالتعليم والرعاية الصحية والسكان والضمان الاجتماعي، وتم دعم المواد التموينية لمحدودي الدخل، وزاد الإنفاق الاستثماري في مجال الأشغال العامة، وزاد الإنفاق على الصناعات الحربية كما زاد الإنفاق العسكري، وقفز الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي، كما تأثرت دول العالم الثالث بالفلسفة الكينزية، إذ ظهرت نظريات للتنمية تعطي للتدخل الحكومي في المجال الاقتصادي دوراً قياديًّا لمواجهة التخلف وتحقيق النمو الاقتصادي.

كما اتضح آنفا أن الكينزية كانت نتاجاً لظروف تطور الرأسمالية خلال فترة ما بين الحربين، وفي الحقيقة ثمرة ناضجة لتجربة الكساد الكبير 1929-1933م، واهتمامها بالتحليل الكلي

وبالمخاطر التي تُحدِق بالرأسمالية نتيجةً للتناقض بين الإنتاج والاستهلاك، واقتراحها لبعض السياسات النقدية والمالية لعلاج مشكلات تصريف الإنتاج والبطالة والطاقات العاطلة، فإنها سرعان ما وجدت صدى طيباً لها بين أوساط واسعة من الاقتصاديين الأكاديميين، كما وجدت طريقها بسرعة في السياسات الاقتصادية بالولايات المتحدة ودول غرب أوروبا، وبدأت الكينزية تكتسب المزيد من الأنصار حتى هؤلاء الذين عارضوها في البداية.

وأصبحت الكينزية هي اللحن المميز في جميع الكتابات الاقتصادية، فأنغامها الأساسية: الطلب الفعال، الميل للادخار، الميل للاستثمار، الكفاية الحدية لرأس المال المضاعف...إلى آخره، فهذه هي الجمل الأساسية في غالبية المعزوفات التي صاغها الاقتصاديون في العديد من الدول إبَّان هذه الفترة.

وإزاء هذه التطورات التي لَحِقت بالسياسة المالية ورَفْضها فكرة توازن الميزانية، وجدت سياستان، هما: السياسة المالية المحضرة، والسياسة المالية الوظيفية أو المعوضة. إذ طبق الرئيس الأمريكي روزفلت فيما بين 1933- 1937م السياسة المالية المحضرة، ثم بعد عام 1937م السياسة المالية المعوضة.

والسياسة المالية المحضرة (أطلق عليها سياسة سقي المضخة)، ويُقصد بهذه السياسة: أن[9]تتوسع الدولة من خلال سلطاتها المركزية والمحلية في الإنفاق العام على نطاق واسع (عن طريق الموارد المعطلة كالقروض) حتى يمكن دفع الاقتصاد الوطني للأمام، ويتمكن من النهوض والسير للأمام بمفرده اعتماداً على قوته الذاتية. وتهدف السياسة المالية المحضرة إلى علاج خلل أو طارئ، وبالتالي فهي سياسة تقتصر على مرحلة الانكماش فقط، وتهدف إلى إنعاش الأوضاع الاقتصادية. أما المقصود بالسياسة المالية الوظيفية أو المعوضه فسيتم توضيحه في الجزء التالي.

المالية الوظيفية أو المعوضة:

نتيجةً لعدم كفاية السياسة المالية المحضرة لمتابعة ومعالجة التغييرات التي تطرأ على مستوى الاقتصاد تمَّ اللجوء للسياسة المالية المعوضة أو الوظيفية، والتي تتعامل مع التغيرات الدورية سواء كانت انكماشيةً أو توسعيةً؛ بغرض تعديل وتوفيق أوضاع الطلب الكلي. ففي ضوء المبادىء والأفكار الكينزية يمكن للدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من

سياسات وأدوات اقتصادية، وبصفة خاصة أدوات السياسة المالية (الضرائب، والإنفاق، والدين العام) والتي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

فالنظرة السابقة عن دور الدولة في الفكر الرأسمالي بمراحل تطوره المختلفة (الكلاسيكية، النيوكلاسيكية، الكينزية) أوضحت أن الهدف في النهاية هو خلق البيئة الملائمة لعمل القطاع الخاص، وتكملة دور هذا القطاع في إشباع حاجات معينة يفشل القطاع الخاص عن القيام بها لأسباب معينة، إضافةً إلى تصحيح بعض الاختلالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي قد تنجُم عن عمل قُوى السوق الحر.

ولم يعد يقتصر هذا المفهوم على الجانب الحسابي لإيرادات الدولة ونفقاتها (كما في اعتقاد الكلاسيك والنيوكلاسيك)، بل امتد ليشمل العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية كانعكاسٍ للدور الوظيفي للمالية العامة، فلم تعد الضريبة أداةً لجمع المال فقط بل تعددت وتنوعت أهدافها، فهي تستخدم تارةً للحد من الاستثمارات الخاصة في مجالات معينة، وتارةً أخرى لتقريب الفجوة في الدخول بين الأغنياء والفقراء، والأمر كذلك بالنسبة لكافة إيرادات الدولة، إضافةً إلى أن النفقات العامة هي الأخرى لم تعد تقتصر على بنود الاحتياجات العامة فقط، بل أصبحت إحدى الوسائل المهمة والحيوية لمساعدة الفقراء على تعليم أطفالهم، والحصول على الخدمة الطبية بأسعار منخفضة بل مجاناً في كثير من الحالات.

نظرية الاختيار العام:

ظهر فكر نظرية الاختيار العام في أعمال (جيمس بوكانان ,James Buchanan)، الحائز على جائزة نوبل عام 1986م و (ريتشارد فاجنر ,Richard Wagner) و (جيفري برينان ,Geoffrey Brennan). وتحيي نظرية الاختيار العام جوانب من النظرية النيوكلاسيكية من خلال تطبيق نظرية الإنتاجية الحدية لتمويل الإنفاق بالعجز Marginal Productivity Theory, To Public Deficit-Spending المستمدة من افتراضات (باريتو Vilfredo Pareto, 1923 -1848) و (كنوت فيكسيل Knut Wicksell, 1926 -1851) اللذَين روَّجا لفكرة الكفاءة والمثالية.

فالنهج التقليدي ركَّز على «الرجل الاقتصادي»، وافترض أن كل فرد يسعي إلى تعظيم منفعته، وإذا ما فشلت آليات السوق فإن قُوى المنافسة ستعمل على إصلاحه. أما نظرية الاختيار العام، في المقابل، تفترض التكامل بين السياسة والاقتصاد لتحقيق المصلحة العامة، والفشل يرجع إلى الإسراف في الإنفاق، ودور الأقليات التي تعمل على استغلال المال العام، واستخدامه كوسيلة لتحقيق غايات الآخرين.

وقد استخدم بوكانان بديهيات وأدوات التحليل النيوكلاسيكية، وافترض أن جميع أفراد المجتمع يسعون إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة، ونشأت نظرية السياسية الإيجابية positive political theory باعتبارها وسيلةً تُوضِّح كيفية عمل النخب السياسية والبيروقراطيين. وأقر بوكانان بتأثره بفيكسيل (Wicksel, 1987) بقولٍ مُفاده: «إن علم المالية العامة يجب أن يضع دائماً الظروف السياسية بشكل واضح في الذهن». كما قاموا بتحليل وتفسير التفاعل بين النشاط السياسي والاقتصادي، خاصةً الدوافع المؤسسية التي تُحدِّد حجم العجز وقيمة الدين العام.

ودمج بوكانان المزيد من الجوانب المعيارية والدوافع السياسية عندما أصبح العجز في الإنفاق مُزمناً، وكَتَبَ بوكانان و فاجنر (1977,Wagner & Buchanan) «الديمقراطية في العجز: الميراث السياسيي للورد كينز , Democracy in Deficit: The Political Legacy of Lord Keynes»، لخَّص فيها العقيدة الجديدة new orthodoxy, لإصدار الدين العام وممارسات أتباع كينز، واعتبر أن النظرية الكينزية للدين طراز قديم obsolete، ومن الصعب أن تكتسب المزيد من القوة وسط نمو قياسي للدين العام؛ خاصةً لأن كينز رأى أن الدين العام لا يمثل مشكلةً حقيقيةً أو عبئاً حقيقيًّا «لأننا مدينون به لأنفسنا» وهذا على الأرجح يُحفِّز الاقتصاد. لكن بوكانان يعلم أن هذه الرؤية عن الدين العام ليست جديدة، ولكن ترجع إلى مفاهيم تجارية بحتة mercantilist conceptions,، وهذا ما اعترف به كينز في الفصل قبل الأخير في نظريته العامة.

وفي الفصل المخصص لمنهجية نظرية الدين , the methodology of debt theory 1958Buchanan, ، ناقش بوكانان الآثار الحقيقية والنقدية للدين في ظل التشغيل الكامل للعمالة مقابل البطالة، وفي ظل التضخم مقابل استقرار الأسعار، وفي وقت الحرب مقابل السلام، وعندما تكون السندات للبنوك أو في أيدي الجمهور، وما إذا كان يتمُّ إنفاق القرض على الاستهلاك أو على

المشروعات الرأسمالية (البنية التحتية) التي تدر إيرادات، أو دعم الإنتاجية في القطاع الخاص. وعلى هذا النحو يجب على منتقدي الدين العام الاعتراف بوجود ثلاثة طرق فقط لتمويل الإنفاق الحكومي (الضرائب، أو الاقتراض، أو إصدار النقود). وإذا افترضنا أن حجم الإنفاق محدد وخيار الدين مرفوض، إذاً لا تزال الضرائب فقط، أو استخدام التضخم صراحةً أو ضمنيًّا، هو البديل المتاح.

فالسائد في التحليل المنطقي هو أن يتمَّ الفصل بين الاقتصاد والسياسة سواء من حيث موضوعهما أو من حيث منهج الدراسة وأدوات التحليل، فالاقتصاد يهتم بدراسة علاقات التبادل بين الأفراد، في حين تهتم السياسة بالسلطة، ويغلب على الأولى اعتبارات المصلحة والمنافع الشخصية، أما السلطة فتستخدم من أجل المصلحة والنفع العام. وبالتالي؛ جاءت مدرسة الاختيار العام بفكرة معاملة السياسة كنوع من النشاط الجاري أو الاقتصادي. فرجال السياسة والإدارة ليسوا دائماً مُنزَّهين عن البحث عن مصالحهم الخاصة، بل إنهم كثيراً ما يخضعون لتحقيق بواعث المصلحة الشخصية.

فإذا كانت البيروقراطية والسياسة بصفة عامة تعبر عن الدولة والمصلحة العامة، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة أن القائمين عليها أفراد لهم مصالحهم الذاتية والمؤسسية. فالدولة هي مجموعة من أجهزة السلطة تساندها عدة مؤسسات إدارية وسياسية ونظم قانونية، كما تحتكر وسائل السيادة والقهر المشروع على مختلف الهيئات والأفراد. وبالتالي؛ ليس من المستغرب أن يكون لأجهزة الدولة وجود مستقل وحياة خاصة، وربما مصالح فردية متميزة يمكن أن تتناقض، بل كثيراً ما تتعارض فيما بينها، وأحياناً تتعارض مع مصالح المجتمع وحقوق الأفراد. وأهم ما يميز البيروقراطية ورجال السياسة هو قدرتهم على التحلل من تحمل أعباء وتكاليف قراراتهم، لكنْ تتحملها بدلاً عنهم الخزانة العامة والمواطن العادي.

فسلوك البيروقراطية يتميز عادةً بالإسراف والتبذير ويؤدِّي بالطبع لزيادة عجز الميزانية العامة، ومن وجهة نظرهم أن هذا سلوك رشيد يتفق مع المنطق، ويترتب على كل قرار مزايا وأعباء. وبالنسبة للفرد فهو يوازن بين المزايا والأعباء لأنه يتحملها من أمواله الخاصة. أما في حالة البيروقراطية الحكومية: ففي الأغلب لا تصيب التكاليف الموظف أو المسؤول في أمواله

الخاصة، في حين أن المزايا والنفوذ أو السلطة تعود إليه مباشرة، ولذلك لا غرابة في أن يكون الموظف العام قليل الحساسية بالنسبة لأعباء وتكاليف قراراته.

كما صدرت كتابات أخرى لمؤلف أمريكي وآخر فرنسي عن قضية الثقة باعتبارها أساس تقدم الأمم، وذلك في كتاب «نهاية التاريخ» وآخر «الثقة» للكاتب الأمريكي فرانسيس فوكوياما، ثم ناقش المفكر السياسي الفرنسي آلان بييرفت رسالةً في جامعة السوربون بعنوان: «مجتمع الثقة» مما أثار زوبعةً فكريةً منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي. وتدور الفكرة المحورية لهم حول تصور بسيط في جوهره لكنه بالغ الخطورة في آثاره، هو أنه ينبغي البحث في تقدم الأمم في مجالات أخرى غير ما استقر عليه الاتجاه العام. فالتقدم ليس فقط راجعاً إلى اعتبارات اقتصادية (تراكم رؤس الأموال، أو توفر الموارد الطبيعية، أو تحقيق الثورة العلمية أو التكنولوجية، أو حتى اختيار النظم والسياسات الاقتصادية)، وإنما يرجع بالدرجة الأولى إلى توفر أو عدم توفر مقومات ثقافية في علاقات المجتمع، وهي مقومات الثقة والاطمئنان (مقابل ثقافة الريبة والتربص)، فذلك هي أساس تقدم الأمم.

ورأى الكاتبان أن المجتمعات القائمة على فكرة الثقة استطاعت أن تقطع أشواطاً من التقدم، في حين أن تلك القائمة على الريبة والتربص غير قادرة عادةً على الخلاص من الماضي. فالثقة (بالنفس، بالغير، بالمستقبل) إحدى الأسس لتقدم الأمم.

إذ رأى فوكوياما أن توفر مقومات العنصر الثقافي (الثقة) يمثل رأس المال الاجتماعي؛ الذي يمكِّن المجتمعات من الخروج من مستنقع الركود والرتابة إلى حياة الحركة والتقدم. بينما يفسر بييرفت حظ المجتمعات من التقدم بما توفر لها من مقومات مجتمع الثقة. فالتحول إلى اقتصاد السوق والتخصيصية ليس مجرد دعوة عصرية، وإنما وراءها خلفية ثقافية واجتماعية قائمة على تحمل المبادرات الفردية والمخاطر، وتوفر الائتمان وعقود الثقة، والاستناد إلى قانون العقد وسلطان الإدارة، وكذلك احترام العقود والتعهدات، وتوفر المعلومات ومصداقياتها...إلخ. وبعبارة أخرى؛ توفر مجتمعات الثقة بما يتضمنه من الاعتراف بحرية الأفراد، وما يقابلها من قيم المسؤولية وقبول الجديد، وعدم التهيب من المجهول.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي:

ظهرت العديد من النظريات والمحددات للنمو الاقتصادي؛ والذي يعني الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عن طريق التحسين المستمر لوسائل وعناصر الإنتاج. ويرى الاقتصادي الأمريكي كوزنتس النمو الاقتصادي أنه: إحداث زيادات مستمرة في الإنتاج والثروات المادية. ويعد الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، فضلاً عن التقدم التقني، وكفاءة النظم الاقتصادية، هي المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي.

فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القُوى العاملة؛ من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى العاملة الفاعلة اقتصاديًا، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة، وبالتالي اكتشاف منتجات جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، إضافةً إلى عناصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية. وتظهر كفاءة النظم الاقتصادية من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج. ويعرض هذا المبحث تفسير المدارس العلمية المختلفة للنمو الاقتصادي.

التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي:

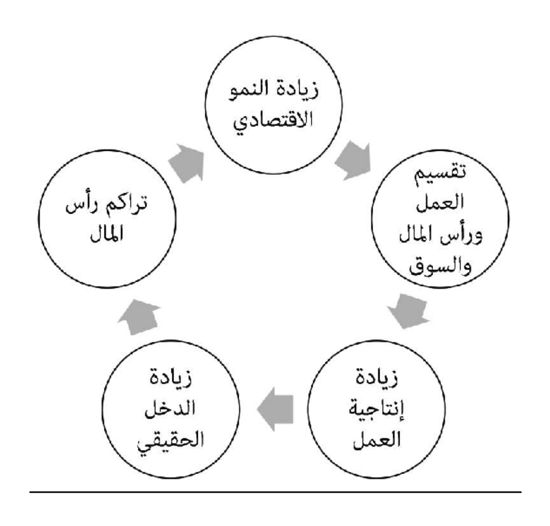
التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي:

بدت النظرة التشاؤمية بصفة عامة في كتابات الكلاسيك حول مستقبل النظام الرأسمالي وما ينتظره من ركود، وذلك ما جعل المثقفين يصفون علم الاقتصاد السياسي بأنه العلم الكئيب The, Dismal Science على الرغم من شيوع فرضية التوازن الدائم عند مستوى التوظف الكامل، واستفاضة سميث في شرح وتحليل العوامل التي تعمل على زيادة الإنتاجية (التخصص، وتقسيم العمل)، ودور اتساع السوق وحجم رؤوس الأموال المستثمرة، ومعدل تراكمها في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

بَيْدَ أَنَّ أهم العوامل التي آمن به الكلاسيك في مجال زيادة الإنتاج والنمو، هو قانون تناقص الغلة Law of Diminishing Returns, الذي وضع فكرته الأولى المفكر الفرنسي تيرجو، وقد سيطر هذا القانون على فكر الكلاسيك سيطرةً ملحوظةً، وكان الظن في بادئ الأمر أنه ينطبق على الزراعة والمناجم فحسب، ولكن ما لبث الكلاسيك أن أضفوا عليه صفة العمومية والانطباق على جميع ضروب النشاط الاقتصادي.

وانطلاقاً من هذه المنطلقات الفكرية: رأى مالتس، ومعه في ذلك ريكاردو، أن قدرة الأراضي الزراعية على زيادة الإنتاج هي قدرة محدودة للغاية، وتُشكِّل قيداً على النمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي. والأمر الجدير بالملاحظة هنا: أن قانون الغلة المتناقصة كان يعني بشكل مباشر إهمال أهمية التقدم الفني، ومدى إمكانية زيادة الإنتاج عن طريق التحسينات التكنولوجية.

وتظهر فلسفة النُّمو عند الكلاسيك بصورة جلية في آراء كلٍّ من سميث وريكاردو، من خلال فكرة زيادة الأرباح (وهي الحافز على الاستثمار) التي تؤدِّي إلى التراكم الرأسمالي، فكلما زاد معدل الأرباح زاد التكوين الرأسمالي والاستثمار والنمو الاقتصادي. فقد اعتقد سميث أن النمو الاقتصادي يحدث بطريقة تراكمية، ففي ظل التخصص وتقسيم العمل وتوفر رأس المال واتساع الأسواق، فإن إنتاجية العمل سوف تزداد، ويزداد الدخل والادخار. وبالتالي؛ يزداد التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي كما هو موضح بالشكل رقم (1-1).



المصدر: (إعداد المؤلف).

شكل (1–1): النمو الاقتصادي عند الكلاسيك

وبالتالي؛ يتضح لنا أن النمو الاقتصادي يحدث تدريجيًّا اعتماداً على القوة الذاتية للهيكل الاقتصادي، لكن سميث رأى أن نمو الإنتاج سيصل في النهاية إلى مرحلة تتميز بانخفاض الأرباح، وزيادة الريع نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية. وبمجرد أن تبدأ الأرباح في التراجع وتصل إلى الصفر، يتوقف التراكم الرأسمالي ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وتنخفض الدخول والتراكم الرأسمالي، وفي ظل ندرة الموارد الطبيعية تتوقف معدلات النُّمو الاقتصادي، وتقُوده إلى حالة الركود أو السكون.

بَيْدَ أنَّ بصيرة ديفيد ريكاردو الواعية ورؤيته الثاقبة أوضحت المصير الذي سيؤول إليه النظام الرأسمالي عبر الزمن؛ من خلال نظرية التوزيع وما تنطوي عليه من صراع طبقي مستقبلي وانهيار المجتمع الرأسمالي. وصورة المأساة التي تنبأ بها ريكاردو برزت من بحث العوامل طويلة الأجل التي تَحكُم مستقبل الاقتصاد الرأسمالي. فالرأسماليون يميلون دائماً إلى التوسع، وكلما تحقق لديهم أرباح قاموا ببناء مصانع جديدة، وهذه الاستثمارات هي سر تقدم المجتمع والعامل الأساسي لزيادة حجم الإنتاج والنمو الاقتصادي. ونظراً لأن العمال وأصحاب الأراضي لا يدخرون، فقد أعطى ريكاردو، ومن قبله آدم سميث، الطبقة الرأسمالية أهميةً كبرى في تحقيق هذا التقدم.

لكن آدم سميث ركَّز على أربعة عناصر أساسية للنمو الاقتصادي، وهي: تحقيق معدلات متزايدة من تراكم رأس المال، وتقدم الفنون الإنتاجية، والاتساع المستمر للأسواق، علاوة على إيجاد بيئة اقتصادية واجتماعية مناسبة لمن يقوم بالنشاط الاقتصادي. واستند النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية على المعالادت الآتية:

دالة نموالسكان ..... 1................ $L = L (W)$.

دالة الأرباح ...... 2.............. $R = R (T , L)$.

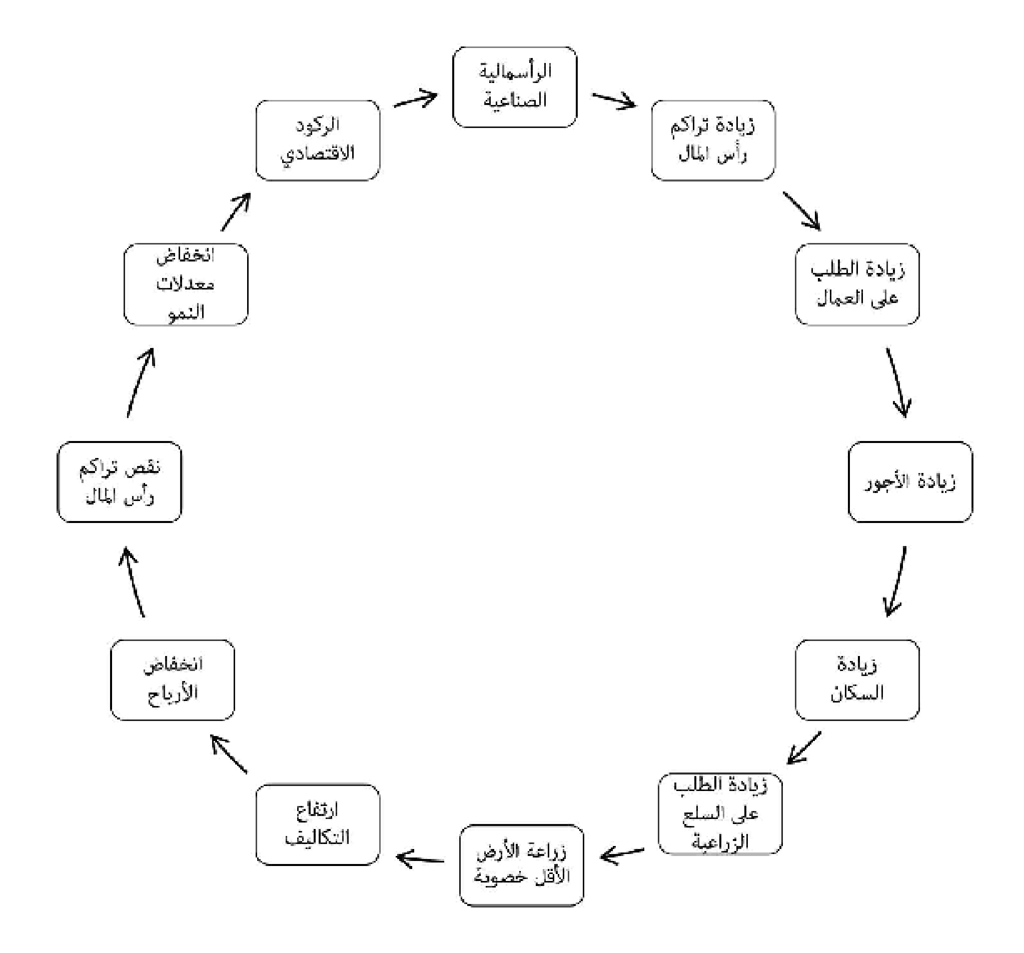
إذ إن العمل =L، والأجور =W، والتكنولوجيا =T، والأرباح =R، مستوى الكفاف للأجور∞، وقانون الأجر الحديدي $L \infty = W$.

ويؤدِّي نمو السكان عند ارتفاع مستوى الأجور عن حد الكفاف إلى ظهور قانون الغلة المتناقصة، لكن كلما زاد ميل الرأسماليين للتوسع زاد طلبهم على العمال مما يدفعهم إلى تخصيص جزء متزايد من فائضهم لأجور العمال. وثاني هذه الملامح هو: أنه حينما يزيد طلب الرأسمالي على العمال فلا بد أن تتجه الأجور نحو الارتفاع، وإذا ارتفعت أجور العمال بسبب زيادة تراكم رأس المال فإنها تصل إلى مستوى يفوق أجر الكفاف.

وطبقاً لقانون السكان فإن طبقة العمال ستتزايد وتتحسن صحتهم ويكثُر إنجابهم، وهو الأمر الذي يفضي عبر الزمن إلى زيادة السكان زيادةً كبيرةً. وعندما يزداد عدد السكان تتزايد الحاجة إلى الغذاء، وخاصةً السلع الزراعية. وثالث هذه الملامح: محدودية الأراضي الزراعية الخصبة في المجتمع، إذ يسبب تزايد السكان ضغطاً على الغذاء، مما يدفع أصحاب الأراضي لزيادة الإنتاج الزراعي بنفس المساحات الموجودة. بَيْد أن قانون الغلة المتناقصة لا يلبث أن يعمل وترتفع تكاليف الإنتاج. ومع تزايد عدد السكان يلجأ المنتجون إلى زراعة أراضٍ أقل خصوبةً، أي أراضٍ تزرع بتكلفة أعلى من تكاليف الإنتاج في الأراضي الخصبة، ومن هنا ترتفع أسعار السلع الزراعية، ويحقق أصحاب الأراضي الخصبة ريعاً مرتفعاً.

والرِّيع ليس مجرد ثمن يُدفَع لقاء استخدام عنصر الأرض؛ كما هو الحال بالنسبة للأجور التي تدفع ثمناً للعمل أو للفائدة التي تدفع ثمناً لرأس المال. فارتفاع أسعار السلع الزراعية الغذائية يجبر العمال على تخصيص جانب متزايد من إنفاقهم على شراء هذه السلع، وبالتالي يقل طلبهم

على السلع والمواد المصنعة التي أنتجها الرأسماليون مما يزيد من صعوبات التصريف. ولما كان مستوى الأجور يحدد مستوى الأرباح، فإن تزايد الأجور عبر الزمن من شأنه أن يؤدّي إلى تدهور معدل الربح. والتحسينات الفنية يمكن أن تخفف من اتجاه الأرباح نحو التدهور في القطاع الصناعي لكنها ذات طابع مؤقت، ونظراً لافتراض المنافسة الكاملة فإنه من المفروض أن تؤدِّي هذه التحسينات إلى تخفيض الأثمان للسلع الصناعية. ومن ثَمَّ فإن قدرتها على وقف تدهور معدل الربح في الأجل الطويل هي قدرة شبه معدومة. وعبر الزمن تتطور الصورة على نحو سريع إذ تستمر أسعار السلع الزراعية في الارتفاع وتَجُر معها ارتفاعات متتالية في معدلات الأجور النقدية، وتتدهور بالتالي الأرباح وتقل قدرة الرأسماليين على التراكم، وينخفض بالتالي معدل النمو ويدخل النظام في غياهب الركود. ويمكن التعبير عن ذلك بالشكل رقم (1-2).



المصدر: (إعداد المؤلف).

شكل (1–2): مصير الرأسمالية الصناعية في الفكر الكلاسيكي

التحليل النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي:

ظهر فكر المدرسة النيوكلاسيكية في سبعينيات القرن التاسع عشر، وكان أشهر روادها ألفرد مارشال، والذي يعد عميد المدرسة النيوكلاسيكية، وكارل منجر، وستانلي جيفونز، وليون ڤالراس، وكينوت فيكسل، وكلارك، وغيرهم، وقد اعتقدوا استمرار عمليات النمو الاقتصادي دون حدوث ركود كما ورد لدى المدرسة الكلاسيكية. فالنمو الاقتصادي في اعتقاد النيوكلاسيك عبارة عن عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، كما أنهم أوضحوا دور وفاعلية التقدم التكنولوجي في مواجهة قانون الغلة المتناقصة.

تلك النظرة المتفائلة بشأن مستقبل النمو التي طغت على الفكر النيوكلاسيكي تعود إلى مكتسبات الثورة الصناعية الرأسمالية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، والتي شهدت تحسناً كبيراً في الفنون الإنتاجية ووسائل النقل والمواصلات والتوسع في الأسواق، وتراكم رأس المال والنهب الكبير لموارد البلاد والمستعمرات التابعة، الأمر الذي وفَّر قدراً كبيراً من الموارد التي وضعت لخدمة النمو الاقتصادي، وأسهمت في التخفيف من تناقضات النظام الرأسمالي.

وبالفعل أصبح تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي يبعثان على التفاؤل وإمكانية التقدم المستمر، كما كانت الأجور الحقيقية فوق حد الكفاف بدرجة ملحوظة، وكان معدل الربح عالياً، وتضاءل الخوف من فكرة الركود وأجور الكفاف التي توصل إليها الكلاسيك، وجنت الدول المتقدمة ثمار التقدم التكنولوجي؛ إذ أورد ألفرد مارشال في هذا السياق «إن الدور الذي تؤديه الطبيعة في الإنتاج ينطبق عليه قانون الغلة المتناقصة، بينما الدور الذي يؤديه الإنسان ينطبق عليه قانون الغلة المتزايدة».

أما عن اهتمامهم بعلاقة عناصر الإنتاج في المجتمع بالنمو الاقتصادي، فقد أكَّدوا على أهمية تناسب الزيادة في السكان مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة. وفيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النُّمو مُحصِّلةً للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛ فزيادة عرض رأس المال تؤدِّي إلى تخفيض سعر الفائدة، وزيادة الاستثمارات والإنتاج، وبالتالي النُّمو الاقتصادي، مع الإشارة إلى أهمية الادخار والذي اعتبره النيوكلاسيك عادةً راسخةً في الدول التي

تشق طريقَها نحو التقدم لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنُّمو شكلاً آليًّا. أما عنصر التنظيم فرأى أنصار النظرية النيوكلاسيكية أن المنظم قادر دائماً على التجديد والابتكار ومع ذلك ينتفي جمود العملية التطويرية، إذ وصف مارشال أن النُّمو الاقتصادي كالنُّمو العضوي لا يتحقق فجأةً إنما يتحقق تدريجيًّا، وقد استعان النيوكلاسيك بأسلوب التحليل التوازن الجزئي الساكن مهتمين بالمشاكل في الأجل القصير؛ ورأوا أن كل مشروع صغير هو جزءٌ من كلٍّ ينمو في شكل تدريجي متسق ومتداخل، وبتأثير متبادل مع غيره من المشروعات.

التحليل الماركسي للنمو الاقتصادي:

نتج عن اندلاع الثورة في دول القارة الأوروبية في عام 1848م فزع ودمار كرد فعل على تناقضات المجتمع الصناعي في تلك الفترة، وذلك نتيجة التناقضات التي تجسدت في انتشار جيوش البطالة والفقر واستغلال الرجال والنساء والأطفال أبشع استغلال، حينئذ أصدر كارل ماركس (Karl 1818 ,Marx-1883) «البيان الشيوعي» بالتعاون مع فريدريش إنجلز. ومنذ ذلك الوقت توالت كتابات ماركس الفلسفية والاقتصادية، والتي تتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية، هي: الفلسفة الجدلية (الديالكتيك)، والمادية التاريخية، والاقتصاد السياسي. والتي استخدمها لتحليل النمو في كتابه الرئيسي «رأس المال».

وينظر ماركس للعالم من خلال الفلسفة الديالكتيكية على أنه في حركة وتطور وتبدل بصفة مستمرة، فالظواهر والأشياء لا تبقى ثابتةً فهي في تطور بصفة دائمة، وكذلك المجتمع الإنساني، وكل ذلك نتيجة التطور المستمر للمادة، والسبب في هذا التطور يعود إلى أن الأشياء تتضمن متناقضات ينفي بعضها الآخر، وهذه التناقضات هي المصدر الرئيسي لتطور الأشياء والمجتمع.

وفنَّد ماركس نظرية النمو الاقتصادي في النظام الرأسمالي من خلال فكرة «فائض القيمة» والتي تعد حجر الزاوية في تفسير النمو الاقتصادي في الفكر الماركسي. ويُعرَّف فائض القيمة بأنه: زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، وهي المحرك الأساسي لعملية الإنتاج الرأسمالي، إذ يقول: «إن فائض الإنتاج هو فائض القيمة أو الربح، أو القانون المطلق لأسلوب الإنتاج الرأسمالي».

إضافةً إلى أن النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي تقوم على فكرة التفسير المادي للتاريخ، إذ تعاقبت على الإنسانية عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها

البعض، وتعكس مراحل التطور الاقتصادي. فالنظام الاجتماعي الذي ركّز ماركس عليه هو النظام الرأسمالي، والذي اعتقد أنه يحتوي على كل أنواع التناقضات الداخلية والتي تجعل عملية النمو مستحيلةً، وتعمل على طي النظام الرأسمالي وتجعل مصيره إلى زوال.

إذ أوضح ماركس أن ثروة المجتمع الرأسمالي تُستمد من الرصيد الهائل من السلع التي يتمُّ إنتاجها. ويقصد بالسلعة ذلك الشيء الناتج عن العمل الإنساني، ويتسم بوجود طابع مزدوج فيه، وهو القيمة الاستعمالية Value in use، والقيمة التبادلية Value in Exchange. ويقصد بالقيمة الاستعمالية: صلاحية الشيء لأن يُشبِع حاجةً إنسانيةً. بينما القيمة التبادلية هي: النسبة أو العلاقة التي يتمُّ في ضوئها مبادلة هذه السلعة بغيرها من السلع الأخرى. لكن يوجد تناقض بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية يتخذ أشكالاً مختلفةً في النظام الرأسمالي. فجُلُّ هَمِّ رجال الأعمال هو القيم التبادلية للمنتجات التي ينتجونها والتي تحقق لهم أقصى ربح، ولن يتردَّد بعضهم في استثمار الأموال في إنتاج بعض السلع التي تكون قيمتها الاستعمالية ضارة بالإنسان، كالمخدرات والأسلحة...إلخ، ما دام الاستثمار في هذا المجال يعود عليهم بربح مرتفع.

وقد يلجأ بعضهم أيضاً إلى تقليل حجم المعروض من السلع حتى ترتفع أثمانها في السوق، والإضرار بمصلحة من ينتفعون بقيمها الاستعمالية، بل قد يلجأون إلى إتلاف السلع على الرغم مما تحتويه من قيم استعمالية مفيدة، حتى يُمكِّنهم ذلك من تجنب انخفاض الأسعار (مثل: لجوء منتجي البُنِّ في البرازيل إلى إلقاء جانب كبير من المحصول في البحر؛ حتى لا يتعرض سعره لمزيد من التدهور).

وأثبت ماركس، من خلال توظيفه لنظرية القيمة، أن الربح هو شكل مُتحوِّل لفائض القيمة. ففي بادئ الأمر يستخدم الرأسمالي رأس المال في صورة كمية من النقود يستخدمها لشراء المواد الخام وأدوات العمل والطاقة بغرض إنتاج مُنتَج معين يباع في السوق، ويحصل صاحب رأس المال في النهاية على كمية من النقود أكبر من الكمية التي بدأ بها؛ نتيجة قوة العمل والتي أطلق عليها فائض القيمة. فالعامل الذي يبيع قوة عمله لا يتقدم للرأسمالي حاملاً عمله على يديه، إنما يظهر عمله فيما بعد في صورة سِلَع، والعمل أو العامل لا يمكن أن يكون سلعةً إلَّا في المجتمع العبودي. ويحصل العامل على قيمة تبادلية لقوة تَكمُن في وقت العمل الذي يلزم لإنتاج ما يُمكِّنه من البقاء على قيد الحياة هو وأسرته، لكن العامل الذي باع قوة عمله لكي يحصل على ما يكفيه للعيش يعمل

لساعات أطول، وهذا الجزء من العمل الذي يؤديه العامل ولا يحصل على أجر عن قيمة أطلق عليه ماركس مصطلح (فائض القيمة) الذي يستولي عليه الرأسماليون؛ لأنهم يحتكرون ملكية أدوات الإنتاج.

ويعتبر ماركس أن الوصول بفائض القيمة إلى حده الأقصى واستيلاء الرأسمالي عليه هو القانون الأساسي الذي ترتكز عليه النظم الرأسمالية، فالرأسمالي ينفق فائض القيمة في شراء وسائل إنتاج إضافية (آلات، ومواد خام، وتوسيع المباني)، وفي استئجار قوة عمل إضافية، ويتمخَّض عن تعاقب دورات الإنتاج مزيد من الإنتاج ومزيد من فائض القيمة. ويلعب معدل الربح دوراً مهمًّا في عملية التراكم، فكلما كان هذا المعدل مرتفعاً استمرت عمليات التراكم والتوسع في الإنتاج. بَيْد أن التوسع في الإنتاج بغرض جَني مزيد من الأرباح لا يتطلب تراكماً في رأس المال الثابت فحسب، بل يتطلب أيضاً زيادةً في عدد العمال. وفي الأجل القصير تؤدِّي زيادة طلب الرأسمالي على العمال إلى ارتفاع مستوى الأجور، الأمر الذي سيؤدِّي إلى خفض ربحه (أوضح ماركس الوسائل التي يلجأ إليها الرأسماليون لإيقاف اتجاه الأجور نحو التزايد مع زيادة تراكم رأس المال، وهي: إطالة يوم العمل، استخدام الآلات التي تحلُّ محل العمل الإنساني) لكن الوسيلة الثانية تؤدِّي إلى زيادة البطالة، والتي تتكون مما أسماه بالجيش الاحتياطي للعمال ,The Reserve Army.

والبطالة، وهي جزء لا يتجزأ من أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وهي أيضا شرط لوجوده، تُمثِّل مصلحةً مزدوجةً يحققها الرأسمالي من جرَّاء هذا الجيش الاحتياطي، من خلال كونها وسيلة ضغط في يد الرأسمالي ليجبر بها العمال على قبول أجور أقل، لكن الرأسمالي، وهو بصدد عملية تركيم رأس المال، وحل مشكلة زيادة الأجور، وضع لنفسه مشكلةً أخرى، وهي: عندما يستبدل الآلات بالعمال فإنه في الواقع يزيد من رأس المال الثابت ولا يتحقق فائض في القيمة لانخفاض عدد العمال، مما يؤدِّي بالضرورة إلى انخفاض معدل الربح. وعده السبب الجوهري في الأزمات الاقتصادية والبطالة.

ولهذه النتيجة مكانة أساسية في تفسير ماركس للدورات الاقتصادية ,Cycles Business ومراحلها المختلفة وتعاقب حدوثها. وهنا يُعَد ماركس من أوائل الذين تحدثوا عن الدورة الاقتصادية، وتفسير الدورة ومراحلها المختلفة (الأزمة، الركود، الانتعاش، الرخاء). وعندما

تناول ماركس تحليل الأزمة وربطها بالدورة الاقتصادية، كان يتحدث عنها باعتبارها جزءاً من سلسلة من الأزمات التي ستتكرر لتفضي في النهاية إلى المصير المحتوم للرأسمالية وهو الانهيار.

ويمكننا الآن تلخيص عملية النمو ومراحله وآلياته، ومسببات حركته في الفكر الماركسي، كما ذُكِر آنفاً كالتالي:

تبدأ العملية باستيلاء الرأسمالي على فائض القيمة للعمال والتي ينفقها في شراء وسائل إنتاج إضافية، مما يؤدِّي إلى ارتفاع الأجور والتي ينتج عنها خفض في فائض القيمة، ومن ثَمّ معدل الربح، مما يدفع الرأسمالي إلى السعي نحو إحلال الآلات محل العمال فيقِلّ معدل فائض القيمة أكثر، فيؤدِّي هذا إلى تقليل تراكم رأس المال، وخفض الطلب على وسائل الإنتاج وتهوي أسعارها، وتتردى معدلات الربح، وتحدث حركة خسائر كثيرة لا تلبث أن تنعكس على الاقتصاد بأكمله. وهكذا فالانتعاش الذي حلَّ في هذه المرحلة قد حمل في أحشائه بذور الأزمة بسبب فوضى الإنتاج نتيجة (أزمة الإفراط في الإنتاج). وهنا يدخل الاقتصاد في مرحلة الركود بظواهرها المختلفة تتمثل في: تراكم السلع في المخازن، وجود طاقات مُعطَّلة، تنافس بين المنتجين لتصريف المخزون غير المرغوب فيه، زيادة البطالة، تضخم حجم الجيش الاحتياطي تدهور الأجور...إلخ. وحينما تؤدِّي الأزمة وظيفتها، على النحو السابق، يصل الوضع إلى نقطة يكون فيها الطلب أكبر من العرض فتعود الأسعار للارتفاع من جديد، وتكون الأجور قد تدنَّت بشكل ملحوظ، وكل ذلك يخلق شروطاً جديدة للانتفاع بشكل أفضل من رأس المال، إذ يتزايد فائض القيمة ومعدل الربح، وهنا يكون نمط النمو من الجديد في مرحلة انتعاش ثم لا تلبث بعد فترة أن تظهر الأزمة مرةً أخرى، وتتكرر الدورة، ويصبح المصير المحتوم للرأسمالية هو الانهيار.

التحليل الكينزي للنُّمو الاقتصادي:

تُعَد النظرية الكينزية واحدةً من أهم وأكثر المدارس تأثيراً على الصعيدَيْن الفكري والعملي، إذ إنها أحدثت بالفكر الاقتصادي ما يُشبِه الثورة في علم الاقتصاد السياسي؛ لأن كينز خرج عن التقاليد الفكرية الصارمة للكلاسيك والنيوكلاسيك إبَّان فترة الكساد العظيم، فعلى الرغم من أن كينز كان قد بدأ حياته كلاسيكيًّا، وتأثر كثيراً بتعاليم أستاذه ألفرد مارشال، إلا أن معايشته لمرحلة الكساد في نهاية العشرينيات من القرن الماضي، والتغير من «الازدهار اللامع» إلى «الكساد المظلم» أدّى كل هذا إلى خروج كينز بفكر جديد.

فبعد أحداث اليوم الذي عرف بـ «الخميس الأسود» في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت الأوضاع أيضاً أشد وطأةً وأثقل في الدول الأوروبية؛ نتيجة أحداث الحرب العالمية الأولى والتي كانت فيها معظم الدول الأوروبية دائنةً ومَدينةً في نفس الوقت، دائنةً لألمانيا بقيمة التعويضات، ومدينةً للولايات المتحدة بقيمة القروض التي أخذتها منها خلال سنوات الحرب.

ولهذا لم تكد تحدث أول شرارة للكساد الكبير في الولايات المتحدة حتى لمع ضياؤها بقوة في سماء دول أوروبا. كذلك فإن الدول النامية والتي كانت مجرد مستعمرات وبلاد تابعة، كما كانت تربطها بالبلاد الاستعمارية علاقات تبعية في شتى المجالات التجارية والنقدية تأثرت هي الأخرى بهذا القدر أو ذاك.

فعمل كينز بوضوح لإطلاق صراح «سياسة مكافحة الكساد» من عقالها الكلاسيكي. وما يسترعي النظر أنه قُبَيل كينز كان هناك كينزيون، منهم أدولف هتلر الذي شرع في تنفيذ برنامج واسع النطاق للأشغال العامة عندما تقلد السلطة في العام 1933م من خلال مشروع إنشاء الطرق السريعة. كما موَّلت الولايات المتحدة النفقات الحكومية عن طريق الاقتراض خلال فترة الثلاثينيات والتمويل بالعجز، وذلك لزيادة الإنفاق على برامج الإغاثة والأشغال العامة وغيرها من وسائل التوظيف الحكومي. وشملت الدعوة المبكرة للسياسة الكينزية محاولات قوية للإقناع من جانب كينز نفسه، ففي بيان مشهور بعنوان: «خطاب مفتوح إلى الرئيس» نُشِر في جريدة نيويورك تايمز في 31 ديسمبر 1933م أوضح فيه «أنه يُوجِّه أكبر الاهتمام إلى زيادة القوة الشرائية الوطنية الناتجة عن المصروفات الحكومية من خلال التمويل بالقروض».

إذ رأى كينز أن الاقتصاد الحديث لا يجد بالضرورة توازنه في العمالة الكاملة، بل يستطيع أن يجد هذا التوازن في وجود البطالة أو ما أطلق عليه «توازن العمالة الناقصة». وبالتالي؛ فإن قانون ساي لم يَعُد سارياً، وإذا كان هناك عجز في الطلب فإن الحكومة تستطيع أن تتخذ خطوات للتغلب على هذا الوضع وأن تستجيب لهذه الضرورة. وعليه؛ تُمثِّل حالة توازن العمالة الناقصة دعوةً للحكومة للإنفاق غير المغطى بالإيرادات من أجل دعم الطلب الكلي، وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي، وذلك هو جوهر النظرية الكينزية.

وما يريد أن يؤكد عليه كينز أن الرأسمالية فقدت قدرتها الذاتية على التوازن وتحقيق التوظف الكامل، وأنه لمواجهة ذلك يتعين أن تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. ورأى أن

الأسباب ترجع إلى عدم التطابق بين الادخار والاستثمار، وذلك لاتجاه معدل الربح للتناقص نتيجة انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال وثبات سعر الفائدة، وعدم إمكانية تصور انخفاض سعر الفائدة للصفر؛ بسبب تفضيل السيولة والعوامل النفسية التي تؤثر في توقعات المستثمرين. ومن هنا توصل كينز إلى أن هذه العوامل من شأنها أن تعوق الطلب الاستثماري إلى الدرجة التي لا يمكن معها تحقيق التوظف الكامل والاستغلال الكامل للموارد، وهنا تظهر البطالة ويقع الاقتصاد في مهاوي الأزمات.

وتمثلت براعة كينز الأساسية في إقامته لنظرية على أساس مترابط، وفي التوقيت المناسب الذي ظهرت فيه وجرأتها الشديدة على معارضة وانتقاد ما كان مألوفاً في ذلك الوقت. وعموماً فإن النتيجة المهمة التي توصل إليها كينز هي: أن الاقتصاد الرأسمالي وهو في حالة الكساد والبطالة يعجز عن أن يُولِّد من ذاته وبطريقة تلقائية سبل إنعاشه.

وللخروج من هذه الحالة اقترح كينز ضرورة تدخل الدولة للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعَّال؛ حتى يتسنى رفعه إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظف الكامل، وهو يرى أن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير.

وحينما يكون الكساد هو المسيطر اقترح كينز حقن الاقتصاد القومي بجرعات منشطة لزيادة حجم الطلب الكلي الفعال، كما دعا إلى تخفيض سعر الفائدة حتى تنخفض تكاليف الإنتاج، وخفض الضرائب وزيادة الإنفاق العام في مجال الخدمات والأشغال العامة، حتى لو تطلَّب الأمر مجرد توظيف عمال يقومون بحفر خنادق في الشوارع وإعادة ردمها من جديد، فكل ذلك من شأنه أن يزيد من حجم الدخل والإنفاق، ومن ثَمَّ توظيف العمالة.

ولئن كان كينز قد دعا إلى خفض سعر الفائدة والضرائب وزيادة الإنفاق العام لكي يرتفع حجم الطلب الكلي الفعَّال وتقليل البطالة، وتسري موجة انتعاش في أوصال الاقتصاد الذي يعاني من الكساد، فإنه دعا إلى نقيض ذلك حينما يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظف الكامل، ويلوح في الأفق شبح التضخم حتى يمكن كبح الطلب الكلي الفعال و «تبريد سخونة» النشاط الاقتصادي.

وجوهر النظرية الكينزية في النمو يَكمُن في ربط نمو الدخل القومي بنظرية المضاعف؛ إذ ذكر كينز أن الدخل القومي يزداد بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن

خلال الميل الحدِّي للاستهلاك. ويرى أن هناك ثلاثة معدلات للنمو، وهي:

أ- معدل النُّمو الفعلي: وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.

ب- معدل النُّمو المرغوب: وهو يمثل معدل النُّمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

ج- معدل النُّمو الطبيعي: وهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني، والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى التوظف الكامل.

واعتقد كينز بأهمية تحقق التعادل بين معدل النُّمو الفعلي ومعدل النُّمو المرغوب، وكذلك معدل النمو الطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدِّي لتوفُّر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النُّمو المرغوب فيه مع معدل النُّمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، أما لو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي فإن البطالة ستزيد، والمعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود؛ إذ إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو.

ومن هنا فإن المشكلة الحاسمة في الاقتصاد لا تكمن في تحديد أسعار السلع ولا كيفية توزيع الدخل الناشئ، وإنما المسألة الرئيسية هي كيف يتحدد مستوى الناتج والعمالة. فعندما يزداد الدخل والناتج والعمالة يَقِل ما يستهلك من الزيادات الإضافية للدخل (بصياغة كينز يتناقص الميل الحدي للاستهلاك). ومعنى ذلك: أن المدخرات تزداد لكن ليس بسبب انخفاض أسعار الفائدة كما ذكر الكلاسيك، وإنما لاحتفاظ الأفراد بها من غير إنفاق لأسباب تحوُّطية متنوعة تكون انعكاساً لحاجة الأفراد (أو المؤسسات) إلى الأصول السائلة (بصياغة كينز تفضيل السيولة). وبالتالي؛ إذا تمَّ ادخار الإيراد ولم ينفق فإن ذلك يؤدِّي إلى إنقاص مجموع الطلب على السلع والخدمات (بصياغة كينز الطلب الفعال)، وبالتالي انخفاض الناتج والعمالة والنمو. وهذا الانخفاض سيستمر إلى أن تَقِل المدخرات، ويحدث ضغط لزيادة الميل الحدِّي للاستهلاك، وعند ذلك فإن المدخرات التي نقص حجمها يستوعبها مستوى الإنفاق الاستثماري.

فالمدخرات والاستثمارات يجب أن تكونا متساويتين، والفرق هو أن كلتاهما لم تعد بالضرورة مساويةً إحداهما للأخرى في حالة العمالة الكاملة، وينتج عن ذلك أن حالة التوازن في

الاقتصاد لا تتحقق مع العمالة الكاملة الإلزامية، بل يمكن أن تتحقق في وجود مستويات مختلفة من البطالة، وأصبح ذلك معروفاً كما رأينا باسم توازن العمالة الناقصة.

ومع التشخيص جاء العلاج، فلم يَعُد في وُسع الحكومات أن تنتظر حتى توفر قوى التصحيح الذاتي العلاج اللازم، فتوازن العمالة الناقصة يمكن أن يكون ثابتاً ومستمرًّا، ولم يَعُد باستطاعتها الانتظار حتى تؤدِّي البطالة إلى خفض الأجور، فلو أن أصحاب الأعمال جميعاً خفَّضوا الأجور في وقت وجود بطالة، فإن تدفق القوة الشرائية (إجمالي الطلب الفعال) سينقص بالسرعة نفسها التي تنخفض بها الأجور، ويمكن أن يُفضِي ذلك إلى توازن عند مستوى أكثر انخفاضاً للناتج والعمالة، ولا يمكن أن يُعوَّل على أسعار الفائدة المنخفضة لزيادة الاستثمار والإنفاق الاستثماري، فلماذا يتخلى المرء عن الميزات المتعددة المتمثلة في الاحتفاظ بالنقود السائلة في مقابل عائد اسمي؟! فالحقيقة الواضحة في المشهد الاقتصادي أن أسعار الفائدة المنخفضة بشدة لم تؤدِّ إلى تنشيط الاستثمار في وجود طاقة زائدة كبيرة وعدم وجود عائد معقول.

وبذلك ظل هناك سبيل واحد لا غيره هو تدخل الحكومة لرفع مستوى الإنفاق الاستثماري بالاقتراض والإنفاق من أجل الأغراض العامة (أي العجز العمدي)، فهذا وحده يمكن أن يُؤدي إلى كسر توازن العمالة الناقصة عن طريق إنفاق مدخرات القطاع الخاص التي لم تُنفَق، وهذا هو صُلب ما سُمِّي «بالثورة الكينزية»، وأن الدولة مسؤولة عن الأداء الإجمالي للاقتصاد. وعليه؛ أضحى الجدل الدائر حول كيفية تحقيق العمالة الكاملة وثبات الأسعار يتمُّ دراسته كفرع خاص مستقل من فروع علم الاقتصاد يسمى الاقتصاد الكلي.

وتُطبِّق العديد من الدول النموذج الكينزي لإنعاش الأوضاع الاقتصادية من خلال تخفيف الأعباء الضريبية على الممولين، وحسب النموذج الكينزي فإن تخفيف العبء الضريبي بنسبة ΔY يُحدِث زيادةً في الدخل بنسبة وفق العلاقة التالية:

$$\Delta Y = -\frac{c}{1-c}\,\Delta T$$

إذ إن ΔT : تمثل تغير الضرائب، ΔY تغير الدخل، c الميل الحدي للاستهلاك.

وتوضح المعادلة السابقة أن التخفيض في الضرائب بمقدار ΔT يؤدِّي إلى مضاعفة الدخل بمقدار ، وهذا يطلق عليه المضاعف الضريبي والذي تتوقف قيمته على الميل الحدِّي للاستهلاك. وبالتالي؛ كلما كان الميل الحدي للاستهلاك كبيراً كلما كانت المضاعفة كبيرة. وبالتالي، فالدول تستخدم الضريبة للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال عدة آليات في المجال الضريبي، أهمها: الإعفاء والتخفيض الضريبيين، مما يؤدِّي إلى زيادة الدخل المتاح لدى الأفراد والمستثمرين.

والسنوات ما بعد كينز كان السؤال المُوجَّه للاقتصاديين إبداء رؤياهم فيما هو متوقع بشأن النمو الاقتصادي، واحتمالات زيادة الناتج القومي الإجمالي، أو ما هو متوقع بشأن الأسعار ومستويات العمالة والآفاق المنتظرة. وتنبغي الإشارة إلى أن نشوة الانتصار الكينزي التي تحققت في دوائر الفكر الاقتصادي، وصبغت السياسات الاقتصادية بالبلدان الصناعية الرأسمالية بطابعها الخاص في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، سرعان ما بدأت تتحول إلى لحن عادي يستدعي التأمل والإمعان والكشف عما به من نواقص وعيوب.

نماذج ومراحل النمو لما بعد كينز (هارود– دومار، مراحل النمو لـ روستو، نموذج سولو):

بدأ الكينزيون يكتشفون أن ثمَّة نقيصتين تتسم بهما النظرية العامة، الأولى: أن النظرية العامة لكينز هي نظرية خاصة بالأجل القصير فقط، ومن ثَمَّ لا تصلح لتفسير التطورات طويلة المدى. وكان كينز قد برَّر هذا الطابع قصير المدى بقوله المشهور: «كلنا سنموت في الأجل الطويل». والنقيصة الأخرى: أن النظرية العامة قد اتسمت بطابعها الاستاتيكي (السكوني)، ومن ثَمَّ فهي لا تأخذ بعين الاعتبار حركة النظام الرأسمالي ومشكلاته، ومستقبل النمو فيه وتوازنه الديناميكي عبر الزمن.

إضافةً إلى ذلك، توجد ثلاثة عوامل أخرى وراء اهتمام الكينزيين بقضية النمو طويل المدى، وهي الأزمات الاقتصادية في البلدان الصناعية الرأسمالية في عالم ما بعد الحرب، وتعاظم دور النظام الاشتراكي عالميًّا، وطرح مشكلة التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية حديثة الاستقلال.

وهنا بدأ الكينزيون في توسيع مجال اهتمامهم وتطوير أدواتهم التحليلية لتلافي الانتقادات للنظرية الكينزية، والاستجابة للتحديات الجديدة التي فرضتها تغيير علاقات القوى في عالم ما بعد

الحرب، ومن ثَمَّ بدأت مرحلة جديدة عرفت باسم مرحلة نماذج النمو الكينزية.

والجديد في نماذج النمو هو إبرازها البعد الزمني في تحليل الظاهرة الاقتصادية، فإذا كان كينز قد حلَّل دور الإنفاق الاستثماري كمنتج وكمولد للدخل (أي أنه أوضح أثر الاستثمار على الدخل)، فإن الكينزيين الجُدُد حاولوا على النقيض من ذلك تحديد معدل النمو الضروري الذي يجب أن يتحقق؛ حتى يمكن تجنب البطالة والوصول إلى التوظف الكامل للطاقات الإنتاجية والموارد البشرية، وأصبحت الإشكالية الرئيسية لماذا يعجز النظام الرأسمالي عن الوصول إلى هذا المعدل؟

وهنا تجيب نماذج النمو لما بعد كينز على هذا السؤال من خلال:

1- نموذج هارود- دومار Harrod-Domor Model,.

2- نموذج مراحل النمو لروستو , .W. Rostow (1916 – 2003م).

3- نموذج سولو R. Solow,.

1- نموذج هارود – دومار:

طوَّر الاقتصادي البريطاني روي هارود، والأمريكي إيفري دومار، في الأربعينيات نموذجاً للنمو الاقتصادي، وهو من أكثر النماذج شهرةً، ويركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار ومعدلات النُّمو.

كانت المشكلة المركزية هي البحث في ذلك المعدل الذي يتعين أن ينمو به الدخل القومي على المدى الطويل؛ حتى يمكن المحافظة على التوظف الكامل وتجنب حدوث البطالة والكساد. وقد انطلق هارود من الافتراضات التالية[10]:

- أولاً: إن الادخار يمثل نسبةً ثابتةً من الدخل القومي، وقد افترض أن دالَّة الادخار تشمل كلًّا من الادخار الحدِّي والادخار المتوسط.

- ثانياً: إن الاستثمار دالَّة للتغير في مستوى الدخل، وأن التغير في الدخل يعتمد على المعجل.

- ثالثاً: يُوجد تطابق بين الاستثمار المتحقق والادخار المتحقق (كشرط توازني)، وإذا اختلا فلا بد وأن يطرأ اختلال على التوازن الاقتصادي العام، إذ يحدث التضخم (في حالة زيادة الاستثمار على الادخار) أو بطالة وركود (في حالة زيادة الادخار على الاستثمار).

- رابعا: إن النمو في الدخل يساوي معدل الادخار مقسوماً على معامل المعجل أو :

$$GW = \frac{S}{V}$$

إذ إن S الادخار، V المعجل، GW معدل النمو.

وقد أطلق دومار على Gw معدل النمو المرغوب فيه Warrantd Rate of Growth, وفي أحيان أخرى كان يطلق عليه أيضا معدل النمو التوازني Equilibrium Growth Rate.

فلو افترضنا أن معدل الادخار = 0.3 والمعجل = 2، فإن معدل النمو المرغوب فيه أو التوازني يكون :

$$WG = \frac{0.3}{2} = 15\%$$

وبما أن الادخار المتحقق يتعادل دائماً مع الاستثمار المتحقق، فإن مستوى الدخل والمستوى القابل للادخار يُحدِّدان كمية الاستثمار المتحقق. فمثلاً إذا كان معدل الادخار = 3.0 والدخل = 1000 وحدة، فإن الادخار المتحقق =300 وحدة، وسيعادل الاستثمار300 وحدة أيضا.

وعليه فقد انطلق كالدور من مقولة أساسية مفادها: إن معدل النمو يتوقف على معدل التراكم، ومعدل التراكم يتوقف على الادخار، وهذا الأخير يتحدد بناءً على ميل طبقات المجتمع للادخار، ونظراً لأن الطبقة الرأسمالية وهي ذات دخل أعلى لها ميل مرتفع للادخار بينما يكون ميل الطبقة العاملة للادخار منخفضاً، فإن شكل توزيع الدخل يحدِّد في النهاية معدل النمو.

وهكذا؛ فإن نقطة البداية عنده كالدور هي الارتباط الوثيق بين النمو والتراكم من ناحية وتوزيع الدخل القومي من ناحية أخرى. أي أن معدل النمو وتوزيع الدخل أمران مترابطان؛ إذ إن

معدل التراكم يُحدِّد في النهاية معدل النمو. وبناء على هذا الإطار انطلق كالدور يحلل مسألة التوازن الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وذلك من خلال آليات توزيع الدخل القومي وما تُحدثه هذه الآليات من آثار، وذلك على النحو الذي يجعل النظام قادراً على استعادة توازنه واستقراره بشكل تلقائي.

أي أن نموذج هارود - دومار يبين أن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب زيادة الادخار، وبالتالي الاستثمار السريع لزيادة معدل النُّمو، وأساس النُّمو أن رأس المال الذي يتولد عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة.

2– نموذج مراحل النُّمو (مراحل التطور الاقتصادي) لـ والت روستو:

في خضم الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي نشر روستو كتابه «مراحل النمو الاقتصادي» عام 1963م، وأوضح فيه أن انتقال أو تحول الدول من حالة التخلف إلى حالة التنمية يمكن أن يوصف على أنه سلسلة من الخطوات أو المراحل يجب على جميع الدول أو المجتمعات أن تمر بها، ورأى روستو أن هذه المراحل هي نتائج عامة مستنبطة من الأحداث التي شهدها التاريخ الحديث. وقسّمها روستو إلى خمس مراحل كالتالي:

- المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي.

- المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للانطلاق.

- المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق.

- المرحلة الرابعة: مرحلة الاتجاه نحو النُّضج.

- المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير.

المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي: يلعب فيها نظام الأسرة أو العشيرة دوراً رئيسيًّا في التنظيم الاجتماعي، كما تتصف هذه المرحلة بعدد من السمات أهمها:

- انتشار اقتصاد الكفاف لا سيما الزراعة.

- انتشار اقتصاد المقايضة.

- هيمنة القطاع الزراعي وبدائية طرق الإنتاج.

- انخفاض الإنتاجية نتيجة استخدام أساليب تكنولوجية تقليدية جامدة.

المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق: تتصف هذه المرحلة بعدد من السمات أبرزها:

- نمو الصناعات التعدينية وزيادة استخدام رأس المال (التجهيزات الرأسمالية) في الزراعة.

- تحسُّن مجالات الادخار والاستثمار والربح، وزيادة فرص العمل والتعليم، وهو ما يؤدِّي إلى انبثاق فئة المنظمين بحدود ضيقة.

- تقسيم العمل والتخصص، وبالتالي تُولَد كميات إضافية للتبادل، وبالتالي تتسع السوق المحلية وتنمو التجارة الداخلية والخارجية.

- تظهر الحاجة إلى النقل فتزداد الاستثمارات في هذا القطاع لدعم التبادل التجاري.

- تبرز الحاجة لتمويل إضافي فتظهر بعض المؤسسات المالية لتؤدي دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين.

- يبرز قطاع رائد أو قائد (أو أكثر من قطاع) كالزراعة والتعدين.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق (الإقلاع): أعطى «روستو» لمرحلة الإقلاع أهميةً مركزيةً في عملية النمو الاقتصادي يتمُّ خلالها التحطيم النهائي للقيود القديمة والقوى المناوئة للنمو، وتستغرق هذه المرحلة فترةً قصيرةً نسبيًّا، عقدين أو ثلاثة، يستطيع الاقتصاد خلالها أن يحدث تحولاتٍ ذاتيةً حاسمةً. كما تنطوي هذه المرحلة على ثلاثة تغيرات أساسية تمثِّل في نفس الوقت الشروط اللازمة لدخول مرحلة الإقلاع، وهي :

- زيادة نسبة الاستثمارات من الدخل القومي أو الناتج القومي الصافي.

- ظهور صناعة جديدة أو أكثر من الصناعات التحويلية التي تتصف بمعدلات نمو عالية.

- بروز إطار مؤسسي سياسي اجتماعي موالٍ ومحفز إلى حد كبير للنمو المطّرد.

وتبدأ مرحلة الإقلاع عادةً مع ظهور حافز حاد كالتالي:

- ثورة سياسية وتغير في ميزان القوى الداخلية، وتحدث أيضاً تغييرات في القيم الاجتماعية وفي طبيعة المؤسسات الاقتصادية السائدة.

- حدوث ابتكارات تكنولوجية وبالتالي منافع خارجية.

- حدوث تطورات إيجابية أو سلبية في المناخ الدولي، فالتطورات الإيجابية كفتح أسواق جديدة للصادرات، أو ارتفاع شديد في أسعار السلع المصدرة، أو زيادة كبيرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية. أما التطورات السلبية فيمكن أن تكون في صورة «تدهور شروط التبادل التجاري»، أو انسداد القنوات الخارجية المألوفة، بسبب حصار اقتصادي أو حروب تَفرِض على الدولة المعنية ضغوطاً للعمل على إنتاج بدائل محلية للسلع المصنعة التي كانت تستوردها سابقاً.

- بروز صَفوة أو نُخبة من المنظمين في مختلف المجالات، خاصةً المجالات الصناعية، وابتكارات في طرائق الإنتاج والتنظيم، ويكون لهم دور مركزي في عملية النمو. وهنا تأثر روستو بأفكار عالم الاقتصاد الشهير شومبيتر.

وينتهي روستو إلى القول بأن الإقلاع يعد ثورةً صناعيةً تخلق تغييراتٍ جذريةً في أساليب الإنتاج الفنية من شأنها أن تعطي نتائج حاسمةً خلال فترة قصيرة نسبيًّا، أي أنه بذلك يعطي أهميةً بالغةً لدور التصنيع في مرحلة الإقلاع وفي مجمل عملية تحقيق النمو.

المرحلة الرابعة: مرحلة النضج:

وفي هذه المرحلة تُعَد فيها الدولة متقدمةً اقتصاديًّا؛ واستكملت فيها نمو وتطور جميع القطاعات، ورفع مستوى إنتاجها، وإقامة العديد من الصناعات الأساسية، وصناعات أكثر طموحاً من ذي قبل، وصناعات قائدة للتنمية كصناعة الآلات الصناعية والزراعية، والإلكترونية والكيميائية؛ مع زيادة الصادرات الصناعية.

وقد حدَّد روستو أهم التغيرات التي تأخذ مكانها في هذه المرحلة كالتالي:

- التحول السكاني من الريف إلى الحضر، وتحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارةً.

- ارتفاع نسبة الفنِّيِّين والعمال ذوي المهارات المرتفعة.

- انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى فئة المدربين التنفيذيين.

- النظر إلى الدولة، في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية وكذا الفردية، على أنها المسؤولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير:

وفي هذه المرحلة يزداد فيها الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سَعةٍ من العيش، وبمعدلات دخول مرتفعة وقسط وافر من السلع الاستهلاكية المعمّرة بأساليب فنية عالية المستوى، وتتحقق حالة الرفاهية الاجتماعية، علاوةً على توفر قدر عالٍ من الخدمات التعليمية والثقافية والصحية والترفيهية.

3- نموذج سولو:

حصل روبرت سولو عام 1987م على جائزة نوبل للاقتصاد لإسهامه في نظرية التنمية، ومحاولة تفسير النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة في المدى الطويل. وذلك لاعتقاد الكثير من الاقتصاديين أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي وراء زيادة الإنتاجية وارتفاع مستوى المعيشة وتراكم رأس المال، ومع تراكم رأس المال ترتفع مع مرور الوقت حصة كل عامل من رأس المال.

قام سولو باختبار هذه الفرضية بجمع التغيرات السنوية في الإنتاج الإجمالي لساعات العمل في الولايات المتحدة بين 1909-1949م. ثمّ حلَّل نمو الإنتاج في ساعة العمل الواحدة إلى مُكوِّنين منفصلين، الأول: مرتبط بزيادة رأس المال الموظف لكل ساعة عمل، والثاني: يمثل ذلك الجزء الذي لا يمكن أن يُعزى إلى زيادة رأس المال.

أظهرت النتائج التي حصل عليها سولو أن 5.12% (وعدلت بعد ذلك إلى 19%) من تغير الإنتاجية على المدى الطويل يعود سببه إلى رأس المال الموظف، أما الجزء المتبقي من نمو

الإنتاجية، والذي يفسر النمو على المدى الطويل، فسمّاه التغير التكنولوجي.

وحسب النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، إن نمو المخرجات (الناتج) هو نتيجة لواحد أو أكثر من العوامل التالية:

- الزيادة في كمية قوة العمل أو نوعيتها، وذلك عن طريق النمو السكاني والتعليم.
- الزيادة في عنصر رأس المال (من خلال الادخار والاستثمار).
- التحسينات في التكنولوجيا.

واستخدم سولو دالة إنتاج كوب- دوجلاس التي تتضمن عنصري العمل ورأس المال، ومرونة الناتج لكليهما، وأن الزيادة في كمية العمل أو رأس المال تؤدِّي إلى زيادة الإنتاج بنسبة المرونة.

نظرية الدفعة القوية والنُّمو المتوازن وغير المتوازن:

قدم الاقتصادي روز نشتاين رودان نظرية الدفعة القوية عن النمو، ومفادها: لكي يُنتشَل الاقتصاد من دائرة الفقر والتخلف لا بد أن تكون برامج التنمية ضخمةً ومتلاحقةً، وأن تتسم برامج الاستثمار بالدفعة الكبيرة ,Big Push؛ حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل.

ويذهب أنصار هذا الفكر إلى الإشارة لعملية ارتفاع الطائرة من فوق الأرض، ذلك أن هناك حدًّا أدنى من السرعة الأرضية ينبغي أن تتجاوزه الطائرة قبل أن يحملها الهواء، وينطبق الشيء نفسه على الدول النامية. أي أن هناك حدًّا أدنى من الجهد الإنمائي ينبغي بذله قبل أن يتسنى التغلب على عوامل المقاومة التي يموج بها المجتمع المتخلف، والانطلاق به إلى معارج النمو الذاتي.

فحكومات الدول النامية يجب أن تقوم بإعداد مشروعات التنمية مرةً واحدةً، وذلك لضمان زيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال، ومن ثَمَّ نجاح المشروعات في مجموعها، ولضمان معدل مناسب ومرتفع للادخار في اقتصاد يتميز بانخفاض مستوى الدخل عن طريق زيادة الاستثمار. ويمكن تحقيق ذلك بتحريك موارد إضافية كامنة مثل القوة العاملة العاطلة، وفي الوقت

نفسه يجب أن تُتخَذ بعض التدابير الخاصة عن طريق الضرائب لرفع المعدل الحدِّي للادخار على هذا الدخل الإضافي.

النُّمو المتوازن:

رأى «راجنار نيركسه R. NURKSE,» أن النُّمو المتوازن يمكن تحقيقه إذا قامت موجة كبيرة من الاستثمارات في عدد من الصناعات في آن واحد، وذلك حتى يتسع نطاق السوق ويزداد الطلب على المنتجات، وأيَّد بشدة حاجة البلاد النامية إلى معدل مرتفع للاستثمار في بدء مرحلة تنميتها. وبمعنى آخر؛ رأى أنصار هذه الإستراتيجية أنه من الضروري توجيه دفعة من الاستثمارات إلى جبهة عريضة من المشروعات الاستثمارية. ولنجاح ذلك لا بد من إنشاء جميع الصناعات والمشروعات في نفس الوقت كي يؤدِّي ذلك إلى توفير وفورات خارجية للصناعات المختلفة؛ أي أن هذه الإستراتيجية تتم في النطاق الأفقي للإنتاج، لكن انتُقِدت هذه الإستراتيجية في كثير من النقاط، أهمها: أن حجم الاستثمارات المطلوبة لهذه الإستراتيجية يفوق إمكانيات الدول النامية.

النُّمو غير المتوازن:

بلور «هيرشمان» معالم نظرية النمو غير المتوازن، وأكَّد أن الخطة التنموية التي تطبق إستراتيجية النُّمو غير المتوازن هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم في الدول النامية. فعدم الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية الرائدة هو أهم ما تفتقر إليه الدول المتخلفة، وبالتالي تصبح هناك حاجة ضرورية لتوجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من المشروعات، والتي تُسمى أقطاباً للنمو أو أقطاب القطاعات لتعزيز النمو الاقتصادي.

وتحتاج عملية التنمية إلى عدم التوازن في بداية مراحلها؛ إذ ينتقل النُّمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، إضافةً إلى أن هذه الإستراتيجية تعمل على تحقيق وفورات خارجية تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفورات ومزايا تستفيد منها المشروعات الأخرى.

إضافةً إلى أن عدم كفاية الموارد اللازمة لكل المشروعات التي تحتاجها الدول النامية، تصبح هذه الإستراتيجية حلًّا ناجعاً لإمكانية توفير دفعة قوية لتمويل برامج مُخصَّصة (لبعض

المشروعات وليس للكل) مثلما حدث في الولايات المتحدة واليابان. ومن هنا يتوجب على المخطِّط الوطني توجيه التمويل المتاح لبعض الاستثمارات، أو إقامة أنشطة إنتاجية محددة تولد وفورات خارجية تستفيد منها المشروعات الأخرى، وكلما حدث تطور للأول شجَّع التالي، وهو يحدث من خلال مستويين، إما من خلال اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشر، أو الاختلال داخل القطاع نفسه؛ مع اشتراط أن يحتوي القطاع الرائد على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام وللخلف.

لكن يعاب على هذه النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل البلدان أو بعضها (خاصةً بين البلدان النامية والصناعية)، فالدول النامية ورثت نظاماً اقتصاديًّا هشًّا، لعب الاستعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة النشاط الاقتصادي دوراً مهمًّا في حالة التخلف التي تعاني منها، كما أنها أهملت الأخطاء التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو باقي القطاعات التابعة لها، بمعنى: قد تكون قوة الدفع للأمام والخلف ذات أثر سلبي، مما يُعمِّق أزمة التنمية فيها أكثر وأكثر.

الفصل الثاني
أثر أدوات السياسة المالية على
النمو وعدالة توزيع الدخول

تُعدُّ الإيرادات العامة الوسيلة المالية التي تُمكِّن الدولة من تنفيذ سياستها الاقتصادية، والأداة التي يتمُّ من خلالها توزيع المنافع والأعباء بين المواطنين. ومع زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتطور وظيفتها أصبحت هناك حاجة ماسة للعمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة، كالضرائب المباشرة أو غير المباشرة، أو الرسوم العامة، أو الرسوم الجمركية، إضافةً إلى قدرة الدولة[11] في الحصول على التمويل؛ سواء كان ذلك من الاقتراض المحلي أو الأجنبي أو الإصدار النقدي الجديد.

المبحث الأول: الإيرادات العامة وأثرها على النمو وعدالة توزيع الدخول:

مصادر الإيرادات العامة للدولة:

تُعرف الإيرادات العامة بأنها: مجموع الأموال التي تجبيها الدولة لتمويل نفقاتها بغرض إشباع الحاجات العامة. وتستمد الدولة إيراداتها من المصادر التالية:

أولاً: دخل أملاك الدولة العامة (الدومين العام): وهي الإيرادات التي[12] تحصل عليها الدولة من أملاكها العامة (كالطرق العامة، والجسور، والحدائق العامة، والموانئ، والمطارات ...إلخ). وتفرض الدولة في بعض الأحوال رسوماً على الانتفاع بهذه الخدمات بهدف تنظيم استعمال الأفراد لهذه الأنشطة العامة، أو الرغبة في تغطية جزء من نفقات إنشائها، أو تشغيلها أو

صيانتها. إلا أن القاعدة العامة، في معظم دول العالم، هي مجانية الانتفاع بأملاك الدولة العامة (أو ما يطلق عليه الدومين العام).

ثانياً: دخل أملاك الدولة الخاصة (الدومين الخاص): وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها مالكةً للأنشطة الاقتصادية، وتدر عليها دخولاً، مثل:

- الأنشطة الإنتاجية أو الاستخراجية (ثروات طبيعية: معادن، مصادر طاقة...إلخ).

- المزارع والأراضي الزراعية المملوكة للدولة.

- إيرادات الأنشطة المالية (المحافظ المالية: أسهم، سندات...إلخ)

ثالثاً: الضرائب: ماهيتها وعناصرها وتطوُّر فلسفتها: يمثِّل النظام الضريبي محور العلاقة التبادلية والعقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها، وتهدف الدولة من فرض الضرائب إلى توفير وتأمين مصادر الحصول على الموارد المالية التي يتحملها المواطنون كلٌّ حسب مقدرته ودخله، وذلك حتى يتسنى للدولة توفير الخدمات العامة المنوطة بها.

وتأتي الضرائب انعكاساً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الذي تفرض فيه، وتتغير، حجماً ووعاءً وغرضاً، بتغير هذه الأوضاع. ويُعدُّ فرض الضرائب وتحصيلها عملاً من أعمال سيادة الدولة مستندةً إلى التشريع وسلطة الدولة. ولأهمية دور الضرائب، كأحد مصادر إيرادات الدولة الرئيسية، نستفيض في عرض ماهيتها وعناصرها وتطور فلسفتها.

ماهية الضرائب: تُعرف بأنها اقتطاع نقدي جبري بموجب قانون، بدون مقابل، بغرض تحقيق منافع عامة. أو أنها اقتطاع مالي تقوم به الدولة جبراً من ثروة الآخرين دون منفعة خاصة بغرض تحقيق منافع عامة. وبالتالي تكمُن عناصر الضريبة فيما يلي:

أ- اقتطاع مالي لصالح الدولة من ثروة الآخرين: أي أن قيمة الضريبة تنتقل بصفة نهائية من المكلف بها إلى الدولة.

ب- الضريبة تُفرض وتُدفع جبراً: إذ إن الدولة تنفرد بوضع النظام القانوني للضريبة، فهي التي تُحدِّد، دون الاتفاق مع الممول، وعاء الضريبة، ونسبتها، والمكلف بأدائها، وكيفية تحصيلها.

وبالتالي؛ عندما يمتنع الممول عن دفعها فإن الدولة تلجأ إلى الجبر للحصول عليها.

ج- عدم وجود نفع خاص لدافع الضريبة: فالممول يدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص، فهو يدفع الضريبة بصفته عضواً في الجماعة السياسية، إذ يستفيد المجتمع بصفة عامة من إنفاق حصيلة الضرائب على المرافق العامة، لكنه لا يستفيد من الخدمات العامة بصفة فردية، إضافةً إلى أن مقدارها لا يتوقف على ما يعود على الممول من نفع خاص، بل يجب أن يتوقف على مقدرته التكليفية.

د- تحقيق منفعة عامة: درجت القوانين والدساتير للتأكيد على أن الغرض من الضريبة هي تحقيق المنفعة العامة؛ منعاً لاستخدامها في إشباع الحاجات الخاصة لمتخذي القرار. وقد حدث خلاف بين الاقتصاديين حول تحديد المقصود بالمنفعة العامة، فالكلاسيك قصَروا مضمون المنفعة على الغرض المالي وحده؛ بحيث لا تؤثِّر على البنيان الاقتصادي أو العلاقات الاجتماعية القائمة (في ضوء المالية المحايدة أو حياد الضريبة). لكن هذه النظرة الضيقة لفكرة حياد الضريبة لا يضمن الحياد؛ وذلك لسببين: أولهما: أن الضريبة هي تحويل نقدي، وعلى ذلك فإنها لا يمكن أن تكون محايدةً إلا إذا كانت النقود محايدةً، وهذا ما ينكره التحليل الحديث. وثانيهما: أنها لا تؤثر على البنيان الاقتصادي والاجتماعي، لكن ذلك يتطلب دقة التنظيم الضريبي لضمان تفادي مثل هذا التأثير وهو ما لا يحدث فعلاً. فالاقتصاديون المحدثون لا يُسلِّمون بفكرة حياد الضريبة، و يستخدمونها كأداة للتأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (أغراض اقتصادية في التأثير على الإنتاج، والاستهلاك، والادخار، واجتماعية من خلال إعادة التوزيع، ودعم طبقات المجتمع منخفضة الدخول) .

تطور فلسفة فرض الضرائب:

في العصور القديمة كانت الضرائب تُفرض كجزية من المنتصر على المهزوم، ثم لجأت الدولة، في ظل الإمبراطورية الرومانية، إلى فرض ضرائب على المحاصيل الزراعية والسلع التجارية والتوسع فيها، وهو ما أدَّى إلى سوء الأحوال الاقتصادية. ومع بداية العصور الوسطى تمَّ التنازل عن حق فرض الضرائب من سلطة الدولة لسادة الإقطاع. وابتداءً من القرن الثالث عشر زادت المصروفات العامة للدول بسبب الحروب، ولم تَعُد إيرادات الدومين العام كافيةً، فلجأت الدول إلى فرض الضرائب. وكانت الضرائب مجرد هبة أو معونة أو مشاركة يطلبها الملك من سادة

الإقطاع أو الكنيسة في وقت الحرب لحماية الدولة أو لحماية الكنيسة، ولم تكن المعونة هذه ذات طبيعة إجبارية بل كانت اختياريةً، إذ يحصل عليها الملك طواعيةً عن طريق اتفاقات خاصة لكنها بصفة استثنائية لمواجهة الحروب.

لكن ابتداءً من القرن الرابع عشر اتضح عدم كفاية الدومين العام لتغطية مصروفات الدولة، مما حمل الملوك للالتجاء للضرائب من الشعوب بموافقة مجالسهم، وهو ما تقرَّر في إنجلترا لأول مرة في الميثاق العظيم عام 1215م، وفي فرنسا عام 1314م، ولم يرفض مجلس الشعب طلب الملك؛ لأنه رأى فيه القائم على حماية الدولة، لكنها كانت تمنحه هذه الإعانات لمدة سنة واحدة حتى تُلزِمه حسن استخدامها، وتضع له شروطاً محددةً لضمان إنفاقها في الغرض الممنوحة من أجله.

وانتهى الأمر أن تُقرِّر هذه المجالس تلك الإعانات للملك لمدة غير محددة، وتتخلَّص من صفة المعونة ومن الطبيعة الاختيارية. وابتداءً من القرن السابع عشر أضحت الضرائب إيراداً عادياً شأنها شأن الدومين العام، وأصبحت أكثر حصيلةً منه، وعكست في تطورها التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدول أوروبا الغربية.

رابعاً: الرسوم والغرامات: تُعرف الرسوم بأنها: مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبراً إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب الدولة أو إحدى هيئاتها العامة. إلا أن أهمية إيرادات الرسوم لا تصل إلى أهمية الضرائب وإيرادات الدومين الخاص، وذلك لقلَّة حصيلتها مقارنةً بالصور الأخرى. أما الغرامات: تفرضها الدولة على مخالفي القوانين بهدف ردع الأشخاص عن مخالفة الأنظمة واللوائح.

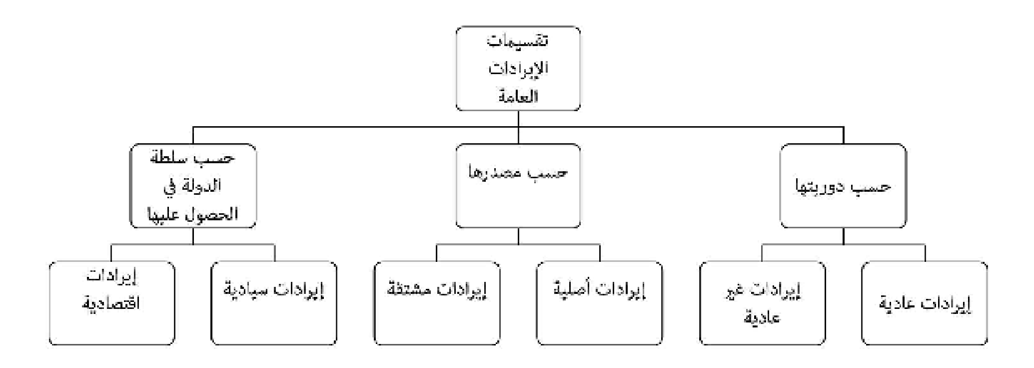
خامساً: القروض والإصدار النقدي: تلجأ الدولة إلى القروض بسبب عدم كفاية حصيلة الضرائب، أو عدم قدرتها على فرض ضرائب جديدة، أو عدم رغبتها في رفع معدلات الضرائب القائمة لتمويل نفقاتها العامة، وقد تكون قروضاً محليةً أو أجنبيةً.

الإصدار النقدي: يتمثل الإصدار النقدي الجديد في طباعة كميات إضافية من النقود الورقية لتمويل عجز الميزانية، أو بهدف تمويل التوسع الاقتصادي عن طريق زيادة الطلب الكلي، خاصةً في حالة عدم وصول الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل.

سادساً: المنح والهبات: هي مبالغ نقدية تتلقَّاها الحكومات على شكل تبرعات داخلية أو خارجية لتسهم في تمويل النفقات العامة.

تقسيمات الإيرادات العامة:

يمكن تقسيم الإيرادات العامة حسب دوريتها، ومصدرها، وسلطة الدولة في الحصول عليها، كما هو موضح بالشكل رقم (2-1):



شكل رقم (2–1): تقسيمات الإيرادات العامة

أولاً: تقسم الإيرادات العامة حسب دوريتها إلى:

- إيرادات عادية: هي الإيرادات التي تتكرَّر وتستخدم لتغطية النفقات المتكررة، مثل: الضرائب والرسوم، وإيرادات الدولة من مشاريعها المختلفة.

- إيرادات غير عادية: هي الإيرادات التي لا تتكرَّر بشكل منتظم، وتستخدم لتغطية النفقات غير المنتظمة، وهي مثل: القروض العامة، والإصدار النقدي الجديد.

ثانياً: تقسم الإيرادات العامة حسب مصدرها إلى:

- إيرادات أصلية: هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من مشروعاتها، أو من أسهمها في الشركات المختلفة.

- إيرادات مشتقة: وهي الأموال المقتطعة من المواطنين.

ثالثاً: تقسم الإيرادات العامة حسب سلطة الدولة في الحصول عليها إلى:

- إيرادات سيادية: وهو ما تحصل عليه الدولة جبراً مما لها سلطة عليه، مثل: الضرائب المختلفة، والرسوم، والغرامات.

- إيرادات اقتصادية: وهي التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخصاً معنويًّا فقط.

قواعد جباية الإيرادات العامة:

1- «الاحتياج حد الخراج، والجباية بقدر الكفاية»؛ أي أن الضرائب لا تُفرض ولا تُجبى إلا بقدر ما تحتاج الدولة من نفقات، ويتطلب ذلك تحديد الدولة لنفقاتها أولاً، ثم تسعى لتوفير مصادر الإيرادات.

2- «خزانة الدولة جيوب رعاياها»؛ أي تعتمد الدولة على مواردها الوطنية، وتتجنب القروض الأجنبية.

3- «الأمة لا تُكلّف جبراً، ولا يُكلِّف الأمة إلا نوابها»؛ تكريساً لمبدأ السيادة الشعبية.

4- «الفرد يُجْبر على مطاوعة الأمة»؛ أي أن المواطن مكلف بدفع الضرائب المفروضة عليه.

5- «تَحمُّل الوزائع مَنُوط بالمقدرة لا بالمنفعة»؛ أي تفرض الضرائب على من يستطيع دفعها، ولا يشترط أن ينتفع منها شخصيًّا.

6- «ليس للخراج أن يعرقل الإنتاج»؛ بمعنى ألا تزيد نسبة الضرائب المفروضة على المشروعات، فيؤدِّي ذلك إلى امتصاص جزء كبير من أصولها وعرقلة إنتاجها.

7- «مجموع الجباية يتناسب مع الدخل العام»؛ أي لا تتجاوز التكاليف العامة نسبةً معينةً من الدخل القومي.

8- «المكلَّف لا يُجشَّم فوق طاقته»؛ ويعني ذلك العدالة في التكليف، ويُكلَّف كل شخص حسب طاقته.

9- «لا يحمل جيل أعباء جيل آخر»؛ يتحمل كل جيل تكلفة المنافع التي يحصل عليها، ولا يُورِّثها لأجيال المستقبل.

10- «الغُرم في التكلفة بقدر الغُنم من المنفعة»؛ أي ما يجنيه مجموع الشعب ككلٍّ يتناسب مع ما يدفعه من ضرائب.

11- «تتوخَّى الحصيلة الكبرى بالنفقة الصغرى»؛ أي تختار الدولة المشروعات الأكثر فائدةً بالتكلفة الأقل.

وبصفة عامة لا يرغب الأفراد في الدول النامية أن يتحملوا التكلفة وقت الإنشاء، ولكن يفضلون تحمل التكلفة عندما تكون الخدمة متاحةً. إذ ينطوي على تحريك الموارد تجاه الاستثمارات الكبرى أعباء أخرى تتعلق بإصدار أو زيادة حجم الدَّين العام، وما يترتب عليه من عدم الثقة في استقرار النظام المالي للدولة بصفة عامة، وفي العُملة بصفة خاصة، وكذلك الطاقة الاستيعابية للحكومة، علاوةً على انخفاض معدلات الادخار. ودائماً ما يكون الاختيار بين الضرائب والاقتراض العام، ولكن قد يصل الحد أنه لا يمكن زيادة الضرائب فيصبح الاقتراض لا مفر منه.

محددات المقدرة الضريبية الوطنية:

يُقصد بالمقدرة الضريبية: قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة، وهي ما تُعرف بالمقدرة المالية الوطنية، أي قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل الأعباء العامة بصورها المختلفة، وهي الأعباء الضريبية وشبه الضريبية (دعم بعض قطاعات الإنتاج، القروض، الإصدار النقدي) دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد، أو بالمقدرة التكليفية الوطنية، والتي تتوقَّف على عدة اعتبارات: اقتصادية، ونقدية، واجتماعية، وسياسية.

وتتوقف المقدرة الضريبية الوطنية على:

- مستوى الدخل الوطني: يُعدُّ الدخل الوطني المحدِّد الرئيسي للمقدرة الوطنية، إذ ترتفع قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل الضرائب مع ارتفاع مستوى الدخل الوطني وتنخفض بانخفاضه. فالضرائب تُستقطع من الدخل، وبالتالي ينبغي أن يكون الدخل المتبقي قادراً على الوفاء بها. وفي ضوء ما توصل إليه كينز فإن الأفراد عندما تزداد دخولهم تنخفض نسبة المنفَق على الاستهلاك، أي

ارتفاع الميل الحدّي للادخار. وبالتالي؛ فإن المقدرة التكليفية الوطنية ترتفع بمعدل أكبر لارتفاع الفائض الذي يمكن أن تحصل عليه الضرائب.

- الاعتبارات الاقتصادية: تتضمن ضرورة المحافظة على المقدرة الإنتاجية الوطنية وعلى الاستقرار النقدي. ويقصد بالمحافظة على المقدرة الإنتاجية، أن يُراعى عند فرض الضرائب عدم تأثيرها على انخفاض المقدرة الإنتاجية للمجتمع، فلا يجب أن تؤدّي الضرائب إلى تخفيض دخول عوامل الإنتاج والتأثير سلباً على الحافز على الإنتاج، أو بدرجة تؤدّي إلى انخفاض مستوى معيشة الأفراد، ومن ثَمّ انخفاض مستواهم الصحي، وبالتالي انخفاض إنتاجيتهم، إضافةً إلى ألا تؤدّي الضرائب إلى تخفيض الميل للادخار لدى الأفراد مما يؤثّر على مستوى الادخار الوطني. وبمعنى آخر؛ يتطلب هذا الاعتبار الاقتصادي أن تأخذ المقدرة التكليفية الوطنية في حسابها مستلزمات تشغيل الجهاز الإنتاجي القائم، ومستلزمات تجديده والتوسع فيه على النحو التالي:

1- عدم تخفيض دخول عوامل الإنتاج بدرجة تضرُّ بالقدرة على الإنتاج أو بالحوافز الاقتصادية.

2- عدم تخفيض الكفاية الحدّية لرأس المال ومقارنتها بسعر الفائدة بدرجة تضرُّ بالاستثمار.

3- أن يتمَّ توفير وسائل التمويل اللازمة للمشروعات، وذلك لتجديد الجهاز الإنتاجي القائم (الإحلال) أو للتوسع فيه.

4- عدم الإضرار بالميل الحدّي للادخار.

5- تؤدّي الضرائب إلى تخفيض الاستهلاك، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة والصحة للعمال، وانعكاس ذلك على إنتاجيتهم.

كذلك لا ينبغي أن تؤثر الضرائب على مستوى الاستقرار النقدي، فالضرائب تؤثّر في الأسعار، ومن ثَمّ في قيمة النقود، فالضرائب غير المباشرة ترفع الأسعار مما يؤدّي[13] إلى زيادة معدل التضخم وانخفاض قيمة النقود، وذلك ما يؤدّي إلى العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية. فالمدخرات الخاصة تُعدُّ المصدر الرئيسي للاستثمار، وبالتالي من الضروري ترك فائض للممولين

يستخدمونه في التراكم الرأسمالي. واتفاقاً مع متطلبات المرحلة الحالية، ذهب الكُتَّاب إلى ضرورة ألا تتجاوز الضرائب نسبةً معينةً من الدخل كي لا يتضرر الادخار والاستثمار.

- الاعتبارات الاجتماعية: أهمها المحافظة على الحد الأدنى اللازم للمعيشة ودرجة التفاوت في توزيع الدخل. فعندما تَفرض الدولة الضرائب على الدخل يجب أن تُراعِي ضرورة المحافظة على الحد الأدنى اللازم لمستوى المعيشة الكريمة للمواطنين؛ لأن سوء توزيع الدخل يؤدِّي إلى ارتفاع الهامش الذي تقطعه الضرائب من الدخول، وبالنسبة لدرجة التفاوت في توزيع الدخل يُلاحَظ أنه كلما كان التفاوت في توزيع الدخل مرتفعاً كلما زادت قدرة الدولة في الحصول على الضرائب على الدخل؛ خاصةً إذا فرضت الضرائب بصورة تصاعدية.

- الاعتبارات التنظيمية: المقصود بها درجة كفاءة الجهاز الضريبي الذي يقوم بربط وتحصيل الضرائب. ويقصد بدرجة كفاءة هذا الجهاز درجة كفاءة العاملين به، وقلة التعقيدات الإدارية، وتبسيط عمليات الربط والتحصيل. ومن المعروف أنه كلما ارتفعت كفاءة الجهاز الضريبي، كلما ارتفعت المقدرة الضريبية الوطنية.

ونخلص مما تقدم: أن الدخل الوطني، والذي يُشكِّل وعاء الضرائب، لا يشكِّل وحده المقدرة التكليفية الوطنية، وإنما تشترك معه اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية تعود بصفة أساسية إلى نطاق كلٍّ من النشاط الخاص والعام، وكيفية توزيع الدخل بين الاستهلاك والاستثمار وبين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

القواعد العامة للضريبة:

يُقصد بالقواعد العامة للضريبة: «القواعد التي يَحسُن أن يسترشد بها المُشرِّع المالي وهو بصدد تقرير النظام الضريبي في الدولة، مستهدفاً تحقيق مصلحة الخزانة العامة ومصلحة المواطن». بيد أن آدم سميث قد حدَّد أربع قواعد تؤدِّي إلى التوفيق بين مصلحة الخزانة العامة للدولة ومصلحة الممول، وهي: قاعدة العدالة الضريبية، والاقتصاد في الجباية، والملائمة عند الدفع، واليقين.

العدالة الضريبية: يقصد بذلك أن يسهم كل أفراد المجتمع في تحمل أعباء الدولة تبعاً لمقدرتهم النسبية، بحيث يكون إسهام أفراد المجتمع في تحمل الأعباء العامة متناسباً مع دخولهم،

ومعنى ذلك أن سميث يأخذ بفكرة الضريبة النسبية، وذلك لأن الخدمة التي يحصل عليها الممول تزداد بزيادة الدخل، كما أن الضريبة النسبية تحقِّق العدالة الضريبية، لأنها تسمح بأن يسهم الممولون في الأعباء العامة كلٌّ تبعاً لمقدرته التكليفية. بَيْد أن البعض رأى أن العدالة تتحقَّق بالمساواة الحسابية، بينما رأى آخرون أنها تتحقَّق بالضريبة التصاعدية (أي بالمساواة في التضحية).

الاقتصاد في الجباية: تنصرف هذه القاعدة إلى ضرورة أن تُنظَّم كل ضريبة؛ بحيث لا يزيد ما تأخذه من الممولين عما يدخل الخزانة العامة إلا بأقل مبلغ ممكن، والعادة أن تحتاج الدولة لعدد كبير من الموظفين تستهلك أجورهم جزءاً كبيراً من حصيلتها، وهو ما يعني أن تشغيل هؤلاء الموظفين يشكِّل ضريبةً إضافيةً على الممولين. فعندما تقوم الدولة بتحصيل الضرائب فهي تتحمل نفقات التحصيل، وبالتالي ينبغي أن تكون نفقات التحصيل قليلةً حتى ترتفع الحصيلة الفعلية للضريبية.

قاعدة اليقين: يقصد بها أن تكون الضرائب واضحةً ومحددةً، وذلك فيما يتعلق بنسبتها ووعائها وميعاد سدادها وطريقة تحصيلها. ويؤدِّي الأخذ بهذه القاعدة إلى تسهيل عملية تحصيل الضرائب، ومعرفة كل ممول التزاماته بوضوح حتى يمكن تقليل الخلاف بين الممول والإدارة الضريبية، كما أن هذه القاعدة تسهم في تحقيق العدالة الضريبية؛ لأن تطبيقها يعني استبعاد أي تعسف من جانب الإدارة المالية. ولا شك في أن عدم تحديد هذه الأمور وعدم وضوحها يؤدِّي إلى تحكم القائمين على جباية الضريبة مما يؤدِّي إلى عدم العدالة وانتشار الفساد.

الملائمة عند الدفع: تنصرف هذه القاعدة إلى ضرورة أن تكون مواعيد تحصيل الضريبة وإجراءات التحصيل ملائمةً لظروف الممول تفادياً لثقل عبئها عليه. ويُعدُّ الوقت الذي يحصل فيه الممول على دخله أكثر الأوقات ملاءمةً لدفع الضرائب.

نظرية العبء الضريبي:

مفهوم العبء الضريبي: يُقصد بالعبء الضريبي الآثار الاقتصادية المترتبة على فرض الضريبة، سواء كان ذلك نتيجة الالتزام القانوني بالضريبة أو تلك التي تترتب على الاقتطاع الضريبي، والتي تعكس ردود فعل الممولين إزاء هذا الاقتطاع، والذي يؤدِّي إلى تخفيض دخول

الممولين الحقيقية أو النقدية. وبمعنى آخر هو: تلك العملية التي يتمُّ من خلالها نقل العبء النقدي المباشر للضريبة، ومن خلال التغيرات في الأسعار من الوعاء الذي فرضت عليه إلى وعائها النهائي. والجدير بالملاحظة أنه ليس من الضروري أن يكون المكلف قانوناً بدفع الضريبة هو الذي يتحمل عبئها في النهائية، ويحدث ذلك حينما يتمكَّن الممول القانوني من نقل عبئها أو نقل جزء منها إلى شخص آخر.

وعليه؛ فمصطلح عبء الضريبة أو ما يطلق عليه «انعكاس الضريبة» يقصد به استقرار العبء النقدي المباشر للضريبة على الممول النهائي. سواء تمَّ هذا الاستقرار عند نقطة فرض الضريبة (بالاقتطاع من دخول المنتجين) أم بعد ذلك عبر المبادلات الخاصة بالمنتجات وبالخدمات المفروضة عليها.

من يتحمل عبء الضريبة؟: عند الرغبة في تطبيق ضريبة ما، طبقاً لطبيعة وظروف الأوضاع الاقتصادية بالدولة، يجب على متخذي القرار طرح السؤال التالي: من يتحمل عبء الضريبة في النهاية؟ لأنه بناءً عليه تتوقف مدى عدالتها وكفاءتها وتحقيقها لأهدافها الذي تسعى إليه الدولة.

وحتى يمكن تحديد الممول الذي يتحمل العبء الضريبي بصفة نهائية، يجب أن يتحدَّد المقصود بـ «العبء الضريبي الفردي»؛ ذلك لأن عبء الضريبة لا يقع فحسب على الذين يدفعونها. فآثار الضريبة لا تتوقف عند ظاهرة الانعكاس المباشر، أي عند الاقتطاع النقدي من دخول المنتجين أو من دخول المستهلكين (بتضمنيها في الأسعار) بل تمتد إلى أبعد من ذلك؛ لأن الضريبة وهي تُخفِّض دخل الممول الذي تقع على عاتقه وتُخفِّض استهلاكه؛ تؤدِّي أيضاً إلى تخفيض دخول هؤلاء الذين يمدُّونه بسلع الاستهلاك، مما يؤدِّي إلى تخفيض استهلاكهم هم الآخرين. وهكذا تستمر الدورة حيث ينخفض الدخل والاستهلاك أي ينخفض الطلب الكلي، وينتشر عبء الضريبة محدِثاً تخفيضاً عامًّا في استهلاك كل الأفراد، وفوق ذلك فإن نقل عبء الضريبة من البائع إلى المشتري لا يعني أن البائع لا يتحمل (عبئاً ما) أو خسارةً ما؛ لأن ارتفاع السعر بمقدار الضريبة يؤدِّي إلى انخفاض المبيعات.

وتتضح أهمية هذا التحديد في توضيح أن الأثر التوزيعي للضريبة لا يتوقف عند القطاع الذي فرضت عليه فقط، ولا إلى الذين يبيعهم المنتجات التي يعرضها أو يشتري منهم عوامل

الإنتاج، وهذا ما يعرف بالآثار التوزيعية المباشرة أو العبء النقدي المباشر، بل يمتدُّ ليشمل وراء ذلك الكثير؛ أي خارج القطاع الذي فرضت عليه وعلى مستوى الاقتصاد الوطني ككل؛ لأنه تحدث سلسلة من الآثار غير المباشرة في توزيع الدخول الحقيقية، وفي توزيع الإشباعات بين مختلف الممولين.

ثم يبرز السؤال التالي: هل يقف العبء الضريبي عند حد التأثير في الدخول الحقيقية، أم أنه يمتد ليشمل التغيرات التي تحدث في مستوى الإشباع؟ للإجابة على هذا السؤال يمكن أن نعتمد على ثلاثة معايير، وهي:

1- دراسة التغيرات التي تحدثها الضريبة في توزيع الدخول النقدية في القطاع الذي فرضت عليه، أو عن طريق تضمين مقدار الضريبة (أو جزء منه) في أسعار المنتجات (وأثرها على تخفيض الدخول النقدية للمستهلكين)، أو تخفيض أسعار عوامل الإنتاج بمقدار الضريبة (تخفيض الدخول النقدية للمنتجين). وهذه الآثار التوزيعية المباشرة (أو الآثار النقدية المباشرة) تشكِّل المعيار النقدي للعبء الضريبي، وهذا المعيار يحصر عبء الضريبة في القطاع الذي فرضت عليه، أي في تحديد من يدفع الضريبة دون آثار انعكاسها على القطاعات الأخرى، وبالتالي آثارها على الاقتصاد الوطني ككل.

2- دراسة التغيرات التي تحدثها الضريبة في توزيع الدخول الحقيقية، سواء في القطاع الذي فرضت عليه أو في القطاعات الأخرى، وذلك عن طريق مجموعة من التعديلات التي تنتشر في الاقتصاد القومي (لأنها تتعدَّى القطاع الذي فرضت عليه). ومعنى ذلك أن العبء الضريبي يتوقف على ما تحدثه الضريبة من عبء نقدي مباشر، وعلى ما تحدثه أيضاً من سلسلة الآثار الاقتصادية المتتابعة خلال التغيرات في الطلب والعرض الكلي في الاقتصاد، وهو ما يُعرف بالآثار التوزيعية غير المباشرة، وهذه التغيرات تؤثِّر في توزيع الدخول والتي لا تشكِّل جزءاً من العبء النقدي المباشر، والتي تنتج عن تأثير الضريبة في الطلب الكلي وفي المستوى العام للأسعار، وهو ما يتعلق بالتوازن الاقتصادي الكلي.

3- دراسة التغيرات التي تحدثها الضريبة في توزيع الإشباعات والمرتبط بفكرة الرفاهية، وهي أكثر اتساعاً وأصعب قياساً من فكرة الدخل الحقيقي، ذلك لأن الذي يهمُّ الممول ليس مجرد المحافظة على الدخل الحقيقي بل المحافظة على مستوى الإشباع (الرفاهية قبل فرض الضريبة).

وبالتالي؛ يكون المقصود بالعبء الضريبي هو التغييرات التي تحدثها الضريبة من خلال تأثيرها في الأسعار النسبية للمنتجات وعوامل الإنتاج، وفي الدخول النقدية والحقيقية، وفي تفضيلات الممولين.

وفي سبيل تحديد من يتحمل عبء الضرائب المباشرة يجب ملاحظة أن:

1- الضرائب على المرتبات والأجور: لا يمكن نقل عبئها على الغير، لكن قد تنجح نقابات العمال أو الدولة في الضغط على المنظمين لدفع هذه الضريبة بدلاً من العمال.

2- فيما يخص الضرائب على إيرادات القيم المنقولة (الأسهم، والسندات، وشهادات الاستثمار): فإن المكلف بأدائها ليست له فرصة في أن ينقل عبئها إلى الغير. لكن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية؛ فإن المكلف بأدائها قانوناً كثيراً ما ينجح في نقل عبئها أو جزء منها إلى المستهلكين؛ أي أن ضريبة الثروة يصعب نقل عبئها إلى الغير.

هذا وقد أوضحت نظرية «الانتشار الضريبي» أن الضريبة لا يمكن أن تنحصر في وعاء واحد، فعند فرض ضريبة على طبقة معينة فسرعان ما يتمُّ انتقالها إلى طبقة أخرى، وهكذا إلى أن تعمَّ الضرائب كل أفراد المجتمع. وبالتالي فإن الضريبة لا تستقر عند شخص معين وإنما تنتقل وتتحمل عبئها العديد من الطبقات؛ سواء كانت غنيةً أو فقيرةً.

وتتضح اللبنات الأولى لأفكار هذه النظرية في كتابات «اللورد مانسفيلد Mansfield, Lord» في عام 1766م، والذي شبّه فرض الضرائب بحصاة رُميت على سطح بحيرة هادئة فَتُحدث دائرةً تَعقُبها دائرة أخرى أكبر ثم ثالثة ورابعة...إلخ، وبالتالي يؤثِّر المكان الذي أُلقيت عليه الحصاة على محيط البحيرة كلها. لكن البعض الآخر ينسب فكرة انتشار الضريبة إلى العالم الفرنسي كانارد Cannard,. إذ قام «كانارد» بتشبيه الضريبة بعملية وضع كمية من المياه في الأوعية المتصلة بمجموعة الأوعية الأخرى، فمنطقيًّا يؤدِّي ذلك إلى انتقال هذه الكمية على كافة الأوعية الأخرى، كما شبَّهها أيضا بعملية سحب قليل من الدم من أحد شرايين جسم الإنسان، فبالرغم من سحب تلك الكمية من شريان معين من جسم الإنسان إلا أن ذلك سيلحق آثاراً بكافة أنحاء الجسم عن طريق الدورة الدموية. ومن ثَمَّ؛ فإن فرض الضريبة يؤدِّي إلى نشر عبئها على كافة أجزاء النظام الاقتصادي من خلال المعاملات التجارية وتبادلاتها. كذلك ترى هذه النظرية أن «كل ضريبة قديمة ضريبة طيبة، وكل ضريبة جديدة ضريبة رديئة»؛ وذلك لما تحدثه هذه الأخيرة

من آثار سلبية على مراكز المكلفين بين أفراد المجتمع عن طريق ما أسماه كانارد «بالاحتكاك الضريبي».

كذلك ترى النظرية الحديثة أن الضرائب ينتقل عبؤها من خلال معاملات تبادلية تتمُّ بين مختلف المكلفين، وتؤثر في أسعار السلع والخدمات المتبادلة. فنظرية القيمة تؤكد على أن سعر السلعة يتحدَّد نتيجةً لتفاعل قوى العرض والطلب. وبهذا فإن النظرية الحديثة تَنظُر أن العبء الضريبي، ومدى انتقاله من شخص إلى شخص، واستقراره عند مكلف معين تحكمه عدة عوامل للتعامل معها؛ كعدم قدرة المكلفين للقيام بالاستثمار، وذلك لانخفاض الأرباح الناتجة عن ارتفاع الضرائب، أو الابتعاد عن استهلاك السلع التي خضعت للضرائب، كما قد يُفضِّل المكلفون توظيف أموالهم في مجالات لم تمسها الضريبة، والابتعاد عن الأنشطة التي فرضت عليها ضرائب خاصة إذا كانت نسبتها مرتفعةً.

وقد يبدو للوهلة الأولى أن مفهوم «عبء الضريبة وانعكاسها» قريب من مفهوم التهرب الضريبي؛ لأنه في كلتا الحالتين يسعى المكلف إلى عدم دفع ما يترتب عليه من ضرائب. ففي حالة التهرب قد لا يدفع المكلف الضريبة للدولة، أما في حالة الانعكاس يحاول المكلف أن يستردَّ الضريبة التي دفعها للدولة من شخص آخر، وكل مكلف، سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية، يعمل جاهداً للتخلص من العبء الضريبي بكافة السبل.

فالضريبة التي تصيب العامل مثلاً تدفعه إلى أن يطالب بزيادة أجره لكي ينقل العبء الضريبي على ربِّ العمل، والتاجر يعكس الضريبة الجمركية على سعر السلعة، وصاحب المصنع ينقُل عبء الضريبة على تكلفة السلع المنتجة، وكذلك المزارع الذي يدفع الضريبة يعكس الضريبة على أسعار المنتجات الزراعية...إلخ. فنقل العبء هذا أطلق عليه في العلوم المالية «انعكاس الضريبة»، إذ ينقُل المكلف عبء الضريبة إلى شخص آخر، وهذا بدوره قد ينقلها إلى شخص ثالث؛ بحيث يقتصر دور المكلف الأساسي على دور الوسيط بين الخزينة والمستهلك بتوريد الحصيلة الضريبية للخزينة، بينما الدافع الفعلي للضريبة شخص آخر.

لكن إذا رفع البائع السعر فإن المشتري قد يكون رد فعله شراء كميات أقل، وتحدث سلسلة من المواءمات لعملية نقل العبء الضريبي تؤدِّي في النهاية إلى توزيع نهائي للعبء الاقتصادي بشكل معين. ويدرك المشرِّعون جيداً أنه إذا تمَّ فرض ضريبة على السيارات فإنهم لا يقصدون

إلقاء العبء على المنتج، لأنهم إذا رغبوا في ذلك فعليهم زيادة معدل الضريبة على أرباح المنتج (فالمنتج يقوم بدور المحصل)، لكن المقصود هنا نقل العبء للأمام إلى المستهلك في شكل أسعار أعلى، ويحدث نقلٌ للضريبة Tax Shifting,. وبالتالي؛ إن جوهر الموضوع هو سياسة توزيع العبء التي يستهدفها المشرِّع، فليست العبرة بالنظر إلى العبء القانوني، وإنما العبء الاقتصادي الناتج بعد مواءمة النظام لفرض الضريبة.

وبافتراض أن تمَّ فرض (100) وحدة نقدية كضريبة على شخص (A) ولا يمكنه التهرب منها، فإنه في هذه الحالة سيوائم نفسه لهذه الخسارة، إما بتخفيض مشترياته ومدخراته أو بزيادة مجهود عمله. ومع تواؤمه معها فإنه سيؤثر على الأشخاص الذين يتعامل معهم، أو قد يلجأ المتعاملون الذين يستقر عليهم الالتزام القانوني بتجنب الضريبة بتغيير شروط المبادلات مع الآخرين. وتعتمد قدرتهم على القيام بذلك على هيكل الأسواق التي يتعاملون فيها، وعلى الطريقة التي تتحدَّد بها الأسعار.

لكن إذا كَثُرت الضرائب وتنوعت فإنها عادةً ما تؤدِّي إلى إثقال كاهل المكلف بدفع الضريبة، سواء كان مكلفاً قانونيًّا أو مكلفاً اقتصاديًّا، وفي هذه الحالة تجعلهم تجاه هذا الاقتطاع يقومون بتغيير خططهم الاقتصادية، وإجراء التعديلات المترتبة على أثرها على كلٍّ من الدخل والاستهلاك والادخار، وكذلك إعادة النظر في استثماراتهم المختلفة، وهذا يدل على أن الضرائب لها دور فعَّال في إحداث تغييرات من النواحي الاقتصادية، والتأثير في توجيه النشاط الاقتصادي سواء كان خاصًّا أو عامًّا. فالتغير الذي يحدث في تصرفات المكلف إزاء الاقتطاع الضريبي يجعله يفكر في كيفية تجنب الاقتطاع إلى أكبر حد ممكن، وذلك ما يعرف بأثر المعدل، فمثلاً لو أدَّت زيادة الدخل الفرد للتعرض للشريحة المستحق عليها الضريبة نتيجة زيادة ساعات العمل، فسيقوم بإلغاء الساعات الإضافية التي تساوي قيمتها تلك الزيادة التي تضمنتها الضريبة.

العوامل التي يتوقف عليها نقل عبء الضريبة:

قد يتمُّ نقل عبء الضريبة إلى الأمام وهذه هي الحالة الأكثر انتشاراً، كما قد ينتقل إلى الخلف في بعض الحالات. ويقصد بنقل عبء الضريبة إلى الأمام: أن يسلك هذا النقل الاتجاه نفسه الذي تسلكه العمليات الإنتاجية، أي من خلال المسار الذي تسلكه السلعة وهي في طريقها من المنتج إلى المستهلك، وذلك برفع سعر السلعة بمقدار الضريبة أو بجزء منها. أما النقل إلى الخلف فيقصد به:

أن يسلك هذا النقل عكس الاتجاه الذي تسلكه العملية الإنتاجية، ويكون بخفض أسعار عوامل الإنتاج المستخدمة (أجور العمال، وأسعار المواد الأولية، وفوائد رأس المال، وريع الأراضي والمباني). بَيدَ أن نقل عبء الضريبة يختلف من سلعة لأخرى طبقاً للفن الضريبي، وظروف الطلب والعرض اعتماداً على:

أولاً: الفن الضريبي: وهو ينصرف إلى ثلاثة أمور: وعاء الضريبة، ومعدل الضريبة، وعمومية الضريبة.

ثانياً: مرونة العرض والطلب.

ثالثاً: طبيعة السوق التي تتبادل فيها السلعة المفروضة عليها الضريبة (منافسة، احتكار، أو منافسة احتكارية).

رابعاً: معرفة نفقة الإنتاج ومقدار الضريبة على وجه التحديد.

خامساً: طبيعة الأوضاع الاقتصادية التي تمرُّ بها البلاد.

وعلى ذلك يمكن أن نخلص، وكقاعدة عامة، إلى أن عبء الضرائب المباشرة يقع على المكلفين بأدائها عن طريق تخفيض دخولهم النقدية، وأن عبء الضريبة غير المباشرة يقع بصفة أساسية على المستهلكين عن طريق رفع الأسعار. كذلك ففي حال نقل عبء الضرائب على الإنتاج فالمنتج الذي لا يستطيع نقل عبء الضرائب إلى المستهلكين تكون له مصلحة في أن يتحوَّل إلى فرع آخر من فروع الإنتاج لا يخضع للضريبة، وهنا تبدو أهمية ودور السياسة المالية في توجيه الاستثمارات.

وفيما يخص مرونة العرض: تتجه قدرة المنتجين على نقل عبء الضريبة اتجاهاً طرديًّا مع مرونة العرض، واتجاهاً عكسيًّا مع مرونة الطلب. فإذا كان العرض مرناً فإن المنتج يستطيع أن يخفِّض العرض وأن يرفع السعر، وأن ينقُل عبء الضريبة إلى المستهلك، أما إذا كان العرض غير مرن فإنه لا يستطيع أن يخفِّض العرض ولا أن يرفع السعر، ولا أن ينقُل عبء الضريبة على المستهلك، وبالتالي؛ فإن أي ارتفاع قليل في السعر يؤدِّي إلى انخفاض كبير في الطلب نتيجةً لتحوُّله لسلعة بديلة. وفي حالة الطلب غير المرن فإنه يمكن للمنتج رفع السعر ونقل عبء الضريبة

للمستهلك، وذلك لأن ارتفاع السعر لا يؤدِّي إلى انخفاض الطلب انخفاضاً كبيراً لعدم وجود بديل كامل للسلعة.

وفي حالة توقُّف القدرة على نقل عبء الضريبة على درجة مرونة الطلب والعرض؛ فعلى مُتخذي قرار السياسة المالية مراعاة مدى مرونة طلب وعرض السلع والخدمات في الحسبان عند تحديد وعاء ومعدل الضريبة، وذلك لتحقيق العدالة والأهداف الاقتصادية؛ مع الأخذ في الحسبان أن الضرائب التي تُفرَض على السلع ذات العرض المرن والطلب غير المرن يقع العبء الأكبر على المستهلك، وأن الضريبة التي تُفرَض على السلع ذات العرض غير المرن والطلب المرن يقع العبء الأكبر على المنتج.

الضرائب التي تُفرض على السلع ذات العرض غير المرن والطلب غير المرن تُعطي حصيلةً أكبر من تلك التي تعطيها الضريبة المفروضة على السلع ذات العرض المرن والطلب المرن، وذلك لعدم قدرة المنتجين والمشترين على تخفيض الكميات المعروضة والكميات المطلوبة تخفيضاً كبيراً.

معايير المعدل الضريبي الأمثل:

يُعرف المعدل الأمثل للاقتطاع الضريبي بأنه: ذلك المعدل الذي يجعل الناتج المحلي في أعلى مستوياته هذا من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية المالية فإن المعدل الأمثل هو ذلك المعدل الذي يجعل الحصيلة الضريبية في أعلى مستوياتها، بينما من الناحية الاجتماعية هو ذلك المعدل الذي لا يضرُّ بالقدرة الشرائية للمكلف بالضريبة.

كما اتضح آنفاً أن الضرائب تؤثِّر على تفضيلات وميول الأفراد، كما تؤثر على نفقة الإنتاج، وفي المستوى العام للأسعار. وبالتالي؛ فهي تغير من البنيان الداخلي للطلب الكلي ومن حجمه، بل وكيفية توزيع الدخل الوطني. وبالتالي؛ فإن الضرائب تمارس على الاقتصاد سلسلةً من الآثار المباشرة وغير المباشرة والواسعة النطاق.

ولما كانت الضرائب، شأنها شان أي أداة مالية أو سياسية أخرى، تتحدَّد بآثارها؛ فإن معنى ذلك أننا نجد أن معدل الضريبة يرتبط بآثارها. فالعبء الضريبي العام أو المعدل الضريبي الأمثل يمثِّل نسبةً بين الأعباء الضريبية (الاقتطاع الضريبي) والدخل الوطني، وهنا ملاحظتان:

أولاهما: يجب عند تحديد المعدل الأمثل للاقتطاع الضريبي (تعين حد الضريبة)، أو عند تحديد مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل الأعباء الضريبية؛ أن نُدخِل في الاعتبار استخدام الضرائب في تغطية النفقات العامة وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية.

ثانيهما: تتبُّع آثار الضريبة أثراً أثراً لتحديد مدى إسهام كلٍّ منها في العبء الضريبي، أو الوصول إلى صيغة كلية لهذه الآثار لتحدد في ضوئها ثقل العبء الضريبي. فالمعيار الكلي لفكرة التوازن الاقتصادي يعبر عن المنفعة العامة، وهو ما يعني تحديد آثار الضرائب في مجموعها، وبما تحدثه من تغييرات كلية في هذه المنفعة الجماعية، وبالتالي؛ وفي ضوء هذه الآثار يمكن تحديد حجم الضرائب عند المستوى الذي يضمن تحقيق أكبر منفعة جماعية ممكنة.

والمعدل الأمثل يتغير بالضرورة من وقت لاخر تبعاً لتغير العوامل المحدّدة لمدى ثقل العبء الضريبي على الاقتصاد. وعلى ذلك يكون من الضروري أن نتعرَّف على المعايير الاقتصادية التي يمكن أن يعتمد عليها في تحديد المعدل الضريبي الأمثل (حدود الضرائب)، إذ أوضح الفكر المالي في هذا الصدد نوعين من المعايير الاقتصادية لتحديد المعدل الضريبي الأمثل (وهو ما يقصد به ذلك المعدل الذي يضمن تحقيق أكبر منفعة جماعية ممكنة) من خلال معيارين: المعيار الشخصي (مبدأ المنفعة الحدية)، والمعيار الموضوعي (تغيرات الدخل القومي).

أ: المعيار الشخصي (مبدأ المنفعة الحدية): اعتمد الاقتصاديون الحدِّيون في تقدير الأعباء الضريبية على معيار شخصي مستمد من نظرية القيمة؛ وهو مبدأ المنفعة الحدية المتساوية. وتفصيل ذلك: أنهم يرون أن قيمة الأشياء تتوقف على منفعتها وبالتالي استعمالها؛ وعلى ذلك فإذا استخدمت الدولة أموالاً كان يمكن للقطاع الخاص أن يستخدمها استخداماً أفضل فإنها تؤدِّي بذلك إلى خفض قيمتها، وعلى ذلك فإن المعدل الضريبي يجد حده الأمثل في الحصول على أكبر منفعة ممكنة من الأموال. وبالتالي؛ فإن المعدل الضريبي يبلغ حده الأمثل حينما يؤدي الإنفاق العام بالاشتراك مع الإنفاق الخاص (الإنفاق القومي) إلى تحقيق أكبر منفعة جماعية ممكنة، وهذا يتحقق عند تساوي المنفعة الحدِّية للإنفاق العام مع المنفعة الحدّية للإنفاق الخاص (أي الدخول المتبقية لدى الأفراد بعد الاقتطاع الضريبي). لكن يؤخذ على هذا الطرح أنه يعتمد على المنفعة الحدِّية الفردية، ويصعب أن يكون مقياساً للضريبة، لذا قدَّم الفكر المالي معياراً موضوعيًّا لقياس المنفعة الحدِّية نتناولها في الجزء التالي.

ب: المعيار الموضوعي (تغيرات الدخل القومي): يتمُّ ذلك بإدخال فكرة تغيرات الناتج القومي (مُقاساً بالنقود) محل فكرة المساواة بين المنفعة الحدِّية للإنفاق العام والمنفعة الحدِّية للإنفاق الخاص؛ أي التغيرات التي يحدثها الاقتطاع الضريبي في الدخل الوطني. وهنا يمكن القول: إن هذا الاقتطاع الضريبي يبلغ حده الأمثل حينما يبلغ الدخل القومي أعلى مستوى ممكن له، وعلى ذلك لا يبلغ الاقتطاع الضريبي حده الأمثل إذا كانت أي زيادة فيه تؤدِّي إلى زيادة الناتج الوطني، وقد يتعدَّى حده هذا إذا كانت الزيادة فيه تؤدِّي إلى انخفاض الناتج الوطني. ومعنى ذلك أن المعدل الضريبي يبلغ حده الأمثل حينما يبلغ الناتج الوطني، بفعل الأثر المنتج للاقتصاد العام وللاقتصاد الخاص معاً، أعلى مستوى ممكن له. فبدون هذا الحد الأمثل يكون الاقتطاع الضريبي أقل مما يجب، لأنه يَترك دون إشباع بعض الحاجات العامة، والتي يؤدِّي إشباعها إلى إنتاج سلع وخدمات أكبر من الإنتاج الذي يؤدِّي إليه استخدام المبالغ اللازمة لتمويلها في النشاط الخاص، وبعد هذا الحد الأمثل يكون هذا الاقتطاع الضريبي أكبر مما يجب، لأن إشباع بعض الحاجات العامة (الإضافية) يترجم بإنتاج سلع وخدمات أقل من الإنتاج الذي يؤدِّي إليه استخدام المبالغ اللازمة لتمويلها في النشاط الخاص. ومعنى ذلك أن الاقتطاع الضريبي يجد حده الذي لا يصح أن يتجاوزه في التغيرات التي يحدثها في الدخل القومي (الناتج القومي).

وعلى ذلك؛ يجب على السياسة المالية أن تُحدِّد الأعباء الضريبية في ضوء ما تحدثه من تغيرات في الناتج القومي، إذ إن الضرائب تُقصد لآثارها وتتحدَّد بآثارها.

حدود الأعباء الضريبية (المقدرة التكليفية للممول):

حدود الأعباء الضريبية أو المقدرة التكليفية للممول هي فكرة مركبة تتكون من عناصر اقتصادية واجتماعية. ويقصد بها قدرة الممول على تحمل الأعباء العامة دون الإضرار بمستوى معيشته أو بمقدرته الإنتاجية، إضافةً إلى أن اختلاف المقدرة التكليفية للممولين بالضرورة تتطلب اختلاف معاملتهم المالية، ويُمثِّل الدخل المعيار الأساسي للمقدرة التكليفية إضافةً إلى عنصرها التكميلي والذي يَكمُن في رأس المال(الثروة) التي يمتلكها؛ وعلى ذلك فإن حدود الأعباء الضريبية يجب أن تأخذ في الاعتبار ما يلي:

- الأعباء الشخصية والعائلية.

- أعباء المهنة والتكاليف اللازمة للحصول على الثروة.

- الأعباء العامة (الضرائب العامة).

ولذلك فعلى المشرِّع المالي، وهو يحدِّد الأعباء العامة (الضرائب)، أن يُدخِل في اعتباره كيفية توزيع ثروة الممول بين هذه الأنواع الثلاثة من الأعباء، بحيث يترك له ما يكفي لتغطية أعبائه الشخصية والعائلية، وكذلك أعبائه المالية والمهنية، كما لا تتوقف المقدرة التكليفية للممول على حجم الثروة التي يحوزها بل تتوقف على عناصر شخصية كالتالي:

- مصدر الثروة والظروف التي أحاطت بكسبها.

- التكاليف اللازمة للحصول على الثروة والمحافظة عليها وأعباء المهنة.

- كيفية استخدام هذه الثروة أي كيفية تخصيصها للاستهلاك (للأعباء الشخصية والعائلية) للادخار، وهو ما يعرف بالحد الأدنى للمعيشة، وفي القدرة على تكوين المدخرات (التراكم الرأسمالي)، وفي مواجهة الأعباء المالية.

نقل الأعباء الضريبية:

نقل عبء الضريبة عملية اقتصادية يتمكن دافع الضريبة من خلالها من نقل ما دفعه كله أو بعضه إلى شخص آخر مستعيناً في ذلك ببعض الأدوات الاقتصادية؛ كالمالك الذي يحاول أن يحمِّل المستأجر الضريبة العقارية التي يدفعها بأن يرفع الإيجار، وكالمنتج الذي يدمج في نفقة إنتاجه ما يدفعه من ضرائب ويحاول بذلك أن يُحمِّلها للمستهلك. ويختلف نقل عبء الضريبة عن التهرب في أنه لا يضرُّ الخزانة العامة، وليس فيه انتهاك لحرمة القوانين المالية؛ لأن الضريبة يدفعها من يعنِيه القانون بدفعها، وتجبي الدولة منه ما لها الحق في جبايته ولكنه ينقُل ما دفعه إلى غيره، ولهذا فإن نقل عبء الضريبة من شأنه أن يُحدِث اضطراباً في النظام الذي يضعه المشرِّع لتوزيع الأعباء العامة على المكلفين.

وهناك ضرائب يتوقع المشرِّع انتقال عبئها إلى الغير، بل قد يريد هذا الانتقال ويراعيه عند وضع قواعد وشروط تطبيق الضريبة.

ولكن انتقال عبء الضريبة يكون في معظم الأحوال ضد إرادة المشرع، ولذا يجب قبل فرض ضريبة جديدة أو تغيير سعر ضريبة موجودة دراسة ظاهرة نقل عبئها. وفي حالة نقل عبء الضريبة يكون المكلف الفعلي الذي يتحمل الضريبة شخصاً آخر غير المكلف القانوني الذي يدفعها، أما إذا لم ينتقل عبء الضريبة فيكون المكلف الفعلي هو نفس المكلف القانوني. وتوجد بين المكلف القانوني والدولة علاقة قانونية. أما بين المكلف القانوني والمكلف الفعلي فلا بد من وجود علاقة اقتصادية (علاقة تداول) لإمكان نقل عبء الضريبة. ويطلق على عملية نقل الضريبة واستقرارها «راجعية الضريبة»، لكن يُفضَّل أن تسمَّى «انعكاس الضريبة». وينبغي عدم الخلط بين نقل عبء الضريبة وجبايتها من المصدر، فما قد يفعله المكلف هو أنها يقوم بدور المحصِّل.

أشكال نقل عبء الضريبة: يميّز بعض الكتَّاب بين نقل عبء الضريبة إلى الأمام ونقله إلى الوراء والنقل المنحرف. فاذا تمكَّن المنتج من نقل عبء الضريبة إلى المستهلك قيل إن عبء الضريبة انتقل إلى الأمام، أما إذا تمكن من خفض نفقات إنتاجه كما لو خفض أجور العمال قيل إن الضريبة انتقلت إلى الوراء، أما النقل المنحرف فيحدث إذا انتقلت الضريبة إلى سلعة أخرى غير التى فرضت عليها الضريبة. وقد ينتقل بعض عبء الضريبة إلى الأمام وينتقل البعض الآخر إلى الوراء.

شروط نقل عبء الضريبة:

نقل عبء الضريبة مسألة اقتصادية تتعلق بالأسعار والتداول، وكل ضريبة يسعى المكلف إلى محاولة التخلص منها، والعمل على نقل عبئها إلى غيره، ويصل إلى ذلك بواسطة رفع سعر السلعة أو الخدمة الواقعة عليها الضريبة. على أنه كلما كانت الضريبة معتدلةً كلما قلَّ نقل عبئها، إذ يُفضِّل دافع الضريبة تحملها على متاعب نقلها إلى غيره، كذلك يتوقف إمكانية نقل عبء الضريبة إلى حد كبير على عُمر الضريبة، فالضريبة الحديثة ليس من السهل نقل عبئها لما يجده النقل من مقاومة الشخص المراد تحميله بالضريبة، على العكس من الضريبة القديمة التي انتقل عبؤها بالتدريج بمرور الزمن، ولم يعد يشعر بها المكلف الفعلي. ولكي يمكن نقل عبء الضريبة لا بد من توفُّر شرطين:

الأول: أن يكون موضوع الضريبة سلعةً ينتجها المكلف القانوني، أو خدمةً يقوم بها بقصد مبادلتها.

الثاني: أن يكون رفع سعر هذه السلعة أو الخدمة ممكناً.

أما عن الشرط الثاني، وهو أن يكون رفع سعر السلعة أو الخدمة ممكناً تتعلق بالأسعار. والحالتان الأساسيتان اللتان تفسِّران هذا الوضع هما: حالة المنافسة الكاملة، وحالة الاحتكار.

1- ففي حالة المنافسة الكاملة: يجب أن نفرِّق هنا بين فرض ضريبة عامة وفرض ضريبة خاصة. أما الضريبة العامة فهي التي تُفرَض على جميع الدخول أو مجموعات الدخول المتماثلة بنسبة واحدة. والضريبة الخاصة هي التي تفرض على بعض الدخول دون البعض الآخر كأرباح بعض الصناعات دون غيرها، أو تفرض على جميع الدخول ولكن بنسب مختلفة.

فالضرائب العامة لا تنتقل بخلاف الضرائب الخاصة فإنها تنتقل. وقد رأينا أن انتقال الضريبة يحدث إذا تمكَّن المكلف القانوني من رفع ثمن بيع السلعة أو الخدمة التي تقع عليها الضريبة، ولكي يمكن رفع ثمن البيع لا بد من تغير ظروف العرض والطلب، ففي حالة الضرائب العامة لا يجد المنتجون فائدةً من نقل أموالهم إلى فرع آخر من فروع الإنتاج لكون الضريبة عامةً تصيب جميع فروع الإنتاج، لذلك لا يتغير الثمن وتبقى الضريبة على عاتق المنتج. وعلى ذلك تكون الضرائب غير قابلة لنقل عبئها لعدم توفُّر الشرط الثاني السابق ذكره، وهو أن يكون رفع السعر ممكناً.

أما في حالة الضرائب الخاصة فالأمر يختلف، فإذا فرضت ضريبة على الإنتاج أو على أرباح صناعة معينة دون غيرها؛ فإن بعض المنتجين حين يرون أرباحهم منها قلَّت يحاولون الانصراف عنها وينقلون أموالهم إلى الصناعات الأخرى التي لم تصبها الضريبة، ولم تنقص أرباحها بفرض سهولة انتقال عوامل الإنتاج، ولكنهم بعملهم هذا يُقلِّلون من إنتاج السلعة المفروضه عليها الضريبة وعرضها في السوق فيرتفع ثمنها، وتنتقل الضريبة إن لم تكن كلها فجزء منها على الأقل إلى المستهلكين. ولكن إلى أي حدٍّ ترفع الضريبة السعر؟ هل ترفعه بمقدار الضريبة أو بأكثر أو بأقل منه؟

يتوقف مقدار زيادة السعر ومدى انتقال الضريبة على النسبة بين مرونة الطلب ومرونة العرض. فاذا كان الطلب على السلعة مرناً وعرضها غير مرن، فإن المنتج يتحمل الجزء الأكبر

من عبء الضريبة ويتحمل المستهلك الجزء الأقل. وإذا كان الطلب على السلعة غير مرن وعرضها مرناً، فإن المستهلك يتحمل الجزء الأكبر من عبء الضريبة ويتحمل المنتج الجزء الأقل.

والقاعدة في توزيع عبء الضريبة بين المستهلك والمنتج هي:

- عبء الضريبة على المستهلك يعتمد مرونة العرض.

- عبء الضريبة على المنتج يعتمد مرونة الطلب.

والخلاصة: إن الضرائب الخاصة فقط هي التي ينتقل عبؤها، وأنها لا تنتقل كلها بل قد تنتقل كلها أو جزء منها تبعاً للأحوال والظروف المختلفة. ويلاحظ أنه حتى في الأحوال التي ينجح فيها المنتجون في نقل الضريبة بأكملها فإنهم يُضارُّون بها رغم ذلك. هذا في حالة المنافسة الكاملة. فلنبحث الآن في نقل عبء الضريبة في حالة الاحتكار.

2- حالة الاحتكار: يحدِّد المحتكر سعر السلعة بحيث يكون أعلى من نفقة الإنتاج، وبحيث يكون ربحه الصافي أكبر ما يمكن. فإذا فُرضت ضريبة على هذه السلعة فإنها تنتقل كلها أو بعضها إذا ترتَّب على فرضها أن يصبح الربح الصافي الكلي عند سعر أعلى من الثمن قبل فرض الضريبة، أما إذا ظل الربح الصافي الكلي عند نفس السعر قبل فرضها فإنها لا تنتقل؛ لأن المحتكر، في الحالة الأولى، يبحث عن أكبر ربح صاف كلي يرفع الثمن بعد فرض الضريبة فتنتقل، أما في الحالة الثانية فليس من صالحه رفع الثمن ولذلك تبقى الضريبة على عاتقه؛ أي أن الضريبة في حالة الاحتكار تكون على إحدى الصور الآتية:

- أن تكون الضريبة مبلغاً معيناً مهما كانت كمية الإنتاج ومقدار الربح الصافي.

- أن تكون الضريبة نسبةً مئويةً من أرباح المحتكر.

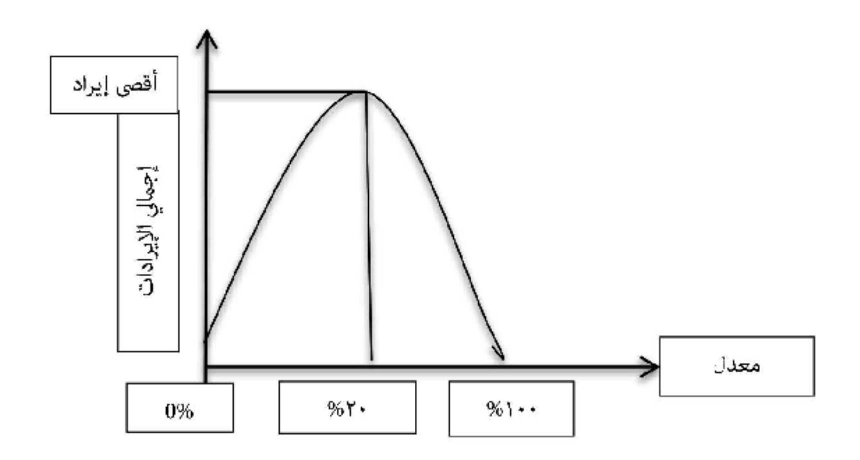
- أن تكون الضريبة مبلغاً معيناً على كل وحدة من الوحدات المنتجة.

الحد الأقصى لتحصيل الضرائب (المقدرة التكليفية للاقتصاد الوطني):

تناول الاقتصادي الأمريكي لافر دراسة العلاقة بين حصيلة الضرائب وبين معدل الضريبة، وعبَّر عن طبيعة هذه العلاقة في منحنى سُمِّي باسمه. وهذا المنحنى يوضح العلاقة بين النسبة

المئوية للانخفاض في الدخل الخاضع للضريبة نتيجةً لفرض الضريبة، فعند أي نقطة على منحنى لافر قبل أقصى قيمة تكون النسبة المئوية للزيادة في سعر الضريبة أكبر من النسبة المئوية للانخفاض في مستوى الدخل نتيجة فرض الضريبة، بينما بعد أقصى نقطة في حالة الانتقال من أقصى نقطة تكون النسبة المئوية للانخفاض في مستوى الدخل؛ نتيجة فرض الضريبة أكبر من النسبة المئوية للزيادة في سعر الضريبة.

ويبين الشكل رقم (2-2) هذه العلاقة بيانيًا، إذ يقاس سعر الضريبة على المحور الأفقي وحصيلة الضرائب على الرأسي. عند نقطة الأصل معدل الضريبة صفر % وعند نهاية المنحنى معدل الضريبة 100% عند هذا الوضع حصيلة الضرائب صفر، لأن الأفراد لن يكون لديهم حافز على إنتاج السلع أو تقديم الخدمات. والنقطة العظمى تمثِّل أقصى مستوى لحصيلة الضرائب.



شكل رقم (2–2): منحنى لافر

وبافتراض أنه نتيجة زيادة الدولة لمعدل الضريبة (من 40% إلى 50%)، قرَّر المواطن تقليل ساعات عمله الإضافية (والتى تدر عليه عائد (200) ألف ريال إلى (190) ألف ريال)، أي أن وعاء الضريبة انخفض بنسبة 5%، وبالتالي كانت حصيلة الضرائب عندما كان سعر الضريبة 40% هي (80) ألف ريال (200 %40 X)، وعندما يكون سعر الضريبة 50% تبلغ حصيلة الضرائب (95) ألف ريال (190 %50 X)، أي أن الزيادة في سعر الضريبة بنسبة 10% يترتب عليها انخفاض في مستوى الدخل الخاضع للضريبة بنسبة 5%، وزيادة حصيلة الضرائب بمبلغ

(15) ألف ريال. وبالتالي سينخفض مستوى الدخل الخاضع للضريبة، أي أن زيادة معدل الضريبة أدَّت إلى انخفاض حجم الدخل الخاضع للضريبة.

الضرائب على الإنفاق (الضرائب على المبيعات وضرائب القيمة المضافة):

تُعدُّ الضرائب على الإنفاق إحدى صور الضرائب غير المباشرة التي تفرض على أحد استعمالات الدخل وهو الإنفاق الاستهلاكي وليس الإنفاق الاستثماري، والقاعدة أن هناك تناسباً بين مقدار الدخل ومقدار الإنفاق. وجميع التشريعات الضريبية الحديثة تأخذ بالضرائب غير المباشرة نظراً لوفرة حصيلتها وسرعة تحصيلها.

وغالباً ما يسمَّى هذه النوع من الضرائب بالضرائب على السلع والخدمات، أو تسمَّى بأنها إحدى صور الضرائب على الأموال، لأنها تصيب المال عند إنفاقه على شراء السلع والخدمات. وفي نطاق دراسة ضريبة الإنفاق يتمُّ التمييز بين:

- الضرائب على المبيعات.

- ضرائب القيمة المضافة.

أولا: الضرائب على المبيعات:

تتعدَّد مسميات ضريبة المبيعات، فأحيانا تسمَّى بضريبة الإنفاق Expenditure Tax،, وضريبة السلع Commodity Tax،, وضريبة المبيعات Sales Tax،, وضريبة المشتريات Purchase Tax،, وبالرغم من تعدُّد صور هذه الضريبة إلا أن عملية البيع هي الواقعة المنشئة للضريبة. فهذه الضرائب من أقدم أنواع الضرائب استخداماً في الدول النامية والمتقدمة. وقد لجأت إليها الدول تحت وطأة حاجتها إلى الأموال لمواجهة بعض الأزمات المالية ومتطلبات التنمية الاقتصادية، بل أصبحت في دول عديدة من الدعائم الأساسية لنظامها الضريبيى نظراً لفعاليتها في تحقيق أهدافها، وبصفة خاصة في الدول النامية للأسباب التالية:

- انخفاض الدخول في بعض الدول النامية مما يجعل دخول الأغلبية في حدٍّ معفاة من ضرائب الدخل.

- تندمج ضرائب المبيعات في قيمة أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، فلا يشعر أغلب المواطنين بعبئها وذلك مقارنةً بضرائب الدخل.

- تكون ضرائب المبيعات أكثر قُرباً من مراكز النشاط الاقتصادي.

- وأحياناً تكون ذات مرحلة واحدة، وأحياناً أخرى متعددة المراحل.

أولاً: ضرائب المبيعات ذات المرحلة الواحدة:

تُفرض هذه الضريبة على رقم المبيعات عند مرحلة معينة من مراحل إنتاج وتوزيع السلعة، وقد تكون مرحلة الإنتاج أو مرحلة التوزيع (جملة أو تجزئة). ويمكن التمييز بين صور مختلفة لهذه الضريبة كالتالي:

أ- ضريبة المبيعات عند مستوى التصنيع: تُفرض هذه الضريبة على المنتجات في مرحلة تصنيعها، ومن ثَمَّ فإن المنتجات الأولية والوسيطة قد يتمُّ استبعادها كليةً من الضريبة، ومن ثَمَّ يقتصر فرض الضريبة على المنتجات النهائية المصنعة.

ب- ضريبة مبيعات الجملة: وفقاً لهذه الضريبة فإن وعاء الضريبة يشمل صفقات المبيعات التي تتمُّ بين تُجَّار الجملة وتُجَّار التجزئة، ومن ثَمَّ فإن صفقات المبيعات بين تجار التجزئة والمستهلك النهائي لا تخضع للضريبة.

ج- ضريبة مبيعات التجزئة: تُعدُّ ضريبة المبيعات على مستوى البيع بالتجزئة وسيلةً حديثةً نسبيًّا لتمويل التنمية، وبالرغم من استخدامها في الدول المتقدمة فإنها قد استخدمت على نطاق واسع في الدول النامية، واستخدمت لأول مرة في الولايات المتحدة وكندا، وقد تطورت من ضريبة ذات معدل منخفض على إجمالي إيرادات الأعمال التجارية إلى ضريبة على مبيعات التجزئة. ففي عام 1932م كانت ولاية ميسيسبي هي أول ولاية قد فرضت الضريبة على مبيعات التجزئة، وفي السنة التالية تبعتها (11) ولاية أخرى، وفي عام 1937م بلغ عدد الولايات التي تطبقها (22) ولاية. كما استخدمتها أول المقاطعات الكندية في عام 1935م. وفرضت العديد من الدول النامية الضريبة على مبيعات التجزئة في هندوراس عام 1964م، وكوستاريكا عام 1967م، وبارجواي عام 1969م. لكن سريعاً ما استُبْدِلت بسبب احتجاج جماعات أصحاب الأعمال. ويتمُّ تضمين ضريبة مبيعات

التجزئة (القَطَّاعي) أي البيع للمستهلك النهائي، وهذا المشتري قد يكون مستهلكاً فرداً أم منشأةً تشتري لاستعمالها الخاص.

ثانياً: ضريبة المبيعات متعددة المراحل:

تعاني جميع ضرائب المبيعات ذات المرحلة الواحدة من حاجتها إلى التمييز بين الخطوط الفاصلة بين الحالات الممكن فرض عليها ضرائب والحالات التي لا يمكن فيها ذلك، وكذلك المعدل المطلوب لتحقيق إيراد معين وما يرتبط بذلك من تركيز الضريبة على مجموعة معينة من الشركات دون الأخرى. وكلا الاعتبارين يعطي حافزاً قويًّا للدول النامية لمد الضريبة حتى تشمل أكثر من مرحلة واحدة عندما تكون هناك حاجة لزيادة الإيرادات.

فتطبيق الضرائب على جميع المبيعات يبدو وكأنه أمر سهل وله جاذبية لدى الحكومات، فمجرد اعتياد الحكومة عليه يصعب التخلص منه. فالضريبة تفرض على مراحل متعددة من مراحل إنتاج وتوزيع السلع، تبدأ من مرحلة إنتاج المواد الخام وتمتد لتشمل كافة مراحل الإنتاج والتوزيع. وتتعدَّد صور ضرائب المبيعات متعددة المراحل وفقاً لاختلاف قيمة الوعاء، فقد يكون الوعاء القيمة الكلية للمبيعات (أي رقم الأعمال) عند نهاية كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع، وقد يكون وعاء الضريبة القيمة التي تمَّ إضافتها على المنتج عند كل مرحلة من مراحل إنتاج وتوزيع المنتج ورقم المبيعات، وفي هذه الحالة تسمَّى بضريبة القيمة المضافة والتي نتناولها في الجزء التالي.

ضريبة القيمة المضافة:

تعود فكرة ضريبة القيمة المضافة تاريخيًّا إلى عام 1918م عندما أوصت الحكومة الألمانية بتطبيقها على شركة Siemens (والتي تُعدُّ إحدى أكبر الشركات الأوروبية في مجال الهندسة الكهربائية والإلكترونية الحديثة) كبديل للضريبة على رقم الأعمال، وقد زاد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة وطبقتها العديد من الدول، ثم أُدخلت ضرائب القيمة المضافة في فرنسا بدلاً من الضرائب على الإنتاج في (10) أبريل 1954م على الصناعة وتقديم الخدمات، ثم في (6) يناير 1966م عُمِّم قانون القيمة المضافة على جميع العمليات المتعلقة بالنشاط الصناعي والتجاري أيًّا كان الغرض منها، وأيًّا كانت نتائجها، وأيًّا كان وضع الأشخاص الذين يتدخلون في القيام بها.

وأوضحت المادة (259) من المجموعة العامة للضرائب أن تسري هذه الضريبة على عمليات الجمعيات التعاونية واتحاداتها (بما في ذلك إنتاج وتحويل وبيع المنتجات الزراعية، وعلى العمليات المتعلقة بالعقارات، وعلى الواردات). ومعنى ذلك أن هذه الضريبة تشمل جميع عمليات البيع والخدمات.

وفي خمسينيات القرن الماضي لم يكن يسمع بهذه الضريبة أحد خارج فرنسا، ثم بدأت الدول تطبق هذه الضريبة منذ الستينيات بنسبة بدأت 10%، وارتفعت في السبعينيات إلى 30%، وفي الثمانينيات 50%، واستمر الوضع إلى عام 1993م، إذ بدأ الاتحاد الأوروبي في العمل وبموجبه تمَّ إلغاء الرسوم الجمركية بين دول الاتحاد، وحددت نسبة الضريبة على القيمة المضافة بحد أدنى 5%.

وعلى ذلك تُعدُّ ضريبة القيمة المضافة في حقيقتها ضريبةً على الإنتاج بالمعنى الواسع (الإنتاج، والتوزيع، والخدمات)، وهي تفرض على القيمة المضافة مرةً واحدة؛ إذ إنها تحسب على القيمة الإجمالية للسلعة ويخصم منها ما سبق فرضه على العناصر المكونة لسعر هذه السلعة.

والقيمة المضافة التي تخضع للضريبة عبارة عن الفرق بين قيمة منتجاتها وقيمة مستلزمات الإنتاج، فهي تمثِّل مقدار الدخل الذي توزِّعه المنشأة على أصحاب عوامل الإنتاج من أجور وفوائد وأرباح ورِيع اقتصادي. ويمكن حساب القيمة المضافة باتباع عدد من الخطوات كالتالي:

1- تحديد قيمة الإنتاج النهائي الإجمالي للمنشأة خلال فترة زمنية معينة.

2- تحديد قيمة مستلزمات الإنتاج من مواد خام ومنتجات وسيطة تمَّ استخدامها في العملية الإنتاجية.

3- يتمُّ حساب القيمة المضافة من خلال المعادلة التالية:

القيمة المضافة الإجمالية= قيمة الناتج الكلي- قيمة مستلزمات الإنتاج.

وهذه القيمة هي التي تخضع للضريبة، وفي حالات معينة تمَّ السماح للمنشآت بخصم قيمة أقساط الاستهلاك الرأسمالي من القيمة المضافة الإجمالية، وفي هذه الحالة تسمَّى بالقيمة المضافة الصافية.

ولتحديد قيمة وعاء الضريبة يمكن ذلك من خلال:

1- طريقة الجمع: إذ يتمُّ تجميع كافة المدفوعات التي قامت المنشأة بدفعها إلى جميع عناصر الإنتاج، فإذا قامت إحدى المنشآت بدفع أجور سنوية (500) ألف ريال، وفوائد (300) ألف ريال، وإيجار للأراضي (100) ألف ريال، وحققت المنشأة أرباحاً (100) ألف ريال، وبالتالي؛ فإن القيمة المضافة سوف تعادل مليون ريال، وبافتراض أن سعر الضريبة 5%، وبالتالي فإن قيمة الضريبة المضافة تبلغ (50) ألف ريال.

2- طريقة الخصم: وفيها يتمُّ الحصول على القيمة المضافة من خلال حساب الفرق بين قيمة مبيعات المنشأة (رقم الأعمال) وقيمة المشتريات في بداية الفترة.

3- طريقة الائتمان الضريبي: وفيها يتمُّ تحديد قيمة المبيعات أولاً، وبعد ذلك يتمُّ تحديد قيمة الضريبة المدفوعة في جميع المراحل السابقة.

الضريبة المستحقة = الضريبة المستحقة على قيمة المبيعات في نهاية الفترة- مجموع الضرائب المدفوعة في المراحل السابقة.

وتساعد طريقة الائتمان الضريبي على تحديد مقدار الضريبة بدقة في كل مرحلة من مراحل إنتاج وتوزيع السلعة، إذ إن الضريبة المدفوعة من قِبَل منشأة معينة تكون بمثابة ائتمان ضريبي لمنشأة أخرى، ومن ثَمَّ فإن تحقيق مصلحة أي منشأة يتطلب ضرورة التأكد من قيام المنشأة الأخرى التي تسبقها في الخط الإنتاجي والتوزيعي بدفع ضريبة مبيعاتها حتى يمكن خصمها من الضريبة المستحقة عليها.

أثر الضرائب على النمو:

لا تفرض الضرائب فقط لأغراض مـالية بحـتة وتوفير الأموال لخزانة الدولة، وإنما قد يبتغي منها متخذو القرار إحـداث آثـارٍ معينــة لتعزيز النمو الاقتـصادي. فالـضرائب مــن النــوع الأول تــسمَّى (ضرائب مالية)، والضرائب من النـوع الثـاني تـسمَّى(ضـرائب توجيهيـة أو تنظيميـة).

وتُعدُّ الضرائب على الدخل أكثر أنواع الضرائب تأثيراً على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على عدة قنوات: الادخار، وتراكم رأس المال، والإنتاجية، والتنافسية، وعرض العمل. فالضرائب على المشروعات تؤثر على الربحية والتي بدورها تؤثر على حجم الاستثمارات المالية والبشرية وأنشطة البحوث والتطوير، ومن ثَمَّ أنشطة العمل ورأس المال، كما تؤثر على تنافسية الدولة وجاذبيتها للاستثمار الأجنبي، وينعكس في النهاية على النمو الاقتصادي للدولة.

ففي جانب عرض العمل والادخار تؤثر الضرائب على الدخل على عرض وطلب العمل، لكن الطلب على العمل هو الأكثر مرونةً للتغير في الأجر، وبالتالي فإن الضرائب على العمل تؤدِّي في النهاية لأجور أقل. أما إذا كان الطلب على العمل غير مرن نسبيًّا فإن المشروع سيتحمل جزءاً من عبء الضريبة على العمل. كذلك فإن الضرائب على الدخل الرأسمالي (فوائد، توزيعات أرباح الأسهم...) تقلِّل العوائد على الادخار. فالمدخرات يمكن أن تنخفض نتيجة انخفاض العائد على الإدخار.

أما أثر الضرائب على رأس المال البشري والمادي؛ فمعدلات الضرائب المرتفعة تقلِّل من الحافز على التعليم والتدريب واكتساب المهارات اللازمة للحصول على وظائف ذات مرتبات أعلى، كما تؤدِّي معدلات الضرائب المرتفعة على الدخل الرأسمالي إلى خفض المدخرات المتاحة لتمويل الاستثمارات، وعرقلة التكوين الرأسمالي، وبالتالي انخفاض إنتاجية عنصر العمل والأجور الحقيقية. وقد تدفع الضرائب المرتفعة على أرباح الشركات إلى توجيه الموارد بعيداً عن الاستخدامات الأكثر إنتاجيةً؛ نتيجة اتجاه المستثمرين للاستثمار في الأعمال التي تتمتع بإعفاءات أو تخفيضات ضريبية، مما قد يؤدِّي إلى تحويل الاستثمارات بعيداً عن الأنشطة المحفزة للنمو الاقتصادي.

بَيْدَ أنَّ نتائج الدراسات لم تتفق حول أثر الضرائب التصاعدية على النمو الاقتصادي، فدراسة (Li and Sartre, 2001 & 2004) أوضحت أن الضرائب التصاعدية لها أثر عكسي على النمو، إلا أن دراسة (Roed and Stom, 2002) أشارت إلى أن الضرائب التصاعدية على الدخول الشخصية لا تؤدِّي بالضرورة إلى تباطؤ النمو، ويعتمد ذلك على مرونة عنصر العمل للتغير في الأجور وعلى تفضيلات الأفراد.

وفيما يتعلق بضرائب الأشخاص الاعتبارية، أكدت العديد من الدراسات (Young Lee and Roger H. Gordon, 2005) أن معدلات الضرائب على الشركات ترتبط عكسيًّا مع معدلات النمو الاقتصادي. وذلك لأن ارتفاعها يؤدِّي إلى إحجام المستثمرين الأجانب عن الاستثمار واتجاه المستثمرين المحليين للاستثمار بالخارج، إذ ينتقل رأس المال من الدول ذات معدلات الضرائب المرتفعة إلى الدول ذات معدلات الضرائب الأقل.

أثر الضرائب على التوزيع واتجاهات الإصلاح الضريبي:

أشارت الأدبيات أن أثر السياسة المالية على توزيع الدخل في الدول النامية يُعدُّ ضئيلاً، وربما يرجع ذلك لانخفاض نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي، واعتمادها بشكل رئيسي على الضرائب غير المباشرة وزيادة طفيفة للضرائب التصاعدية، إضافةً إلى أن الاستهداف الضعيف للإنفاق الحكومي يحول دون الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية بالقدر المطلوب. ولهذا الغرض قامت دراسة (Cubero & Hollar, 2010) بتقدير الأثر التوزيعي للضرائب في دول أمريكا الوسطى من خلال تحليل أثر التصاعد الضريبي[14] من خلال منحنيات التركيز، ولورنز، ومعامل جيني. وتوصلت الدراسة إلى أن الضرائب غير المباشرة والجمارك يقع عبؤها على فئات الدخل المنخفضة.

وأوضحت دراسة (Jha, 1999) في الهند الأثر الإيجابي لزيادة معدل الضرائب على خفض التفاوت في توزيع الدخل. وكذلك أشارت دراسة (Goni, Lopez & Serven, 2008) أن معامل جيني انخفض بمعدل نقطة مئوية نتيجة الضرائب المباشرة في عدد من دول أمريكا اللاتينية، كما خلصت دراسة (Gomez & Sabaini, 2005) إلى نتائج متشابهة في (10) دول بأمريكا اللاتينية من خلال تقدير أثر الضرائب المباشرة وغير المباشرة على التفاوت في الدخل.

وتعتمد الآثار التوزيعية للنظام الضريبي في مجمله على حجم الضرائب التي يتمُّ جمعها والهيكل الضريبي، ومساهمة كل ضريبة فيه ومدى تصاعد كل نوع ضريبي. كذلك فإن الأثر النهائي لتوزيع الدخل الناتج عن فرض الضرائب قد يختلف عن الأثر الأوَّلي، فبينما تدفع معظم ضرائب الممتلكات من قِبل المالكين إلا أنهم قد ينقلونها إلى المستأجرين في صورة إيجارات أعلى، وذلك لأن عرض المساكن غير مرن في المدى القصير، كذلك فإن الضرائب قد يتحملها المنتجون

في حالة المنافسة الشديدة. وبصفة عامة فإن الآثار التوزيعية للضرائب تعتمد على المرونات النسبية للمتعاملين في السوق وقدرتهم على نقل عبء الضريبة.

وبالتالي فإن اتباع نظام تصاعدي في الضرائب على الدخول يؤدِّي لتضييق الفجوة بين أصحاب الدخول المنخفضة، وينعكس إيجاباً على عدالة توزيع الدخول. أما تطبيق الضرائب النسبية فيصبُّ في مصلحة أصحاب الدخول المرتفعة، ويزداد الحافز لديهم على العمل عن أصحاب الشرائح المنخفضة.

ظهور الليبرالية الجديدة وتوافق واشنطن:

Rise of Neo-Liberalism and The Introduction of The Washington Consensus.

شَهِد عقد الثمانينيات من القرن الماضي توجهاً نحو خفض الضرائب على دخول الشركات في العديد من دول العالم، كما قامت العديد من الدول النامية في بداية الألفية بفتح أبوابها للتدفقات الرأسمالية الدولية لسد الفجوات التمويلية المحلية، وذلك في إطار التكامل المالي العالمي. وتوجَّهت التدفقات المالية نحو الدول التي تعرض أفضل عوائد مع أقل المخاطر، لذا انخرطت تلك الدول في منافسة ضريبية لجذب مزيد من رأس المال الأجنبي. لكن من الجانب الآخر قامت بتعويض الانخفاض في الإيرادات من عنصر العمل بوجود ضرائب مرتفعة على الدخل من العمل، والاعتماد على ضرائب الاستهلاك بهدف جعل الهيكل الضريبي محفزاً للنمو.

إلا أن هذا التوجُّه له آثار سلبية على توزيع الدخل بسبب أن النظم والأعباء الضريبية ارتدادية أكثر منها تصاعدية على أصحاب الدخول المنخفضة. لذا فقد قامت بعض الدول بتوجيه مزيد من التحويلات والدعم نحو الطبقات الأقل دخلاً مع استبعاد أو خفض الضرائب على سلع الاستهلاك الأساسية، مقابل فرض ضرائب أعلى على السلع الكمالية للحد من الآثار الارتدادية للنظام الضريبي.

وجاءت الليبرالية الجديدة استجابةً لدعاوى جون وليامسون لإلحاق الدول النامية بركب العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي؛ والتي تؤكد على أهمية تطبيق سياسة حرية الأسواق وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إضافةً إلى ترك الأوضاع التنافسية تتحرك بحرية تامة حتى

يمكن تحقيق التوظف الأمثل للموارد الاقتصادية. وبالتالي فإن أي تدخل من قِبَل الدولة يعطل آليات السوق.

هذا وقد ترسخ طابع الاقتصاد الليبرالي ونظام السوق بصفة ملحوظة بعد تفكك النموذج الاشتراكي السوفيتي، وبدأ الكثير يبدأون ويعيدون الحديث على أن الطريق الوحيد إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو إطلاق العنان لقوى السوق الحر وتحييد دور الدولة. وعليه؛ بدأت الدعوات تنتشر في برامج الإصلاح الاقتصادي في العديد من دول العالم وفق هذا الطرح.

ويدور توافق واشنطن حول ثلاثة أمور أساسية:

1- الاعتماد على الأسواق الحرة في إدارة دفة الاقتصاد محليًّا ودوليًّا.

2- تحرير التجارة وفتح الأبواب أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي.

3- إطلاق مجالات العمل أمام القطاع الخاص بشِقَّيه المحلي والأجنبي، واعتباره ركيزة التنمية وتشجيعه بشتى السبل؛ بما في ذلك تنفيذ برامج الخصخصة على نطاق واسع.

4- إحداث خفض ملموس في دور الحكومة وفي حجمها وفي تدخلاتها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثَمَّ انكماش دور التخطيط في توجيه الاقتصاد والتنمية، وأن تنسحب الحكومة من مجال الإنتاج والاستثمار، وأن يقتصر عملها على تهيئة المناخ المناسب لتراكم رأس المال المحلي والأجنبي، فضلاً عن تزويد المجتمع بالحد الأدنى من شبكات الأمان الاجتماعي.

بَيدَ أن معظم البحوث الحيادية التي أجريت في معظم بلدان العالم النامي عن إطلاق العنان لقوى السوق وتطبيق (بنود توافق واشنطن) في الدول النامية أدَّى إلى بروز الاحتكار والفوضى، واتساع دائرة الفقر، وزيادة حِدَّة الاختلافات في توزيع الثروات والدخول. وحتى مع افتراض أنه سيتمُّ تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي، فعائداته وثماره سوف تعود لمصلحة فئات الدخل المرتفعة.

وما تقدمه الليبرالية الاقتصادية الجديدة والذي تبلور في (توافق واشنطن) ثبُتَ فشله في العديد من الدول النامية، ولم يؤدِّ هذا الخيار التنموي إلا إلى زيادة معدلات البطالة واتساع قاعدة الفقر. وعلى صعيد الواقع كانت محصلة سياسات توافق واشنطن المزيد من الفقر من حيث

الاتساع والعمق، واستدعت النتائج الكارثية التي أفرزتها سياسات توافق واشنطن انتقاداتٍ حادةً لها من قِبَل العديد من الاقتصاديين، مثل (جوزيف ستيجليز) الذي شغل منصب النائب الأول لرئيس البنك الدولي والحائز على جائزة نوبل للاقتصاد، والذي طالت انتقاداته جميع ركائز توافق واشنطن، وأكد أن آليات السوق يمكن أن تترك الكثير من الناس بلا موارد، ولا بد من تدخل الدولة لتصويب آليات السوق وتوفير فرص عمل وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما وصف إلغاء دعم الأسعار بأنه ليس سياسةً اجتماعيةً سيئةً بل هو أيضاً سياسة اقتصادية سيئة، والمتضرر الأكبر هم الفقراء.

وفي مثل هذا المنحى نجد أستاذ اقتصاديات التنمية (إريك ثوربيك) أكد أنه على الرغم من أن للعولمة منافع محتملةً لمن ينخرط فيها، إلا أنه يجب ألا ينظر إلى العولمة على أنها خيار لإستراتيجية وطنية للتنمية لا بديل عنه، وعلى الحكومات أن تقوم بدور نشط في مجال تصميم وتنفيذ سياسات وطنية للتنمية لمواجهة الآثار السلبية للعولمة، خاصةً فيما يتعلق بتوزيع الدخل. كما طالبت العديد من التقارير الدولية لمعهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وتقرير الاستثمار العالمي بالرجوع عن خيار نظام السوق واستعادة دور الدولة في التنمية.

وباختصار؛ فرغم أن اقتصاد السوق والذي يعمل من خلال التعادل الحدِّي للأسعار والتكاليف، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية، والعمل على تحقيق التوازن بين حجم الإنتاج والاستهلاك، فضلاً عن الكثير من النقاط الإيجابية في الحقيقة، إلا أنه ليس كتلةً من البياض لا سواد فيها. وإذا فرض تطبيقه في عالم العولمة اليوم كحل تنموي وحيد، وكطريق لا بديل عنه لإنقاذ دول العالم، فهذه مغالطة كبرى، فالواقع والتجربة يشيران إلى أن العديد من الأفراد والمؤسسات الدولية تؤكد عدم صحة فرضية تحقيق نظام السوق وقواه الخفية في تحقيق التنمية في الدول النامية.

السياسات المساندة للإصلاح الضريبي:

تخفيض معدلات الضرائب وحده غير كاف لتحفيز النمو الاقتصادي، فالدول ذات معدلات الضرائب المنخفضة ليست بالضرورة هي النموذج الأمثل الذي يحتذى به، فهناك العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على النمو الاقتصادي. فرغم توجُّه العديد من الدول لخفض معدلات الضريبة،

إلا أن عبء الضريبة في الدول المضيفة لا يمكن أن يكون بديلاً عن بيئة الاستثمار الضعيفة وغير الجذابة (بنية تحتية، تشريعات، سوق العمل...). فبعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات معدلات ضريبية مرتفعة إلا أنها في ذات الوقت جاذبة للاستثمار. وتوجد بعض السياسات المكملة واللازمة لنجاح عملية الإصلاح الضريبي، نذكر منها:

- تقديم تسهيلات ضريبية موجهة لبعض الاستثمارات بدلاً من خفض معدل الضريبة بشكل عام.

- الحفاظ على معدل الضرائب عند حدود معتدلة كي لا تنخفض الإيرادات الضريبية وتؤثر سلباً على الناتج الإجمالي.

- تحسين وإصلاح الإدارة الضريبية، وتبسيط النظم الضريبية، وزيادة كفاءة وشفافية النظم الضريبية.

- الإعلان المبكر عن سياسات وأنظمة الضرائب المستقبلية.

- تقديم حوافز ضريبية لبعض المشروعات الداعمة للتنمية الإقليمية، ففي اليابان تخضع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يقلُّ دخلها عن (8) مليون لضريبة مخفضة 8%، مقابل ضريبة نسبية مرتفعة على المشروعات الكبيرة تصل 30%.

- أهمية التمييز بين الضرائب على الأرباح الناتجة من المضاربات والمكاسب الرأسمالية والأرباح من المشروعات الإنتاجية.

المبحث الثاني: الإنفاق العام وأثره على النمو وعدالة توزيع الدخول:

تُعَد النفقات العامة الوسيلة الرئيسية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها المنوطة بها في شتى القطاعات. ومن هنا يوضح هيكل الإنفاق العام الأساس الفكري الذي يقوم عليه نظام الدولة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. بَيْدَ أَنَّه مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي تطورت تبعاً لذلك الأدوار والآثار، والقواعد التي تحكم توزيع النفقات العامة، إضافةً إلى المعايير التي تستخدمها الدولة في المفاضلة بين المشروعات العامة، وذلك للمُضي قُدُماً نحو تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ماهية النفقة العامة وتقسيماتها المختلفة:

تُعرف النفقات العامة بأنها «المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة». وينبثق عن هذا التعريف الخصائص التالية:

أ- الصفة النقدية للنفقة العامة: أي أن تنفق الدولة مبلغاً من النقود ثمناً للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير مرافقها العامة، أو ثمناً لرؤوس الأموال الإنتاجية للقيام بمشروعاتها الاستثمارية التي تتولَّاها.

ب- صدور النفقة عن هيئة عامة: أي أن تصدر النفقة من الوزارات أو الإدارات أو الهيئات الحكومية المتمتعة بالشخصية المعنوية، وذلك أخذاً بالمعيار القانوني الذي يحدّد النفقة العامة على أساس الطبيعة القانونية للشخص العام الذي يقوم بالإنفاق

ج- تحقيق المنفعة العامة: تهدف النفقة العامة أساساً لإشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام، ولا يُعَدُّ خروجاً عن هذه القاعدة ما تقوم به الدولة في بعض الأحيان من توجيه بعض النفقات العامة -التحويلية -إلى بعض القطاعات الاقتصادية لدعمها، أو لرفع مستوى المعيشة لبعض الطبقات في المجتمع من أصحاب الدخول المحدودة.

وعليه؛ فإن مفهوم النفقة العامة يتكون من ثلاثة أركان:

- الركن الأول: كم من المال.

- الركن الثاني: أن يكون الآمر بالإنفاق أحد أشخاص القانون العام.

- الركن الثالث: أن يكون الغرض من الإنفاق إشباع حاجة عامة.

وكل ركن من هذه الأركان يُعَدُّ شرطاً ضروريًّا وليس كافياً لاعتبار النفقة نفقةً عامةً، فالأمر يستلزم توفُّر جميع هذه الأركان معاً لاعتبار النفقة عامةً. ففي الدول الاتحادية قد يكون الشخص العام الحكومة المركزية أو إحدى تنظيماتها. ويستند الفكر التقليدي إلى المعيار القانوني في التفرقة بين النفقة العامة والخاصة، وبالتالي فإن النفقة التي يتمُّ إنفاقها من قِبَل القطاع الخاص (شخص طبيعي أو اعتباري) لا تُعدُّ من قبيل النفقة العامة حتى ولو كان الهدف منها تحقيق منفعة عامة.

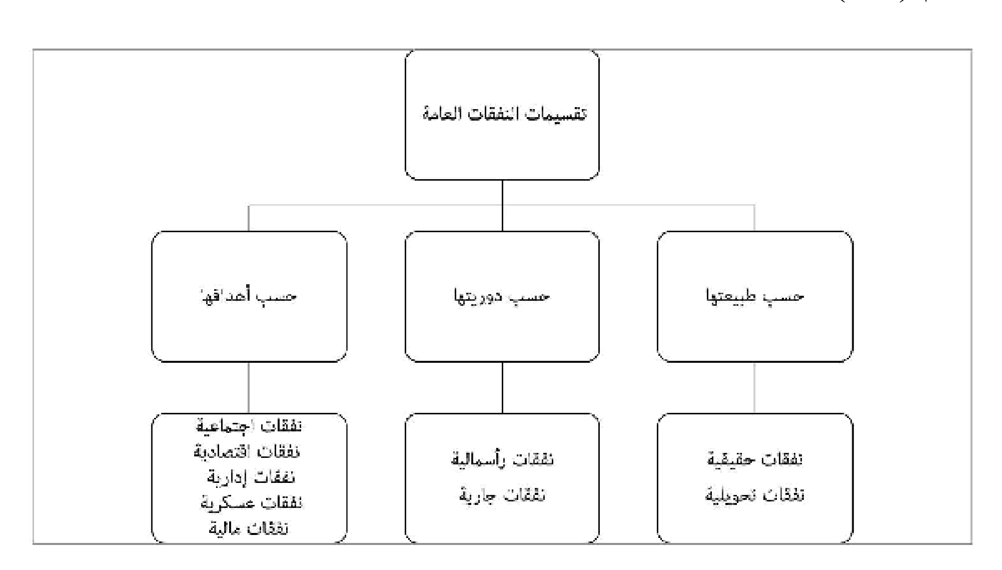
تقسيمات النفقات العامة:

تُقسَّم النفقات العامة طبقاً لأساسها النظري أو التطبيقي إلى معيارين:

1- المعيار الاقتصادي: ويُستَند لهذا المعيار عند تحليل الآثار الاقتصادية للنفقات العامة ومعرفة نتائجها.

2- المعيار الوضعي: ويتمُّ الاستناد إليه في تصنيف النفقات العامة، وفيه يتمُّ تقسيم أو تبويب النفقات العامة إلى ثلاثة تقسيمات: التقسيم الإداري، والتقسيم النوعي، والتقسيم الوظيفي.

وهناك تقسيم آخر للنفقات العامة حسب طبيعتها ودوريتها وأغراضها، وينبغي الإشارة إلى أن هذا التقسيم متداخل نتيجة العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترابطة والمتكاملة، رقم (2-3):



شكل رقم (2–3): تقسيم النفقات العامة

أولاً: تُقسَّم النفقات حسب طبيعتها إلى:

1- نفقات حقيقية Government Purchases,: وهي تمثِّل المشتريات الحكومية من سلع وخدمات إنتاجية ضرورية لقيام الحكومة بوظائفها التقليدية، إضافةً لدور الدولة الحديث في النشاط الاقتصادي، مثل: كافة المشتريات الحكومية من سلع وخدمات لازمة للمحافظة على الأمن، وإعداد وتجهيز القوات المسلحة، وإقامة الطرق والمستشفيات وتشغيلها، وتسيير المدارس والجامعات...إلخ، كما أنها تُعدُّ دخولاً لأصحابها في مقابل ما قدَّموه للدولة من سلع وخدمات إنتاجية، أي مرتبات وأجور موظفي الدولة ومصاريف الصيانة والتشغيل.

2- نفقات تحويلية Transfer Payment,: هي نفقات حكومية تتمُّ في اتجاه واحد من الحكومة إلى بقية القطاعات في الاقتصاد (القطاع الإنتاجي، القطاع العائلي، قطاع العالم الخارجي)، وذلك دون حصول الدولة على أي مقابل عيني أو نقدي. وتنقسم النفقات التحويلية إلى:

أ- نفقات تحويلية اقتصادية: تستخدم الدولة هذه النفقات سعياً لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية، أو لإنتاج بعض السلع والخدمات التي يعجز نظام السوق الحر عن تحقيق الكفاءة في مجال إنتاجها أو استهلاكها، وتتمثل في الإعانات الحكومية لبعض المشروعات الإنتاجية، والتي يكون الهدف منها زيادة الإنتاج/ أو تخفيض الأسعار لبعض السلع والخدمات، والتي قد تكون سلعاً استهلاكيةً ضروريةً، أو أن تصاحب عملية إنتاجها أو استهلاكها منافع خارجية.

ب- النفقات التحويلية الاجتماعية: نفقات حكومية تتمُّ بدون مقابل، هدفها تحقيق البُعد الاجتماعي من الإنفاق العام، مثل: إعانات البطالة، إعانات لكبار السن والعجزة، إعانات حالات الكوارث، والإعانات الممنوحة لأفراد المجتمع الذين تَقلُّ دخولهم الشهرية عن مستوى دخل معين.

ج- نفقات تحويلية مالية: هي نفقات تهدف إلى مواجهة أعباء القروض العامة بهدف سداد الدين العام وأعباء خدمته.

وتختلف الأهمية النسبية للنفقات التحويلية الاقتصادية والاجتماعية والمالية من دولة لأخرى، بل ومن نفس الدولة من فترة لأخرى وفقاً لاختلاف العديد من العوامل الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية السائدة داخل الدولة والفلسفة الاقتصادية التي تتبناها.

ثانياً: تُقسَّم النفقات حسب دوريتها إلى:

أ- نفقات جارية: وهي نفقات لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات الحكومية، وهي نفقات غالبيتها تتسم بالدورية والتكرار، ويطلق عليها النفقات العادية، ويتعين تمويلها من الإيرادات العادية. وتُعَدُّ نفقات ضرورية لتشغيل المرافق العامة، وتأدية الأعمال الحكومية بكافة مستوياتها على المستوى المحلي والمركزي.

ب- نفقات رأسمالية: ينظر إليها كنفقات غير عادية ترتبط بفترة زمنية معينة، وهي فترة تشييد المرافق العامة والبنى التحتية، ومن ثَمَّ يمكن تمويلها من خلال القروض والإصدار النقدي.

لكن مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي تطور دور النفقة العامة لتحقيق أهداف المجتمع (النمو، والاستقرار الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية). وبالتالي فالنظر إلى النفقات العامة على أنها نفقة غير منتجة أو حيادية يُعَدُّ أمراً غير مقبول؛ وذلك لاتساع نطاق الإنفاق على مشروعات البنية التحتية والمدارس والجامعات والمستشفيات، والصيانة الشاملة والإعانات لزيادة الطاقة الإنتاجية والإحلال والتجديد... إلخ.

ثالثاً: تُقسَّم النفقات حسب أهدافها إلى:

أ- نفقات إدارية: وهي النفقات اللازمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق الحكومية من دفاع وأمن وعدالة، وكافة المرافق الادارية والاقتصادية واللازمة لقيام الدولة بوظيفتها الإدارية.

ب- نفقات اقتصادية: والتي تهدف منها الحكومة إلى تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية؛ كتشجيع القطاع الخاص على الإنتاج وزيادة الإنتاج، أو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، وزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال زيادة المتاح من استثمارات البنية الأساسية وزيادة كفاءتها، أو زيادة الاستثمارات في القطاع العام.

ج- نفقات اجتماعية: هدفها زيادة مستوى المعيشة لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة، كإعانات البطالة، وتخفيض حدَّة الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، والتعديل الهيكلي على محدودي الدخل...إلخ.

2- التقسيمات الوضعية (العملية) للنفقة العامة:

يقصد بالتقسيمات الوضعية تلك التقسيمات التي يتمُّ الاستناد إليها في تصنيف النفقات العامة بالميزانية العامة، ومن بين أهم التقسيمات:

* التقسيم الإداري Classification by Organization.

* التقسيم النوعي Classification by Object.

* التقسيم الوظيفي Classification by Function.

- التقسيم الإداري: يتمُّ تقسيم النفقات العامة بما يتوافق مع هيراركية الهيكل الإداري للدولة (وزارة- هيئة أو مؤسسة- وحدات إدارية...إلخ). إذ يتمُّ تقسيم النفقات العامة في الميزانية العامة إلى عدد من الأبواب الإنفاقية، بحيث يخصَّص كل باب أو قسم لجهة إدارية معينة، كوزارة الدفاع، الصحة، التعليم...إلخ. وكل فرع ينقسم بدوره إلى عددٍ من البنود الإنفاقية يُخصَّص كلٌّ منها لوحدة إدارية أقل في مستواها التنظيمي داخل الهيراركية الإدارية من المستوى التنظيمي.

- التقسيم النوعي: يتمُّ فيه تقسيم النفقات بالميزانية العامة وفقاً لطبيعة النفقة، فمثلاً يتمُّ تقسيم النفقات العامة لأي وحدة نوعيًّا إلى أربع مجموعات إنفاقية، هي:

- نفقات مقابل خدمة العمل (الأجور والمرتبات).

- نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج.

- نفقات مقابل برامج الصيانة والنظافة والتشغيل المباشر.

- نفقات مقابل أصول رأسمالية.

- التقسيم الوظيفي: تُقسَّم النفقات إلى مجموعات إنفاقية مختلفة، وكل مجموعة تختص بأداء وظيفة محددة من الوظائف التي تقوم بها الدولة، كوظائف الدفاع، الأمن الداخلي، الصحة، التعليم، الثقافة والإعلام، إذ يتمُّ توزيع أو تبويب هذه النفقات على الوظائف بغض النظر عن الجهات الإدارية التي ستقوم بهذه الوظائف. فمثلاً وظيفة الصحة يمكن أن يتمَّ تأديتها من خلال وزارة الصحة، وكذلك في وزارة التعليم (الصحة المدرسية)، وفي وزارة الدفاع (الخدمات الصحية لأفراد

القوات المسلحة) وهكذا. ومن ثَمَّ؛ فإن تحديد الإنفاق العام على البرامج الصحية يستلزم تحويل النفقات المتوقعة لكل وزارة على البرامج الصحية ومجموع المنفق على البرامج الصحية بمختلف الوزارات، وهو ما يمثِّل الإنفاق العام على الرعاية الصحية.

مؤشرات قياس نمو النفقة العامة:

تُعرف المؤشرات الاقتصادية بأنها تلك البيانات والتقارير الاقتصادية المجدولة لقياس أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ بهدف معرفة مدى قوة أو ضعف اقتصاد الدولة، وذلك للتعرف على الأوضاع الحالية أو لمحاولة التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية في المستقبل. أو هي بمثابة أداة لقياس أداء مختلف القطاعات الاقتصادية وتقييمها، أي أنها تسمح بالتنبؤ المستقبلي ودق ناقوس الإنذار المبكر؛ حتى يمكن تشغيل الخطط البديلة لمواجهة وتسيير المخاطر للنهوض بالاقتصاد قَبل وصوله لمرحلة يصعب فيها التعامل مع تلك المخاطر المحتملة.

ويشير تتبع تطور النفقات في مختلف الدول إلى وجود اتجاه عام لتزايد النفقات العامة بشكل مطلق. ويؤخذ على أسلوب قياس نمو النفقة العامة أن جانباً من الزيادة في النفقات العامة قد يرجع إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهي تُعَدُّ زيادةً ظاهريةً وليست حقيقيةً، ولذلك يستخدم مؤشر اقتصادي آخر لقياس نمو النفقات العامة، وهو النسبة المئوية للنفقات العامة إلى الناتج القومي الإجمالي. وهذه النسبة تقيس مقدار الزيادة في نصيب النفقات العامة من الناتج القومي الإجمالي، كما تستخدم مرونة الإنفاق العام لقياس تطور النفقات العامة، وهي عبارة عن التغير النسبي للإنفاق العام على التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي. وإذا تجاوزت مرونة الإنفاق العام الواحد الصحيح دلَّ ذلك على أن التغير النسبي في النفقات العامة يفوق التغير النسبي في الناتج القومي الإجمالي. وأرجع الاقتصادي موسيجراف ,Musgrave أن النفقات العامة نسبة إلى الناتج القومي الإجمالي تُعدُّ مقياساً لحجم القطاع العام في الدولة.

ويوجد العديد من المؤشرات التي تستخدم في قياس نمو الإنفاق العام، منها:

1- الميل المتوسط للإنفاق العام: يُعبِّر هذا المؤشر عن ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يذهب إنفاقاً عامًّا، ويتمُّ الحصول عليه من خلال ناتج قسمة النفقات العامة لسنة معينة على الدخل القومي للسنة نفسها. ويُعدُّ هذا المؤشر ذا أهمية خاصة؛ لأنه يعبر عن درجة تدخل الدولة في

النشاط الاقتصادي، فكلما ارتفعت قيمته كلما دلَّ ذلك على زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي، كما يعبر عن درجة إشباع الحاجات العامة.

2- الميل الحدِّي للإنفاق العام: يمثِّل ذلك الجزء من الزيادة في الدخل القومي الذي تستخدمه الدولة في إشباع الحاجات العامة، وهو عبارة عن التغير في الإنفاق العام عندما يتغير الدخل بمقدار وحدة واحدة. وبالتالي؛ فإن الميل الحدي للإنفاق العام يساوي التغير في الإنفاق العام مقسوماً على التغير في الناتج المحلي الإجمالي، وتكون قيمة الميل الحدِّي للإنفاق العام ما بين الصفر والواحد الصحيح، ويستعمل هذا المؤشر للمقارنة بين الدول، وكذلك للمقارنة بين الفترات المختلفة لنفس الدولة. ويمكن التعبير عن ذلك رياضيًّا بالمعادلة التالية: إذ إن (Y) الدخل القومي، (a) الحد الثابت، (B) الميل الحدِّي، (x) الإنفاق العام.

3- المرونة الدخيلة للإنفاق العام: يقيس مدى استجابة الإنفاق العام للتغير في الدخل. وهو عبارة عن خارج قسمة التغير النسبي في الإنفاق العام على التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي، أو أنها تساوي خارج قسمة الميل الحدِّي للإنفاق العام على الميل المتوسط للإنفاق العام، وتعبر القيمة العددية عن مدى استجابة الإنفاق العام للتغيرات في الدخل القومي، فإذا كانت أكبر من الواحد الصحيح دلَّ ذلك على أن الاستجابة عالية، في حين تكون الاستجابة ضعيفةً إذا كانت القيمة أقل من الواحد الصحيح، ويعبر عنها رياضيًّا وفق الصيغة التالية، إذ إن (Y) الدخل القومي، (A) الحد الثابت، (X) الإنفاق العام، (b) معامل المرونة الدخلية.

4- متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام: يعبر عن نصيب كل فرد من أفراد المجتمع من الإنفاق العام، ويدلُّ ذلك على مستوى الرفاهية ودرجة إشباع الدولة للحاجات العامة للأفراد. ويمكن حساب ذلك بخارج قسمة إجمالي الإنفاق العام على عدد سكان الدولة.

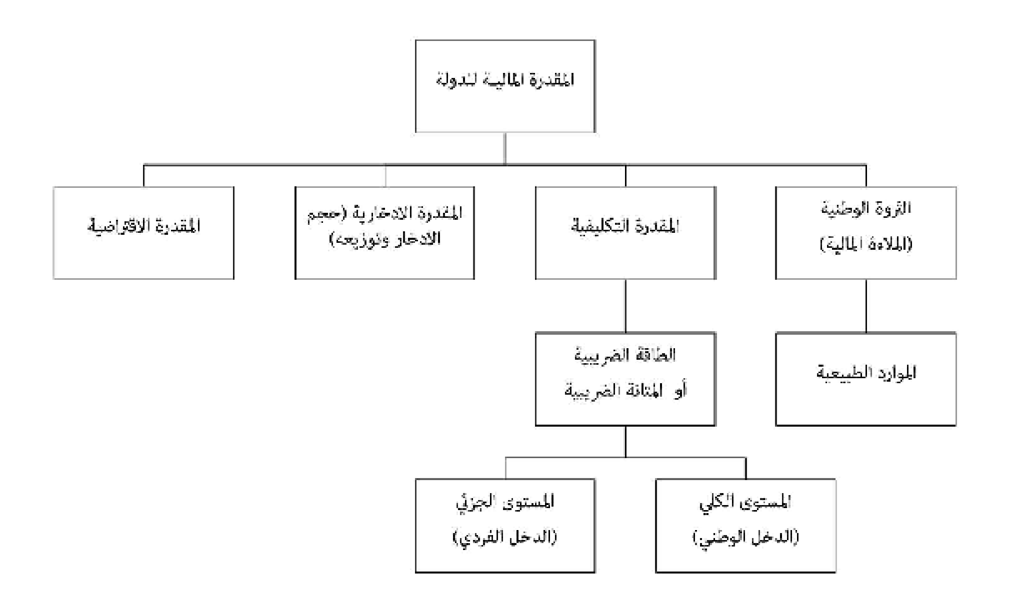
محددات الإنفاق العام:

دور الدولة في الاقتصاد والمقدرة المالية الوطنية: يتحدَّد حجم الإنفاق العام بدور الدولة في النشاط الاقتصادي وكذلك بالمقدرة المالية الوطنية للدولة. إذ اقتصر دور الدولة في الفكر التقليدي على (الدفاع والأمن والعدالة)، ولا تنشغل الدولة بغير ذلك إلا بصفة استثنائية وذلك لضمان القيام بهذه المهام. ونزولاً على تعاليم المذهب الفردي الحر، والذي اعتقد بالحرية الاقتصادية وبقدرتها

على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، لم تكن الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية، كما لم تهدف إلى إعادة تشكيل البنيان الاجتماعي، ورأت تحقق التوازن الكامل بدون تدخل وحيادية المالية العامة.

لكن في أوائل القرن العشرين تطور دور الدولة وبدأت تخرج عن حيادها، وأصبحت مسؤولةً عن تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وذلك تحت وطأة الأزمات الاقتصادية التي عايشها العالم إبَّان فترة الكساد العظيم. وعليه؛ تنوعت النفقات العامة تبعاً لتنوع وظائفها وتعدد أغراضها فاتسع نطاق النفقات الاقتصادية، وذلك نتيجة دعم بعض الفروع الإنتاجية، والعمل على تقليل البطالة، وإعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات المختلفة، وبذلك أصبحت النفقات العامة، إضافةً إلى مالها من أغراض مالية، أداةً من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية، فزاد حجم النفقات العامة وارتفعت نسبتها إلى الدخل القومي.

المقدرة المالية الوطنية (المقدرة التكليفية للاقتصاد الوطني): تُعدُّ المقدرة المالية للدولة العنصر الرئيسي لتحديد مقدار الإنفاق الواجب صرفه، فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة التي تحدد مبلغ الاعتمادات المالية والواجب تخصيصها لعملية الإنفاق العام للفترات المقبلة. وتُشكِّل الطاقة الضريبية (أو المتانة الضريبية) وقدرة الدولة على الاقتراض العام أهم عناصر المقدرة المالية للدولة.



المصدر: (إعداد المؤلف).

شكل رقم (2–4): محددات المقدرة المالية للدولة

أي أن النفقات العامة تتحدد بالثروات التي تمتلكها من الموارد الطبيعية، وكذلك قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة، وقدرة الاقتصاد القومي أو الدخل القومي على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها، وهي الضرائب والأعباء شبه الضريبية (مثل: الرسوم، والقروض)، والمقدرة الادخارية والاقتراضية، والإصدار النقدي الجديد دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد، أو بالمقدرة الإنتاجية الوطنية، أو بقيمة النقود. وتتوقف المقدرة المالية أو الضريبية الوطنية على عدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية ونقدية؛ كالتالي:

1- حجم الدخل القومي وكيفية توزيعه بين الفئات الاجتماعية، إذ ترتفع الطاقة الضريبية الوطنية بارتفاع مستوى الدخل القومي، وبزيادة سوء توزيعه بين فئات المجتمع.

2- اعتبارات المحافظة على مستوى المعيشة.

3- مدى حجم القطاع الخاص مقارنةً بالقطاع العام.

4- اعتبارات المحافظة على قيمة النقود.

كذلك فإن مستوى النشاط الاقتصادي (الطلب الفعلي) يحدد مستوى النفقات العامة والتي بدورها هي الأخرى تؤدِّي إلى زيادة النشاط الاقتصادي، وقد اكتسب (الطلب الفعلي)، كمحدد للنفقات العامة، أهميةً كبيرةً في ظل الدولة المتدخلة وذلك تحت تأثير الفكر الكينزي. وبالتالي؛ فإن النفقات العامة تُعدُّ أداةً من أدوات السياسة الاقتصادية التي تؤثر في الطلب الفعلي، وفي مستوى التشغيل والدخل والمستوى العام للأسعار. ويقصد بالطلب الفعلي مجموع النفقات المتوقعة؛ سواء كانت خاصةً أو عامةً.

ظاهرة ازدياد النفقة العامة (قانون فاجنر):

يُعدُّ أدولف فاجنر «A. Wagner, 1813 1883-» من أوائل الاقتصاديين الذين أدركوا الارتباط الطردي بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي، وأول إطار تنظيري للعلاقة بين الدخل القومي والإنفاق الحكومي؛ إذ قام فاجنر بدراسة تطور نفقات الدول الأوروبية خلال القرن

التاسع عشر وانتهى إلى قولٍ مفاده: «وجود اتجاه عام نحو زيادة أوجه نشاط الدول مع التطور الاقتصادي»، وصاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يعرف باسم قانون فاجنر كالتالي: «كلما حقَّق مجتمع ما معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة، وبالتالي زيادة الإنفاق الحكومي بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي».

وبصيغة أخرى: «يوجد اتجاه طبيعي نحو نمو وزيادة حجم النفقات العامة، وازدياد أهميتها في النشاط الاقتصادي مع مرور الزمن». ويفسر ذلك أن النمو الاقتصادي يصاحبه زيادة درجة التصنيع وتعدُّد الأنشطة الاقتصادية، وزيادة ارتباط الأنشطة الاقتصادية بعضها البعض، الأمر الذي ترتب عليه مزيد من التدخل الحكومي لتنظيم تلك الأنشطة ومواجهة الطلب المتزايد على المنتجات العامة، ومن ثَمَّ زيادة الإنفاق العام بنسب مرتفعة مقارنةً بالزيادة في الدخل الناتجة عن النمو الاقتصادي. إضافةً إلى أن ارتفاع مستويات الدخول يتطلب مزيداً من الإنفاق الحكومي نتيجة الضغط على الحكومة من أجل توفير المزيد من الخدمات.

ومن هنا اعتبر الاقتصاديون هذا قانوناً عامًّا من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي؛ حيث اقترن تطور دور الدولة الحديثة بتطور النفقات العامة، إذ عادةً ما تلجأ الحكومات إلى زيادة النفقات كسباً للرأي العام من خلال توفير بعض الخدمات العامة. كما أن التوسع في العلاقات الدولية والدبلوماسية والاشتراك في المنظمات الدولية، وتقديم المنح والإعانات ومعاونة بعض الدول لتحقيق مشروعات التنمية أدَّى ذلك هو الآخر إلى زيادة الإنفاق العام.

إضافةً إلى أن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي أدَّى إلى تحملها نفقات رفع مستويات الطبقات الفقيرة والحد من الهوة السحيقة القائمة بينها وبين الطبقات الغنية، لذا زاد الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم وتقديم العديد من الخدمات المجانية، أو تقديم الإعانات النقدية أو دعم بعض السلع الأساسية بهدف اعتبارات العدالة والسلام الاجتماعي. إضافةً إلى أنه عندما يكون الطلب الفعلي أقل من مستوى التشغيل الكامل فيجب العمل على رفع الميل المتوسط للاستهلاك؛ من خلال زيادة دخول الطبقات الفقيرة والتي تتمتع بميل مرتفع للاستهلاك وذلك في ضوء التعاليم الكينزية.

وبصفة عامة؛ بدأ التدخل في الشؤون الاقتصادية بصورة ملحوظة عقب أزمة الكساد العظيم، وتمثلت أهم السياسات المتدخلة سياسة روزفلت في أمريكا والتي عرفت بالنهج الجديد فيما بين عامي 1933-1939م، وفي سياسة شاخت في ألمانيا بين عامي 1932-1935م، وفي سياسة ليون بلوم في فرنسا والتي عرفت بسياسة القوة الشرائية في عام 1936م. ثم ازداد التدخل بعد الحرب العالمية الثانية بهدف إعادة إعمار الدول التي دمرتها الحرب، وتحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية؛ وهو ما أدَّى إلى زيادة النفقات العامة.

ويتضح مما سبق أن ظاهرة الزيادة في الإنفاق العام ترجع إلى واحد أو أكثر من العوامل التالية:

- مجموعة من العوامل الاقتصادية.
- مجموعة من العوامل الاجتماعية.
- مجموعة من العوامل الإدارية والسياسية.

مجموعة العوامل الاقتصادية: وتتضمن زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع مستوى المعيشة، وزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي. فزيادة النمو الاقتصادي تؤدِّي إلى زيادة الدخل الحقيقي للأفراد والمجتمع، وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات العامة، مما يؤول في النهاية إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من الزيادة في الدخل. فالنصف الأخير من القرن العشرين قد شَهِد دوراً مهمًّا لتشجيع الصادرات وزيادة قدرة السلع الوطنية على المنافسة في الأسواق المحلية والأجنبية، وذلك من خلال المنح والإعانات المباشرة وغير المباشرة للمنتجين والمصدرين. إضافةً إلى أن النمو الاقتصادي صاحبه زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة، وتحديث وسائل الإنتاج، وزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير.

ومن جانب آخر يمكن القول: إنّ هناك جزءاً من الزيادة في الإنفاق العام في الدول النامية يرجع إلى انخفاض كفاءة النفقة العامة، وزيادة الهدر والتبديد في الموارد الاقتصادية داخل القطاع الحكومي، نظراً لتولي المناصب العامة والقيادية في العديد من الدول النامية أصحاب الثقة والولاء، وليسوا من أصحاب الخِبرة والمعرفة.

العوامل الاجتماعية: ترجع بصفة عامة للزيادة المطردة في عدد السكان وتبعثرهم على مساحات كبيرة، كذلك زيادة الخلل في توزيع الدخول والثروات وزيادة عدد الأفراد تحت خط الفقر، وتقديم الإعانات الصحية وإعانات البطالة، وزيادة الإنفاق على البرامج الموجهة للفقراء والتي يُعتمَد عليها لتقليل فجوة الفقر، وهي قد تكون نقديةً أو حقيقيةً (سلع وخدمات).

العوامل الإدارية والسياسية: زيادة الدور الحكومي ينعكس في زيادة الإنفاق العام اللازم لقيام الدولة بوظائفها الإدارية اللازمة لتسيير المرافق العامة وإدارة شؤون الاقتصاد الوطني. ويمكن أن يرجع زيادة الإنفاق العام في الدول النامية إلى انخفاض الكفاءة الإدارية في مختلف الوحدات الإدارية والتي ترجع إلى انخفاض وقصور البرامج التدريبية، إضافةً إلى تولي الإدارة مجموعة من الأفراد لا يتمتعون بأي ميزات علمية أو عملية بل على قدر الثقة والولاء لأنظمة الحكم السائدة، إضافةً إلى انتشار البيروقراطية الحكومية والفساد.

أضف إلى ذلك بعضاً من العوامل السياسية كعدم الاستقرار السياسي والذي يؤدِّي إلى تعبئة الموارد وتوجيهها إلى تمويل نفقات الحروب. ومن ناحية أخرى؛ فإن ديكتاتورية النظم السياسية تؤدِّي هي الأخرى إلى زيادة الإنفاق العام، لكنّ انتشار الديمقراطية يؤدِّي إلى إمكانية محاسبة الحكومات لترشيد الإنفاق، كما أنها تمثِّل ضغطاً لترشيد الإنفاق وتقليل الهدر والإسراف في كافة الأعمال الحكومية. وكذلك فإن تنافس الأحزاب للوصول إلى الحكم يؤدِّي إلى تقديم المزيد من الخدمات والإعانات والمساعدات لأكبر عدد ممكن من الأفراد؛ حتى تجني هذه الحكومة المزيد من الأصوات وبقاءها في الحكم.

وعلى ضوء ما سبق؛ يمكن حصر الأسباب المختلفة لظاهرة ازدياد النفقة العامة كالتالي:

أولاً: الأسباب الاقتصادية:

1- زيادة الثروة ونمو الدخل القومي وتدهور قيمة النقود: تؤدِّي زيادة الثروة إلى حصول الدولة على حصيلة أوفر من الضرائب وغيرها من الإيرادات، كما أن مقاومة الأفراد تقل أمام جباية الدولة من الإيرادات، لكن هذا الوضع يختلف باختلاف الظروف الاقتصادية لكل دولة .

2- توسع الدولة في مشروعاتها العامة: وسبب ذلك هو سياسة الدولة التدخلية في المجالات الصناعية والتجارية، وميل بعض مشروعاتها الخدمية للاحتكار (كالمياه، والكهرباء) والزيادة

الظاهرية في توليد تلك المشروعات للإيرادات.

3- الدورة الاقتصادية: تتابُع فترات الرخاء والكساد من شأنه أن يزيد النفقات العامة، ففي فترات الرخاء يسود التفاؤل، فتوسع الدولة من وظائفها وتتخذ وظائف جديدة فيزيد الإنفاق العام، بينما في فترات الكساد يكون هذا التوسع في الوظائف العامة للدولة قد استقر في نظام الدولة الاقتصادي؛ فتضطر للإنفاق بنفس المعدل الزائد رغم قلة الموارد.

4- المنافسة الأجنبية: عُنِيت الكثير من الدول بعد الأزمات الاقتصادية العالمية بحماية صناعتها الوطنية ضد المنافسة الأجنبية بوسائل شتى؛ كالإعانات المالية التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات للتمكن من منافسة المشروعات الأجنبية المماثلة.

ثانياً: الأسباب الاجتماعية: زيادة السكان، واتساع المدن، ونمو الوعي الاجتماعي، والمطالبة بمزيد من الوظائف، والتأمين ضد البطالة والعجز والشيخوخة، إضافةً إلى أن زيادة السكان تتمُّ بصفة خاصة بين الطبقات الفقيرة، مما يؤدِّي إلى زيادة الخدمات المطلوبة من الدولة، وبالتالي زيادة الإنفاق العام.

ثالثاً: الأسباب الإدارية: وترجع هذه الأسباب إلى عدم تطور الإدارة الحكومية بنفس نسبة تطور وظائف الدولة مما يؤدي إلى خلل في قيام هذه الإدارة بوظائفها، إضافةً إلى عدم التطور الكافي للإدارة، وسوء التنظيم الإداري، وزيادة عدد الموظفين غير المؤهلين، مما يؤدي لزيادة الإنفاق العام زيادةً لا تقابلها زيادةٌ في الإنتاج.

رابعاً: الأسباب المالية: سهولة الاقتراض والسحب من الاحتياطيات، وعدم حوكمة القواعد المالية مما ساعد على زيادة الإنفاق.

خامساً: الأسباب السياسية: تؤدِّي بعض العوامل السياسية إلى زيادة الإنفاق العام، وأهمها: الحروب، والنزاعات الحزبية والمحلية والإقليمية.

الآثار المباشرة وغير المباشرة للإنفاق العام:

هناك العديد من الآثار المباشرة وغير المباشرة للإنفاق العام، فمثلاً زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدِّي إلى توليد دخول من عوائد تلك الاستثمارات، كذلك الإنفاق على التعليم والرعاية

الصحية يرفع من كفاءة القوى العاملة، كما أن الإنفاق على البنية الأساسية يؤدِّي إلى زيادة كفاءة رأس المال، ومن هنا تؤثر النفقات العامة على الطلب الكلي، وبالتالي زيادة نمو الناتج القومي.

إضافةً إلى أن عائد النفقة العامة يختلف باختلاف نوعها، فنجد أن النفقات العامة الحقيقية تؤدِّي إلى زيادة الإنفاق العام نتيجة زيادة دخول الأفراد مباشرةً، لكن النفقات العامة التحويلية يختلف تأثيرها باختلاف استخدام المستفيدين منها، فنجد أنها قد توجه إلى الإنفاق الداخلى مما يؤدِّي إلى زيادة الناتج القومي، وقد تتسرب من الاقتصاد سواء للخارج أو في صورة اكتناز مما يجعلها لا تؤثر على الناتج القومي. وبالتالي؛ يمكن أن تنقسم الآثار غير المباشرة للإنفاق العام في الإنتاج والاستهلاك إلى:

- الاستهلاك المولد: وهو ما يعرف بأثر مضاعف الإنفاق الحكومي.
- الاستثمار المولد: وهو ما يعرف بأثر المعجل.

أي أن الإنفاق العام يؤدِّي إلى آثار غير مباشرة تعمل على تحفيز الاستهلاك (مضاعف الإنفاق)، وزيادة الاستهلاك بدوره تعود فتؤدِّي إلى زيادة الإنتاج (المعجل)، ومن خلال اندماج المعجل والمضاعف تزداد الآثار المترتبة عليهما.

أثر المضاعف: قدَّم جون مينارد كينز فكرة مضاعف الاستثمار، ويقصد به: أن الزيادة في الإنفاق على الاستثمار تؤدِّي إلى زيادة الدخل القومي بكميات مضاعفة، ويرجع ذلك إلى أن الزيادة في الاستثمار تؤدِّي إلى نفقات متتالية، وتسمَّى العلاقة بين الزيادة في الدخل القومي وزيادة الاستثمار بمضاعف الاستثمار. أما مضاعف الإنفاق العام يقصد به: مقدار التغير في الدخل القومي (الطلب الفعلي) نتيجة تغير الإنفاق العام بوحدة نقدية واحدة؛ أي الرقم الذي إذا ضرب في الإنفاق العام الأَوَّلي أعطى التغير النهائي في الدخل القومي (الطلب الفعلي).

ويرجع ذلك إلى أن النفقات العامة تؤدِّي إلى توزيع دخول مختلفة في شكل أجور وفوائد وريع وأرباح. فالمستفيدون من هذه الدخول يخصِّصون جزءاً منها للإنفاق على الاستهلاك وجزءاً للادخار، ويتوقف الجزء الذي يخصص للاستهلاك على الميل للاستهلاك. وهذا الجزء المخصص للاستهلاك يحفز على زيادة العمليات الإنتاجية، والذي يؤدِّي إلى توليد دخول جديدة تنقسم بدورها إلى استهلاك وادخار من جديد، وهكذا تستمر الدورة، وهو ما يعرف بدورة الدخل (الإنفاق على

الإنتاج، الدخل، الاستهلاك، الإنتاج)، إذ يضيف الإنفاق زيادات متتاليةً ومتناقصةً (من الاستهلاك والإنتاج)؛ أي أن الإنفاق الأوَّلي يؤدِّي إلى سلسلة متتالية من النفقات المتناقصة تزيد إجمالها عن كمية الأنفاق الأولي، وهو ما يعرف بالاستهلاك المولد أو أثر المضاعف.

ويتوقف أثر المضاعف على الميل الحدِّي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه. لكنّ لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية مضاعفاً خاصًّا، وذلك لاختلاف الميل الحدِّي للاستهلاك من فئة لأخرى، وكذلك لاختلاف دورة الدخل المتولدة لكل إنفاق لآخر، فهناك:

- نفقات مخصَّصة للأجور والرواتب والإعانات الاجتماعية، تخص فئةً تتميز بميل حدي للاستهلاك مرتفع، وهو ما يعني ارتفاع أثر مضاعف إنفاقها.

- نفقات مخصَّصة للمواد الأولية والجهاز الإنتاجي، وهي فئات ذات دخل مرتفع، وبالتالي ميل حدِّي للاستهلاك منخفض، وهو ما يعني مضاعفاً منخفضاً.

- نفقات مخصَّصة للسلع والخدمات، وهي ذات طبيعة وَسَط بين النوعين السابقين.

أي أن مضاعف الإنفاق العام يتوقف على عاملين:

- أولهما: نوع المستفيد من النفقة ومقدار ميله للاستهلاك.

- ثانيهما: نوع النفقة، هل هي نفقة حقيقية تؤدِّي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي؟ أم نفقة تحويلية لا تؤدِّي إلى زيادة في الدخل القومي؟.

لكن على الرغم من ارتفاع الميل الحدِّي للاستهلاك في الدول النامية إلا أن المضاعف منخفض؛ وذلك يرجع لقلة إمكانات التوسع الإنتاجي وقلة مرونته، أي انحصار وضغط سلسلة الاستهلاكات المتتالية. وعليه؛ فإن المضاعف لا ينتج كل آثاره إلا في اقتصاد يتمتع فيه الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية للاستجابة للزيادات المتتالية للاستهلاك. فالسياسة المالية المحفزة للانتعاش الاقتصادي تحقن الاقتصاد بزيادة الإنفاق العام حقناً أوليًّا، ويعتمد الحقن على مفعول الزيادات المتتالية في الإنتاج والدخول والاستهلاك.

أثر المعجل (المسارع): إضافةً إلى الآثار غير المباشرة التي تترتب على الإنفاق العام (أثرها على الحلقات المتتابعة للاستهلاك المتولد عن الإنفاق الأوَّلي) هناك آثار غير مباشرة أخرى تترتب على النفقات العامة من خلال الزيادة في الطلب على الاستثمار (الاستثمار المتولد أو التابع) الناتج عن زيادة الطلب النهائي على المنتجات.

فالمعجل يبين أثر معدل التغير في الإنتاج القومي (الاستهلاك والاستثمار). أي أن أثر المعجل يظهر بعد أثر الإنفاق الذي أدّى إلى زيادة أولية في الناتج القومي إلى زيادة في الاستثمار بنسبة أكبر. ويتوقف أثر المعجل على معامل رأس المال (معامل الاستثمار)؛ أي على العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج.

وبمعنى آخر؛ هو أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار، أي أنه يعبر عن أثر الزيادة في الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، فحجم الاستثمار يعتمد على التغيرات في حجم الطلب الكلي، والمعجل يوضح سلوك الاستثمار في المخزون من السلع. ويبين أثر المعجل أن حجم الاستثمار يعتمد على التغييرات في حجم الطلب الكلي؛ أي أن المعجل يعبر عن الاستثمار التابع أو المشتق؛ لأن الزيادة في الاستثمار لا تقتصر على الاستثمار الأولي أو المستقل، ولكنْ تؤدِّي الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية لزيادة أخرى في الاستثمار.

فإنتاج حجم معين من السلع يتطلب حجماً معيناً من رأس المال (الأصول المنتجة)، أي من المواد الأولية والآلات والمباني، وهذا يستلزم بالضرورة التوسع في الاستثمار. ولكن الزيادة في الاستثمار المتولد لا تتوقف عند هذه المرحلة بل تؤدِّي إلى سلسلة متتالية من الاستثمارات المولدة (تتوقف على طول سلسلة التداخل الفني الصناعي). وهي أوضاع تختلف تبعاً لدرجة تقدم الفن الإنتاجي وطبيعة كل صناعة، وبالتالي فإن لكل صناعة معجلاً خاصًّا بها.

ومن هنا تتضح الآثار غير المباشرة للإنفاق العام في الإنتاج والاستهلاك، إذ يحدث تداخل بين المضاعف والمعجل، أي ما يطلق عليه المضاعف المركب أو المزدوج. ويحدث تداخل بين أثر الاستثمار المولد في استمرار الحركة التراكمية وما وراء حدودها، ويكون الميل الحدي للادخار موجباً فيؤدِّي إلى أن يبدأ المضاعف عمله من جديد.

أثر الإنفاق العام على النمو:

تؤثر النفقات العامة بطرق مباشرة أو غير مباشرة على النمو الاقتصادي، فزيادة الإنفاق الحكومي تُعزِّز دورة الدخل وتُحدِث حركاتٍ تراكميةً (بفعل المضاعف أو المعجل كما اتضح آنفاً). علاوةً على أن النفقات العامة تؤدِّي إلى تنمية عناصر الإنتاج كمًّا وكيفاً، أي عن طريق زيادة الكمية الموجودة من عناصر الإنتاج أو زيادة كفاءتها الإنتاجية، وذلك من خلال النفقات الاستثمارية التي تؤدِّي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية. كذلك فإن النفقات الاستهلاكية (أو النفقات الجارية) والتي تُخصَّص إلى التعليم والتدريب والأبحاث والإعانات الاجتماعية، وحتى الإعانات الاقتصادية للمشروعات فهي تزيد من أرباحها، وكذلك الإنفاق على الأمن والدفاع والعدالة فهي تؤدِّي إلى الاستقرار. وبالتالي؛ زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية، وعليه تزداد معدلات النمو الاقتصادي.

وتؤثر النفقات العامة على الناتج المحلي والذي يتوقف حجمه على الطلب الفعلي، أي على الإنفاق الكلي من المستهلكين والمستثمرين. وقد اعتبر الفكر الكلاسيكي أن نطاق النفقات العامة المنتجة (هي المادية فقط)، أما النفقات على الخدمات (التعليمية والصحية) رأى أنها غير منتجة. في حين يعبر المفهوم الحديث عن مفهوم واسع للإنتاج، ويشمل الإنتاج المادي والخدمي معاً.

ويمكن توضيح دور النفقات العامة الإنتاجية والاستهلاكية في الطلب الفعلي وأثر ذلك على معدل النمو الناتج المحلي؛ كالتالي:

- يتوقف النمو الاقتصادي على حجم النفقة ونوعها: وما إذا كانت نفقاتٍ حقيقيةً (تشكل بمقدارها طلباً على السلع والخدمات) أو تحويليةً (يتوقف أثرها في الطلب الفعلي على كيفية تصرف المستفيدين منها، وعلى ما ينتج عنها من تسرب من دورة الدخل)؛ كالمنح، أو الهبات، أو سداد فوائد دين لدول بالخارج.

- مدى تأثير الطلب الفعلي في حجم الإنتاج والتشغيل: وهو يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي. أي أن أثر الطلب الفعلي ينقسم بين الإنتاج والأسعار، بحيث يزداد الأثر في الإنتاج ويقل الأثر في الأثمان.

وتتأثر فعالية الإنفاق بتحقيق الأهداف التي تتبناها الحكومات. فالمرحلة التنموية وطبيعة الأوضاع الاقتصادية كلها تحدِّد توجُّهات الإنفاق العام بغض النظر عن شعارات النظم السياسية حول برامجها؛ إذ أوضحت الدروس المستفادة من التجارب الدولية أن:

- الإنفاق العام يلعب دوراً مهمًّا في تحقيق الأهداف المتعلقة بالنمو الاقتصادي وتوزيع مكاسب هذا النمو على فئات المجتمع المختلفة، وذلك لرفع مستويات المعيشة والرفاهية للمجتمع بجميع فئاته.

- زيادة الإنفاق لتحفيز النمو في حالة الركود، وتوجيه هذا الإنفاق بصفة أساسية للقطاعات الداعمة للنمو بشكل أكثر.

- الأخذ في الاعتبار البُعد الاجتماعي وعدالة توزيع الدخول، وذلك بالإنفاق في مجالات الصحة والتعليم والخدمات العامة، ليكفل إتاحة الخدمات الضرورية لجميع فئات المجتمع، خاصةً الفئات المهمشة.

- تغير هيكل الإنفاق بالتغيرات الاقتصادية والسكانية، فزيادة عدد كبار السن تؤدِّي لمتطلبات زيادة الإنفاق على المعاشات.

- توظيف الإنفاق وتوجيهه لمجال الضمان الاجتماعي هو الأكثر تعبيراً عن الإنفاق الحكومي، ففي الدول ذات الدخل المرتفع يرتفع بها نسبة الإنفاق الاجتماعي نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي. إذ يأتي الإنفاق الاجتماعي في المستوى الأول، والرعاية الصحية في المستوى الثاني في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. كما تأتي الرعاية الصحية على قمة أولويات الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية، وتنظر تلك الدول إلى الإنفاق الصحي على أنه نوع من الاستثمار؛ لأنه العامل الأول لرفع الإنتاجية، ويأتي التعليم في المستوى الثالث، وهو أيضاً يُعدُّ استثماراً طويل الأجل في رأس المال البشري وأحد عناصر الإنتاج.

- أبرزت الخِبرة الدولية أيضاً أن هيكل الإنفاق لا يعبِّر عن الأولويات بقدر ما يعبِّر عن الاحتياجات القائمة.

- إلا أن أدوات الإنفاق الحكومي وفعاليته تتأثر بدرجة المركزية والنظام السياسي القائم بالبلاد.

دور الاستثمارات العامة في توزيع الدخول:

ساعد نمو الوعي الاجتماعي المعاصر على إحداث مسؤوليات جديدة للدولة؛ ألا وهي تحقيق التوازن الاجتماعي، وتحسين توزيع الدخول بين فئات المجتمع، وإقامة العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات العامة لجميع الفئات في مختلف الميادين، من صحة وتعليم وثقافة وإسكان... إلخ، ومما لا شك فيه أن تحمل الدولة لهذه المسؤولية يستدعي زيادة الاستثمارات الموجهة لتنفيذ تلك البرامج. وكذلك التأثير الأولي على توزيع الدخل؛ من خلال تحديد الحد الأدنى من الأجور ومكافآت عوامل الإنتاج ودعم السلع الأساسية. ومن هنا تشغل الاستثمارات العامة حيزاً كبيراً في الطلب الكلي، كما تلعب الاستثمارات العامة دوراً مهمًّا في توسيع القاعدة الإنتاجية. وبالتالي؛ فإن الاستثمارات العامة يمكنها أن تؤثر على توزيع الدخل الوطني من خلال ما يلي:

- التدخل في توزيع الدخل الأولي بين الذين شاركوا في العملية الإنتاجية عن طريق النفقات الحقيقية وتحديد مكافآت عناصر الإنتاج (عوائد عوامل الإنتاج).

- التدخل عن طريق ما تجريه من تعديلات لازمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والذي يتمُّ عن طريق النفقات التحويلية.

واعتماداً على القاعدة «السياسة المالية تتحدد بآثارها»: فالسياسة تُقصَد لآثارها، وعلى قدر ما يترتب عليها من آثار يجب أن تتحدد هذه السياسة. والطلب الفعلي يتحدد عند المستوى الذي يحقق توازن التشغيل الكامل في الدول المتقدمة، وعند المستوى الذي يلزم لتحقيق التنمية في الدول النامية. ففي حالة نقص التشغيل الكامل يجب رفع مستوى الطلب الفعال من خلال زيادة الإنفاق العام حتى يصل إلى المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل. ومعنى ذلك أن حجم الاستثمارات العامة يتحدد بآثارها في الطلب الفعلي والتي تحدد مستوى النشاط الاقتصادي.

المبحث الثالث: الدين العام وأثره على النمو وعدالة توزيع الدخول:

شَهِدت فلسفة التمويل بالدَّين العام جدلاً حادًّا واختلافاً كبيراً بين المدارس الاقتصادية، ويرجع ذلك الاختلاف، بصفة أساسية، إلى تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعاقبت على المجتمعات. ومن هنا تباينت آراء رواد الفكر الاقتصادي منذ القرن السادس عشر الميلادي بين مؤيد ومعارض، إذ رأى المؤيدون أن التمويل بالدين يحفز النشاط الاقتصادي ويضمن التوظف

الكامل دون إثقال كاهل الجيل الحالي، أما المعارضون فرأوا أنه يُثقِل كاهل الأجيال القادمة وينتج عنه آثار سلبية على المدى الطويل.

وتؤكد الأدبيات الحديثة على أهمية الحفاظ على نسبة مثلى للدَّين العام (نِسبةً إلى إجمالي الناتج المحلي) لتستطيع الدولة الوفاء بأعباء الدَّين وتحقيق معدلات نمو مقبولة. وتُعرف النسبة المثلى للدَّين بأنها تلك النسبة التي في ظلها يزداد النمو الاقتصادي، وتتحقق الرفاهية الاجتماعية، وتقل معها المخاطر الاستثمارية والائتمانية والسيادية للدولة. أو هي النسبة التي تتوافق مع قدرة الدولة على تحقيق استدامة الدين، إذ أكدت واحدة من الأدبيات والتي ربما تعد أكثرها شهرةً لدراسة العلاقة بين النمو والدين لـ (Rogoff, 2010 Reinhart and) على أن زيادة نسبة الدين العام تمثل عائقاً أمام النمو إذا ما تجاوزت حد (أو عتبة) 90 %، كما أوضحت الدراسة أن الدول التي تجاوزت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عن 120٪ كان معدل النمو الاقتصادي بها منخفضاً.

ماهية الدين العام وأدواته:

يتألف الدين العام من الديون الحكومية المتراكمة في شكل سندات وأذون خزانة وصكوك. وبالتالي؛ فهو يعبر عن صافي المركز المالي للحكومة المركزية والهيئات العامة الاقتصادية، ويتكون من الرصيد المتراكم لعجز الموازنة العامة للدولة. أي أن الدين العام يشمل جميع الالتزامات المالية المترتبة على مزاولة الحكومة لأنشطتها المختلفة، وقد يقتصر الدين العام على القروض العامة وأعبائها فقط، كما يمكن أن يتسع المفهوم ليشمل جميع الالتزامات الحكومية وليس الاقتراض العام فقط؛ كما في حالات التأميم والتعويض التي يترتب عليها التزام الحكومة بالدفع لصالح هذه الحالات.

وينقسم الدين العام إلى:

- دين عام داخلي: وينشأ هذا النوع من الدين عندما تقوم الحكومة بالاقتراض من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين داخل الدولة بغض النظر عن جنسياتهم. ويمثل إجمالي الديون القائمة في ذمة الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني، أو هو

ما تدين بـه الدولة لمواطنيهـا بعملتها الوطنية والتي اكتتب فيهـا رعايـاها والمقيمـون فيهـا، سـواء كانوا أفراداً أم وحدات اقتصاديةً أخرى.

- دين عام خارجي: ينشأ هذا الدين نتيجـةً لعجز الموارد المحليـة أو قصور حجـم المـدخرات الوطنيـة عن تغطية حاجة الاسـتثمارات المطلوبـة، أو حاجـة الدولـة للعمـلات الأجنبية. وبالتالي؛ تلجأ الدولة إلى مصادر أجنبية للحصول على التمويل. وقد يكون مصدر هذه الأموال حكومات أو منظمات دوليـة أو مؤسسات أجنبية، ويتمُّ ذلك فـي إطـار العلاقـات الاقتصادية الخارجية.

١- حدود الدين العام في المدارس الاقتصادية:

حدود الدين العام عند الكلاسيك: اهتم الكلاسيك بتوازن الموازنة واعتبروه المبدأ الأساسي، ورأوا أن الموازنة يجب أن تصل إلى حافة العجز دون أن تقع فيه، ويلاقي هذا المبدأ تأييداً شعبيًّا لتشابهه مع ما يتبعه الأفراد في الموازنات الخاصة، كما تقتضي الحكمة ألا ينفق الفرد إلا بقدر دخله، لذا ينظر الرأي العام إلى عجز الموازنة العامة وتزايد الدين العام نظرة تشاؤم وحذر. أما عن القدرات القصوى لتحمل الدين العام، فلم يتطرق سميث لها في ثروة الأمم بقولٍ حاسم، لكنه بَيَّنَ بالأدلة التاريخية أن الدول التي تَخَلّفت عن سداد ديونها يمكنها سداد الدين بأقل من قيمته من خلال خلق المزيد من هذه الأموال من خلال مصرفها المركزي، لكنه أطلق على هذا السداد الزائف.

أما جيمس ستيورات ميل فقد تساءل: ما هي حدود الدين العام؟ وكيف يمكن معرفتها؟ فعلى الرغم من أن معظم أسلافه حذّروا من الإفراط في الدين العام لكنهم لم يحددوا معنى «الإفراط»، أو كيف يمكن قياسه؟ وما هي نقطة التحول؟ لذا تُعَد أهم إسهامات ميل في النظرية الكلاسيكية هي: محاولته تحديد الحد الأعلى للدين العام ومؤشر الإفراط فيه، إذ رأى «لو أدّت عمليات الاقتراض الحكومي إلى زيادة معدل الفائدة فهذا هو المؤشر العائد على السندات الحكومية»، أما لو ظل هذا العائد منخفضاً ولا يرتفع إذا اقترضت الحكومة أكثر من ذلك، فهنا لا يمكن لأحد أن يدعي أن هذا إفراط أو أن الحكومة تجاوزت الحد بعد.

وبالتالي؛ يمكن زيادة الدين العام طالما أنه لا يؤدي إلى الإعسار المالي، وتساءل ستيورات: إلى أي مدى يمكن أن ترتفع الديون؟ رأى ستيورات: طالما لا تَستهلك فوائد الدين نسبةً كبيرةً من

الإيرادات الضريبية فيمكن للدولة زيادة حجم الدين العام بأمان.

وهذه الآراء مستمدة من اعتقاده بأن سحب الأموال المكتنزة هي إحدى وظائف الدولة. وبالتالي؛ هناك حاجة لتدخلها عن طريق فرض الضرائب أو الاقتراض العام، وتوجيهها إلى أنشطة مفيدة ومنتجة حتى يمكن أن تتدفق الدخول باستمرار وتكتمل الدائرة، كما رأى أن مساوىء وأضرار الدين العام التي ذكرها معظم الكتاب الكلاسيك لا مجال لوجودها طالما أن هذه الأموال عاطلة لدى القطاع الخاص، وفي مثل هذه الظروف فإن الاقتراض العام لن يصاحبه ارتفاع في سعر الفائدة، ولن يؤثر سلباً على حجم الاستثمار الخاص، لكن إذا صاحب الدين زيادة في سعر الفائدة والتأثير على الاستثمار والإنتاج، فإن سياسة الدين العام تُعد غير مقبولة.

هذا وقد برز جدل أمريكي مبكر عن الدين العام وحدوده بين كل من ألكسندر هاميلتون (A. Hamilton, 1759 -1804) والمعارض له توماس جيفرسون (T. Jefferson) نتيجة زيادة الدين العام بسبب الحروب. فهاميلتون، والذي عمل كأول وزير للخزانة الأمريكية في تسعينيات القرن الثامن عشر (في فترة رئاسة جورج واشنطن من عام 1789-1795م)، طلب منه الكونجرس تقديم عدة تقارير لتقييم العديد من الأوضاع الاقتصادية[15]، واعتقد هاميلتون أن «الأصول والديون، على حد سواء، يمكن أن يكون ملائماً ومعنويًّا توريثها طالما لها أثر إيجابي على الثروة». ومن الصيغ الأكثر شهرةً له «الدين القومي إن لم يكن فيه إفراط فسيكون نعمةً وسيُقوِّي اتحادنا».

ورؤية هاميلتون تُقِر بوجود «نقطة حرجة» للدين العام بعدها يصبح هناك إفراط في استخدام القروض، ولخدمته يتطلب الأمر الاعتماد على نظم ضريبية مرهقة لكنها ستُقَوِّض الرخاء بشكل غير مباشر، واعتقد أن علاج الإفراط في الدين العام هو الاقتصاد، أو كبح جماح الإنفاق الحكومي وتوليد فوائض في الموازنة تكفي لتقليص الدين العام.

كما رأى أن تقييد الإنفاق، وليس زيادة الضرائب، تحد من الإفراط في الدين العام، واعتقد أن الدولة لجأت إلى الاقتراض عندما كانت الضرائب عند أو قرب الحد الأقصى لها، ومن هنا فإن الحل لن يكون بفرض المزيد من الضرائب أو بالسداد النقدي الذي يؤدي للتضخم، فهذه حلول مرفوضة، وأشار إلى أن «الضرائب ليست موضع ترحيب من المجتمع»، لكن هناك نزعة قوية للحكومة لرهن موارد الأجيال القادمة. لذا أصر هاميلتون أن يحافظ الكونجرس على صندوق يخصص لاستهلاك الدين العام (أنشئ أول مرة في مايو 1792م)، وحثَّ هاميلتون الكونجرس على

كبح جماح الإنفاق ودعم هذا الصندوق، وبعد ذلك فقط- إذا لزم الأمر- تفرض ضرائب إضافية، ولكن لا يعني هذا السماح بتحقيق عجز سنوي وتراكم للدين العام.

أما جيفرسون (1743-1826م) المعارض لسياسات هاميلتون الذي عمل وزيراً للخارجية الأمريكية من (1790-1793م)، ورئيساً للولايات المتحدة (1801-1809م) رأى أن الدين الخاص والعام شكلٌ من أشكال العبودية والتبعية وعدم الحرية ويورث الشر، ولا يفضل بأي حال أن تكون مديناً[16].

ويؤكد على وجوب الغرس في السياسيين، خاصةً في الدول ذات الانتخابات الشعبية، البعد عن إصدار مزيد من الديون، وتجنب خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب، كما رفض الرأي القائل بأن القروض العامة تعد سبباً للازدهار، وذكر على وجه التحديد ألا يسمح لأي جيل في أي وقت مضى أن يُورِّث ديونه إلى الأجيال القادمة.

وبتعبير له في 1790م في رسالته إلى جيمس ماديسون James Madison، ذكر جيفرسون: «لا يحق لجيل ما فَرض الدَّين على جيل لاحق، ولا يوجد رجل في الوضع الطبيعي يمكنه إلزام الأشخاص الذين يخلفهم بتسديد الديون التي تعاقد عليها لتغطية نفقاته الجارية، فهذا يعد سطواً على أجيال المستقبل».

2- حدود الدين العام عند النيوكلاسيك:

مع انفصال دراسات المالية العامة عن الاقتصاد في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ظهرت كتابات مهمة عن الدين العام للعديد من الاقتصاديين (أمثال: باستابل Bastable، مارشال Marshall، دي ماركو، وسليجمان... إلخ) وقاموا بإدخال تعديلات جوهرية على آراء الكلاسيك.

إذ رأى باستابل أن «المبادىء التي تحكم القروض العامة والخاصة واحدة، فإذا كانت قدرة الفرد على الاقتراض تتوقف على مقدار دخله، فإن قدرة الدولة على الاقتراض تتوقف على حجم إيراداتها من الدومين العام والضرائب». وأضاف باستابل أنه إذا لم يصاحب استخدام الدين العام دخلاً إضافيًّا يسمح بسداد أعباء هذا الدين، فسوف تتولد العديد من الآثار السلبية تبرر عدم الالتجاء إليه، وبالتالي تنخفض قدرة الدولة على الاستمرار في الإنفاق مستقبلاً. أما مارشال فقد وقف موقفاً

مختلفاً عن الكلاسيك؛ إذ رأى أن الدين في العصر الحديث يختلف عن العصور السابقة؛ لأن الحكومات أصبحت تنفق حصيلتها من القروض بحذر شديد وبحكمة عالية سعياً لزيادة أنشطتها وأعمالها.

3- حدود الدين العام عند الكينزيين (هانسن ودومار):

استمرت قضية حدود الدين العام تمثل مجالاً خصباً للمناقشة بين التأييد والمعارضة، حتى جاءت الثورة الكينزية وانتقدت كافة مبادىء ودعائم الكلاسيك؛ خاصةً اليد الخفية والتوازن التلقائي، وأضحى الاعتماد على نظام السوق الحر دون تدخل الدولة أمراً لا يمكن قبوله، وأن التدخل الحكومي يعد ضروريًّا وحتميًّا. وأكدت الكينزية على الدور الرئيسي للسياسات المالية لانتشال الاقتصاد من براثن البطالة والكساد، واستغلت الحكومات التدخل القائم على الفلسفة الكينزية لتبرير الإنفاق الضخم، وقبل الرأسماليون مبدأ تدخل الدولة لأنه يدعم مصالحهم ويجنب النظام الرأسمالي التعرض للأزمات، علاوةً على أن تدخل الدولة أدَّى إلى تحقيق مكاسب كثيرة للطبقات العاملة وللشرائح الفقيرة، وهي مكاسب كان من الصعب تصورها دون وجود هذا التوسع لتدخل الدولة ونمو إنفاقها العام، وروَّج أتباع كينز لهذه الرؤى.

اعتقد «هانسن» أن حدود الدين العام هي القدرة على فرض الضرائب، ورأى أن العبارة نفسها تنطوي على المحدودية، ويجب تصور هذه الحدود ليس في حجم ثابت أو وضع ثابت ولكنها عملية ديناميكية (كنسبة الدين العام إلى الدخل القومي)، ولكنه لم يُقدِّم أي معيار لقياس الحدود الآمنة. وفيما يتعلق بالتناسب أوضح هانسن أن كِبَر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ينطوي على قدر غير متناسب من الثروة المستثمرة في السندات الحكومية للطبقات الغنية الريعية على حساب الطبقة النشطة. أما القدرة على فرض الضرائب، مثل كينز، رأى هانسن أن هذه الطبقة الريعية من حَملَة السندات غير إنتاجية وطفيلية وتستفيد على حساب الطبقة النشطة، لكن كينز سعى لإبادة هذه الطبقة (بمنحها معدل فائدة قريب من الصفر).

أما «دومار» فقد أكد أهمية تحليل العلاقة بين حجم الدين الداخلي والمتغيرات الاقتصادية خاصةً الناتج المحلي الإجمالي وموارد الجهاز المصرفي، ورأى أن عبء الدين العام ينطوي عليه زيادة في معدلات الضرائب اللازمة للوفاء بأعباء الدين، وعلاقتها بالنمو في الناتج المحلي. أما الحدود الآمنة للدين تتحقق إذا كانت نسبة الزيادة في الدين العام مساويةً للزيادة في الناتج المحلي.

لكن يرى آخرون أن كِبر حجم الدين يؤدي إلى اضطرابات سياسية مثلما حدث في فرنسا عام 1933م، وزيادة نفوذ حملة السندات، كما أن الإنفاق العام على البنية الأساسية والعسكرية لا يؤدي إلى زيادة الناتج القومي بالحجم الذي يسمح بتغطية خدمة الدين، وتتمثل المشكلة الرئيسية في أن السلطات المالية لا يمكنها فرض المزيد من الضرائب على الدخل الإضافي. ولا شك أن حجم الدين لا يمثل مشكلةً إذا تَمَكن الاقتصاد القومي من تدبير الموارد اللازمة للتنمية، والحقيقة المؤكدة أن الدين المنتج لا يترتب عليه أعباء، بينما غير المنتج له آثار سلبية تتمثل في الضغوط التضخمية وتفاقم أعباء خدمته.

وعلى ذلك ففي إطار النظرية الاقتصادية لا يعد وجود حجم كبير من الدين العام نقمةً ولا نعمةً، وقد يكون له الأثران معا على الاقتصاد، فهو أداة السياسة العامة ويجب أن يستخدم بحرص. فالتجاريون فضلوا الاقتراض للاستثمارات النافعة، أما الكلاسيك الأوائل عارضوه ورأوا أنه تبذير، لكنهم فيما بعد أخذوا في اعتبارهم المنفعة المتبادلة للدين العام للحكومة والمقرضين، أما الاقتصاديون المعاصرون، بقيادة كينز، رأوا أن زيادة الدين العام تؤدي إلى زيادة الدخل.

فالكلاسيك بالغوا في محاسن التوازن ومخاطر العجز، إلا أن روَّاد الفكر المعاصر (هانسن، دومار، ليرنر) استبدلوا فكرة التوازن الاقتصادي بالتوازن المالي، ورأوا أن أعباء القروض يمكن تَحَمُّلها؛ خاصةً إذا استخدمت في مشروعات إنتاجية وانطوى عليها زيادة في الدخل القومي.

الآثار الاقتصادية لتمويل العجز في الميزانية العامة بالدين العام:

اتضح مما سبق أن الدين العام يؤثر في التوازن الاقتصادي من خلال مختلف العمليات المتعلقه به، وتحويل المبالغ من المقرضين إلى الدولة، وإنفاق هذه الأموال والأعباء العامة (الأصل زائد الفوائد) المترتبة على خدمة هذه الديون. فالدين العام بظروف إصداره وأنواعه يؤثر على الاستهلاك والادخار والاستثمار، كما قد يقترن الدين بعجز الميزانية وبما يترتب عليه من تضخم. ولا شك أن هذه الانعكاسات تؤثر بالضرورة على الأوضاع الاقتصادية، وتدفع بالأوضاع الاقتصادية إلى الانكماش، وتؤدي إلى انخفاض الميل للادخار والاستثمار، أو ربما يؤدِّي التوسع في الإنفاق وتمويل عجز الميزانية بالدين العام إلى إنعاش الاقتصاد. ويمكن توضيح أثر تمويل عجز الميزانية بالدين العام على المتغيرات الاقتصادية كالتالي:

- يؤدي الدين العام إلى إعادة توزيع الدخل الوطني بين الاستهلاك والادخار لصالح الأخير؛ لأنه يشجع المدخرين على ضغط الاستهلاك، وتوظيف المدخرات في السندات الحكومية الأقل مخاطرةً، أي رفع الميل للادخار وخفض الميل للاستهلاك مع الأخذ في الاعتبار أثر المضاعف على تخفيض الاستهلاك، وهو غير ملائم في حالة الكساد خاصةً في الدول الآخذة في النمو.

- يؤدي الدين العام إلى إلقاء أعباء ضريبية جديدة لرد أصله إضافةً إلى أعبائه.

- انخفاض الميل للاستثمار لزيادة أسعار الفائدة، بسبب أثر المزاحمة لمنافسة الحكومة القطاع الخاص في الحصول على القروض، علاوةً على زيادة الأعباء الضريبية المتوقعة مستقبلاً، وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

- يقترن الدين العام بزيادة الأموال التي تقدمها البنوك إلى الحكومة وزيادة كمية النقود المتداولة، وفي حالة التشغيل الكامل يؤدي هذا إلى آثار تضخمية، إذ تؤدي عمليات إعادة خصم السندات الحكومية لدى البنوك المركزية إلى زيادة النقود المتداولة، وذلك من خلالة إعادة توليد البنوك التجارية التي تكتتب في السندات الحكومية ودائع ائتمانيةً جديدةً. وأحياناً تترك الحكومة الأموال التي اقترضتها لدى هذه البنوك بصفة وديعة لاستخدامها في الوفاء بالتزاماتها.

عدم التمويل البونزي:

يستخدم مصطلح عدم التمويل البونزي No Ponzi Game, (NPG) في الاقتصاد نسبةً إلى شخص يسمى بونزي ظل يقترض لسداد مديونية قديمة، مما جعله يدخل في حلقة مفرغة من الديون، ومن هنا استُخدِمَ هذا السلوك في الأدبيات المالية. وبافتراض رشادة الحكومة فإن سلوكها عند الاقتراض لا يماثل المنهج البونزي، وبالتالي؛ فإن الدين العام سيؤول إلى الصفر مستقبلاً، وبالتالي يتحقق شرط (عدم التمويل البونزي) إذا كان:

$$\lim_{t\to\infty} \mathrm{b_t} \ /(1+\mathrm{r})^{\mathrm{nt+1}} = 0$$

ونسبة الدين كالتالي:

$$b_t \equiv \frac{B_t}{Y_t} \equiv \frac{B_0(1+B)^t}{Y_t(1+Y)^t}$$

وحيث إن هي معدل النمو الأسمى للدين العام، هي معدل النمو الأسمى الإجمالي الناتج المحلي، وبالتالي فإن شرط عدم التمويل البونزي NPG يتحقق طالما $\frac{1+B}{1+Y} < (1+r)$، إلا أن معدل نمو الدين $B \equiv \frac{B_t}{B_{t-1}} - 1$ يعتمد على الفائض الأوّلي (الذي يتمُّ اختياره بواسطة صانعي السياسات)، ومعدل الفائدة على الدين.

ويوجد صيغة أخرى لعدم التمويل البونزي كالتالي: $b_t = \sum_{t=1}^{\infty} {ps_t}/{\theta^t}$ إلا أن شرط عدم التمويل البونزي هنا $\lim_{t\to\infty} \left({b_t}/{\theta^t}\right) = 0$ أكثر تحفظاً، إذ يوضح أن معدل نمو الدين يجب ألا يزيد عن معدل الفائدة، وهذا الشرط يتسق مع الحالات التي يكون فيها معدل نمو الدين يفوق معدل الناتج المحلي الإجمالي. وعليه فإن المبادئ التي اعتمد عليها الكلاسيك تقوم على تحقيق التوازن المالي، وإن وُجِد عجز يسدد بالضرائب في المستقبل بحيث تساوي القيمة الحالية للدين العام، مع الأخذ في الاعتبار أن يؤدي تيار الإيرادات المستقبلية إلى أن يؤول الدين العام إلى الصفر.

المكافئ الريكاردي:

ترجع هذه النظرية إلى ديفيد ريكاردو (David Ricardo, 1772- 1823) والتي عرضها روبرت بارو (Robert Barro, 1974)، إذ رأى ريكاردو أن تمويل عجز الموازنة العامة بالدين يؤدي إلى زيادة الضرائب مستقبلاً بالقيمة الحالية للعجز الحالي، وبافتراض رشادة الأفراد فإنه سيزداد الادخار حالياً لتمويل الزيادة في الضرائب المتوقعة مستقبلاً، وعليه فإن تمويل عجز الموازنة بالدين أو بالضرائب ليس له تأثير على الطلب الكلي. وبطريقة أخرى؛ فإن نقص الادخار الحكومي (عجز الموازنة الحالي) يؤدِّي إلى زيادة الادخار الخاص؛ وبالتالي لم يتغير الادخار القومي ولم يتأثر معدل الفائدة ولا التوازن بين الادخار والاستثمار. لذا فإن إحلال العجز في الموازنة بالدين ما هو إلا ترحيل توقيت فرض الضرائب، لذا فأثرهما متكافئ على الاقتصاد.

لكن Barro رأى أن العجز في الموازنة (وزيادة الدين العام) يؤدي إلى زيادة الادخار الخاص، وفي حالة الاقتصاد المغلق ترتفع معدلات الفائدة، ويظهر أثر المزاحمة وانخفاض الاستثمارات الخاصة، وأيد هذا (Franco Modigliani, 1961) ورأى أن الدين العام عبء يُنْقل لأجيال المستقبل متمثلاً في انخفاض الاستثمارات المنتجة، كما توجد آثار أخرى تُحدِثُها برامج

الضمان الاجتماعي ذكرها (Martin Feldstein, 1974) مثل: Pay-as-you-use تؤدي إلى زيادة معدل الفائدة وانخفاض الاستثمار المنتج.

كما قام (Kormendis, 1983) بعمل مقارنة لفرضية أثر الإنفاق الحكومي والضرائب (Cunningham & Harberger, 2005)، ووجد أن التغيرات في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى خفض إنفاق المستهلكين، بينما التغيرات في الضرائب لا تؤثر على إنفاقهم، إلا أن (Feldstein and Elmendorf & Mankiw,1987) ذكروا أن نتائج Kormendis أرجعت إلى تأثر الأفراد بالحرب العالمية الثانية، والنداءات الوطنية لتمويل العجز بالإنفاق الحكومي[17]، وعليه؛ إذا تمَّ استبعاد فترات الحرب سنجد عكس نتائج Kormendis.

موقف الفكر المالي من الأعباء الاقتصادية للدين العام:

ذهب الكلاسيك إلى أن الدين العام (أو الاقتراض العام أو الإصدار النقدي الجديد) لا يحقق للدولة إيراداً حقيقيًّا (عكس الإيرادات من الضرائب)، وإنما يقتصر دوره على التعجيل بإيرادات الضرائب التي تجبى في المستقبل أي التعبئة الفورية لإيرادات مستقبلية. أي أن الدين العام يمثل ضريبةً مؤجلةً يقع عبؤها على الأجيال القادمة التي ستقوم بدفع فوائد هذا القرض وبرد أصله من حصيلة الضرائب. ومعنى ذلك أن الجيل الحاضر وهو يغطي النفقات العامة بالقروض يعفي ممّوليه من الضرائب اللازمة لها. لذا فإن الكلاسيك رأوا أن الدين العام يمثل مورداً غير عادي، ورفضوا الالتجاء إليه لتغطية النفقات العامة العادية، وقصروا هذا الالتجاء الذي يوجه للإنفاق الذي يولد إيراداً يكفي لدفع فائدته ورد أصله، أو يرفع الإنتاجية الوطنية.

أما المفكرون المحدثون فقد اعتبروا الدين العام ليس مجرد ضريبة مؤجلة، بل إنه مصدر حقيقي من مصادر الإيرادات العامة. كما أنه يلقي على الجيل الحاضر الذي اكتتب فيه عبء الإنفاق العام وحرماناً مؤقتاً دون أن يلقي العبء على أجيال المستقبل. فالقرض شأنه شأن الضريبة يمثل اقتطاعاً لجزء من الدخل القومي؛ أي لجزء من القوة الشرائية لدى المقرضين. فالمبالغ التي يقبضها المقرضون (أو ورثتهم) تعوض المبالغ التي يدفعها الممولون. وغاية الأمر أنه يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي توزيعاً داخليًّا. واعتقد دالتون أن عبء القرض العام ليس شيئاً يمكن أن يلقى إلى الخلف أو إلى الأمام خلال الزمن وذلك في ضوء نظرية تداخل الاجيال، لكن عملية نقل العبء المالي لا تتم من جيل إلى جيل وإنما من فئة إلى فئة.

والجدير بالذكر الآن هو التاكيد على أن توزيع العبء المالي بين الأجيال المتلاحقة يتوقف على طبيعة الإنفاق العام التي تَخصَّص الدين لتغطيتها (استهلاكية أو استثمارية)، أي يتوقف على الغرض من هذه النفقات. وبالتالي فإن القروض العامة (الاستثمارية) ترفع الإنتاجية الوطنية، ولا تكون ذات عبء مالي كبير على الأجيال القادمة التي ستستفيد من آثارها.

الميزانية العامة بين هدفي النمو والعدالة، جدلية تعزيز النمو الاقتصادي أم تحسين توزيع الدخول؟

تباينت أهداف ونتائج الدراسات والسياسات العامة للدول ولم تتفق على ما هي أولويات الإنفاق العام، هل أنه يوجه لتعزيز النمو الاقتصادي أم لتحسين توزيع الدخول؟ والإجابة ببساطة تكمن في الهدف المنشود والذي تسعى إليه الدولة. وبصفة عامة؛ فإن زيادة الإنفاق العام تحدث تأثيراً إيجابيًّا على النمو وتحسين توزيع الدخول.

إذ أشارت العديد من الدراسات إلى أن الاستثمار العام في مجالات البنية الأساسية والتنمية البشرية له تأثير إيجابي على النمو، بينما يؤثر الإنفاق على التحويلات والدعم على النمو الاقتصادي سلباً (Bergh & Henrekson, 2011). لكن من الجانب الآخر فإن التحويلات للإنفاق العام أكثر فعاليةً في التأثير على توزيع الدخل وتخفيض الفقر (Laabas & Limam, 2007). وبالتالي يُمكن التنسيق واقتراح المزيج الأفضل من البرامج والسياسات التي تُعزِّز النمو، وفي نفس الوقت تحسن سوء توزيع الدخول كحل أمثل.

ومن اللافت للنظر أن الإنفاق على التعليم أو الرعاية الصحية لم يستحوذ على الأهمية الكبرى في التأثير على توزيع الدخل وتقليل الفقر، ويرجع ذلك إلى أن العبرة ليست فقط بزيادة الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية بل بجودته، كما أن درجة استفادة الفقراء من تلك الخدمات تُعدُّ محدودةً، نتيجةً لانخفاض كفاءة الإنفاق الموجَّه لهذين القطاعين في الدول النامية بصفة خاصة، وعدم فعالية نظام المتابعة. كما أن التعليم يعتمد على عوامل أخرى مثل: توفُّر فرص العمل التي تتناسب مع مؤهلات الأفراد في القطاعات الإنتاجية، وعلى مستوى الاستهلاك الذي يحفز الطلب الكلي ويشجع عمليات الإنتاج.

كما تجدر الإشارة إلى أن العائد من توجيه مزيد من الاستثمارات العامة في الطرق والكهرباء قد يختلف من دولة لأخرى. فمثلاً إذا كانت الدولة قد اهتمت سابقاً بالاستثمار الكثيف في

شبكات الطرق، فإن زيادة الاستثمارات ليست ذات جدوى كبيرة، ومن ثَمَّ يصبح الاهتمام بمجال آخر لم يصل لمرحلة التشبع بعد أكثر جدوى.

وبالتالي؛ فإنه من المفيد إجراء دراسات في كل دولة على حِدَة لمعرفة أيٍّ من القطاعات يولد فيه الإنفاق العام أعلى عائد على النمو، وأيهما يُعزِّز تقليل التفاوت ويحسن سوء توزيع الدخول. إذ أكدت دراسة (Roine et al, 2009) أن السياسات التي تستهدف توزيع الدخول تكون أكثر فعاليةً في التأثير على الفقر مقارنةً بتلك التي توجه إلى زيادة مستويات الاستهلاك ومعدل النمو الاقتصادي، وذلك لوجود مرونة عالية للفقر بالنسبة لتوزيع الدخل. وبالتالي؛ فإن السياسات التي تستهدف النمو وحدها لا تضمن تخفيض الفقر أو تحسين توزيع الدخول؛ إذ تستفيد الشرائح العليا من الدخل بشكل أكبر من الشرائح الدنيا خلال فترات النمو المرتفعة. فالسياسات المعززة للنمو الاقتصادي تتحيز للأغنياء لذلك ينبغي أن يتلازم الهدفان، وأن تصبح السياسات المعززة للنمو مصاحبةً للسياسات المعززة للمساواة (Laabas & Limam, 2007).

وينبغي الإشارة إلى أهمية وجود البيانات اللازمة لإعداد الدراسات التي تتبع أثر الإنفاق العام public expenditure tracking studies التي تتعلق بكفاءة الإنفاق الحكومي وتخصيصه بين القطاعات المختلفة، وتقدير العوائد من الاستثمارات العامة في القطاعات المختلفة (Wilhelm & Fiestas, 2005) حتى تتحقق الأهداف المنشودة بكفاءة وفعالية.

الفصل الثالث

الأطر النظرية والمؤشرات القياسية لعدالة توزيع الدخول

يستعرض هذا الفصل الأطر النظرية والمؤشرات القياسية لعدالة توزيع الدخول، إذ قُسِّم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية. تناول المبحث الأول مفهوم عدالة توزيع الدخول وفقاً للنظام الإسلامي والرأسمالي والاشتراكي، والمؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس درجة التفاوت في توزيع الدخول بين فئات المجتمع. أما المبحث الثاني فقد تناول دور السياسة المالية في تخفيف التفاوت في توزيع الدخول؛ من خلال استعراض أثر النفقات العامة والضرائب على تباين توزيع الدخول. وفي المبحث الثالث تمَّ تسليط الضوء على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لعدالة توزيع الدخول.

المبحث الأول: مفهوم التوزيع العادل للدخل ومؤشرات قياسه:

1– مفهوم التوزيع العادل للدخل:

يُعدُّ التفاوت في توزيع الدخول من القضايا المهمة نظراً لارتباطها بالوضع الاقتصادي والمعيشي للبشر. إذ إنه لا توجد فلسفة أو فكر لم تتطرق لهذا الموضوع على مر تاريخ البشرية، كما أن جميع الأديان أشارت إلى الفوارق في توزيع الثروة بين البشر، وعملت على معالجتها بإيجاد سُبل يمكن من خلالها تحقيق المساواة فيما بينهم. ورغم كل ذلك فلا تزال هذه القضية تستقطب انتباه الكثير من الباحثين، ولا يوجد اتفاق حول مفهوم التوزيع العادل للدخل. فقد تختلف نظرة الفرد في المجتمع لمفهوم التوزيع العادل للدخل وفقاً للموقع الذي يحتله في سلم التراتيب الاجتماعية. فقد يرى أصحاب الأعمال أن مطالبة العمال برفع أجورهم قد يؤدِّي إلى زيادة مستوى التضخم، والذي بدوره يعمل على إعادة توزيع الدخل في غير صالح العمال في معظم الحالات. فيما يرى طبقة

العمال أن أصحاب الأعمال يحققون مكاسب عاليةً، ويرجع ذلك لكونهم يدفعون أجوراً متدنيةً للعمال، إضافةً إلى بيع السلع والخدمات التي ينتجونها بأسعار عالية.

كما يرى البعض أن عدالة توزيع الدخل تتحقَّق عندما يكون هناك عدم تفاوت في مستويات الدخول بين الوحدات؛ سواء كانوا أفراداً أو جماعات، أي أن العدالة في توزيع الدخل تكمُن في أن يكون الدخل موزعاً بالتساوي بين الأفراد أو الجماعات. فحصول نسبة ضئيلة من أفراد المجتمع على حصة أعلى من الدخل يدل على عدم تحقق العدالة في التوزيع.

وتنطوي عملية توزيع الدخل على أفراد المجتمع على تعقيدات عدة، إذ ترتبط هذه التعقيدات بالتطور الاجتماعي للمجتمع بجانب التحولات في عملية الإنتاج. ويمكن القول: إن عملية توزيع الدخل ترتبط بشكل كبير بالتفاعلات التي تحدث بين أفراد المجتمع.

وقد تطرقت عدة نظريات لعدالة توزيع الدخل، مثل: نظرية العدالة وفقاً للاستحقاق، والنظرية التقليدية في المساواة. فيرى أنصار نظرية العدالة وفقاً للاستحقاق، ومن أبرزهم: Nozick، أن الأحكام الأخلاقية ينبغي أن تقوم على أساس العملية التي يتمُّ من خلالها تحقيق التوزيع وليس على النتيجة النهائية للتوزيع.

وتعتمد عدالة توزيع الدخل وفقاً لهذه النظرية على الآلية التي تحققت من خلالها عدالة التوزيع في أي مجتمع من المجتمعات، وليس على النتيجة النهائية لتوزيع الدخل بين فردين أو فئتين من فئات المجتمع. فالركيزة الأساسية التي بُنِيت عليها هذه النظرية هي تحديد مدى عدالة التوزيع الأوَّلي للدخل. وبمعنى آخر، فإن النظرية تفترض أن التوزيع العادل للدخل يتحقق عندما يكون لجميع الأفراد في المجتمع الحق في التصرف في ممتلكاتهم، والتي بدورها تمثل التوزيع الأوَّلي للدخل، وعند تفاعل أفراد المجتمع مع بعضهم البعض عن طريق عمليات التبادل والهبات التي تُعدُّ عادلةً، فإن ذلك سيؤدِّي إلى مشروعية التوزيع النهائي للدخل وفقاً للأحكام الأخلاقية. في حين أن النظرية التقليدية في المساواة بدأت من وجود وضع مثالي لتوزيع الدخل، ومن ثَمَّ انتقلت إلى إيجاد المبررات التي أدت إلى انحراف عدالة توزيع الدخل عن مسارها المثالي. ويرى أنصار هذه النظرية ومن أبرزهم: Rawls Tawney أن العدالة تتحقَّق متى ما كان هناك عدالة في الفُرص المتاحة للحصول على القرض.

وكما ذكرنا آنفاً بأنه لا تكاد فلسفة أو فكر إلا وتطرق لعدالة توزيع الدخل عبر مراحل التاريخ المختلفة، وهنا سوف نستعرض بإيجاز مفهوم عدالة توزيع الدخل وفقاً لفلسفات وأفكار مختلفة؛ كعدالة التوزيع للدخل والثروة في النظام الإسلامي والرأسمالي والاشتراكي.

1–1 عدالة توزيع الدخل وفق النظام الإسلامي:

اهتمت الشريعة الإسلامية بعدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع في جميع مراحلها، وهذا الاهتمام يبدو جليًّا في القرآن والسنة النبوية. ففي المراحل الأولى لعدالة التوزيع ركَّز القرآن الكريم على عدالة الفرص في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع من خلال السعي في الأرض والاجتهاد في طلب الرزق، قال الله تعالى: (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) (الجمعة، آية: 10). وتطرق القرآن الكريم في مواضع عدة لتقليص الفوارق في توزيع الدخل والثروة بين أطياف المجتمع بما يضمن تحقيق العدالة، وذلك بفرض الزكاة على الأغنياء، وإعادة توزيعها على الفقراء، والحث على الصدقات، قال تعالى: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) (التوبة، آية: 60). كما حرَصت الشريعة الإسلامية على مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع، وخصوصاً فيما يتعلق بضمان أساسيات الحياة والتي لا يَحِقُّ لفئة من المجتمع التفرد بها عن بقية الفئات، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (المسلمون شُركاء في ثلاث: الماء، والكلأ، والنار) رواه أبو داود وابن ماجة (سكيك، 2015).

ووفقاً للنظام الاقتصادي الإسلامي، فإن عملية توزيع الدخل والثروة تمر بثلاث مراحل رئيسية، وهي كالتالي (الأفندي، 2017):

- المرحلة الأولى: تمثل التوزيع الطبيعي للثروة والذي يتعلق بالجانب التنظيمي والتشريعي وخصوصاً فيما يتعلق بالملكية في الإسلام، وبيان ما يجوز اعتباره من الأموال ملكيةً خاصةً من عدمه. وباعتبار أن الدين الإسلامي هو دين الفطرة فإنه لا يتعارض مع فطرة الإنسان في حب التملك، فالإسلام يحث على العمل وإعمار الأرض، و يعطي الحق للأفراد في التملك متى ما كان ذلك العمل مباحاً. ويُمثِّل نظام الإرث الإسلامي أحد أشكال انتقال ملكية الثروة بين الأجيال، والذي يهدف إلى تحقيق الانتفاع المستدام للثروة بين الأجيال. كما أن الهبات والوصايا في الثروة

وملكية الأصول تُعدُّ إحدى أشكال التوزيع الطبيعي للثروة، والذي يضمن تحقيق الشراكة في توزيع الثروة وتجسيد روح التكافل الإسلامي.

- المرحلة الثانية: تتمثل في توزيع الدخل كعائد لخدمات عناصر الإنتاج، ويكون ذلك وفقاً لمبدأ (كلٌّ على حسب جُهده)، أي يتمُّ توزيع الدخل وفقاً للمجهود الذي يبذله العامل. ويُطلَق على هذه المرحلة التوزيع الطبيعي للدخل، فتوزيع الدخل وفقاً للنظام الإسلامي يعتمد على مِعيارَي الجهد والاستحقاق، ويُعَد توزيع الدخل وفقاً لهذين المعيارين تعويضاً لعناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية والنشاط الاقتصادي، إذ يتمُّ تحديد عوائد عناصر الإنتاج وفقاً لإنتاجيتهم الحدِّية. إذ إن الإنتاجية الحدِّية للعامل تعكس نوعية العمل ومؤهلات العامل وخبراته. وبجانب الإنتاجية الحدِّية للعامل فإن الأجور تتأثر بعددٍ من العوامل، منها: هيكل وحجم السوق، وما إذا كان منافسةً كاملةً أو احتكاراً، والمفاوضة بين العامل ورَبِّ العمل، والتدخل الحكومي في حالة وجود اختلالات في سوق عناصر الإنتاج.

- المرحلة الثالثة: تتمثل في التركيز على تحقيق التوازن متى ما كانت هناك اختلالات في توزيع الدخل، وتمثِّل الزكاة أبرز التشريعات في إعادة توزيع الدخل كما ذكر آنفاً. وتعرف هذه المرحلة بالتوزيع التحويلي للدخل، وتستهدف تحقيق التوازن الاجتماعي في المجتمع في حالة عدم توفُّر مصدر للدخل، أو عدم كفاية الأجر الناجم من الجهد والاستحقاق. فهذا النوع من التوزيع يعمل على الحدِّ من الفقر وتوفير الحد الأدنى للمعيشة لأفراد المجتمع. وتُعَدُّ الزكاة والصدقات والهبات والتبرعات والكفارات والوقف من أبرز مصادر التوزيع التحويلي للدخل وفقاً للنظام الإسلامي.

ونستخلص مما سبق: أن مفهوم عدالة توزيع الدخل وفقاً للشريعة الإسلامية يكمن في مدى تلبية الحاجات الأساسية للفرد والتي تُعَد من الضروريات لضمان حياة كريمة له، إضافةً إلى تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الدخل وفقاً للجهد المبذول، إذ إن تحرِّي العدالة في توزيع العائد- الناتج من عمليات الإنتاج التي يقوم بها العنصر الإنتاجي- يكون عن طريق الجهد المبذول في ذلك الإنتاج.

1-2 عدالة توزيع الدخل وفق النظام الرأسمالي:

يتمُّ توزيع الدخل وفقاً للنظام الرأسمالي من خلال سوق عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال)، فعائد العمل يتحدَّد وفقاً لتفاعل جانبي العرض والطلب على العمالة. ولتحقيق مبدأ

العدالة في توزيع الدخل تتدخل النظم الرأسمالية المعاصرة لإعادة توزيع الدخل بما يضمن تقليص التفاوت في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع، ويتمُّ ذلك عن طريق فرض الضرائب أو الإعانات أو مصروفات الضمان الاجتماعي (المنيف، 2013). وقد تطرقت النظريتان الكلاسيكية والكينزية لتفاوت توزيع الدخل بين أطياف المجتمع، واعتبرتا ذلك أمراً طبيعيًّا. إذ إن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ركَّز بشكل أساسي على قضيتي التوزيع الوظيفي والحصص التوزيعية. فمفهوم التوزيع الوظيفي يشير إلى أن توزيع الدخل يتمُّ بين عناصر الإنتاج على أساس إسهاماتها في العملية الإنتاجية دون الاهتمام بالأفراد ودخولهم الشخصية. أما مفهوم الحصص التوزيعية فيشير إلى الحصص النسبية التي يحصل عليها كل فرد من عناصر الإنتاج من الدخل الوطني.

كما اهتمت المدرسة الكلاسيكية بمسألة العدالة الاجتماعية، إذ يرى آدم سميث Adam Smith أن القيمة الحقيقية لقوة العمل تظهر بشكل رئيسي مع الأرباح وليس أثناء العملية الإنتاجية. فأثناء العملية الإنتاجية يحصل العامل على أجر مقابل الخدمة التي يُقدِّمها، وهذا الأجر يُصنَّف على أنه تكلفة يتحملها المنتج، ووفقاً لذلك فإن خدمات العامل لا تعوض بعد دفع أجره. وهنا يتضح أن ثراء المنتج (مالك رأس المال) مرتبط بقوة العمل، وفقر العامل مرتبط بالطلب والعرض على خدماته. فانخفاض الطلب على خدمات العمل (العمال) سوف يؤدِّي إلى فقد العمال لأجورهم، وتفاقم مشكلة البطالة، وتفشي الفقر بينهم. فإحداث التوازن بين رؤوس الأموال والطلب على العمل سوف يؤدِّي إلى احتفاظ العمال بإنتاجيتهم، وهذا بدوره يُحفِّز على خلق فرص جديدة من التشغيل.

ومما سبق تبدو العدالة مُتحقِّقةً وفقاً لنظرة المدرسة الكلاسيكية؛ نظراً لأن المنتج يعمل على تعظيم ثروته من خلال توظيف قوة العمل، وهذا يؤدِّي إلى حصول العمال على الأجور التي تكفل لهم ولأسرهم الحد الأدنى والضروري للمعيشة والذي يعرف بحد الكفاف. وبشكل عام؛ فإن الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي يرى أن قوى السوق الحر كفيلة بتحقيق التوازن الكلي في الاقتصاد وبدون الحاجة إلى تدخل الدولة إلا في أضيق الحدود. وبالتالي؛ فان قوى السوق الحر كفيلة بتوزيع الناتج الوطني بين طبقات المجتمع وعناصر الإنتاج توزيعاً عادلاً. وتحقيقاً لهذا التوزيع فقد نادى الفكر الكلاسيكي بالحياد المالي للدولة في النشاط الاقتصادي، بحيث تكون الإيرادات العامة بالقدر الذي يغطي النفقات العامة على الأمن، الدفاع، المرافق العامة، والعدالة، وألا يترتب على النفقات والإيرادات العامة أية آثار اقتصادية على النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص (عثمان، 2000).

في حين رأى كينز أن تحقيق التوازن في الاقتصاد في الأجل القصير كفيل أن يحقق العدالة في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع. إذ إن تطبيق النظام الرأسمالي مع تدخل الدولة لتنظيم آلية السوق سوف يحقق العدالة في إعادة توزيع الدخل.

1–3 عدالة توزيع الدخل وفق النظام الاشتراكي:

بخلاف النظام الإسلامي والرأسمالي، فإنه وفقاً للنظام الاشتراكي، تملك الدولة عناصر الإنتاج، وبالتالي يرتبط توزيع الدخل نظريًّا بمقدار العمل المبذول، أي من كلٍّ حسب جهده- لكلٍّ حسب عمله. إذ تعرَّضت الرأسمالية لانتقادات مختلفة خلال تاريخها، وتَمثَّل أهم انتقاد لها في الفكر الماركسي بأن الملكية الخاصة للموارد تؤدِّي إلى سوء توزيع للدخل، وهذا بدوره سوف يخلُق صراعاً طبقيًّا بين طبقات المجتمع. إذ يرى الفكر الماركسي أن توزيع الثروة يكون في صالح مُلَّاك عناصر الإنتاج، وباعتبار أن المجتمع هو المالك لعناصر الإنتاج فإن التوزيع سوف يكون عادلاً لكل أفراده وليس لصالح فئة دون غيرها. ووفقاً للماركسية فإن مبدأ المساواة في توزيع الدخل يُعَد أمراً مرفوضاً وإنما يجب أن يكون حسب كمية العمل المبذول. وخلاصة القول: إن توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع في النظام الاشتراكي يكون في الغالب توزيعاً مقصوداً ويرغب المخطط في تحقيقه، وإذا حدث تباين في توزيع الدخل الفعلي عن التوزيع المخطط له، فإن الدولة من خلال سياستها الاقتصادية تستطيع التأثير على التوزيع الفعلي بما يحقق التوزيع المخطط له (عثمان، 2000).

ونستخلص مما سبق: أن مفهوم العدالة في توزيع الدخل يختلف باختلاف النظام الاقتصادي، فكل نظام ينظر للعدالة من زاوية مختلفة ولكنها تتفق في أن العدالة تكمن في وجوب عدم التفاوت في توزيع الدخل. فالنظام الإسلامي يعالج التفاوت في توزيع الدخل عن طريق الزكاة، والحث على الصدقات من الأغنياء إلى الفقراء، في حين تتمُّ عملية التوزيع في النظام الرأسمالي من خلال سوق عناصر الإنتاج، فعائد العمل يتحدَّد وفقاً لتفاعل قوى العرض والطلب على حجم العمالة. وفي حالة وجود اختلالات في عملية التوزيع تتدخل الدولة لإعادة التوازن بها في الأجل القصير، وذلك من خلال فرض الضرائب أو تقديم الإعانات أو مصروفات الضمان الاجتماعي. أما فيما يتعلق بنظرة النظام الاشتراكي للعدالة، فإنه يرى أن الملكية العامة لعناصر الإنتاج تكفل عدالة توزيع الدخول باعتبار أن توزيع الثروة يكون في صالح ملاك عناصر الإنتاج. وبالتالي؛ فإن امتلاك

المجتمع لعناصر الإنتاج سوف يؤدِّي إلى أن يكون توزيع الثروة في صالح المجتمع ككل، وليس مقتصراً على فئة دون أخرى.

2– مؤشرات عدالة توزيع الدخل:

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس درجة التفاوت في توزيع الدخل بين فئات المجتمع، ويمكن تقسيمها إلى نوعين كالتالي:

- مقاييس موضوعية: وهي التي تقوم بدراسة التفاوت في توزيع الدخل باستخدام الطرق والأدوات الإحصائية، وهذا النوع من المقاييس يؤدِّي إلى الوصول إلى نتائج دقيقة لتفاوت توزيع الدخل.

- مقاييس معيارية: وهي التي تقوم بدراسة التفاوت في توزيع الدخل في إطار مفهوم الرفاه الاجتماعي، باعتبار أن وجود درجة عالية من التفاوت في توزيع الدخل يتطلب وجود درجة أقل من الرفاه الاجتماعي.

وهنا سوف نتطرق إلى أبرز هذه المقاييس، والتي تستخدم بشكل كبير في مختلف الدراسات التطبيقية، والمقارنة حول ظاهرة التفاوت في توزيع الدخول، وهي كالتالي:

1- المدى: ويُعدُّ أحد المقاييس الإحصائية لقياس ظاهرة تفاوت توزيع الدخل والتي تتسم بالبساطة في الاستخدام مقارنةً بباقي المقاييس الإحصائية الأخرى. فهو عبارة عن الفجوة بين أعلى وأقل مستوى للدخل مُعبراً عنه كنسبة من متوسط الدخل، ويمكن حسابه كالتالي:

$$R = (\mathrm{Max}\, Y_i - MinY_i)/u$$

إذ إن:

R : تشير إلى المدى.

Yt: تشير إلى دخل الفرد (i).

u: تشير إلى متوسط الدخل.

إذ إن i = 1، 2، 3، 4، ... (n).

إذ إن قيمة (R) تقع بين الصفر و (n)، فإذا كان المدى (R) يساوي صفراً، فذلك يدل على أن الدخل موزع توزيعاً متساوياً. أما إذا كان R = n فإن ذلك يعني أن فرداً واحداً يحصل على كل الدخل.

ولا يخلو هذا المقياس من بعض المشاكل، فهو لا يعطي أهميةً لطبيعة التوزيع بين القيم المتطرفة، فزيادة كل دخل بالمقدار نفسه سوف يؤدّي إلى تزايد التباين مع الاحتفاظ بالشكل الأساسي نفسه للتوزيع. أيضاً فإن التوزيع الذي تكون فيه الفروق بين الأفراد متساويةً بين أعلى وأقل قيمة، تكون قيمة التباين مساويةً لتلك التي يحصل عليها توزيع آخر يكون الأفراد موزعين بين واحدة من النقطتين.

2- متوسط الانحراف النسبي: هو عبارة عن مجموع الانحرافات المطلقة من متوسط الإنفاق كنسبة من إجمالي الإنفاق. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر و $\frac{2(n-1)}{n}$.[18] ويؤخذ على هذا المؤشر أنه غير حساس للتحويل من شخص فقير إلى شخص غني في حالة وقوع كلاهما على نفس الجهة من متوسط الإنفاق. ويُعبَّر عنه رياضيًّا كالتالي:

$$M = \{\sum_{i=1}^{n} |u - Y_i|\}/nu$$

3- التباين: ويُعدُّ هذا المقياس شبيهاً بمتوسط الانحراف النسبي، إلا أنه يختلف عنه في أن مقياس التباين يلجأ إلى تربيع الفروق بين كل فئة من فئات الدخل والمتوسط، ثم يتمُّ تقسيم المجموع على عدد السكان (n). ومن مميزات هذا المقياس أنه يُعزِّز الفروق بعيداً عن الوسط، ومن ثَمَّ فإن إعادة توزيع الدخل ستؤدي إلى انخفاض مقاييس التباين، ويمكن التعبير عن هذا المقياس رياضيًّا كالتالي:

$$V = \left[\sum (u - Y_i)^2\right]/n$$

ولكن يؤخذ على هذا المقياس أنه يعتمد على متوسط الدخل مما يؤدّي إلى أن تظهر التوزيعات بتباينات مختلفة، كظهور توزيع معين بتباين نسبي أكبر من توزيع آخر، إلا أنه من

الممكن أن يظهر تباين أقل مقارنةً بالتوزيع الآخر، وذلك يرجع إلى انخفاض متوسط الدخل الذي حُسِبت على أساسه التباينات.

4- الانحراف المعياري: يتمُّ استخدام هذا المقياس لتفادي مشكلة اختلاف التباين من توزيع إلى آخر والناتج عن اختلاف متوسط الدخل، فهذا المقياس عبارة عن الجذر التربيعي للتباين مقسوماً على الدخل، ويمكن صياغته رياضيًّا كالتالي:

$$\sigma(x) = \sqrt{\frac{1}{n} \sum_{i=1}^{n}(x_i - \overline{x})^2}$$

حيث x تمثِّل الدخل الكلي (x1 + x2+ …+ xn) ، $\overline{x}$ تمثِّل المتوسط الحسابي (x/n).

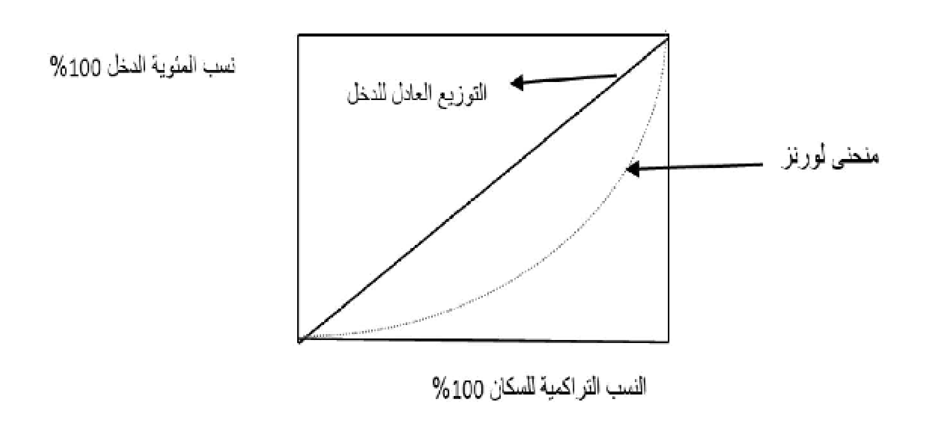
5- الانحراف المعياري اللوغاريتمي: هو أحد مقاييس التشتت والذي يحسب على أساس مجموع مربع الفرق بين دخل كل أسرة ومتوسط دخل جميع الأسر. فعند تماثل مستوى الدخل لجميع الأسر يكون الانحراف المعياري مساوياً للصفر، وكلما زاد حجم التشتت في توزيع الدخل بين الأسر كلما ارتفعت قيمة الانحراف المعياري، ويمكن صياغته رياضيًّا كالتالي:

6- منحنى لورنز (Lorenz Curve): هو تعبير بياني يوضح العلاقة بين النسب المئوية التراكمية للدخل والسكان. إذ إن المحور الأفقي يُمثِّل النسب المئوية التراكمية لعدد الوحدات المقابلة للفئات الدخيلة، أما المحور الرأسي فيُمثِّل النسب المئوية التراكمية لمجموع الدخول المتحقق ضمن تلك الفئات. ويُعدُّ من أكثر المقاييس البيانية استخداماً للتعبير عن مستوى التفاوت في توزيع الدخل والثروة[19]. ولرسم منحنى لورنز، يتمُّ اتباع الخطوات التالية:

- يُقسَّم السكان إلى خمس فئات متساوية على أساس مستوى الدخل، وكل مجموعة تمثِّل 20%، ويتمُّ ترتيب تلك الفئات تصاعديًّا أو تنازليًّا.

- يُحسَب نصيب كل فئة من الفئات الخمس من الدخل الوطني التراكمي ليقابل نسبة السكان التراكمية.

ويمكن توضيح منحنى لورنز بيانيًّا كالتالي:



الشكل رقم (3–1): منحنى لورنز[20]

يُظهِر الشكل رقم (3-1) أن الفجوة بين منحنى لورنز وخط التوزيع العادل للدخل تمثل مقدار التباين في توزيع الدخل. إذ إن خط التوزيع العادل للدخل يعكس العلاقة المتماثلة بين نسبة الدخل الوطني ونسبة السكان، فيكون هناك عدالة تامة في توزيع الدخل عندما يكون منحنى لورنز متطابقاً تماماً مع خط التوزيع العادل للدخل، أي أن النسبة المئوية للدخل المتحصل عليها مساوية تماماً للنسبة التراكمية للسكان الذين تحصلوا على الدخل. أما في حالة عدم وجود عدالة في توزيع الدخل فيكون منحنى لورنز أسفل خط التوزيع العادل للدخل. فكلما زادت الفجوة بين منحنى لورنز وخط التوزيع العادل للدخل زادت درجة عدم العدالة في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع.

7– معامل جيني (Gini Coefficient):

بالاعتماد على منحنى لورنز يتمُّ اشتقاق معامل جيني، فهذا المعامل يقيس الفجوة بين منحنى لورنز وخط التوزيع العادل للدخل، والتي يعبر عنها بنسبة مئوية من المنطقة الواقعة تحت خط التوزيع العادل للدخل، أي الفجوة بين منحنى لورنز وخط التوزيع العادل للدخل إلى إجمالي المنطقة تحت خط التوزيع العادل للدخل. وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد، فالصفر يشير إلى أن هناك مساواةً كاملةً في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، أي أن كل الأفراد في المجتمع يحصلون على

نفس مستوى الدخل. وفي الجانب الآخر القيمة (1) تشير إلى عدم وجود عدالة كاملة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وهذا يعني أن فرداً واحداً يتحصل على كامل الدخل في المجتمع. ويعرفه الإحصائيون بأنه متوسط القيم المطلقة للفروق بين كل مجموعات الدخول، ويمكن كتابته رياضيًّا كالتالي[21]:

$$G = \frac{1}{(2n^2\,u)} \sum \sum |\,Y_i - Y_J|$$

إذ إن:

G: معامل جيني.

n: عدد أفراد المجتمع.

u: الدخل المتوسط.

Yi و Yj: دخل الأفراد i و j.

8- معامل ثيل (Theil Coefficient):

يمكن تعريف مؤشر ثيل على أنه المعلومات المتوقعة للنتيجة التي تقوم بتحويل حصة السكان إلى حصة الدخل، ويمكن كتابته على صيغتين رياضيتين وهما كالتالي:

- الصيغة الأولى لمؤشر ثيل T:

$$T = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^{n} \left(\frac{y_i}{u}\right) \ln \left(\frac{y_i}{u}\right)$$

- الصيغة الثانية لمؤشر ثيل L: ويعرف بمقياس متوسط الانحراف اللوغاريتمي (The mean log deviation):

$$L = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^{n} \ln\left(\frac{u}{y_i}\right)$$

إذ n عبارة عن عدد العائلات (الأفراد)، yi هو الدخل لمجموعة i من الأفراد، u متوسط الدخل.

ويمثل مؤشر ثيل L متوسط فروقات اللوغريتمات، فهذا المؤشر يحتوي على مكونين، يمثل المكون الأول عدم العدالة في التوزيع الناتجة من عدم العدالة بين المجموعات، فيما يمثل المكون الثاني في عدم عدالة التوزيع داخل المجموعة ذاتها[22].

9- مؤشر أتكينسون (Atkinson):

يعتمد هذا المؤشر بشكل رئيسي على مفهوم التوزيع العادل يكافئ الدخل (Equally Distributed Equivalent income, EDE)، ويُعرّف على أنه مستوى الدخل الذي إذا حصل عليه كل فرد سوف يمكن المجتمع من الوصول إلى نفس مستوى الرفاه الذي يمثل الدخول الفعلية. ويمكن صياغة المؤشر رياضيًّا كالتالي:

$$A = 1 - \frac{Y_{EDE}\sqrt[*]{2}}{u\sqrt[*]{2}} = 1 - \frac{Y_{EDE}}{u}$$

وهذه الصيغة الرياضية للمؤشر توضح مقدار الدخل المراد التضحية به في سبيل الحصول على دخول متساوية.

إذ إن:

YEDE: الدخل المكافئ للتوزيع العادل.

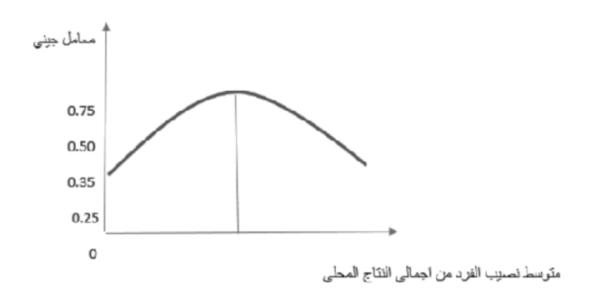
u: متوسط الدخل.

فإذا كانت قيمة الدخل المكافئ للتوزيع العادل تساوي قيمة متوسط الدخل، أصبحت قيمة المؤشر تساوي صفراً، وهذا يعني أن هناك عدالة في توزيع الدخل[23].

10- فرضية كوزنتس (Kuznets Hypothesis):

عمد سيمون كوزنتس Simon Kuzents, إلى دراسة العلاقة بين التباين في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي والفقر. وقد أشارت النتائج التي توصل إليها إلى أن درجة التفاوت في توزيع

الدخل تزداد حِدَّةً خلال المراحل الأولى للنمو الاقتصادي، في حين تبدأ بالانخفاض في المراحل اللاحقة. وعرفت هذه العلاقة بمنحنى كوزنتس والذي يأخذ شكل الحرف U المنقلب (-Inverse U) كما هو ظاهر في الشكل رقم (3-2) التالي:



شكل رقم (3–2): منحنى كوزنتس[24]

ويرجع السبب في تباين توزيع الدخل في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي إلى طبيعة التغير الهيكلي المصاحب للنمو الاقتصادي، أي تحول السكان من القطاع التقليدي إلى القطاع المتقدم في الاقتصاد. فالتنمية الاقتصادية تتطلب الانتقال من قطاعات تقليدية إلى قطاعات إنتاجية حديثة كالتصنيع، والتي عادةً ما ترتبط بالمناطق الحضرية. وبالتالي؛ فالمراحل الأولى للنمو الاقتصادي تتركز في القطاع الصناعي والذي يتسم بمحدودية التوظف وارتفاع مستوى الإنتاجية والأجور، وهذا ما يفسر كبر حجم الفجوة بين القطاعين الصناعي والتقليدي في المراحل الأولى للتنمية لتبدأ بعد ذلك بالانخفاض في المراحل اللاحقة. وتعد فرضية كوزنتس متسقةً مع باقي النظريات الاقتصادية والتي ترى أن تباين الدخل يعد من الشروط الضرورية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي وتقليص فجوة الفقر في المدى الطويل. واستقطبت فرضية كوزنتس عدداً من الدراسات التطبيقية والتي تمَّت على دول متقدمة ونامية، وقد أيَّدت تلك الدراسات فرضية كوزنتس على الدول المتقدمة في حين كانت هناك نتائج متضاربة بالنسبة للدول النامية.

11– نموذج لويس (Lewis):

يوضح هذا النموذج العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل، ووفقاً لهذا النموذج فإن تلك العلاقة تمر بمرحلتين، وذلك في حال وجود قطاعين (زراعي وصناعي).

المرحلة الأولى: يكون فيها التفاوت في توزيع الدخل مرتفعاً وذلك لبقاء مستوى أجور العمال ثابتاً؛ في الوقت الذي تزداد فيه أرباح الرأسماليين نتيجة توجه العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي بنفس مستوى الأجور.

المرحلة الثانية: يكون التباين في توزيع الدخل منخفضاً، ويرجع ذلك إلى ارتفاع مستوى أجور العمالة بسبب انخفاض عرض العمل في القطاع الزراعي، وهذا سوف يؤدِّي إلى انخفاض أرباح الرأسماليين مما ينتج عنه انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي. إلا أنه نتيجةً للتقدم التقني وتأثير ذلك على تكاليف الإنتاج بالانخفاض، فإنه سوف تزداد أرباح الرأسماليين رغم ارتفاع مستوى الأجور. وبالتالي سوف يكون هناك نمو اقتصادي وتتحقق عدالة التوزيع[25].

المبحث الثاني: دور السياسة المالية في تخفيف التفاوت في توزيع الدخول:

1- أثر النفقات العامة على تباين توزيع الدخل:

تعد النفقات العامة إحدى الأدوات المالية التي تؤدِّي إلى إعادة توزيع الدخل. إذ تنقسم هذه النفقات إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية. فالنفقات الحقيقية عبارة عن تلك الدخول التي توزع مقابل إنتاج جديد، أما النفقات التحويلية فهي عبارة عن تلك النفقات التي تُحوَّل من الدخل المتحصل فعليًّا من فئة معينه إلى فئة أخرى، مثل: تحويل الدخل المتحصل من فئة اجتماعية إلى فئة اجتماعية أخرى، أو الدخل المتحصل من إقليم معين إلى إقليم آخر، وهنا يتضح أن النفقات العامة التحويلية يقتصر أثرها على إعادة توزيع الدخل.

وفيما يتعلق بأثر النفقات العامة الحقيقية، فإن أثرها لا يقتصر على زيادة الإنتاج الوطني وإنما يمتدُّ إلى إعادة توزيع الدخل، ويمكن توضيح ذلك الأثر كالتالي:

- إن عملية إعادة توزيع الدخول والمرتبات ترتبط بقيمة الخدمات المقدمة في السوق، وبالتالي يتضح أثرها في حدود التوزيع الأوَّلي للدخل، ويستبعد من ذلك الإعانات التي تُمثِّل النفقات العامة التحويلية مثل إعانة غلاء المعيشة.

- إن إعادة توزيع الدخول من خلال الإنفاق على الخدمات التي تُوزَّع بالمجان أو بسعر أقل من تكلفتها مثل: الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية يعد من النفقات الحقيقية، والتي تؤدِّي إلى

زيادة الدخول الحقيقية للمستفيدين من خدماتها.

- إن الإنفاق على الأمن والبنية التحتية يُعدُّ من ضمن النفقات الحقيقية والتي تؤدِّي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح المنتجين. وبالتالي زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

ويتضح أثر النفقات العامة بشقيها الحقيقي والتحويلي على الطلب الكلي والمستوى العام للأسعار. إذ إن ارتفاع النفقات العامة يؤدِّي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا بدوره يؤدِّي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للدخول النقدية الثابتة، ويترتب على ذلك إعادة توزيع الدخول في غير صالح أصحاب الدخول النقدية الثابتة. وعلى النقيض من ذلك فإن أثر انخفاض النفقات العامة يؤدِّي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار. وبالتالي؛ إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخول النقدية الثابتة.

ونستخلص مما تقدم: أن أثر النفقات العامة على توزيع الدخل يظهر من خلال الآتي:

- التدخل في التوزيع الأولي للدخل: ويتضح ذلك من خلال العلاقة بين النفقات الحقيقية كالأجور والمرتبات وعوائد الإنتاج.

- التدخل بإعادة توزيع الدخل الوطني: ويكون ذلك عن طريق النفقات التحويلية بين فئات المجتمع أو عوامل الإنتاج.

وبشكل عام؛ فإن الأثر الاقتصادي للنفقات العامة في أي بلد يتحدَّد بِناءً على عدد من العوامل منها:

1- طبيعة النفقات العامة وما إذا كانت استهلاكيةً أم استثماريةً.

2- الهدف المراد تحقيقه من النفقات العامة.

3- طبيعة الإيرادات العامة وما إذا كان مصدرها نفطيًّا أم غير نفطي لتمويل النفقات العامة.

4- الوضع الاقتصادي السائد في البلد.

فلم يَعُد دور الدولة بشأن النفقات العامة مقتصراً على الدفاع والتعليم والنقل والمواصلات؛ وإنما امتد إلى النشاط الاقتصادي من خلال استخدامها وتوزيعها للموارد. وبالتالي؛ أدَّى ذلك إلى

التأثير على التوازن الاقتصادي الكلي من خلال الاستهلاك والادخار والتوظيف والاستثمار.

فعند النظر لدور الدولة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع من خلال النفقات العامة، يجب التمييز بين حالة التوزيع القائمة بين الأفراد الذين يسهمون في إنتاج الدخل (توزيع أولي للدخل)، وبين حالة إعادة توزيع الدخل بين الأفراد بصفتهم مستهلكين وذلك في ضوء الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة. ووفقاً لذلك فإنه يمكن التمييز بين أثر النفقات العامة على توزيع الدخل بين الأفراد بصفتهم منتجين أو مستهلكين كالتالي:

أ- أثر النفقات العامة على توزيع الدخل بين المنتجين:

تستطيع الدولة من خلال النفقات العامة التأثير على حالة التوزيع الأولي للدخل، ويظهر ذلك بوضوح في النفقات الحقيقية، إذ تقوم الدولة من خلالها بدفع دخول جديدة للأفراد المساهمين في تقديم سلع وخدمات معينة تضيف للإنتاج الوطني. فالدولة تحدد مكافآت عوامل الإنتاج والتي قد تأخذ شكل الأجور أو الفوائد أو الريع أو الأرباح، إضافةً إلى تحديدها أسعار المنتجات.

ب- أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل بين المستهلكين:

تستطيع الدولة التدخل لإعادة توزيع الدخل الوطني بين الأفراد بصفتهم مستهلكين، وذلك من خلال إدخال تعديلات على حالة التوزيع الأولي باستخدام النفقات التحويلية. ولكي يحقق الإنفاق العام آثاره المرجوة في إعادة توزيع الدخل الوطني بين طبقات المجتمع، فإنه لا بد من أن يكون مصدر تمويل الانفاق العام يأتي معظمه من الإيرادات المستمدة من الضرائب المباشرة، وخاصةً التصاعدية، لأن نصيب الطبقات الغنية في حصيلتها يكون عادةً أكبر من نصيب الطبقات الفقيرة، ولعل ما يبرر ذلك أنه إذا اعتمدت مصادر التمويل على الضرائب غير المباشرة فإن ذلك لن يكون في صالح الطبقات الفقيرة، فالميل الحدِّي للاستهلاك للطبقات الفقيرة مرتفع مقارنةً بالطبقات الغنية، مما يؤدِّي إلى التوسع في دائرة التفاوت بين الطبقات الغنية والفقيرة، وهو ما يتنافى مع عدالة توزيع أعباء التنمية الاقتصادية على المواطنين.

2- أثر الضرائب على تباين توزيع الدخل:

ما يميّز الضرائب عن النفقات العامة أنها لا تتدخل بشكل مباشر في التوزيع الأولي للدخل، ولكنها تُعدُّ أداةً مهمةً من أدوات إعادة توزيعه. ويتضح أثر الضرائب على إعادة توزيع الدخل من خلال التأثير في القوة الشرائية للنقود (الدخول الحقيقية)، وذلك عن طريق رفع أسعار المنتجات مما يقود إلى خفض القوة الشرائية للنقود، وبالتالي انخفاض قيمتها الحقيقية. أيضاً يمكن للضرائب أن تؤثر في إعادة توزيع الدخل عن طريق التأثير في الدخول النقدية كتخفيض أسعار عناصر الإنتاج.

وتمارس الضرائب آثارها التوزيعية من خلال التأثير على الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج والمنتجات، وبالتالي فإن تأثيرها التوزيعي يُقسَّم بين أسعار عناصر الإنتاج وأسعار المنتجات. وهنا يجب التفرقة بين أثر الضرائب المباشرة وغير المباشرة على توزيع الدخل، فالضرائب المباشرة يكون تأثيرها أكبر على أسعار عوامل الإنتاج من خلال تخفيض الدخول النقدية مقارنةً بآثارها على أسعار المنتجات من خلال تخفيض الدخول الحقيقية. كذلك فإن الضرائب غير المباشرة تمارس آثارها التوزيعية من خلال تأثيرها في أسعار المنتجات بشكل أكبر من تأثيرها في أسعار عوامل الإنتاج.

فبالنظر إلى أثر الضرائب على إعادة توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع نرى أن أثر زيادة الضرائب ينتقل إلى الدخول النقدية بتخفيضها، وبالتالي انخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية، وهذا يؤدِّي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار والذي يشير إلى ارتفاع القوة الشرائية للنقود، وهذا يعني إعادة توزيع الدخل الوطني في غير صالح أصحاب الدخول النقدية الثابتة. وعلى النقيض من ذلك نرى أن انخفاض الضرائب سوف يؤدِّي إلى ارتفاع الدخول النقدية للأفراد، وبالتالي سوف يؤدِّي ذلك إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية مما يؤدِّي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهو ما يعني إعادة توزيع الدخل الوطني في صالح أصحاب الدخول النقدية الثابتة.

ونستخلص مما سبق: أن الضرائب تسهم في إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق تغيير الدخول النقدية، فهذا التغيير الذي تحدثه الضرائب في الدخول النقدية يؤدِّي إلى تغيير في جانب الطلب على السلع الاستهلاكية، وبالتالي تتغير أسعار تلك السلع، وهذا يعني تغييراً في الدخول الحقيقية. أيضاً فإنه يمكن للضرائب التأثير على مكافآت عوامل الإنتاج عن طريق تأثيرها على مستوى التشغيل والإنتاج، وهو ما يعرف بأثر كينز في الإنتاج والذي يُشكِّل بدورة الأثر غير المباشر للضرائب في توزيع الدخل الوطني.

ومما لا شك فيه أن هناك أثراً غير متماثل للضرائب المباشرة وغير المباشرة في الاتجاه الذي تسلكه في إعادة توزيع الدخل الوطني. إذ إن الضرائب المباشرة تمارس آثارها التوزيعية بشكل رئيسي من خلال التأثير في الدخول النقدية، وفي المقابل تمارس الضرائب غير المباشرة آثارها التوزيعية من خلال تأثيرها في أسعار السلع الاستهلاكية. وهنا نستطيع أن نقول إن الضرائب غير المباشرة تقع على المستهلكين وتكون أكثر عبئاً على الطبقات ذات الدخل المحدود مقارنةً بالطبقات ذات الدخل المرتفع، وذلك نتيجة أن الطبقات ذات الدخل المنخفض تخصِّص الجزء الأكبر من دخلها للاستهلاك، والذي يعني أن ميلها الحدِّي للاستهلاك يكون مرتفعاً مقارنةً بالميل الحدي للاستهلاك للطبقات ذات الدخل المرتفع.

ويعني التوسع في الضرائب غير المباشرة مع ثبات الضرائب المباشرة إعادة توزيع الدخل الوطني في غير صالح الطبقات ذات الدخل المحدود، بينما التوسع في الضرائب المباشرة، وخاصةً التصاعدية مع ثبات الضرائب غير المباشرة، يعني إعادة توزيع الدخل الوطني في غير صالح الطبقات ذات الدخل المرتفع.

ويمكن للنظام الضريبي أن يلعب دوراً مهمًّا في تحقيق عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع من خلال الضرائب المفروضة على دخول الأفراد، سواء في صورتها الإجمالية أو الصافية، إذ إن أثر الضرائب على توزيع الدخل والثروة يعتمد على شكل الضريبة المفروضة فيما إذا كانت نسبيةً ثابتةً من الوعاء الضريبي أو تصاعديةً أو متدرجةً تدرجاً عكسيًّا، ويمكن توضيح أثر هذه الأشكال من الضرائب على تحقيق عدالة التوزيع كالتالي:

أ– الضريبة النسبية الثابتة:

تكون طبيعة العلاقة بين هذا الشكل من الضرائب والوعاء الضريبي علاقةً نسبيةً ثابتةً، إذ إن الضريبة تمثل نسبةً ثابتةً من حجم الوعاء. وهي عبارة عن تلك الضرائب التي لا يتغير معدلها رغم تغير المادة الخاضعة للضريبة. ولكن ما يعيب هذا الشكل من الضرائب أنه لا يكون فعالاً في تحقيق عدالة التوزيع للدخول. ولتوضيح ذلك نستعرض المثال التالي:

بافتراض أن المجتمع يتكون من مجموعتين من الأفراد (أ) و (ب)، وأن الدخل الفردي يُمثِّل المراكز النسبية لأفراد المجتمع. وبافتراض أن دخل المجموعة الأولى (أ) (100) ريالٍ، ودخل

المجموعة الثانية (ب) (200) ريال قبل فرض الضريبة، وبافتراض أنه تمَّ فرض ضريبة نسبية ثابتة تبلغ 10% من الدخل، فإن المجموعة الأولى (أ) سوف تدفع ضريبة دخل (10) ريال، ويكون صافي دخلها بعد الضريبة (90) ريالاً، أيضاً سوف تدفع المجموعة (ب) ضريبة دخل مقدارها (20) ريالاً ويصبح صافي دخلها (180) ريالاً.

ويتضح من هذا المثال أن عدالة توزيع الدخل لم تتحقق، وذلك لأن الضريبة النسبية الثابتة أحدثت تغييراً في المراكز النسبية (الدخول) لكل من المجموعتين (أ) و (ب)، ولكن المجموعة (ب) دفعت ضريبة ضعف ما تدفعه المجموعة (أ). وهنا نخلص إلى أن الضريبة كنسبة ثابتة لا تعد وسيلةً فعالةً في الحد من الاختلال في توزيع الدخول؛ لأن تأثيرها يكون محايداً على المراكز النسبية لأفراد المجتمع. ويعد هذا الشكل من الضرائب مُضراً بالفئات ذات الدخل المحدود. فهذه النسبة لا تُعدُّ بالشيء اليسير بالنسبة لدخولهم، لأن تلك الدخول لا تكفي بالأساس لإشباع حاجاتهم الضرورية. وبالتالي؛ فإن هذا الشكل من الضرائب لا يستطيع تحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع.

ب– الضريبة التصاعدية:

نتيجةً لعدم قدرة الضريبة النسبية الثابتة على تحقيق العدالة في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع، أخذ علماء المالية في العصر الحديث بفكرة الضريبة التصاعدية. ووفقاً لهذا الشكل من الضرائب، فإن سعر الضريبة يتزايد كلما زاد حجم الوعاء والعكس صحيح. وتعد أشكال التصاعد (للشرائح والطبقات) من أهم أشكال التصاعد في الضريبة.

وتفرض الضريبة التصاعدية بنسبة تتغير بتغير قيمة المادة الخاضعة للضريبة (الدخل)، فالنسبة التي تفرض على أصحاب الدخول المحدودة تكون أقل من النسبة التي تفرض على أصحاب الدخول المرتفعة وهو ما يطلق عليه التصاعد بالشرائح. ووفقاً لذلك تعد الضريبة التصاعدية من الضرائب التي تحقق قدراً من العدالة بين المكلفين بها، إضافةً إلى أنها تعمل على إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بشكل أكثر فاعليةً، وتضمن الحد من التفاوت في الدخول بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

ج. الضريبة المتدرجة عكسيًّا:

توضح الضريبة المتدرجة عكسياً أن هناك علاقةً عكسيةً بين معدل الضريبة والوعاء الضريبي. إذ لا يكون الدخل هو الوعاء المباشر للضريبة وإنما تربط الضريبة على أوعية أخرى بخلاف الدخل، ولكن عندما تنسب الضريبة للدخل كوعاء نرى أنها متدرجة عكسيًّا. فعلى سبيل المثال: عند فرض تلك الضريبة على السلع الأساسية الاستهلاكية، فإن الكميات المستهلكة من تلك السلع لا تتزايد مع زيادة الدخل بل قد تنخفض. وبالتالي؛ فإن العبء الأكبر يقع على عاتق أصحاب الدخول المنخفضة مقارنةً بأصحاب الدخول المرتفعة. ونخلص من ذلك إلى أن الاعتماد على الضريبة المتدرجة تدرجاً عكسيًّا لن يحد من التفاوت في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع.

ولتوضيح هذا الشكل من الضرائب نفترض أن هناك مجموعتين (أ) و (ب) دخل، كلٌّ منهما (1000) و (300) ريال على التوالي، وتخصص المجموعة (أ) 20% من دخلها لإنفاقه على السلع الاستهلاكية الأساسية، في حين تخصص المجموعة (ب) 50% من دخلها للإنفاق على تلك السلع الاستهلاكية الأساسية، وبافتراض أن الدولة فرضت ضريبةً على السلع الاستهلاكية الأساسية بمقدار 10%، ففي هذه الحالة سوف تنفق المجموعة (أ) على السلع الاستهلاكية الأساسية ما مقداره (200) ريال، وتدفع ضريبة غير مباشرة تساوي (20) ريالاً، في حين سوف تنفق المجموعة (ب) ذات الدخل المنخفض نسبيًّا مقارنةً مع المجموعة (أ) على تلك السلع ما مقداره (150) ريالاً، وتدفع ضريبة غير مباشرة مقدارها (15) ريالاً. وبالنظر إلى السعر المتوسط للضريبة بالنسبة للمجموعة (أ)، فسوف نجد أنه يساوي (0,02) (العائد من الضريبة \ الدخل)، في حين يساوي (0.05) بالنسبة للمجموعة (ب)، وهذا يعني أن السعر المتوسط للضريبة يكون مرتفعاً عند مستويات الدخل المنخفضة مقارنةً بمستويات الدخل المرتفعة.

المبحث الثالث: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لعدالة توزيع الدخول:

الأبعاد الاقتصادية:

أ– معدل النمو الاقتصادي:

تلعب السياسة المالية بشِقَّيها الاستثماري والاستهلاكي دوراً مهمًّا في تخفيف حدة التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع، إذ يرى « كينز» أن الأفراد يميلون إلى زيادة استهلاكهم كلما زادت دخولهم، ولكن الزيادة في الاستهلاك تكون أقل من الزيادة في الدخل. وخلص كينز إلى أن الجماعة

ترغب في تخفيض استهلاكها بشكل تدريجي كلما ارتفع دخلها، وهذا يدل على انخفاض الميل الحدِّي للاستهلاك مع ارتفاع الدخل. ويترتب على ذلك أن الفئات الاجتماعية ذات الدخول المرتفعة يكون ميلها الحدِّي للاستهلاك منخفضاً في حين يكون الميل الحدِّي للاستهلاك للفئات الاجتماعية الفقيرة مرتفعاً. ويتضح مما سبق أن إعادة توزيع الدخول بين الفئات المختلفة في المجتمع وذات الميول الحدِّية المختلفة للاستهلاك سوف تؤثر في الميل المتوسط للاستهلاك للجماعة ككل، وبالتالي يمتد ذلك التأثير لحجم الاستهلاك الكلي في المجتمع.

وتتوقف كيفية تأثير إعادة توزيع الدخل في الطلب الفعلي وفي حجم التشغيل وفي حجم الادخار الوطني على الاتجاه الذي تمَّ فيه إعادة توزيع الدخول؛ وذلك لأن الميل الحدِّي للاستهلاك يختلف باختلاف الفئة الاجتماعية. ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

- إعادة توزيع الدخول في صالح الفئات الاجتماعية ذات الدخل المرتفع:

عندما يكون إعادة توزيع الدخول في صالح الفئات الاجتماعية ذات الدخول المرتفعة يؤدِّي ذلك إلى انخفاض استهلاك تلك الفئات وارتفاع في مستوى ادخارها، ذلك أن تحويل جزء من دخول الطبقات ذات الدخول المنخفضة وذات الميل الحدِّي للاستهلاك المرتفع؛ إلى الطبقات الاجتماعية ذات الدخول المرتفعة وذات الميل الحدِّي للاستهلاك المنخفض؛ يعني انخفاض استهلاك الطبقات المحوَّل منها وعدم ارتفاع استهلاك الطبقات المحوَّل إليها ارتفاعاً يُذكَر، وهو ما يعني انخفاض الاستهلاك في صالح الادخار. وقد كانت الرغبة في زيادة الادخار في البلاد الأوروبية في مراحل النمو الاقتصادي من أهم الأسباب التي أيَّدت سياسة إعادة توزيع الدخول في صالح الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المرتفع، وذلك بتخفيض الضرائب المباشرة والتوسع في الضرائب غير المباشرة، وإعطاء إعانات اقتصادية لبعض فروع الإنتاج بهدف رفع معدلات الربح فيها.

- إعادة توزيع الدخل في صالح الفئات الاجتماعية ذات الدخول المنخفضة:

إن إعادة توزيع الدخل الوطني في صالح الفئات الاجتماعية ذات الدخول المنخفضة يؤدِّي إلى رفع الميل المتوسط للاستهلاك للجماعة ككل، وخفض الادخار الوطني لتلك الفئات. ويتوقف رفع الاستهلاك الوطني لتلك الفئات على مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التشغيل في الدولة.

كذلك فإن إعادة توزيع الدخول تؤدِّي إلى التأثير في الاستثمار؛ سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

– الأثر المباشر لإعادة توزيع الدخول على الاستثمار:

يمكن التعرف على الأثر المباشر لإعادة توزيع الدخول على الاستثمار بالتعرف على أثر التغيرات التي تحدث في الضرائب والنفقات العامة على الكفاية الحدِّية لرأس المال وسعر الفائدة. إذ إن الضرائب المباشرة التصاعدية تؤدي إلى إعادة توزيع الدخول لصالح الفئات الاجتماعية محدودة الدخل. وكما رأينا سابقاً، إن إعادة توزيع الدخل في صالح الفئات محدودة الدخل يؤدِّي إلى رفع الميل المتوسط للاستهلاك للجماعة ككل، وبالتالي خفض المدخرات الوطنية، مما يؤدِّي إلى تخفيض موارد تمويل الاستثمارات وخصوصاً في البلاد الآخذة في النمو والتي ينقصها المدخرات. أيضا يمكن للضرائب أن تؤثر على الاستثمار عن طريق سياسة الإعفاء الضريبي أو تخفيضها على بعض الاستثمارات، ورفعها على الاستثمارات الأخرى وهو ما يعرف بإعادة توجيه الاستثمارات؛ مما يؤدِّي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني بين مختلف فئات المجتمع ورفع معدل النمو الاقتصادي.

وبالنظر إلى أثر إعادة توزيع الدخول في الاستثمار عن طريق النفقات العامة، فإنه من الممكن للحكومات أن تزيد الكفاية الحدية لرأس المال في نشاط استثماري معين؛ عن طريق تقديم الإعانات الاقتصادية والتي تمنح لبعض المشروعات أو لفرع من فروع الإنتاج بغرض تشجيعه وزيادة أرباحه. وبالتالي؛ فإن هذه الإعانات قد تؤدِّي إلى انتقال رؤوس الأموال من نشاط استثماري إلى آخر، وعادةً ما تُمنح هذه الإعانات للصناعات الأساسية وخاصةً للبلاد التي في طور النمو.

– الأثر غير المباشر لإعادة توزيع الدخول في الاستثمار:

إن الزيادة الأولية في الاستهلاك الناتجة من إعادة توزيع الدخل للطبقات ذات الدخل المحدود تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل الوطني نتيجة أثر المضاعف. وبالتالي؛ فإن تلك الزيادة في الاستهلاك تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، وهذا بدوره يؤدِّي إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي. ومن زاوية أخرى، نرى أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الوطني والذي لا يمكن أن يحصل بعيداً عن التراكم الرأسمالي الموجه للاستثمار. والفرضية القائمة على عدالة التوزيع هي أن الميل الحدِّي للاستهلاك لدى مستلمي الأرباح (المنظم) منخفضة، بينما يكون الميل الحدي

للادخار مرتفعاً، وهو المسبب في الاستثمار بفعل التراكم الرأسمالي، وأما مستلمو الأجور (العمال) فإن الميل الحدي للاستهلاك يكون مرتفعاً، بينما يكون الميل الحدي للادخار منخفضاً، وهذا ما يُعرَف بالتوزيع الوظيفي.

أما إعادة التوزيع في ظل تدخل الدولة والذي يُعدُّ الدافع للإنفاق العام والتحويلات الاجتماعية لذوي الدخول المنخفضة، والمتمثلة في صورة تخفيض في الأسعار أو تحويلات نقدية أو دعم من الدولة لهذه الفئة من المجتمع، سوف يؤدِّي إلى زيادة حجم الاستهلاك الكلي المؤدي إلى زيادة حقيقيه في حجم الاستثمار الكلي. إذ إن الهدف من وراء إعادة التوزيع للدخل هو استمرارية الطلب الكلي الفعَّال.

ب- حجم الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية:

يُعدُّ التعليم والرعاية الصحية من السلع العامة والضرورية والتي يلزم على الدولة التدخل لتوفيرها لكل فئات المجتمع. إذ إن ما يميز هذا النوع من السلع عن غيرها أن الاستفادة منها بواسطة فرد لا تحرم فرداً آخر من الاستفادة منها. إضافةً إلى أن الحالة التعليمية والصحية لدى الأفراد تُعدُّ من أهم ركائز التنمية الشاملة لأي دولة، وأي ضعف في ذلك سوف يؤثر بشكل مباشر على المجتمع ككل من حيث الكفاءة الإنتاجية وإمكانات التطوير. وبالتالي؛ فإن الإنفاق العام الموجه لقطاعي التعليم والرعاية الصحية سيسهم بشكل مباشر في تحسين نوعية الحياة لأفراد المجتمع، فرفع معدل النمو الاقتصادي يجب ألا يكون بمعزل عن تنمية حقيقية لقدرات البشر تنعكس في النهاية على مستوى معيشة أفضل، وحياة صحية خالية من الأمراض.

وتلعب النفقات العامة دوراً بارزاً في قطاعي التعليم والتدريب، فزيادة النفقات العامة على التعليم والتدريب تؤدي إلى رفع إنتاجية العمل، وما يتبع ذلك من رفع مستوى دخول الأفراد الذين حصلوا على مستويات عليا من العلم والتدريب وتحسين مستوى معيشتهم. أيضاً فإن زيادة حجم الإنفاق العام على الرعاية الصحية يساعد في توصيل الخدمات الصحية لجميع أفراد المجتمع ويعزز قدرة الأسر على تحمل تكاليف العلاج، مما يُقلِّل من عبء التكاليف على كاهل فئات المجتمع ذات الدخل المنخفض. فالدولة قد توزع الخدمات الصحية أو التعليمية بالمجان أو بمقابل يقل عن نفقة إنتاج هذه الخدمات، كما أن تحمل الدولة النفقات التحويلية والمتمثلة في الأجور والمرتبات لقطاعي

التعليم والصحة، يساعد في إعادة توزيع الدخل لصالح من يتلقون تلك الخدمات من ذوي الدخل المحدود.

ورغم تأكيدنا على أن التعليم والرعاية الصحية تعد من السلع الضرورية لأفراد المجتمع والتي يجب على الدولة القيام بها، إلا أن هناك آراء مختلفة حول هذا الموضوع، فالبعض يرى أن على الدولة تهيئة المناخ المناسب لتعزيز النمو الاقتصادي وترك المجال للقطاع الخاص لتقديم خدمتي التعليم والرعاية الصحية، وذلك انطلاقاً من أن زيادة معدل النمو سوف يؤدِّي تلقائيًّا إلى زيادة مستوى الدخول، وبالتالي رفع مستوى رفاهية أفراد المجتمع، وذلك سوف ينعكس بالضرورة على معدلات منخفضة من وفيات الأطفال، وتحسن الوضع الصحي والتعليمي في المجتمع.

ولكن أثبتت التجارب الدولية أن آلية السوق تخفق وبشكل كبير فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية، مما يؤدِّي إلى سوء توزيع الثروات وخلق الاحتكارات وسوء توزيع الاستثمارات على المجالات المختلفة، وبالتالي وجب تدخل الدولة لتصحيح تلك الاختلالات؛ فالأمراض لا تفرق بين فئة وأخرى. وبالتالي؛ فإن الكوارث الصحية قد تؤثر على الفقراء والأغنياء على حد سواء من خلال خسارة الدخول والتي تكون على شكل تكاليف باهظة يتحملونها لتغطية تكاليف العلاج. وبالتالي فإن المرض قد يكون سبباً في تغيير هيكل الطبقات الاجتماعية في المجتمع؛ وزيادة الطبقات الفقيرة فقراً، ونقل الطبقات الميسورة إلى شريحة الطبقات الفقيرة؛ ولذلك نصت المبادئ الصادرة عن الأمم المتحدة على أحقية كل فرد في الحصول على الخدمات الأساسية من التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية بما يكفل له ولأسرته مستوى معيشة مُرضياً. وهذا يُعزِّز دور الدولة الأساسي في تحسين الحالة الاجتماعية، وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية لكافة أفراد المجتمع.

ج– معدل التضخم:

يلعب التضخم دوراً مهمًّا في إعادة توزيع الدخل من خلال تآكل قيمة النقود، إذ إن أثر التضخم يمتد إلى دخول مختلف فئات المجتمع، فارتفاع المستوى العام للأسعار لا يوازيه ارتفاع في أسعار عناصر الإنتاج بنفس النسبة. إذ إن المنتجين (التجار) يحققون أرباحاً مفاجئةً خلال فترة التضخم نتيجة ارتفاع الأسعار بمعدل أكبر من تكاليف الإنتاج، وذلك لأن الزيادة في مستوى الأجور والمرتبات والفوائد تكاد تكون ثابتةً. ويمتد أثر التضخم على دخول مختلف فئات المجتمع كالتالي:

- المدينون والدائنون: خلال فترة التضخم يحقق المدينون مكاسب نظراً لإعادة ديونهم بالنقود التي أصبحت قيمتها الشرائية أقل مما كانت عليه في وقت حصولهم على القروض. وبالتالي؛ فإن المدينين يُضَحُّون بقدر أقل من السلع والخدمات عما إذا ما قاموا بسداد ديونهم في وقت تكون فيه الأسعار منخفضةً. وفي المقابل؛ فإن الدائنين يحققون خسائر لأنهم يتحصلون على سلع وخدمات أقل عما يمكن لهم أن يستلموا في وقت تكون فيه الأسعار منخفضةً، وبالتالي يتضح أثر التضخم هنا بنقل الثروة من الدائنين إلى المدينين.

- أصحاب الدخول الثابتة: تعد هذه الشريحة من المجتمع الأكثر تضرراً من التضخم، وذلك نظراً لأن الأجور والرواتب لا ترتفع بنفس نسبة الارتفاع في مستوى التضخم. إذ إن الأجور والمرتبات ترتفع فعليًّا بنسب أقل من مستوى التضخم، وهذا سوف يؤدِّي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة مما يؤثر سلباً على أصحاب الدخول الثابتة بتخفيض دخولهم الحقيقية.

- المستثمرون: يؤثر التضخم على إعادة توزيع الثروة بين المستثمرين، فالمستثمرون في سندات الملكية (Equities) يستفيدون من ارتفاع الأسعار بخلاف المستثمرين في السندات (Bonds) الذين يحققون خسائر من تلك الزيادة. وعند قيام المستثمرين من فئات الدخل المتوسط باستثمار مدخراتهم في السندات التي تدفع فائدةً ثابتةً خلال فترة التضخم فإنهم سيتكبدون خسائر كبيرةً.

نستخلص مما سبق: أن التضخم يؤدِّي إلى إعادة توزيع الثروة؛ إذ يكون له أثر إيجابي على فئة معينة من المجتمع في حين يكون له أثر سلبي على فئة أخرى كما رأينا سابقاً. وبالتالي؛ فإن أثر التضخم ليس متماثلاً على جميع فئات المجتمع، فالتضخم يؤدِّي إلى إعادة توزيع الدخل والثروة في غير صالح أصحاب الدخول الثابتة مقارنةً بأصحاب الدخول المرنة التي تنجم عن الأرباح، مما يؤدِّي إلى تزايد التباين بين الطبقات الاقتصادية في المجتمع، فالأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقراً.

– الأبعاد التعليمية:

أ– التمييز في الخدمات التعليمية:

يُعدُّ التعليم من أهم العناصر التي تلعب دوراً بارزاً في توليد الدخل، إذ إن المستوى التعليمي الذي يحصل عليه أفراد المجتمع يعد المحدد الرئيسي لنوعية العمل المتحصل عليه والذي يحدد بناءً عليه مستوى الدخول، كما أن التمييز في الخدمات التعليمية التي يحصل عليها أفراد المجتمع الواحد تؤدي إلى التفاوت الكبير في توزيع الدخل. فعند تزويد فئة معينة من المجتمع بالخدمات التعليمية دون غيرها قد يؤدِّي إلى تركز المهارات الحديثة في تلك الفئة، مما يؤدِّي إلى رفع مستوى الدخول لتلك الفئة مقارنةً مع غيرها من فئات المجتمع التي لم تحصل على نفس الخدمات التعليمية.

وقد يكون التفاوت في مستوى الدخول مرتفعاً في البلدان النامية نتيجة ارتفاع تكاليف التعليم الثانوي والعالي، مما يحول دون استمرار أبناء الطبقات محدودة الدخل من الاستمرار بالدراسة، ويمكن إيعاز ذلك التفاوت إلى سببين رئيسيين هما:

- تكون التكلفة الخاصة للتعليم الابتدائي؛ والمتمثلة في تكلفة الفرصة البديلة لعمل أبناء الطبقات الفقيرة أعلى؛ مقارنةً بأبناء الطبقات ذات الدخل العالي.

- تكون الفوائد المتوقعة من التعليم الابتدائي لأبناء الطبقات الفقيرة منخفضةً؛ مقارنةً مع أقرانهم من أبناء الطبقات ذات الدخول المرتفعة.

ونستخلص مما سبق: أن التكلفة العالية والفائدة المنخفضة من التعليم في مراحله الأولى تجعل العائد المتحصل منه منخفضاً بالنسبة للطبقات الفقيرة، مما يجعل أبناء هذه الشريحة من المجتمع تغادر مقاعد الدراسة في مراحلها المبكرة. وأكد ذلك الاستنتاج دراسة حديثة أجريت على بنجلاديش بواسطة (Alia, 2001) والتي أظهرت نتائجها أن تكلفة التعليم الثانوي، سواء المباشرة أو الضمنية (تكلفة الفرصة)، هي السبب الرئيسي في ترك أبناء الأسر الفقيرة لمقاعد الدراسة في المراحل الأولى. فكثير من الدول النامية ذات الدخل المنخفض ترتفع فيها نسب الأمية مما يؤدِّي ذلك إلى عمل هذه الفئة في قطاعات تقليدية كالزراعة وإنتاج المواد الأولية؛ في حين يتميز أصحاب الدخول المرتفعة في هذه البلدان بارتفاع مستوى التعليم والمهارات التطبيقية والمعرفية.

ب– الترتيب التعليمي:

يُعدُّ آدم سميث من أوائل من تطرق للأهمية الاقتصادية للتعليم في كتابه ثروة الأمم، فقد أكد على أهمية تكوين نوع خاص من رأس المال والذي أطلق عليه اسم رأس المال الدائم، وذلك عن

طريق توجيه نفقات معينة مخصصة للتعليم، إذ إن هذا النوع من رأس المال يمثل المعرفة والعلم وكيفية استخدامهما بواسطة الإنسان. وقد أشار آدم سميث إلى أن التعليم يزيد من مستوى الكفاءة للعامل، وذلك بتشبيهه للعامل المتعلم بالآلة المتطورة التي تساعده على استغلال الوقت والجهد الاستغلال الأمثل.

وتمثِّل آراء ألفرد مارشال ,Alfred Marshall في مجال القيمة الاقتصادية للتعليم همزة الوصل بين الكلاسيك واقتصاديِّ القرن العشرين؛ فقد مهدت آراؤه إلى جعل التعليم من العوامل المباشرة التي تدخل في العوامل الإنتاجية. إذ إنه أشار إلى أن التفاوت في المستوى التعليمي للعمال يؤدِّي إلى تفاوت في نوعية عملهم، وبالتالي التفاوت في مستوى أجورهم في سوق العمل. وقد أكد على أن حافز الربح يلعب دوراً مهمًّا في قرار الاستثمار البشري، وذلك على اعتبار أن التعليم يجعل الأفراد أكثر ذكاءً وتكيفاً وأحسن أداءً في عملهم.

وقد تطرق تيودور شولتز ,Theodore Schultz الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1979م في أبحاثه إلى دراسة العلاقة بين دخول الأفراد ومستوياتهم التعليمية، ومقارنتها بتكاليف تعليمهم لأجل تحديد العائد الاقتصادي الصافي للفرد، إضافةً إلى دراسة حجم التكاليف بما فيها تكلفة الفرصة البديلة، وأشارت نتائج أبحاثه إلى أن السبب وراء التفاوت في مستوى أجور العمال، بجانب التفاوت في مقدار الدخول التي يحصل عليها الأفراد طوال حياتهم الإنتاجية، يكمن في اختلاف المستويات التعليمية للعمال.

وقد دعمت النتائج التي توصل لها جاري بيكر ,Gary Becker في مجال التعليم العالي نتائج شولتز؛ إذ توصل بيكر إلى أن الأفراد ذوي التعليم العالي يحصلون على موارد إضافية صافية أعلى من الأفراد الذين ليس لديهم مؤهلات تعليمية عالية. أيضاً توصل بيكر، عن طريق مقارنة الموارد الإضافية التي يحصل عليها الفرد؛ نتيجة حصوله على تعليم عال مع جميع التكاليف التي تكبدها ذلك الفرد للحصول إلى هذا المستوى التعليمي- إلى أن مستوى الربحية من الأموال المستثمرة في التعليم العالي تعادل مستوى ربحية الاستثمارات في المجالات الأخرى.

وقد أشار (Psacharopoulos, 1988) إلى أن معدل العائد من الاستثمار في التعليم يكون أعلى في المرحلة الابتدائية، يليه المرحلة الثانوية، ثم مرحلة التعليم العالي. كما أشار إلى أن معدل العائد من التعليم يختلف باختلاف ما إذا كان البلد نامياً أم متقدماً، فالبلدان المتقدمة ينخفض فيها

معدل العائد من التعليم في كافة مستوياته مقارنةً بالبلدان النامية. وتوصل مارك بلوغ إلى نتائج مماثلة لما توصل لها Psacharopoulos حول انخفاض معدل العائد للاستثمار في التعليم في مراحله المختلفة، ففي الدول النامية رأى أن معدل العائد من التعليم الابتدائي أعلى من معدل العائد من التعليم الثانوي والعالي، وفي المقابل رأى أنه في الدول المتقدمة يكون معدل العائد من التعليم الثانوي أعلى من معدل العائد من التعليم العالي.

ويرى كنيث آروو ,Kenneth Arrow في دراسته عام 1973م في ضوء نظرية المصفاة (Filter theory) أن رَبَّ العمل يستخدم التعليم كعلامة توضح له درجة إنتاجية العامل، وبناء على ذلك يحدد مستوى الأجر. وبالتالي العامل ذو مستوى تعليمي عالٍ يحصل على أجر عالٍ باعتبار أنه يملك مهارات عاليةً ترفع من مستوى إنتاجيته. ووفقاً لهذه النظرية فإن التعليم لا يؤثر بشكل مباشر على الإنتاجية، ولكنه يوحي لرب العمل بأن العامل لديه القدرة على أن يكون فعَّالاً في عمله. وبالتالي؛ فالعلم لا يضيف قيمةً للفرد ولكنه يضمن له تلك القيمة في المستقبل.

– الأبعاد الصحية:

أ– مُقدِّمو الخدمات الصحية:

يمكن النظر إلى محددات عرض الخدمات الصحية من خلال استعراض الحوافز الاقتصادية والاجتماعية التي يحصل عليها جميع الأطراف الذين يعملون في القطاع الصحي. ويعد الأطباء الركيزة الأساسية لهذا القطاع المهم؛ إذ يقدمون خدماتهم كعمالة ماهرة تحفزها تركيبة الأجور في الاقتصاد. فبجانب تقديمهم الخدمات الصحية فإنه يمكن النظر إليهم على أنهم المنظمون والمسؤولون عن إدارة العمليات الإنتاجية في هذا القطاع، وذلك نابع من كونهم ملمين بكل جوانب المعرفة المتعلقة بتقنيات إنتاج الخدمات الصحية، ومن هذا المنطلق فإن الربح يعد هو المحفز الاقتصادي للعمل في تقديم الخدمات الصحية والذي تستند عليه عملية اتخاذ القرارات بواسطة الأطباء.

كما أن إنتاج الخدمات الصحية يستلزم وجود كوادر طبية أخرى بجانب الأطباء؛ كالكوادر الطبية المساعدة من الممرضين والإداريين والصيادلة. أيضاً فإنه بدون التكامل بين رأس المال البشري والمادي يصعب تقديم الخدمات الصحية، وبالتالي فإن هناك عوامل إنتاج وسيطة تدخل في

تقديم الخدمات الصحية. إن القرار الابتدائي لعمل هذه الكوادر في تقديم الخدمات الصحية يعتمد بشكل كبير على مدى العائد من الاستثمار في رأس المال البشري في المجال الصحي، وهذه القرارات تعتمد على عدد من الافتراضات وهي كالتالي:

- الفترة الزمنية: طول فترة التعليم في المجال الصحي تعد السبب الرئيسي للتفاوت في مستوى دخول العمال، فكما هو متعارف عليه بأن الطبيب يحصل على أجر أعلى من الممرض، والطبيب المتخصص يحصل على أجر أعلى من الطبيب العام، وهذا عائد بالدرجة الأولى إلى الفترة التي قَضَوها في التحصيل العلمي.

- يلعب التدريب دوراً جوهريًّا في التفاوت في مستوى الأجور بين العاملين في هذا القطاع، فالتدريب يرفع من إنتاجية العامل، وبالتالي زيادة دخل العامل في المستقبل.

- اقتصار تكلفة التدريب على تكلفة الفرصة البديلة والتي تمثل الدخل الذي سيحصل عليه العامل في حالة عدم التحاقه بالتدريب.

- يفترض ثبات سعر الفائدة والذي على أساسه يحسم العاملون التدفقات المستقبلية.

وسوف يكون توزيع الدخول للعاملين في تقديم الخدمات الصحية وفقاً لتلك الافتراضات. فعرض العاملين في المجال الصحي، بما فيهم الأطباء، يعتمد على هيكل تكلفة الفرصة البديلة للدراسة والتدريب ومعدل الفائدة السائد في الاقتصاد.

وبافتراض أن مُقدِّمي الخدمات الصحية يهدفون إلى تعظيم أرباحهم بالطريقة التقليدية، فتحقيق التوازن في سوق الخدمات الصحية يكون على أساس التحليل الاقتصادي المتعارف عليه، وذلك بتحديد الخدمات الصحية التي يرغب مقدِّمو الخدمات الصحية تقديمها، والخدمات الصحية التي يرغب الأفراد الحصول عليها عند سعر محدد يرضي جميع الأطراف، ويعرف اقتصاديًّا بالتوازن الكلي لسوق الخدمات الصحية (تقاطع منحنى العرض والطلب لهذا السوق).

وبشكل عام، فإن أبرز العوامل المحددة للعرض للخدمات الصحية هي كالتالي:

- الجذب الوظيفي لمقدِّمي الخدمات الصحية من أطباء وممرضين والخدمات الطبية الأخرى.

- اختلاف مستوى الدخول وتفاوت الأجور لمقدِّمي الخدمات الصحية والجهات المنافسة، فعندما يكون عدد المتقدمين لسوق العمل الصحي كبيراً وفي مختلف التخصصات، يعطي للإدارة فرصة الاختيار بناءً على مستوى الكفاءة والذي يحدد وفقاً لها مستوى أجورهم.

- اختلاف الوظائف ومميزات كل منها، إضافةً إلى تخفيض النفقات الصحية وتحقيق عوائد أكبر.

ب- فشل آلية السوق ودور الدولة في تقديم الخدمات الصحية:

إن سوق الخدمات الصحية يختلف عن الأسواق النمطية؛ وذلك كون الخدمات الصحية تتسم بمظاهر الاحتكار، فمقدم الخدمة يستطيع التحكم في سعرها نظراً لمحدودية مقدمي الخدمة وأهميتها للأفراد، كذلك عدم وجود الشفافية في هذا السوق، إذ إن المعلومات الفنية في هذه السوق ليست متاحةً للأفراد المستهلكين مقارنةً بمقدِّمي الخدمة من أطباء وفنيين. كل ذلك أدَّى إلى فشل عمل آلية السوق في تحقيق مستوى كفاءة عالٍ أو تعظيم مستوى الرفاه لأفراد المجتمع، مما جعل من تدخل الدول أمراً ضروريًّا لتفادي ذلك الفشل، والتأثير على السوق بالشكل الذي يحقق التوازن المطلوب.

وتعد الخدمات الصحية مثلها مثل التعليم من كونها من السلع الضرورية لأفراد المجتمع، وبالتالي فالدولة تصبح المسؤولة أخلاقيًّا على ضمان حق الحصول على الخدمات الصحية لجميع أفراد المجتمع. إذ تعد سياسات الدولة في مجال تقديم الخدمات الصحية ناجعةً في حالة تحقيقها العدالة في توزيع الخدمات الصحية لأفراد المجتمع، ورفع مستوى رضا المستفيدين من الخدمات الصحية المقدمة لهم. وبما أن القطاع الخاص دائماً يهدف إلى تعظيم أرباحه، فإن تحقيق درجة عالية من العدالة في توزيع الخدمات الصحية بين الطبقات ذات الدخل المحدود (الفقراء) وطبقات الدخل المرتفع والمتوسط يعد أمراً صعب المنال، مما يجعل من تدخل الدولة أمراً في غاية الأهمية لتحقيق تلك العدالة.

كما أن الاعتماد على آلية السوق في تحقيق التوازن في سوق الخدمات الصحية بعيداً عن تدخل الدولة يُعدُّ أحد الأسباب الرئيسية لاختلال التوازن في هذه السوق. فالطلب على الخدمات الصحية يتمُّ في بيئة لا يقينية وذلك نظراً لاختلاف المخاطر التي يواجهها أفراد المجتمع، مما يعني ذلك تطور أسواق التأمين الصحي. وبما أن الطلب يخلق العرض فإن ذلك قد لا ينطبق على سوق

الخدمات الصحية؛ لأن الأفراد الذين يواجهون درجة مخاطر مرتفعة سوف يسعون إلى الحصول على التأمين الصحي، وفي المقابل فإن شركات التأمين (جانب العرض) لا تفضل الأفراد الذين يواجهون درجات مخاطر مرتفعة، وتعمل على استبعادهم أو رفع أسعار التأمين لمقابلة ارتفاع درجات المخاطرة. فزيادة الأسعار سوف تؤدي إلى تخفيض حجم الطلب وخصوصاً بالنسبة للأفراد ذوي المخاطر المنخفضة، وبالتالي؛ يؤدِّي ذلك إلى تفاقم أسعار التأمين الصحي إلى أن يصل الطلب على التأمين الصحي صفراً رغم الحاجة الضرورية للخدمات الصحية.

وكما أن سوء استخدام التأمين الصحي قد يؤدِّي إلى انخفاض كفاءته، فمن الممكن أن يؤثر التأمين على سلوك الأفراد المُؤَمّنين صحيًّا بشكل سلبي كالتالي:

- قد يخفض الأفراد العناية بصحتهم على اعتبار أن لديهم تأميناً يغطي تكاليف الخدمات الصحية، وذلك بتعرض صحتهم لمزيد من الأمراض، ومن ثَمَّ زيادة الطلب على الخدمات الصحية.

- قد يرفع الأفراد مستوى العناية بصحتهم، وذلك باستخدام أكبر للخدمات الصحية التي يُوفِّرها نظام التأمين الصحي.

- وجود عيوب أخلاقية يمارسها مقدمو الخدمات الصحية، وذلك عن طريق حث مقدمي الخدمات الصحية، سواء مستشفيات أو عيادات للمستهلكين لخدماتها، بزيادة حجم الطلب، مثل عمل فحوص طبية ليست ذات أهمية، أو زيادة الفترة الزمنية للمراجعات مما يفقد التأمين الصحي كفاءته الاقتصادية.

ونستخلص مما سبق: أن آلية السوق لا تستطيع تحقيق التوازن في سوق الخدمات الصحية، وذلك نتيجة انخفاض مستوى الكفاءة الاقتصادية، وعدم الاستخدام الأمثل للموارد، وغياب الشفافية، والطابع الاحتكاري لمقدمي الخدمات الصحية، مما يتوجب تدخل الدولة كمنظم ومقدم للمساعدات لمقدمي الخدمات الصحية التي يجب في الأصل أن يتحمل أعباءها المستفيدون من تلك الخدمات. ونلخص أبرز المبررات لتدخل الدولة في القطاع الصحي في النقاط التالية:

1- الخدمات الصحية تُعدُّ من السلع العامة، فحصول شخص معين على الخدمة الصحية لا يعني أن يبقى قدر أقل للآخرين للاستفادة من تلك الخدمة. فعلى سبيل المثال: استفادة شخص معين من الخدمة الصحية المقدمة والمتمثلة في مكافحة البعوض المسبب للملاريا في منطقة معينة لا يعني

نقصاً في استفادة الاخرين من هذه الخدمة، كما أن أسواق القطاع الخاص لا توفر جميع الاحتياجات من الخدمات الصحية، وبالتالي أصبح من الضروري تدخل الدولة للمشاركة في زيادة المعروض من تلك الخدمات.

2- انخفاض قدرة الطبقات ذات الدخل المحدود (الفقيرة) على تحمل تكاليف الخدمات الصحية. وباعتبار أن الحصول على الخدمات الصحية يُعدُّ حقًّا من حقوق كل أفراد المجتمع، فإن أسواق القطاع الخاص لن تهيئ الفرصة الكافية للفقراء للحصول على تلك الخدمات الإكلينيكية الضرورية، وبالتالي فإن دخول الدولة كمقدم للتمويل الحكومي للرعاية الإكلينيكية الضرورية يُعدُّ أمراً في غاية الأهمية؛ للتخفيف من حِدَّة ارتفاع التكاليف العلاجية على تلك الطبقات من المجتمع.

3- القصور في تنظيم التأمين الصحي الذي يُوفِّره القطاع الخاص قد يتطلب إجراءً من قِبَل الحكومة للتعويض عن المشكلات الناشئة من عدم اليقين وعن تقصير سوق التأمين، فأوجه عدم اليقين التي ترفع احتمال حدوث المرض قد تخلق أوجهاً للقصور في إدارة أسواق القطاع الخاص نتيجةً لاحتمال ارتفاع الطلب على التأمين بشكل كبير، مما يتطلب تدخل الدولة من خلال سياسات محكمة تلائم الواقع والموارد المتاحة لحل تلك المشكلات وعدم تفاقمها في المستقبل.

ج– معايير تقديم الخدمات الصحية:

1- عدد الأَسِرّة: إذ يمكن استخدام عدد الأسرة كمؤشر للدلالة على مدى توفر الخدمات الصحية المتعلقة بالعيادات الداخلية لأفراد المجتمع. ووفقاً لهذا المعيار يمكن القول: إنه متى ما كان هناك توزيع عادل لعدد الأَسِرة بين المستشفيات وفي مختلف مناطق البلاد بحيث يُلبّي الطلب على الخدمات العلاجية الداخلية بالشكل الكفء، فإن ذلك يعني تحقق عدالة التوزيع للخدمات الصحية؛ إذ إنه لا يوجد قاعدة عالمية ثابتة تحدد نسبة عدد أسرة المستشفيات إلى مجموع عدد السكان. فعند النظر إلى الوضع في الأقليم الأوروبي نرى أن لكل (10000) نسمة يتوفَّر (63) سريراً، في حين أنه في أفريقيا يتوفَّر فقط (10) أسرة لكل (10000) نسمة[26].

2- معيار الفاعلية: أي تقديم الخدمات الصحية بالشكل الذي تحقق مكاسب صحيةً ملموسةً للمستفيدين منها، وتخفيض معاناتهم بدون تفرقة بين فئات المجتمع الواحد. وهنا يتمُّ التركيز على أن الخدمات الصحية المقدمة لأفراد المجتمع يجب أن تكون على مستوى واحد من الفاعلية وتحقق

الهدف المنشود منها. فعدم تحقق هذا المعيار سوف يؤدِّي إلى رفع مستوى معاناة الأفراد، وبالتالي تحميلهم تكاليف إضافية جرَّاء البحث عن خدمات صحية أخرى ذات مستوى فاعلية أفضل.

3- معيار كفاءة تقديم الخدمات الصحية: عند التطرق للكفاءة فإننا نعني بها التالي:

- الكفاءة الفنية (Technical Efficiency): وتعني اختيار أسلوب إنتاجي أقل تكلفة وأعلى إنتاجيةً. وعندما تكون الكفاءة الفنية مرتفعةً في تقديم الخدمات الصحية، فإن ذلك ينعكس بشكل إيجابي على المستفيدين من الخدمات الصحية من خلال تخفيض تكاليف تقديم الخدمة الصحية (تكاليف إدارية وفنية)، ورفع مستوى الإنتاجية بإتاحة الفرصة لعلاج المزيد من المرضى.

- كفاءة تلبية الاحتياجات الفردية (Customization Efficiency): وتعني تحقيق العدالة في تقديم الخدمات الصحية لكل من يحتاجها بالأسلوب الأمثل والوقت المناسب، وبالتكلفة التي يقدر عليها المستفيد من الخدمة.

- الكفاءة الاجتماعية (Social Efficiency): ويقصد بها تخصيص الموارد بالشكل الذي يضمن انعكاس الخدمات الصحية على البيئة والمجتمع المحيط ولا يقتصر فقط على المستفيدين من تلك الخدمات. ووفقاً لهذا النوع من الكفاءة، فإنه يمكن قياس الناتج في المستشفيات بعدد المرضى الذين يعالجون بها، ويتضمن ذلك عدداً من المعايير وهي: شغل الأسرة، وفترات الإقامة، وعدد الزيارات لها.

4- معيار التكلفة: دائماً ما يريد المستفيد من الخدمات الصحية الحصول على الخدمات الصحية بأسعار منخفضة. وبالتالي؛ فإنه يجب تقديم الخدمة بالشكل المقبول والذي يكون في مقدرة المستفيدين من تلك الخدمة.

5- معيار تحقق العدالة: ونقصد بها التوزيع الجغرافي العادل للخدمات الصحية؛ بالشكل الذي لا يكون هناك تفاوت في تقديم الخدمات الصحية في مختلف مناطق الدولة، وتقديم الخدمات الصحية بنفس الكفاءة لنفس الاحتياجات.

6- معيار الأمان الصحي: ويعني أن يكون لدى الفرد شعور بتوفر الخدمات الصحية بمختلف تخصصاتها، وتكون على مستوى عالٍ من الكفاءة والفاعلية، إضافةً إلى توفُّر تلك الخدمات

لمختلف أطياف المجتمع وبتكلفة تعكس المقدرة الفعلية لأفراد المجتمع.

– الأبعاد الاجتماعية:

أ– التوظف والبطالة:

تُعدُّ البطالة إحدى أبرز المشكلات المسببة لتفاوت الدخول في أي مجتمع، وقد عرَّفت منظمة العمل الدولية البطالة على أنها الحالة التي يكون العامل فيها قادراً على العمل وراغباً فيه، ولكن لا يستطيع الحصول عليه لوجود أسباب خارجة عن إرادته. كما أن المنظمة عرّفت العاطلين عن العمل بأنهم الأشخاص الذين هم في سن العمل ويرغبون ويبحثون عنه في آنٍ واحد ولكنهم لا يجدونه.

- أسباب البطالة: هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث البطالة ولكن الجزء الأكبر منها يعود إلى طبيعة نمو الاقتصاد، فالبلدان النامية تعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية تتمثل في الاختلالات الكبيرة في الميزانية العامة لتلك الدول، بجانب وجود فجوة كبيرة بين الادخار والاستثمار، ويمكن أن نلخص أبرز الأسباب في النقاط التالية:

1- زيادة عدد السكان دون أن يواكبها زيادة في الدخل الوطني، فزيادة عدد السكان دون أن يكون هناك زيادة في معدلات النمو الاقتصادي يؤدِّي إلى الزيادة في نسبة البطالة، وبالتالي وجود خلل في التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، وبالتالي يكون هناك أعداد من أفراد المجتمع يفتقدون إلى أهم مصدر من مصادر الدخل وهو الراتب (الأجر).

2- عجز سوق العمل على استيعاب خريجي الجامعات والمعاهد، وقد يرجع ذلك لسوء التنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

3- وجود قوانين منظمة للعلاقة بين العامل ورَبِّ العمل لا تحفز على الاستثمار.

4- عدم التنسيق بين السياسة المالية والنقدية قد يؤدِّي إلى عدم تحفيز الاستثمار. إذ إن فرض ضرائب مباشرة على أرباح الشركات مع قيام البنك المركزي في نفس الوقت برفع سعر الخصم والذي يمثل تكلفة الاستثمار، يعد من الأمور غير المحفزة على الاستثمار نسبيًّا خصوصاً عند مقارنتها بالسياسات الاقتصادية للبلدان الأخرى؛ مما يؤدِّي إلى رفع نسب البطالة.

وتشكِّل البطالة سبباً رئيسيًّا لتفاوت مستوى الدخول بين أفراد المجتمع، فهي تعني حرمان الفرد من مصدر دخله. وأكثر من يعاني من آثار البطالة هم الطبقات الفقيرة من المجتمع، مما يجعل تلك الطبقات تشعر بالحقد والبغضاء نحو الطبقات ذات الدخل المرتفع. ويكون واقع البطالة أشد على الطبقات الفقيرة عندما لا يكون هناك إعانة بطالة خلال فترة تعطله، وبالتالي قد يؤدِّي ذلك إلى شعور العاطلين باليأس وانخراطهم في أعمال غير قانونية لتأمين احتياجاتهم الأساسية. ويمكن التطرق إلى آثار البطالة من عدة جوانب:

1– آثار اجتماعية:

تبرز البطالة كتعبير عن سوء توزيع الدخل والثروة سواء على المستوى الوطني أو العالمي بين الدول الغنية والفقيرة؛ إذ يترتب على البطالة عدد من الآثار الاجتماعية والنفسية تتمثل في شعور العاطل بالإحباط واليأس، وفقده للكثير من المهارات نتيجة بقائه فترةً بدون عمل، إضافةً إلى انتشار الشعور بالبغضاء والحقد تجاه أقرانهم ممن لديهم وظائف ثابتة. وتؤدي حالة التعطل الدائم والقصير عن العمل إلى عدم الثقة بالنفس، وخصوصاً لدى الشباب حملة الشهادات المتوسطة والجامعية، مما يقودهم إلى الهجرة إلى مجتمعات أخرى على أمل الحصول على فرص عمل تساعدهم في الحصول على مصدر دخل يساعدهم في سد حاجاتهم الأساسية.

فعند قيام الطبقات الفقيرة بترك الدراسة على أمل الحصول على فرصة عمل ثم لم يتمكنوا من الحصول عليها، ففرصة إصابتهم باليأس تكون مرتفعةً مقارنةً بالطبقات الغنية. ولا شك أن ذلك سيصيبهم بالاكتئاب مما قد يقودهم إلى الخروج من الواقع الأليم الذي يعيشونه بتعاطي المخدرات أو الانتحار.

2– آثار اقتصادية:

إن أبرز نتائج البطالة هي زيادة نسبة الطبقة الفقيرة في المجتمع، وبالتالي تعمل تلك الطبقة على الحصول على مصدر دخل عن طريق الهجرة. فالكثير من الدول المصدرة للمهاجرين تتميز بانخفاض عملية التنمية، وعجز سوق العمل عن استيعاب طالبي العمل، وانخفاض مستوى الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة. كذلك فإن مؤشر النمو الاقتصادي يعد من أهم مؤشرات طلب قوة العمل، فتباطؤ النمو الاقتصادي يعني تباطؤاً في الإنتاج الكلي، مما يعني زيادةً في معدل البطالة.

3– آثار سياسية وأمنية:

تزيد البطالة من حالات عدم المساواة والفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع الواحد، فالمجتمع الذي يكون فيه نسبة التفاوت بين الطبقات مرتفعةً بشكل كبير، يكون هناك مطلب مهم لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية بين أفراده. فإرساء هذا المبدأ يكفل للجميع إبداء الرأي والمطالبة بالحقوق بالوسائل السلمية. وفي المقابل؛ على الدولة احترام هذه الحقوق، والعمل على إيجاد حلول للبطالة بالشكل الذي يكفل للعاطلين العيش الكريم، والمحافظة على كرامتهم من الامتهان.

ب– الفقر:

يدور الفقر حول مفهوم الحرمان النسبي لفئة من المجتمع دون غيرها من الحصول على الحد الأدنى لمستوى المعيشة. إلا أن مفهوم الفقر قد يختلف باختلاف اقتصاديات الدول، ففي الدول النامية، مثل الهند والصين، قد يؤدِّي الفقر إلى الوفاة نتيجة عدم حصول الفقراء على احتياجاتهم الأساسية والتي تكفل لهم الحد الأدنى للمعيشة، في حين أنه في الدول المتقدمة قد يشير مفهوم الفقر بدرجة كبيرة إلى درجة التباين في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع أكثر مما يشير إلى الحرمان المطلق. وبالتالي؛ فإن مفهوم الفقر لا بد أن يرتكز على مستوى المعيشة والحق في الحصول على حد أدنى من الموارد. فمستوى المعيشة يشير إلى جانب الاستهلاك وذلك بحصول الأفراد على الحاجات الأساسية لهم مثل الغذاء والملابس، وفي المقابل يشير حق الحصول على الحد الأدنى من الموارد إلى جانب الدخل، وذلك يتمثل بقدرة الأفراد على الحصول على الحاجات الأساسية.

ويوجد هناك ارتباط وثيق بين الفقر وتوزيع الدخل، فانتشار ظاهرة الفقر يؤدِّي إلى زيادة الصراع الاجتماعي على الدخل والثروة سواء على مستوى الأفراد أم الدول، مما يؤدِّي إلى زيادة ميل الأفراد أو البلدان الغنية إلى تعزيز امتلاكهم للدخل والثروة. وبالتالي يؤدِّي إلى زيادة نسبة التباين في توزيع الدخل بين الطبقات ذات الدخل المحدود والغنية في المجتمع الواحد أو فيما بين الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. كما أن التفاوت في توزيع الدخل بين الأسر في المجتمع الواحد ينعكس على التفاوت في طلب تلك الأسر على السلع والخدمات الرئيسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والتدريب. فالطبقات الغنية تكون لديها القدرة على الحصول على تلك الخدمات مقارنةً بالطبقات الفقيرة، وبالتالي تزيد درجة التباين في الحصول على العمل الذي يعد المصدر

الرئيسي للطبقات الفقيرة، فحصول الطبقات الغنية على فرص عمل وأجور مناسبة تكون أكبر مقارنةً بالطبقات الفقيرة؛ نتيجةً للمهارات والقدرات المكتسبة سواء من التعليم أو من التدريب.

وقد أشار عدد من الدراسات إلى أن احتمالات الفقر في الاقتصاديات النامية تكون أعلى في الأسر الكبيرة مقارنةً بالأسر الصغيرة، ويرجع ذلك لكون حجم الأسر الكبيرة يؤدِّي إلى الاكتظاظ ورفع مستوى الأحوال المعيشية غير الصحية وتردِّي نوعية الحياة. إلا أن هناك من يرى أن هناك خصائص أخرى قد تلعب دوراً مهمًّا بجانب حجم الأسر كالهيكل العمري لأفراد الأسرة، ومعدل الإعالة، وعدد العاملين في الأسرة. وأشارت دراسة البنك الدولي إلى أن العديد من الأسر الفقيرة ترى أن زيادة الذرية تعد من الوسائل المهمة لخروج الأسر الفقيرة من دائرة الفقر؛ لأن ذلك سوف يؤدِّي إلى زيادة عدد العاملين في تلك الأسر مستقبلاً مما يؤدِّي إلى زيادة دخولهم، إضافةً إلى كونه تعويضاً عن عدد الوفيات الذي يكون عادةً مرتفعاً في تلك الأسر نتيجة تردِّي الأحوال الصحية فيها. ونظراً لافتقاد بعض المجتمعات النامية لأنظمة ضمان اجتماعي متقدم، ترى تلك المجتمعات أن زيادة المواليد تعد ضماناً للوالدين في مراحل الشيخوخة.

ويرى (Lanjouw & Ravallion) في دراستهما عام 1994م أن هناك مجالاً للأسر الكبيرة للاقتصاد في استهلاكها المنزلي، وذلك بمشاركة جميع أفراد الأسرة في بنود الإنفاق والذي يتمثل في الإنفاق على الأثاث والتجهيزات المنزلية الثابتة والسكن، مما يؤدِّي إلى انخفاض تكلفة الفرد داخل الأسرة مقارنةً بتكلفته حين يقيم بمفرده. وبالتالي يرى المؤلفان أنه ليس من الضروري الاعتقاد بأن الأسر الأكبر حجماً ستكون الأكثر فقراً.

ففي المناطق الريفية التي يكون فيها القطاع الزراعي هو القطاع الأساسي الذي يدار بواسطة الأسر يكون فيها مستوى دخل الأسرة منخفضاً، مما يدفع رب الأسرة إلى زيادة النسل لضمان الحصول على قوى عاملة في المستقبل تكون مصدر دخلها مستقبلاً. وينتشر الفقر في المناطق الريفية مقارنةً بالمناطق الحضرية، ولعل ذلك عائد إلى أن الفرص الاقتصادية في المناطق الحضرية للتوظيف والاستثمار والترقي أعلى، إضافةً إلى إمكانية الوصول للخدمات الرئيسية من تعليم وصحة بسهولة، بجانب انخفاض تكلفة تلك الخدمات نتيجة وجود اقتصاديات الوفورات Economic of scale,.

ونستخلص مما سبق: أن الدول النامية تعتمد بشكل كبير على قطاع الزراعة، إذ إن هذا القطاع يُعدُّ المحرك الرئيسي لاقتصاديات تلك الدول، مما انعكس بدوره على تفاوت الدخول بين أفرادها. وقد أشارت الدراسات التطبيقية إلى أن تلك الدول تتميز بارتفاع معامل جيني، مما يعني أن الزيادة النسبية لمساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد يؤدِّي إلى زيادة مساهمته في التفاوت في الدخول مقارنةً بباقي القطاعات. وبالتالي يتضح أن هناك علاقةً إيجابيةً بين معامل جيني ونسبة مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد، مما يؤدِّي إلى تزايد التفاوت في مستوى الدخول في الريف مقارنة بالمناطق الحضرية.

الفصل الرابع
دور السياسة المالية في تعزيز النمو الاقتصادي
وتوزيع الدخول في المملكة العربية السعودية

تناول هذا الفصل دور السياسة المالية في تعزيز النمو الاقتصادي وتوزيع الدخول بالتطبيق على المملكة العربية السعودية؛ وذلك باتباع المنهج التاريخي والوصفي. إذ عرض المبحث الأول دور السياسة المالية في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة؛ من خلال استعراض التطور التاريخي للإنفاق العام والضرائب والدين العام. في حين تمَّ التركيز في المبحث الثاني على الجوانب الاقتصادية والديموغرافية والثقافية كمُحدِّدات لتوزيع الدخول في المملكة، أيضاً تمَّ استعراض مؤشر جيني كأحد مؤشرات عدالة توزيع الدخل في المملكة. وأخيراً تمَّ استعراض أنظمة وبرامج الحماية الاجتماعية في المملكة من خلال تناول الزكاة، وبرامج التأمين الاجتماعي، وشبكات الأمان الاجتماعي.

دور السياسة المالية في تعزيز النمو الاقتصادي وتوزيع الدخول في المملكة العربية السعودية:

المبحث الأول: دور السياسة المالية في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة:

أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي:

أحد الأسئلة الجوهرية التي دارت حولها نظرية النمو يكمُن في التساؤل حول طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي. ويمكن النظر إلى أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي عن طريق زيادة كفاءة إنتاجية عنصر العمل، بجانب رفع مستوى مشاركة القطاع

الخاص في الاقتصاد. فالإنفاق الحكومي على الخدمات والسلع الضرورية كالتعليم والرعاية الصحية سوف يؤدِّي إلى رفع إنتاجية قوة العمل في الاقتصاد، كما أن الإنفاق على البنية التحتية من طرق وموانئ ومطارات سوف يؤدِّي إلى تعزيز دور القطاع الخاص في الاستثمار، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ولقد انعكست آثار ارتفاع أسعار النفط خلال عام 1970-1971م على الإنفاق العام. ففي ذلك العام ارتفعت أسعار النفط بشكل ملحوظ مما أدَّى إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي، وبالتالي كان لهذا الارتفاع أثر واضح في تنشيط الاقتصاد السعودي. وسجّل الإنفاق العام في 1970-1971م نموًّا مرتفعاً مقارنةً بالأعوام السابقة، وهذا بدوره أدَّى إلى رفع دور القطاع الخاص وزيادة وسائل الدفع ومجموع الودائع في البنوك التجارية، كل ذلك أدَّى إلى زيادة في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

إذ يُعدُّ الإنفاق على التنمية الاقتصادية من أولويات الحكومة السعودية، وأحد أبرز أهداف خططها الموضوعة والتي تهدف إلى تحقيقه كوسيلة لدفع عجلة النمو الاقتصادي. وقد ترتب على زيادة الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية زيادة ملحوظة في معدلات النمو الاقتصادي، بجانب تزايد تنفيذ برامج تستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ إن مجموع ما خُصِّص للمشروعات في ميزانية 1971-1972م بلغ (5036) مليون ريال، بزيادة مقدارها 94% عن اعتمادات ميزانية 1970-1971م (الدغيدي، 1980).

ونظراً لارتباط الريال السعودي بالدولار أصبح دور السياسة النقدية أقل فاعليةً في التأثير على الاقتصاد السعودي مقارنةً بالسياسة المالية، إذ إن الإنفاق الحكومي يُعدُّ من أهم أدوات السياسة المالية في المملكة العربية السعودية. وأظهرت البيانات الإحصائية الزيادة المتوالية للإنفاق العام على البنية التحتية والخدمات الأساسية، وذلك لمسايرة الطلب الكلي المتزايد على تلك الخدمات نتيجة النمو السكاني بجانب المحافظة على مستوى معيشي عالٍ لسكانها. ويمكن استعراض أداء السياسة المالية من خلال استعراض الإحصاءات المتوفرة للإنفاق العام.

يظهر الشكل رقم (4-1) سلوك الإنفاق العام والنمو الاقتصادي خلال الفترة من 1970م إلى 2017م. ويتضح من الشكل (4-1) أن الإنفاق العام بدأ في الارتفاع مواكباً للارتفاع في أسعار النفط خلال الخطة الخمسية الثانية 1975-1979م، إذ إن المملكة استفادت من ارتفاع أسعار النفط

في هذه المرحلة بزيادة الإنفاق الرأسمالي على البنية التحتية من طرق ومطارات وجامعات في المدن والقرى على حد سواء؛ إذ ازدادت الطرق السريعة المُعبَّدة في هذه الفترة ثلاثة أضعاف، وارتفعت قدرة الموانئ البحرية عشرة أضعاف بجانب ارتفاع توليد الطاقة إلى مستويات عالية. ونظراً لانخفاض مستوى التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، واعتماد الإنفاق الحكومي بشكل كبير على الإيرادات النفطية كمصدر أساسي له، أدَّى زيادة الإنفاق العام خلال تلك الفترة إلى زيادة النمو الاقتصادي كما هو موضح في الشكل رقم (4-1).

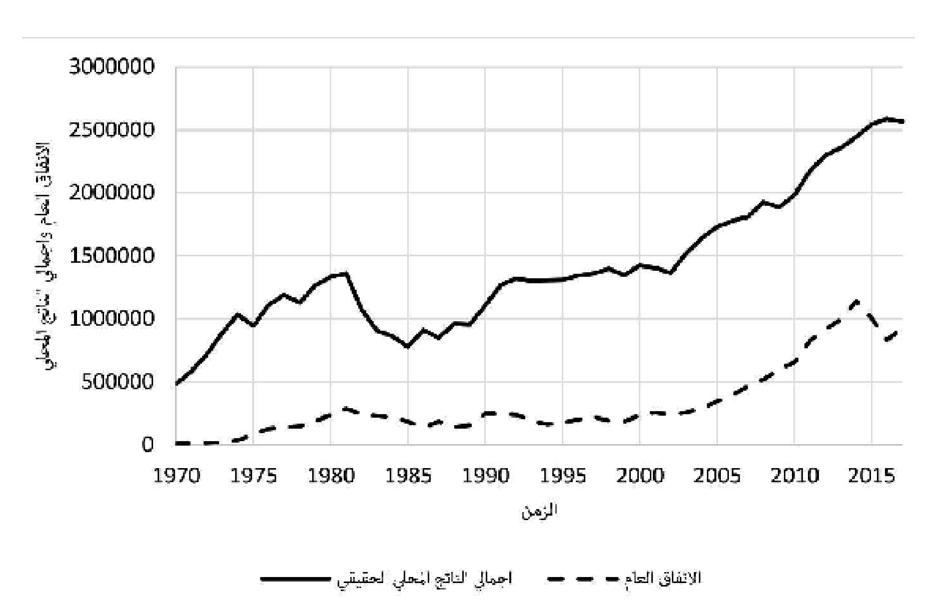
ويلاحظ أنه خلال الفترة 1980- 1984م انخفض الإنفاق العام نتيجةً لانخفاض أسعار النفط[27]، إذ إن الإنفاق على البنية التحتية انخفض بنسبة (1.4) خلال تلك الفترة مقارنةً بالخطة الخمسية الثانية، كما شهد الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية والبرامج الاجتماعية انخفاضاً ملحوظاً خلال تلك الفترة، وهذا الانخفاض في الإنفاق العام واكبه انخفاض موازٍ في النمو الاقتصادي، فكما هو واضح في الشكل رقم (4-1) أن النمو الاقتصادي يسير في نفس اتجاه الإنفاق العام، مما يؤكد على الارتباط الوثيق بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال تلك المرحلة.

وعند النظر إلى سلوك الإنفاق العام خلال الخطة الخمسية الرابعة 1985-1989م نرى أن انخفاض أسعار النفط أثَّرت بشكل سلبي على الإنفاق العام؛ وذلك لقيام الحكومة السعودية بتخفيض الإنفاق الحكومي بمقدار 43% مقارنةً بالخطة الخمسية الثالثة. وبالتالي أدَّى ذلك الانخفاض إلى دخول الاقتصاد السعودي في مرحلة ركود اقتصادي مما أثَّر بدوره على جميع جوانب الاقتصاد. أيضاً شهدت فترة الخطة الخمسية الخامسة 1990-1994م ارتفاعاً في الإنفاق الحكومي، توافق ذلك مع ارتفاعٍ في دور القطاع الخاص في تقديم العديد من الخدمات في مختلف المجالات كالتعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، كذلك إنشاء العديد من المنشآت الصناعية في منطقة الجبيل وينبع الصناعية، مما أسهم بشكل كبير في زيادة النمو الاقتصادي.

واستمرت الزيادة في الإنفاق العام يسايرها زيادة في النمو الاقتصادي حتى عام 2014م، إذ أثَّر انخفاض أسعار النفط على الإيرادات النفطية والتي تعد المصدر الرئيسي للإنفاق العام، مما أدّى إلى انخفاض الإنفاق العام في عام 2015م بنسبة 12% عن عام 2014م، ولكن حافظ النمو الاقتصادي على مستويات مرتفعة، وقد يُعزَى ذلك إلى ارتفاع مساهمة القطاع الخاص الكبيرة في

معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في عام 2014م، إذ بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي 2.16% مقارنةً بنسبة مساهمة القطاع النفطي البالغة 0.64% والقطاع الحكومي 0.63%.

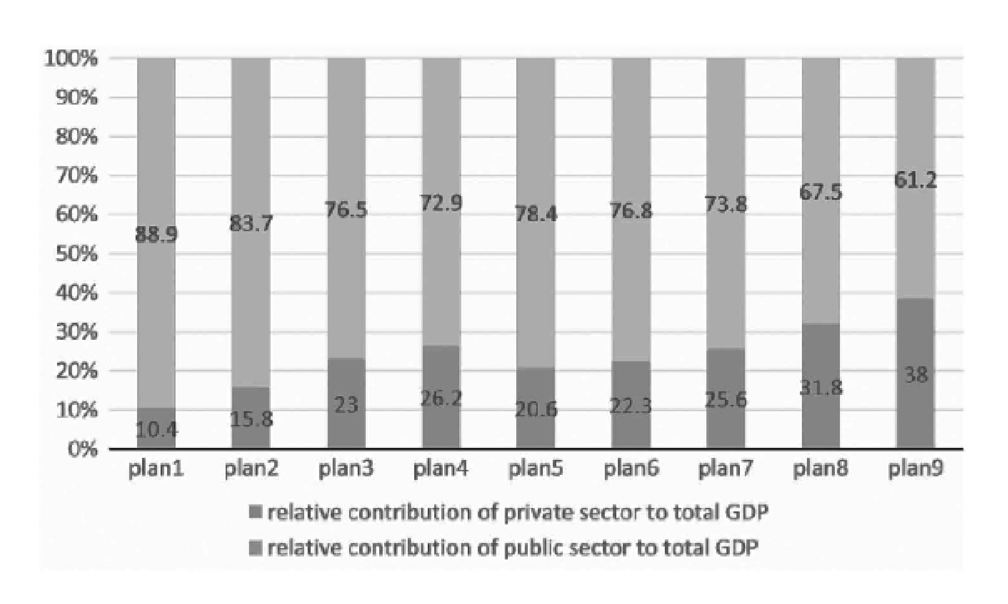
وهذا ما عزَّزته دراسة بانافع والربيعان (Banafea & Ibnrubbian, 2018) ، إذ أشارت نتائج الدراسة أن حكومة المملكة حققت نجاحاً في السير نحو التنوع الاقتصادي خلال الخطة الخمسية الثامنة والتاسعة، على الرغم من البطء في سير عملية التنوع الاقتصادي نتيجة الأداء المنخفض للقطاع الخاص، وعدم استغلاله الكامل عن الدعم الحكومي.



شكل رقم (4–1): الإنفاق العام وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي

ويُعدُّ عام 2011م سنةً فاصلةً في توجه حجم الإنفاق العام نحو النفقات الاجتماعية[28]، فقد تمَّ تقديم الدعم لبناء المساكن للمواطنين بجانب تقديم علاوات للموظفين. وقد شكَّلت النفقات الاجتماعية في المصروفات الفعلية للدولة في عام 2016م ما نسبته 37% من إجمالي الإنفاق الحكومي، إذ شكَّل الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية منذ عام 1981م نموًّا بمعدل 133% في حين بلغ النمو على التعليم 155%. كما حَظِي الإسكان بدعم كبير تمثل في دعم وزارة الإسكان بمبلغ مالي بلغ (250) مليار ريال، ورفع رأس مال صندوق التنمية العقاري مرَّات عدَّة بهدف زيادة عدد القروض للمستفيدين من خدماته (مؤسسة الملك خالد الخيرية، 2017).

وأشارت دراسة (Banafea & Ibnrubbian) أن الإيرادات النفطية تُعدُّ هي المصدر الرئيسي للإنفاق العام في المملكة، ويرجع ذلك إلى عدم تحقيق المملكة مستويات مرتفعة من التنوع الاقتصادي وخصوصاً في الخطط الخمسية الأولى، ولكن بدأت مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي في المملكة تأخذ منعطفاً آخر خلال الخطة الخمسية الثامنة والتاسعة، إذ بلغت مساهمة القطاع الخاص في GDP 31.8% و 38% خلال الخطة الخمسية الثامنة والتاسعة على التوالي كما يوضحها الشكل رقم (4-2).



المصدر: .(Banafea & Ibnrubbian 2018)

شكل رقم (4–2): نسبة مساهمة القطاع الخاص والعام في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي

كما استعرضت دراسة (الربيعان و بانافع، 2019) أثر مساهمة القطاعات الاقتصادية على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المملكة خلال الفترة من 1970م إلى 2016م باستخدام أدوات التحليل القياسي. ونظراً لانخفاض مستوى التنوع الاقتصادي في المملكة قسَّمت الدراسة مساهمة القطاع الصناعي إلى قسمين: صناعة تحويلية، وصناعة غير تحويلية والتي تشتمل على الصناعة الاستخراجية؛ إذ أشارت النتائج إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لمساهمة كل من الصناعة التحويلية والصناعة غير التحويلية والخدمات على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، في حين لا يوجد أثر معنوي لمساهمة القطاع الزراعي على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وأرجعت الدراسة السبب في ذلك إلى افتقاد المملكة للميزة النسبية في ذلك القطاع لشُحّ المياه.

وأوضحت الدراسة أن تغير مساهمة الصناعات التحويلية بـ 1% سوف يؤدِّي إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بحوالي 0.23%، وتغير مساهمة الصناعة غير التحويلية بـ 1% سوف يؤدِّي إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي بحوالي 0.59%، في حين أن تغير مساهمة قطاع الخدمات بـ 1% سوف يؤدِّي إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي بحوالي 0.20%. ويتضح أن أثر مساهمة الصناعة غير التحويلية والتي تشتمل على الصناعات الاستخراجية (نفط، ومعادن) لها بالغ الأثر على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المملكة؛ مقارنةً بمساهمة الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات. ونستخلص من ذلك: أن كِبر أثر الصناعة غير التحويلية على إجمالي الناتج المحلي مقارنةً بباقي القطاعات يعد مؤشراً على ارتفاع أثر الإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي؛ نتيجة انخفاض مستوى التنوع الاقتصادي في المملكة.

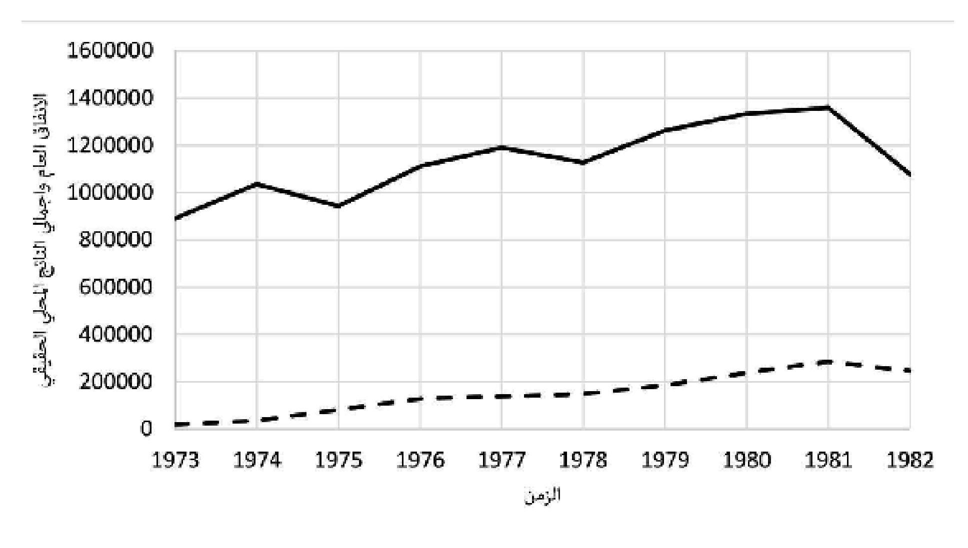
ولإعطاء تصوُّر واضح عن أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصاد في المملكة سوف نستعرض ذلك على مراحل كالتالي:

1- الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1960-1972م:

خلال هذه الفترة كان الإنفاق العام يرتفع بشكل معتدل حتى عام 1970م؛ إذ إنه بعد هذه السنة بدأ الإنفاق العام بالارتفاع بشكل ملحوظ، ويعود ذلك لارتفاع الإيرادات النفطية في عام 1971م. إذ إن هذه الفترة تُعدُّ فترة تعافٍ للاقتصاد السعودي بعد خروجه من الأزمة المالية التي حلَّت به عام 1952م نتيجة زيادة النفقات عن الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي كان أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي محدوداً وفي نطاق ضيق، وذلك لانخفاض الإيرادات النفطية في تلك الفترة والتي تُعدُّ إحدى أهم المصادر الرئيسية للإيرادات العامة بجانب الزراعة والحج.

2- الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1973-1982م:

تمثِّل هذه الفترة مرحلة تحول للاقتصاد السعودي، فقد تميزت هذه المرحلة بارتفاع إيرادات النفط نتيجة ارتفاع أسعاره، مما أدّى إلى زيادة الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية. والشكل البياني رقم (4-3) يوضح زيادة في الإنفاق العام والذي واكبه زيادة في النمو الاقتصادي، إذ إن الاقتصاد السعودي قد استفاد من ارتفاع أسعار النفط خلال هذه المرحلة، وركَّز إنفاقه العام بجزئيه الرأسمالي والجاري على مشاريع التنمية الاقتصادية.



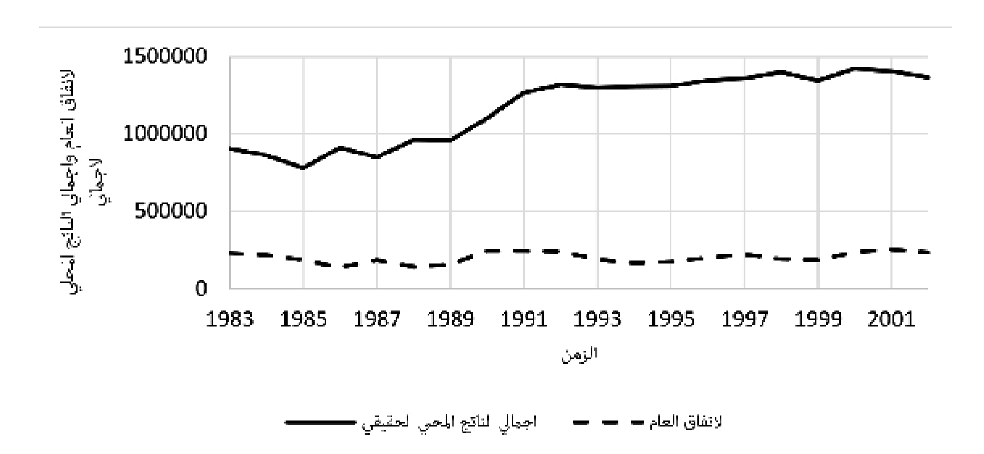
شكل رقم (4–3): الإنفاق العام وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 1973–1982م

3– الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1983–2002م:

تميزت هذه الفترة بانخفاض أسعار النفط مما انعكس بدوره على انخفاض الإنفاق العام نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية. وهذا الانخفاض في الإنفاق العام أدَّى إلى دخول الاقتصاد في مرحلة كساد باستثناء عام 2000م نتيجة تحقق فائض محدود مقداره (5.46$) مليون. وخلال هذه الفترة تمَّ السحب من الاحتياطيات بشكل كبير، بجانب لجوء الحكومة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي للوفاء بالتزاماتها، أيضاً شَهِدت هذه المرحلة الحرب الإيرانية العراقية وغزو العراق للكويت، وهذا الانخفاض في الإنفاق العام تبعه انخفاض في النمو الاقتصادي، إذ اتخذت الحكومة بعد صدمة النفط عام 1986م سياسةً ماليةً تقشفيةً تمثلت في تجميد بعض النفقات الجارية، وخفض الإنفاق الرأسمالي بشكل جزئي وذلك بتأجيل المشاريع وإلغاء بعض البرامج، إضافةً إلى إيقاف المساعدات المالية للقطاع الخاص في تلك الفترة.

خلال الفترة من 1989م إلى 1991م استفاد الاقتصاد السعودي من ارتفاع إيرادات النفط، نتيجة زيادة الطلب العالمي على النفط، وبالتالي رفعت إنفاقها العام لدفع عجلة التنمية في الاقتصاد. ولكن في المقابل عانت ميزانية المملكة من العجز نتيجة الديون التي ترتبت عليها جرّاء حرب غزو

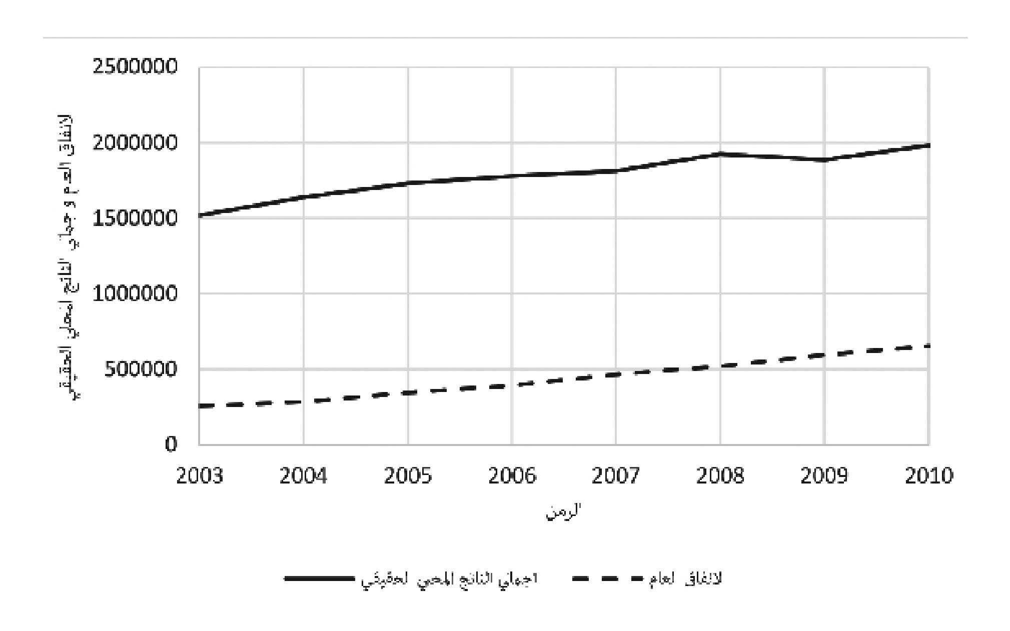
الكويت، والشكل رقم (4-4) يوضح تأثر سلوك إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالانخفاض في الإنفاق العام خلال تلك الفترة.



شكل رقم 4-4: الإنفاق العام وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 1983-2002م

4- الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2003-2010م:

خلال هذه الفترة خرج الاقتصاد السعودي من مرحلة الكساد التي عانى منها في الفترة السابقة، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط كنتيجة لارتفاع الطلب العالمي على النفط، وخصوصاً من الصين والهند. ولتفادي تأثير الأزمة المالية عام 2008م على الاقتصاد، عمدت الحكومة إلى تحفيز الاقتصاد السعودي وذلك بضخ ما مقداره (400$) مليار على خمس سنوات. هذه الزيادة في الإنفاق العام استهدفت عدداً من مشاريع البنية التحتية كإنشاء المدن الاقتصادية، إضافةً إلى رفع الإنفاق الجاري عن طريق رفع رواتب الموظفين الحكوميين. كل ذلك أدَّى إلى إنعاش الاقتصاد، وبالتالي ارتفاع النمو الاقتصادي كما هو موضح في الشكل البياني رقم (4-5). وقد شهدت جميع السنوات خلال هذه الفترة فائضاً ما عدا سنة 2009م، إذ كان هناك عجز بمقدار (23.093$) مليار، ولعل هذا العجز أثّر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي خلال تلك السنة كما هو ظاهر بالشكل البياني رقم (4-5) (Aldukheil, 2013).



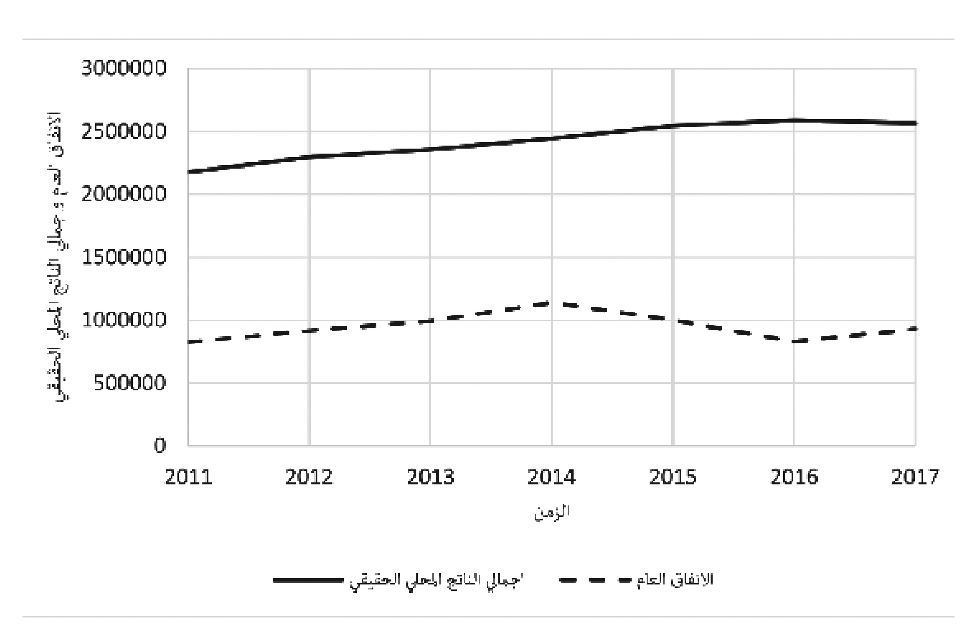
شكل رقم (4–5): الإنفاق العام وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 2003–2010م

5– الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2011–2017م:

تميَّزت بدايات هذه الفترة بارتفاع أسعار النفط مما عكس الزيادة في الإنفاق الحكومي، ولكن مع بداية عام 2014م بدأ الانخفاض في أسعار النفط يُلقي بظلاله على الإيرادات النفطية، مما أدّى إلى اتباع حكومة المملكة سياسةً ماليةً تقشفيةً. فهذه الفترة شهدت اضطرابات سياسية واقتصادية عرفت بالربيع العربي، والتي نجم عنها انقطاع بعض الدول العربية عن تصدير النفط كليبيا وسوريا واليمن، مما أدَّى إلى ارتفاع أسعار النفط فوق مستوى (100$) للبرميل، واستمر ذلك الارتفاع إلى شهر يونيو من عام 2014م، إذ كان سعر البرميل (115$) وبعد اكتشاف الزيت الرملي بكندا، والزيت الصخري بالولايات المتحدة، والزيت الثقيل في فنزويلا، انخفضت أسعار النفط مما انعكست على الإنفاق العام في المملكة (خليل، 2017).

ولكن نلاحظ أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ارتفع بنسبة 4.11% في عام 2015م؛ في حين انخفض الإنفاق العام في نفس السنة بنسبة 12.2%، أيضاً شهد عام 2016م انخفاضاً في الإنفاق العام بنسبة 17.1% في حين قابل ذلك الانخفاضَ نمو في الناتج المحلي بمقدار 1.7%. وهذه النتيجة تؤكد ما توصلت له دراسة (Banafea & Ibnrubbian, 2018) بأن المملكة رغم بطئها فهي تسير في الطريق الصحيح نحو التنوع الاقتصادي؛ إذ بدأت نسبة مساهمة القطاع الخاص

ترتفع في إجمالي الناتج المحلي، مما قلَّل من أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة. والشكل رقم (4-6) يوضح سلوك الإنفاق العام وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة من 2011 إلى 2017م.



شكل رقم (4–6): الإنفاق العام وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 2011–2017م

ونستخلص من التحليل الوصفي السابق لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، أنه توجد علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وهذا ما أكَّدته بعض الدراسات التطبيقية. ولكن يظهر من هذا التحليل أنه رغم انخفاض الإنفاق العام في السنوات الأخيرة إلا أنه لم يكن له التأثير الكبير على النمو الاقتصادي كما هو في عام 2015م و 2016م، ولعل مَردَّ ذلك إلى نجاح سياسات المملكة في التوجه نحو التنوع الاقتصادي، وتخفيض الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وإشراك القطاع الخاص بشكل أكبر في عملية التنمية الاقتصادية.

وقد تطرقت دراسة لصندوق النقد الدولي قام بها الشهراني والصديق(Alshahrani & Alsadiq, 2014) إلى تحليل أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة خلال الفترة من 1969م إلى 2010م باستخدام طرق قياسية مختلفة، وأظهرت نتائج الدراسة أن المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي في المملكة في الأجل القصير تتمثل في الاستثمار المحلي الخاص،

وتحرير التجارة، والاستثمار العام، والإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم. أما في الأجل الطويل، فقد أشارت النتائج أن المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي يتركز في الإنفاق الحكومي الرأسمالي، والإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم بجانب الاستثمار المحلي الخاص. وقد اقترحت الدراسة عدداً من التوصيات لتحفيز النمو الاقتصادي في المملكة تمثلت في الآتي:

- تشجيع الاستثمار الخاص وإزالة جميع العراقيل من أمامه.

- التركيز على رفع إنتاجية (كفاءة) الاستثمار العام.

- تخفيف القيود على التجارة الخارجية.

- رفع كفاءة سوق الإسكان وذلك بتسهيل طرق الوصول إلى تمويله.

- تخصيص الإنفاق العام بالشكل الذي يتمُّ فيه المحافظة على الاستثمارات الحالية في البنية التحتية، وبرامج الإنفاق الاجتماعي، والبدء في مشاريع جديدة.

- زيادة دعم القطاع الخاص من الإيرادات النفطية، نظراً للدور المهم الذي يلعبه في التأثير على النمو الاقتصادي، وذلك لضمان مستوى كفاءة عالٍ في الخدمات التي يُقدِّمها.

- لتحقيق الاستقرار الاقتصادي يمكن للمملكة زيادة الإنفاق الحكومي على البرامج التي تستهدف أجيال المستقبل؛ وذلك بتخصيص تلك البرامج للقطاعات المنتجة.

أثر الضرائب على النمو الاقتصادي:

- النظام الضريبي في المملكة العربية السعودية:

تستمد المملكة تشريعاتها من القرآن والسنة النبوية المطهرة، وبالتالي فإنه من الطبيعي على المواطنين والشركات الخضوع للزكاة، أما غير السعوديين من أفراد أو شركات فإنهم يخضعون لضريبة دخل أو ضريبة الشركات. وبشكل عام فإن النظام الضريبي في المملكة يَفرِض على الأفراد والكيانات التجارية والتي تمارس أعمالها داخل المملكة ضريبة دخل أو زكاة تحصِّلها الهيئة العامة للزكاة والدخل General Authority of Zakat & Tax, بشكل سنوي.

ففي عام 1950م بدأت المملكة في إخضاع جميع الكيانات التجارية المملوكة للسعوديين بجانب الأفراد السعوديين؛ سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً بالغين أو غير بالغين للزكاة بعد مُضي عام وفقاً لأحكام الفقه الإسلامي بواقع نسبة ثابتة مقدارها 2.5%. ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية فإن جميع الممتلكات المالية والعقارية والسلع التجارية تكون خاضعةً للزكاة عند نهاية كل سنة.

– نظام ضريبة الدخل في المملكة العربية السعودية:

في أغسطس من عام 2004م تمَّ تفعيل قانون ضريبة الدخل الجديد، وعملت حكومة المملكة على تحفيز الاستثمار الأجنبي بتخفيض ضريبة الدخل، وذلك بهدف تسريع عملية الإصلاح الاقتصادي في البلاد. وهنا نرى أن ضريبة الدخل تُطبَّق على الاستثمار الأجنبي في حين يقتصر تطبيق الزكاة على المواطنين والاستثمار الوطني، وبالتالي نرى أن تطبيق الزكاة يعتمد على جنسية الكيان التجاري أو الأفراد بالرغم من أنها فريضة دينية على جميع المسلمين بغض النظر عن جنسياتهم. فعندما يكون الكيان التجاري مشتركاً بين سعودي وغير سعودي، يتمُّ تقييم الزكاة بما يتناسب مع حقوق الملكية للسعوديين في المنشأة، في حين يتمُّ تقييم ضريبة الدخل للمستثمر الأجنبي بما يتناسب مع حقوق ملكيته.

ويعترف قانون الضريبة الجديد رسميًّا ولأول مرة بالمبادئ الضريبية المقبولة دوليًّا، بجانب تغطيته للعديد من المجالات التي لم يتناولها القانون القديم. ومن أبرز ما يميز هذا القانون هو: إلغاء ضريبة الدخل المتدرجة واستبدالها بضريبة دخل ثابتة بمعدل 20%، أيضاً يُطبَّق هذا النظام على السعوديين الذين يستثمرون في المملكة ولكنهم يسكنون خارجها. ووفقاً لهذا القانون فإن فرض الضريبة يعتمد بشكل كبير على العلاقة الاقتصادية بين الدخل والمكان الذي تمَّ فيه توليد الدخل، وبالتالي فإنه يتمُّ فرض الضريبة على الدخل الذي يتمُّ توليده داخل حدود المملكة بغض النظر عن المكان الذي يقيم فيه دافع الضرائب. فجميع أشكال التجارة تخضع للضريبة؛ سواء في السلع أو الخدمات أو أي نشاط مماثل يهدف إلى جني أرباح، بما في ذلك تأجير الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، أو توليد العوائد من الملكية الفكرية، طالما أن الأرباح تعد من مصادر سعودية، ويمكن تلخيص الكيانات التي تخضع لقانون ضريبة الدخل الجديد كالتالي:

1- شركة محلية يمتلك غير السعودي أسهماً بها.

2- المقيمون في المملكة ويمارسون أعمالاً تجاريةً داخل حدودها.

3- غير مقيمين في المملكة ويمارسون أعمالاً تجاريةً داخلها من خلال منشأة دائمة.

4- غير مقيمين في المملكة مع وجود دخول أخرى لهم من مصادر داخل حدود المملكة.

5- الأفراد العاملون في مجال إنتاج الغاز الطبيعي.

6- الأفراد العاملون في مجال إنتاج النفط والمنتجات الهيدروكربونية.

كما نصَّت المادة الثانية من قانون ضريبة الدخل على أن الشخص الطبيعي المقيم في المملكة يخضع للضريبة. بمعنى أن الشخص الذي لديه محل إقامة في المملكة وموجود فعليًّا فيها لمدة لا تقل عن (30) يوماً في المجمل خلال السنة الضريبية، فإن ذلك الشخص سوف يخضع للزكاة إذا كان سعوديًّا، وإذا كان غير سعودي سوف يخضع لضريبة الدخل. أما في حالة عدم وجود محل إقامة لدافع الضريبة في المملكة، فإنه في هذه الحالة يجب أن يكون موجوداً في المملكة خلال فترة زمنية لا تقلُّ عن (183) يوماً في سنة الضريبة ليعتبر مقيماً، كما أن هذا القانون أكَّد على أن السعودي سوف يخضع للزكاة في حالة وجوده في المملكة فترة لا تقلُّ عن (183) يوماً، أما في حالة وجود السعودي في المملكة أقل من (183) يوماً فإنه سوف يخضع لضريبة الدخل، ويعد ذلك المرة الأولى في تاريخ المملكة التي يفرض على المواطن السعودي ضريبة دخل.

ولمواكبة رؤية المملكة 2030 والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى الوصول إلى اقتصاد مزدهر، وتقليل اعتماد الاقتصاد السعودي على النفط كمصدر وحيد للإيرادات العامة، فقد عمدت المملكة إلى فرض عدد من الضرائب، من أبرزها: الضرائب الانتقائية، وضريبة القيمة المضافة.

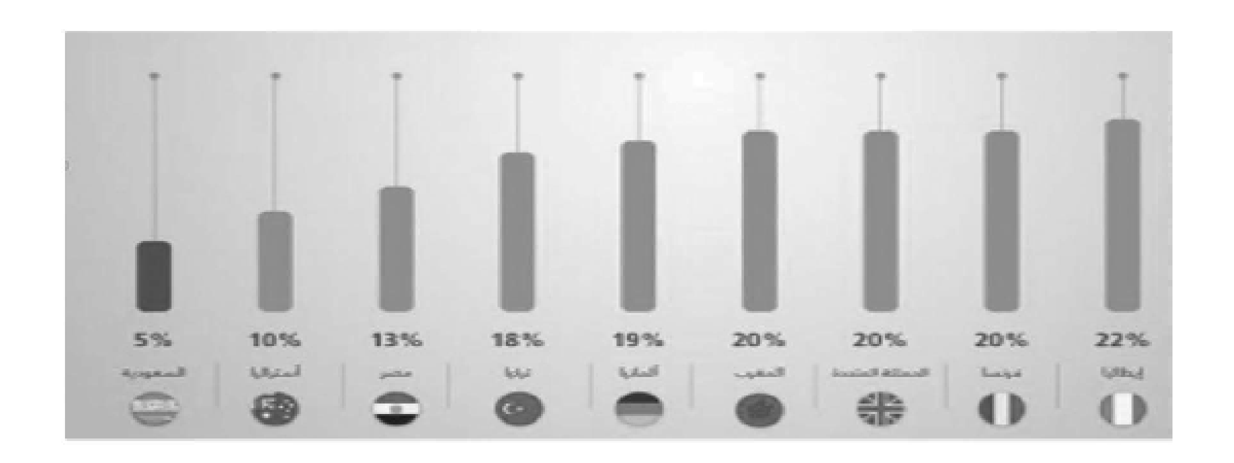
1- الضرائب الانتقائية[29]:

وهي عبارة عن ضرائب تُفرض على السلع ذات الأضرار على الصحة العامة أو البيئة أو السلع الكمالية بنسب مختلفة، كالمشروبات الغازية، ومشروبات الطاقة، والتبغ ومشتقاته. إذ بدأت المملكة في تطبيق نظام الضريبة الانتقائية رسميًّا يونيو عام 2017م، وقد نصَّت المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لنظام الضريبة الانتقائية على أن يكون معدل الضريبة على منتجات التبغ 100%، والمشروبات الغازية 50%، ومشروبات الطاقة 100%. ويخضع لهذه الضريبة كلٌّ من المنتِج

والمستورد لتلك السلع، إذ إنه من المتوقع أن تساعد الإيرادات المتحصلة من هذه الضريبة في رفع إيرادات موازنة الدولة، وبالتالي تغطية الحملات التي تقوم بها الدولة للتوعية من أضرار هذه السلع، والمساعدة في علاج الراغبين في الإقلاع عن استهلاكها.

2– ضريبة القيمة المضافة:

ضريبة القيمة المضافة إحدى أنواع الضرائب غير المباشرة، وتُعرف بأنها الضريبة التي تُفرض على جميع السلع والخدمات التي يتمُّ شراؤها وبيعها من قِبَل المنشآت مع وجود بعض الاستثناءات، وتعد إحدى مصادر الدخل الأساسية نظراً لمساهمتها في تعزيز الإيرادات العامة للدول. فالمستهلك يقوم بدفع ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات التي يشتريها، في حين تقوم المنشآت بدفع ضريبة القيمة المضافة التي يتمُّ تحصيلها من عمليات شراء المستهلكين لتلك السلع والخدمات للحكومة، وتسترد المنشآت ضريبة القيمة المضافة التي دفعتها لمورديها. والتزمت المملكة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% في (1)يناير 2018م، وتعد المملكة من أقل الدول عالميًّا في تحديد نسبة ضريبة القيمة المضافة، والشكل رقم (4-7) يوضح ذلك.



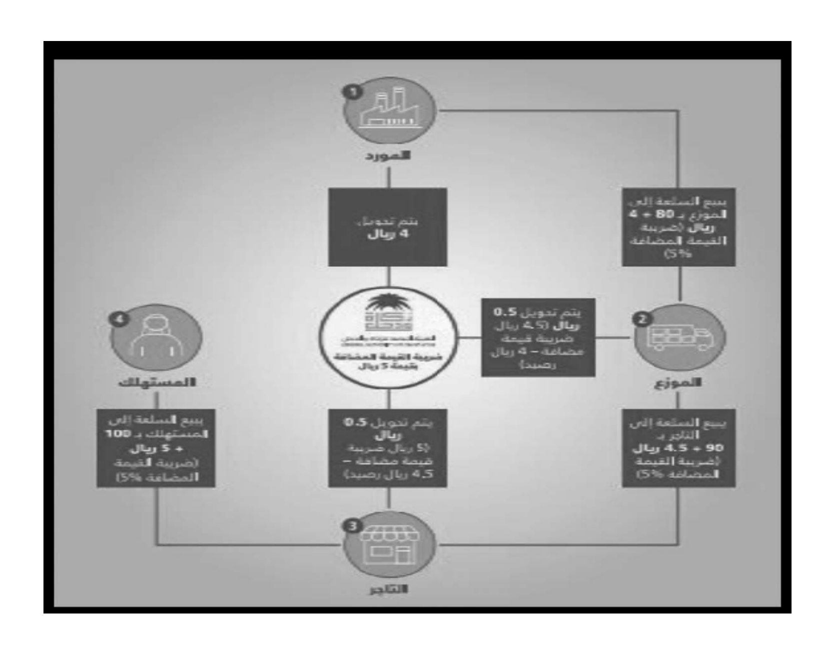
المصدر: (دليل ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية، 2017م).

شكل رقم (4–7): ضريبة القيمة المضافة

– آلية عمل ضريبة القيمة المضافة:

يوضح الشكل رقم (4-8) الآلية التي تعمل من خلالها ضريبة القيمة المضافة، فالمنشأة الخاضعة لضريبة القيمة المضافة التي تقوم ببيع سلعة أو خدمة ما تفرض ضريبة بنسبة تبلغ 5%، هذه النسبة تضاف على سعر البيع النهائي، على أن تقوم المنشأة بفصل ما تحصلت عليه من ضريبة عن إيراداتها، وذلك لتحويلها فيما بعد إلى الحكومة، وتسمى ضريبة القيمة المضافة التي تحصلها هذه المنشأة من مبيعاتها بضريبة المخرجات.

أما في حالة قيام المنشأة المسجلة في ضريبة القيمة المضافة بشراء سلع أو خدمات من منشأة أخرى خاضعة للضريبة، فإنها تقوم بدفع ضريبة 5% تضاف إلى سعر الشراء النهائي، وتسمى ضريبة القيمة المضافة التي تدفعها المنشأة لمورديها بضريبة المدخلات. وبالتالي تقوم المنشأة بتسجيل إجمالي ضريبة المخرجات، والتي تمثل ضريبة القيمة المضافة المتحصلة من عملائها وتطرح منها ضريبة المدخلات، والفرق بين ضريبة المدخلات والمخرجات يمثِّل ضريبة القيمة المضافة المستحقة السداد إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل.



المصدر: (ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية، 2017م).

شكل رقم (4–8): آلية عمل ضريبة القيمة المضافة

– المنشآت الخاضعة لضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية:

تخضع المنشآت التي تجاوزت مبيعاتها قيماً معينةً لضريبة القيمة المضافة خلال مدة الاثني عشر شهراً الماضية، أو مبيعاتها المتوقعة الخاضعة لضريبة القيمة المضافة خلال الاثني عشر شهراً المقبلة حد مليون ريال. فهذا النوع من المنشآت يتعيَّن عليها التسجيل في ضريبة القيمة المضافة وتحصيلها وتوريدها إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل. ولكن يوجد فئتان من المنشآت يكون التسجيل في ضريبة القيمة المضافة اختياريًّا بالنسبة لهما وهما كالتالي:

أ- المنشآت التي تتراوح مبيعاتها الخاضعة لضريبة القيمة المضافة بين (187,500) و (375,000) ريال. فيمكن لهذه المنشآت الاختيار بين التسجيل من عدمه في ضريبة القيمة المضافة؛ في حالة كانت مبيعاتها الخاضعة لضريبة القيمة المضافة خلال الاثني عشر شهراً الماضية أو المقبلة تتراوح بين (187,500) و (375,000) ريال.

ب- المنشآت التي تتجاوز مبيعاتها الخاضعة لضريبة القيمة المضافة (37500) ريال، والتي تبيع حصريًّا منتجات خاضعةً لضريبة القيمة المضافة بنسبة الصفر، ويعني ذلك أن هناك منشآت تنتج سلعاً وخدمات، كالمنتجات الطبية والنقل الدولي والصادرات، إلى خارج دول مجلس التعاون الخليجي تكون نسبة الضريبة المضافة عليها صفراً، وبالتالي تكون هذه المنشآت التي تتجاوز مبيعاتها الخاضعة لضريبة القيمة المضافة (375,000) ريال، ولكن إيراداتها تأتي حصريًّا من السلع والخدمات التي تكون نسبة الضريبة المضافة عليها صفراً، يكون لديها الخيار بالتسجيل من عدمه في ضريبة القيمة المضافة.

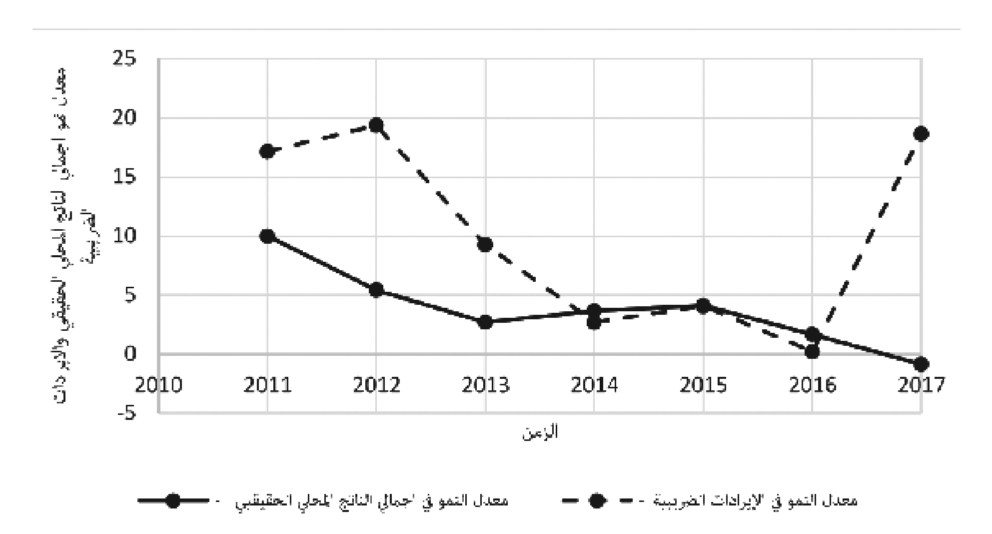
وباستخدام بيانات متحصلة من وزارة المالية (5 يوليو، 2018) عن الإيرادات الفعلية وتحليلها للتعرف على سلوك الإيرادات الضريبية وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة زمنية معينه، يوضح الجدول رقم (4-1) معدل النمو في الإيرادات الضريبية[30]، وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة من 2010م إلى 2017م. ونلاحظ من الجدول أن إجمالي الناتج الحقيقي GDP ينمو بمعدل أقل من معدل النمو في الضرائب خلال الفترة من 2011م إلى 2013م، في حين كانت معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي أعلى من معدلات النمو في الضريبة خلال الفترة من 2014م إلى 2016م. ويتضح من الشكل رقم (4-9) أن العلاقة بين معدل النمو في الإيرادات الضريبية وإجمالي الناتج المحلي تتأرجح بين الطردية كما هو واضح في الأعوام 2013، 2015، 2016م، والعكسية كما يظهر في الأعوام 2012، 2017م. ولعل السبب الرئيسي في عدم وجود شكل ثابت لنوع العلاقة بين الإيرادات الضريبية وإجمالي الناتج المحلي عائد بشكل رئيسي إلى أن مساهمة الضريبة في إجمالي الناتج المحلي تكاد تكون محدودةً خلال تلك الفترة؛ لأنها لم تركِّز على السلع والخدمات ذات المرونة المنخفضة، وإنما انحصرت في الضريبة على الاستثمارات الأجنبية.

ولكن في عام 2017م ومع تطبيق برامج التحول الوطني والمنبثقة عن رؤية 2030، بدأت العلاقة بين الإيرادات الضريبية وإجمالي الناتج المحلي تأخذ الطابع العكسي وتنسجم مع النظرية الاقتصادية؛ إذ ارتفعت الإيرادات الضريبية بمعدل (18.41) بالمئة مقارنةً بعام 2016م، وقابل هذا الارتفاع في الإيرادات الضريبية انخفاض في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمقدار (0.86) بالمئة، ولعل ذلك يرجع إلى بداية تطبيق ضريبة السلع الانتقائية، والتي تُركِّز على السلع ذات المرونة المنخفضة، مثل: التبغ والمشروبات الغازية[31].

جدول رقم (4–1): معدل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والإيرادات الضريبية

السنة	معدل النمو في الإيرادات الضريبية	معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
2010م	-	-
2011م	17.15	10
2012م	19.35	5.41
2013م	9.27	2.7
2014م	2.69	3.65
2015م	4.08	4.11
2016م	0.22	1.67
2017م	18.63	0.86-

المصدر: (إعداد المؤلف بِناءً على بيانات وزارة المالية، والتقارير الإحصائية).

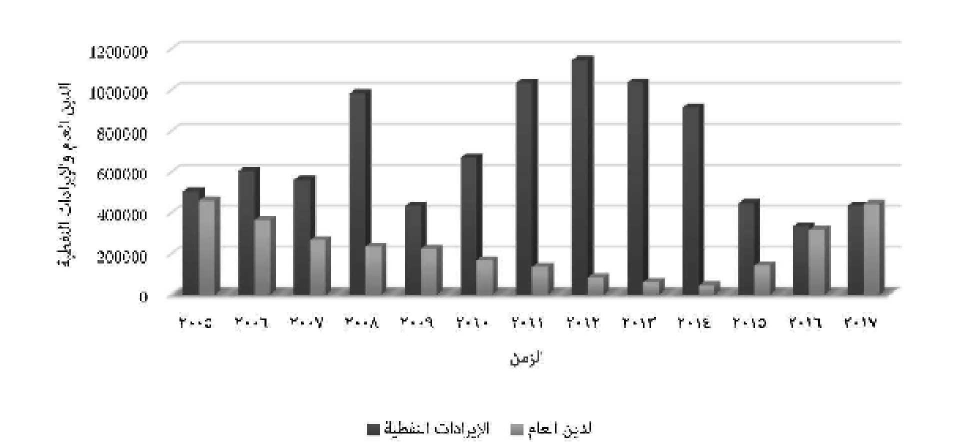


شكل رقم (4–9): إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والإيرادات الضريبية خلال الفترة 2010–2017م

– أثر الدين العام على النمو الاقتصادي:

استفادت المملكة من الزيادة في الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة من 2003م إلى 2013م، مما انعكس بشكل إيجابي على الميزانية العامة؛ وذلك من خلال تحقيق فوائض في الميزانية العامة للدولة رغم التزايد المستمر في وتيرة الإنفاق العام. وساعدت الفوائض على تخفيض الدين العام من (459) مليار ريال في عام 2005م إلى (44) مليار ريال في عام 2014م، وعليه تراجعت نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من 37% في عام 2005م إلى 1.6% في عام 2014م. ولكن مع بداية انخفاض أسعار النفط في عام 2014م وانعكاس ذلك الانخفاض على الإيرادات النفطية، أدّى ذلك إلى تحقق عجز بلغ 3.1% من إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي ارتفع الدين العام من (44) مليار ريال في عام 2014م إلى (443) مليار ريال في عام 2017م؛ ولذلك ارتفعت نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من 1.6% في عام 2014م إلى 17% في عام 2017م.

ويوضح الشكل رقم (4-10) سلوك الدين العام والإيرادات النفطية للمملكة خلال الفترة من 2005م إلى 2017م. وكما هو واضح من الشكل أن الدين العام انخفض خلال فترة ازدهار الميزانية العامة للمملكة 2005-2013م وذلك كنتيجة مباشرة لارتفاع الإيرادات النفطية، ولكن مع انخفاض أسعار النفط بداية عام 2014م انخفضت الإيرادات النفطية من (913) مليار ريال في عام 2014م إلى (436) مليار ريال في عام 2017م، مما أدَّى إلى ارتفاع الدين العام من (44) مليار ريال في عام 2014م إلى (443) مليار ريال عام 2017م.



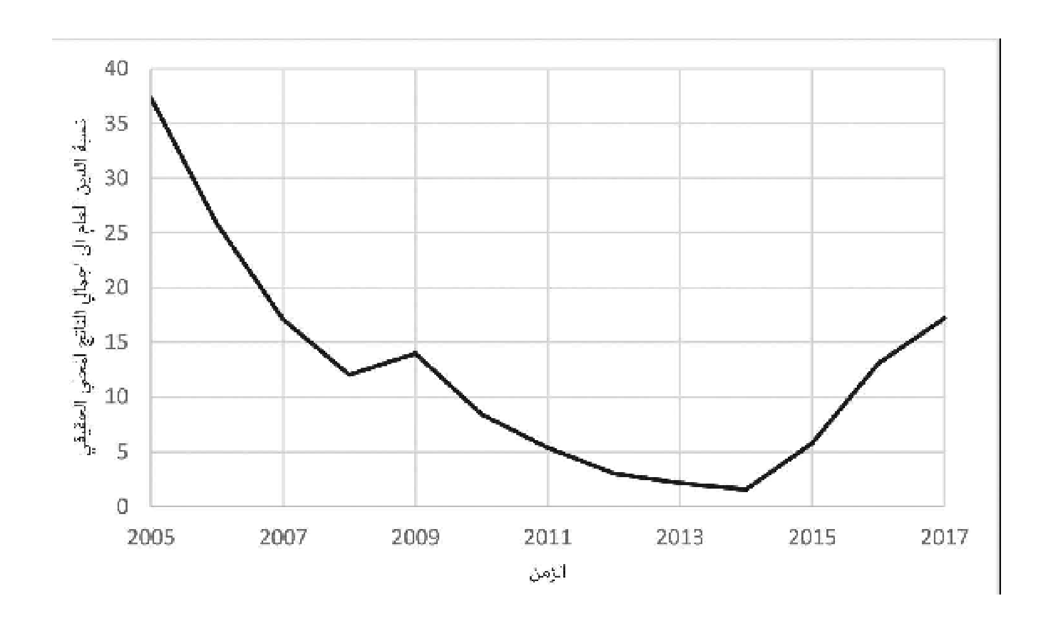
شكل رقم (4–10): الدين العام والإيرادات النفطية خلال الفترة 2005–2017م

ويظهر الشكل رقم (4-11) نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من 2005م إلى 2017م، إذ إن النسبة كانت في انخفاض حتى عام 2014م والتي بدأت فيها أسعار النفط بالانخفاض، مما أدَّى إلى ارتفاع نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي كما هو واضح في الجدول رقم (4-2)، وذلك يرجع لاعتماد المملكة على النفط كمصدر رئيسي للإنفاق العام، والذي يعكس انخفاض مستوى التنوع الاقتصادي.

جدول رقم (4–2): الدين العام ونسبته إلى إجمالي الناتج المحلي

السنة	الدين العام (مليار ريال)	نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي
2005م	459	37.35
2006م	365	25.83
2007م	267	17.11
2008م	235	12.06
2009م	225	13.98
2010م	167	8.43

5.38	135	2011م
3.04	84	2012 م
2.15	60	2013م
1.56	44	2014م
5.79	142	2015م
13.09	317	2016م
17.21	438	2017م



شكل رقم (4–11): نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

واستخدمت دراسة (علي، 2019) أساليب التحليل القياسي لدراسة أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2005م إلى 2017م [32]. واستخدمت الدراسة نموذج (Cunningham, 1993) والذي يحتوي على رأس المال والعمل والدين العام كمحددات للنمو الاقتصادي. وأشارت النتائج إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للدين العام على النمو

الاقتصادي، إذ إن زيادة الدين العام بـ 1% سوف يؤدِّي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 0.14%، وأوعزت الدراسة السبب في ذلك إلى انخفاض نسبة الدين العام لإجمالي الناتج المحلي وارتفاع الملاءة المالية للمملكة، كما أشارت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لتزايد الاستثمار في مكون رأس المال الثابت على النمو الاقتصادي، في حين أن هناك أثراً إيجابيًّا وغير معنوي لتزايد قوة العمل على النمو الاقتصادي.

وبالنظر إلى أبرز مؤشرات الأداء المالي لعام 2017م نرى الآتي:

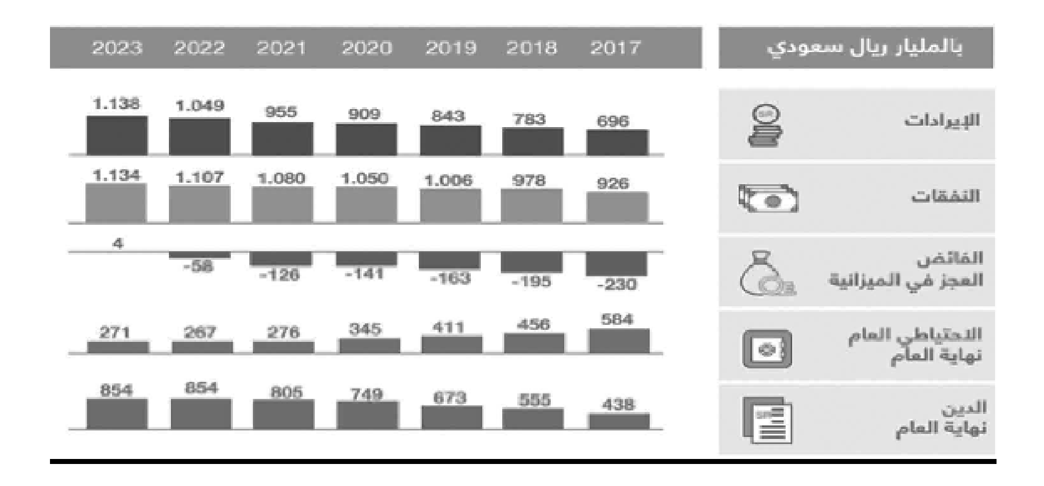
- الإيرادات العامة: زادت الإيرادات العامة (نفطية وغير نفطية) بنسبة 34% مقارنةً بالعام 2016م؛ وذلك نظراً لقيام المملكة بتطبيق إجراءات تنمية الإيرادات الغير نفطية.

- النفقات العامة: زادت النفقات العامة بنسبة 11.6% مقارنةً بالعام 2016م، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإنفاق العام على باب تعويضات العاملين نتيجة إعادة البدلات، بجانب زيادة النفقات على قطاعي الصحة والتنمية الاجتماعية وقطاع التعليم.

- الدين العام: زاد الدين العام بنهاية عام 2017م بمقدار (438) مليار ريال بنسبة 38% مقارنةً بالعام 2016م.

- إجمالي الناتج المحلي: انخفض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام 2017م، وأصبح بالسالب وبنسبة 0.86% مقارنةً بالعام 2016م.

وتوقعت وزارة المالية بالمملكة العربية السعودية نمو الدين العام بمقدار 27% مقارنةً بالعام 2017م. ووفقاً لخطة حكومة المملكة في الوصول إلى أبرز أهداف رؤية 2030 وهو الوصول إلى اقتصاد مزدهر، فإنه من المقدر انخفاض العجز في الميزانية بشكل تدريجي ومستمر على المدى المتوسط حتى يتحقق التوازن المالي بحلول عام 2023م. إذ إن المملكة تُعوِّل كثيراً على المبادرات و البرامج وخطط التنمية القطاعية في تنمية إجمالي الإيرادات بمتوسط نمو سنوي 8.6%، ولتحقيق ذلك فإنه سوف يكون هناك زيادة في النفقات العامة في المدى المتوسط بمتوسط نمو سنوي 3.4%، مما يؤدِّي ذلك إلى نمو في إجمالي الدين العام حتى 2023م كما يوضحه الشكل رقم (4-12).



المصدر: (وزارة المالية، 2018).

شكل رقم (4–12): مؤشرات الأداء المالي حتى 2023م

المبحث الثاني: محددات ومؤشرات توزيع الدخول في المملكة:

أولاً: محددات توزيع الدخول في المملكة:

محددات اقتصادية واجتماعية:

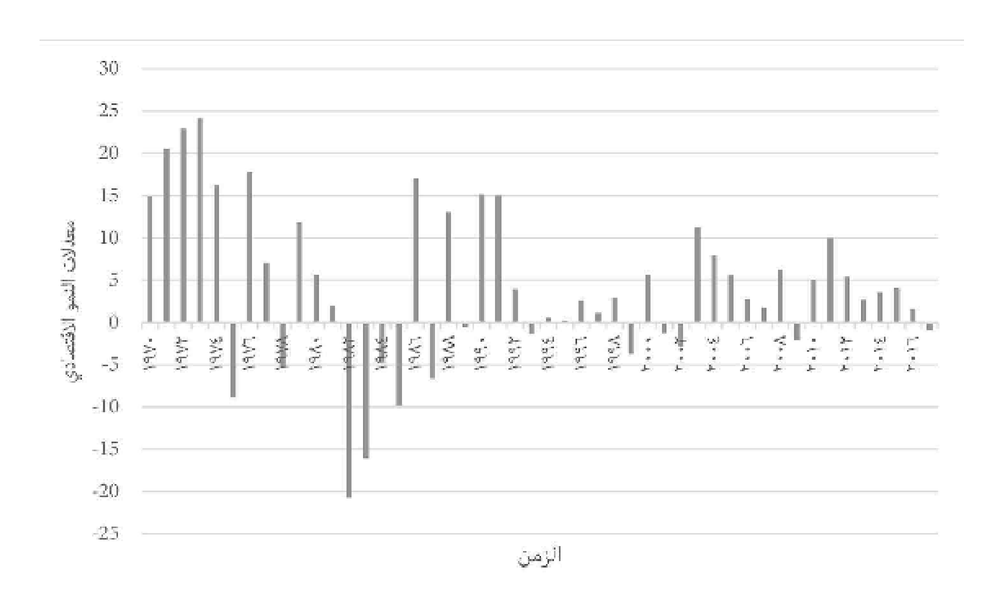
– تطور معدلات النمو الاقتصادي:

يؤدِّي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلى تحسين نصيب الفرد الواحد من الدخل الوطني؛ فالدول التي يكون فيها نصيب الفرد من الدخل الوطني مرتفعاً تسير في طريق تقليص مدى التفاوت في توزيع الدخل. ويُعدُّ إجمالي الناتج المحلي من أهم مصادر الدخل الوطني، وخصوصاً للدول التي ينخفض فيها مستوى التنوع الاقتصادي؛ إذ إن ارتفاع معدلات الناتج المحلي الإجمالي ينعكس بالشكل الإيجابي على مصادر الدخل الوطني، وبالتالي يؤدِّي ذلك إلى تحسن نصيب الفرد من الدخل الوطني. ونظراً لاعتماد الاقتصاد السعودي بشكل كبير على النفط كمصدر دخل رئيسي للدولة، فإنه من الطبيعي تأثر إجمالي الناتج المحلي بالتغيرات التي تحدث لسعر النفط.

ويستعرض الشكل رقم (4-13) معدلات النمو الاقتصادي في المملكة خلال الفترة من 1970م إلى 2017م، ويتضح خلال فترة السبعينيات إلى بداية الثمانينيات استفادة الاقتصاد السعودي من ارتفاع أسعار النفط، مما أدَّى إلى ارتفاعٍ في معدلات النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة باستثناء عامي 1975م و 1978م والتي كان فيها معدل النمو الاقتصادي بالسالب؛ إذ اهتمت المملكة في هذه المرحلة بالتوسع في مشاريع البنية التحتية من طرقٍ ومطارات وجامعات...إلخ.

ومع بداية الفترة من 1982م إلى 2002م، بدأ النمو الاقتصادي يتأثر بشكل سلبي بانخفاض أسعار النفط، إذ بلغ معدل النمو الاقتصادي -20,73% في عام 1982م وهذا يعكس أدنى مستوى له خلال تلك الفترة. ولكن التزام حكومة المملكة بخطط تنموية جعلها تلجأ للاقتراض الداخلي والخارجي، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي، إذ وصل معدل النمو الاقتصادي 17,01 % في عام 1986م وهذا يمثل أعلى مستوى له خلال تلك الفترة. أيضاً تميزت الفترة من 2003م إلى 2016م بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي نظراً لتحسن أسعار النفط، إذ إن أسعار النفط بدأت في الارتفاع مع بداية عام 2003م إلى بداية 2014م، مما أسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي كنتيجة لارتفاع النفقات العامة. ولكن يتضح من الشكل (4-13) أن معدلات النمو الاقتصادي بدأت بالانخفاض بشكل تدريجي من عام 2015م إلى أن وصلت بالسالب في عام 2017م.

ولكن من الملاحظ أن المملكة حقَّقت معدل نمو أعلى في عام 2015م بلغ 4.11% مقارنةً بمعدل نمو 3.65% في عام 2014م رغم انخفاض أسعار النفط، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى استفادة المملكة من الوفورات التي حققتها في فترة ارتفاع أسعار النفط، ولكن أدَّى انخفاض أسعار النفط خلال عام 2016م و 2017م على التوالي إلى التأثير على معدلات النمو الاقتصادي بشكل سلبي، إذ بلغت معدلات النمو الاقتصادي 1.6% في عام 2016م و -0.86% في 2017م.



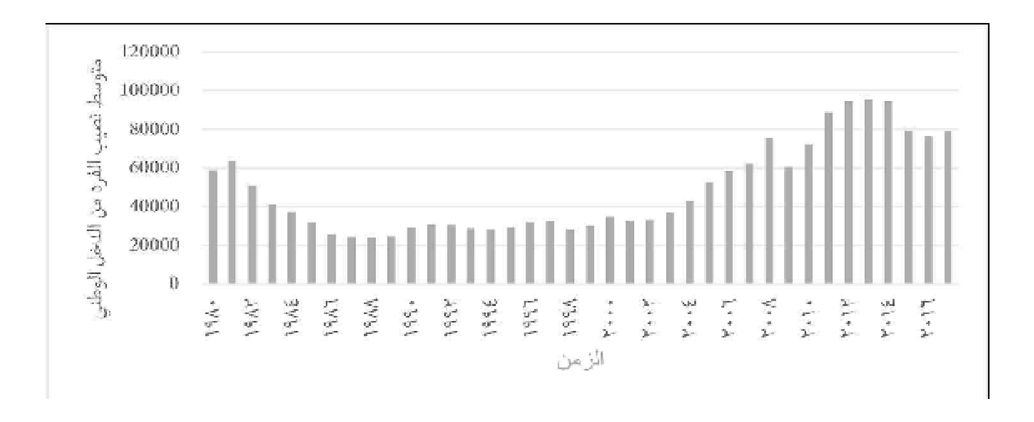
شكل رقم (4–13): النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970–2017م

– متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:

يوضح الشكل (4-14) متوسط نصيب الفرد بالريال خلال الفترة من 1980م إلى عام 2017م. حيث كان هناك تحسن ملحوظ في مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في عام 1981م إذ بلغ (63738.95) ريالاً، ولكن بدأ متوسط نصيب الفرد بالانخفاض بشكل تدريجي من عام 1982م إلى عام 1988م وهي الفترة التي تميزت بانخفاض أسعار النفط، إذ بلغ متوسط نصيب الفرد ما مقداره (23973,24) ريالاً في 1988م. وتميزت الفترة من 1989 إلى 2002م بتأرجح مستوى نصيب الفرد بين الارتفاع والانخفاض البسيط، ولكن مع بداية عام 2003م إلى 2013م كان هناك تحسن في متوسط نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي مقارنةً بالفترات السابقة، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو ارتفاع الإيرادات النفطية خلال تلك الفترة، والذي انعكس بدوره على إجمالي الناتج المحلي بشكل إيجابي. إذ بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (95300) ريال في عام 2013م والذي يمثِّل أعلى مستوى له في تلك الفترة.

وخلال الفترة من 2014م إلى 2016م بدأ متوسط نصيب الفرد بالانخفاض كنتيجة لانخفاض أسعار النفط، إذ بلغ معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014م حوالي

(94552) ريالاً، واستمر الانخفاض إلى عام 2016م. ولكن في عام 2017م شهد متوسط نصيب الفرد تحسناً طفيفاً، إذ بلغ (78964) ريالاً مقارنةً بـ (76083) ريالاً في عام 2016م.



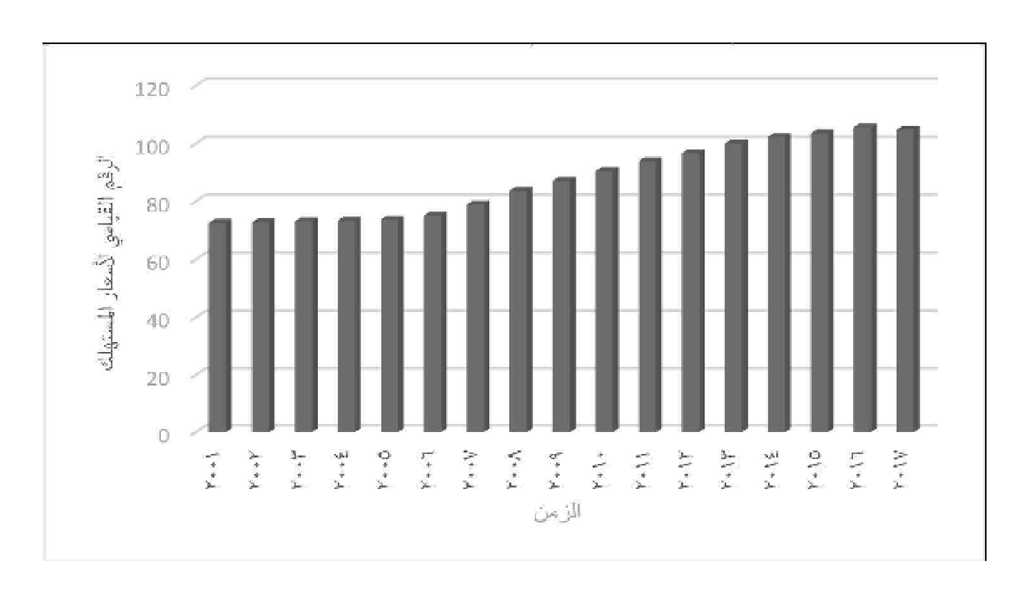
شكل رقم (4–14): متوسط دخل الفرد بالريال خلال الفترة 1980–2017م

– معدلات التضخم:

يؤثِّر التضخم على القوة الشرائية للفرد، وبالتالي فإن تغير ذلك المعدل، سواء بالانخفاض أو بالارتفاع، يؤدِّي إلى التأثير على دخل الفرد. فعند ارتفاع معدلات التضخم، فإن القدرة الشرائية للفرد سوف تتأثَّر سلباً مما تنعكس بشكل سلبي على استهلاك الفرد من السلع والخدمات والعكس صحيح. ويوضح الشكل رقم (4-15) سلوك المستوى العام للأسعار خلال الفترة من 2001م إلى 2017م.

ونلاحظ من الشكل رقم (4-15) أن المستوى العام للأسعار كان يرتفع ولكن بشكل بسيط حتى عام 2006م، إذ بلغ المستوى العام للأسعار بدلالة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2006م حوالي (75,1) بالمقارنة مع (73,7) في عام 2005م، واستمرت الزيادة في المستوى العام للأسعار إلى عام 2016م، وبعد ذلك بدأت بالانخفاض؛ إذ بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك (104,7) في عام 2017م مقارنةً بـ (105,6) في عام 2016م (وصل معدل التضخم إلى (–0,83) في عام 2017م مقارنةً بـ (2.1) في عام 2016م. ويرجع السبب الرئيسي لارتفاع مستويات التضخم لارتفاع الإنفاق الحكومي بشقية الرأسمالي والجاري؛ إذ إن المملكة خلال تلك الفترة ضخَّت المليارات على مشاريع تنموية؛ إضافةً إلى رفع الرواتب وزيادة العلاوات لموظفي

الدولة. أما الانخفاض في معدل التضخم في عام 2017م قد يرجع إلى سياسة المملكة التقشفية بسبب انخفاض أسعار النفط.



شكل رقم (4–15): المستوى العام للأسعار خلال الفترة 2001–2017م

– معدلات البطالة:

لم تعانِ المملكة من مشكلة البطالة بشكل كبير ما قبل منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، ولكن مع بداية التسعينيات شكَّلت البطالة مشكلةً كبيرةً للاقتصاد السعودي، وذلك يرجع إلى زيادة عدد السكان مما نتج عنه تزايد أعداد الخريجين من الجامعات والمعاهد، بجانب استمرار تدفق أعداد كبيرة من العمالة الوافدة للبلاد، إذ وصلت معدلات البطالة إلى مستويات عالية واستمرت عند نفس المستوى تقريباً لفترة زمنية طويلة. ويمكن إيجاز أبرز العوامل التي تؤثر على البطالة في المملكة العربية السعودية في النقاط التالية (خضر وآخرون، 2013):

1- زيادة معدل النمو السكاني: يعد معدل النمو السكاني مرتفعاً نسبةً إلى المعدل العالمي للزيادة السكانية، فمعدل النمو السكاني في المملكة يبلغ 3.2%، في حين المعدل العالمي للنمو السكاني يبلغ 1.1%.

2- ارتفاع نسبة العمالة الأجنبية وسيطرتها على هيكل القوة العاملة وخصوصاً في القطاع الخاص: فنسبة السعوديين في هيكل القوة العاملة في القطاع العام بلغت حوالي 90%، ولكنها لم

تزد تلك النسبة عن 10% في القطاع الخاص.

3- ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث مقارنةً بالذكور كما هو ظاهر في الجدول رقم (4-3): ويرجع ذلك لعدد من الأسباب، ومن أهمها: وجود بعض القوانين التي تحد من عمل المرأة في بعض القطاعات، ونقص العمالة النسائية الوطنية المدربة، وصعوبة الحصول على تراخيص لعمل المرأة.

4- زيادة نسبة أعداد المغادرين لوظائفهم من العمالة الوطنية بالقطاع الخاص: وذلك لانخفاض مستوى الاستقرار الوظيفي.

5- وجود المنافسة غير العادلة بين العمالة الأجنبية والوطنية: فالشركات والمؤسسات لديها القدرة على استقدام عمالة أجنبية ذات كفاءة عالية وبأسعار منخفضة، وعليه يجد العامل السعودي نفسه في منافسة غير عادلة، وليس أمامه سوى القبول بأجر أقل أو رفع مستوى كفاءته.

6- عدم المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل.

كل ذلك دفع بمتخذي القرار في المملكة إلى سن سياسات اقتصادية لتقليص حجم البطالة إلى مستوياتها الطبيعية، وقد فرضت المملكة رسوماً على العمالة الأجنبية (المقابل المالي لرخص العمل)[33]، بجانب الرسوم على المرافقين والتابعين لهم كأحد الحلول المساعدة في حل مشكلة البطالة بين السعوديين، وإصلاح الاختلالات في سوق العمل السعودي، فهذه الرسوم سوف ترفع من تكلفة العامل الأجنبي بالشكل الذي يعطي العامل السعودي القدرة على المنافسة في الحصول على عمل، كما قامت حكومة المملكة بتطبيق برامج عاجلة لحل مشكلة البطالة تمثلت في الآتي:

– **برنامج حافز:**

هو عبارة عن برنامج وطني يهدف إلى دعم عملية البحث عن وظيفة وتمكينها، فهو يقدِّم مساعدةً ماليةً للباحثين عن عمل تصل إلى (2000) ريال شهريًا لمدة (12) شهراً. إذ إن هذا الدعم يهدف منه التخفيف من الضغوط المالية التي تسببها البطالة، وتحفيز الباحثين عن عمل في التركيز على البحث عن عمل يناسب مهاراتهم وقدراتهم خلال هذه الفترة.

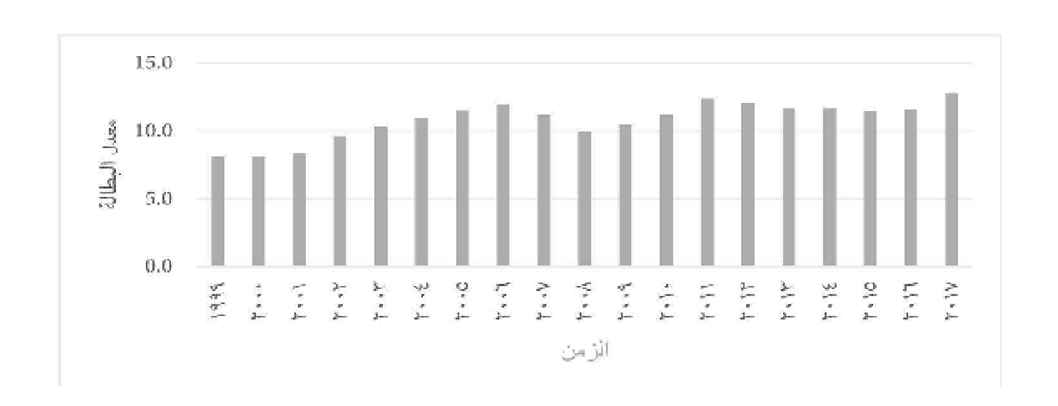
– **برنامج نطاقات:**

يهدف هذا البرنامج إلى تحفيز المنشآت على توطين الوظائف، وتقوم فكرة البرنامج الرئيسية على تصنيف الكيانات التي يعمل بها عشرة عمال أو أكثر إلى أربع نطاقات، تتمثل في الأحمر، الأصفر، الأخضر، والبلاتيني حسب نسبة توطين هذه المنشآت للوظائف. فالكيانات الأقل توطيناً للوظائف تندرج تحت النطاقين الأحمر والأصفر، بينما الكيانات التي يتمُّ تصنيفها من الكيانات الأعلى توظيفاً تندرج تحت النطاقين الأخضر والبلاتيني، إذ يتمُّ تقييم الكيان من خلال مقارنة أدائه في التوطين بالكيانات الأخرى من نفس فئته، فيتم مكافأة النطاقات الأعلى توطيناً ويتعامل بحزم مع النطاقات الأقل.

ولم تغفل حكومة المملكة في مساعدة ذوي الإعاقة للحصول على عمل، فطبَّقت برنامج توافق لتمكين هذه الفئة من الحصول على عمل، وبرنامج من الرعوية إلى التنموية لتوفير فرص عمل للمستفيدات من الجمعيات الخيرية والضمان الاجتماعي، وبرنامج العمل عن بُعد، وبرنامج دعم التدريب المرتبط بالتوظيف في معاهد غير ربحية.

ومن القرارات التي اتخذتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والتي تهدف منها دعم توطين الوظائف: قرار تأنيث محلات المستلزمات النسائية، وكذلك توطين منافذ البيع في 12 نشاطاً اقتصاديًّا من أبرزها: محلات السيارات والدراجات النارية، الملابس الجاهزة وملابس الأطفال والمستلزمات الرجالية، الأثاث المنزلي والمكتبي الجاهز. أيضاً اتخذت حكومة المملكة خطواتٍ جادةً في الحد من العمالة الأجنبية غير النظامية، والعمل على ترحيلها لما تسببه من منافسة غير نظامية لقوة العمل الوطنية.

ويستعرض الشكل رقم (4-16) معدلات البطالة في المملكة خلال الفترة 1999-2017م، ويظهر أنها وصلت إلى أعلى معدل لها في عام 2017م، إذ إن البطالة بلغت 12.8% بواقع 7.4% للذكور السعوديين و 33.1% للإناث السعوديات، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يتمثل في الكساد الاقتصادي الذي حدث في 2017م، و فرض بعض أنواع الضرائب مثل: ضريبة القيمة المضافة، والضرائب على السلع الانتقائية، والرسوم على العمالة الاجنبية، مما أدَّى إلى تخفيض حجم الاستثمار وظهور بعض الشركات من السوق. ويتضح من الشكل رقم (4-16) أن البطالة في المملكة ما زالت تُشكِّل مشكلةً أمام صانعي السياسة الاقتصادية؛ على الرغم من الجهود المبذولة التي تقوم بها المملكة من أجل الحد منها.



الشكل (4–16): معدل البطالة في المملكة خلال الفترة 1999–2017م

والجدول رقم (4-3) يظهر معدلات البطالة بين الجنسين من السعوديين الذكور والإناث، ويلاحظ من الجدول أن معدلات البطالة للإناث أعلى بكثير مقارنةً بالذكور، فقد بلغ معدل البطالة للإناث أعلى مستوياته في عام 2012م، وبعدها بدأ بالانخفاض إلى أن وصل في عام 2017م إلى 33.1% والذكور 7.4%. ولعل من الأسباب التي أدَّت إلى هذا التفاوت الكبير في نسب البطالة بين الجنسين يعود إلى صعوبة الدخول لسوق العمل بالدرجة الأولى، وليس إلى ضعف الاقتصاد السعودي أو وجود أزمات اقتصادية.

جدول رقم (4–3): معدلات البطالة في المملكة خلال الفترة الزمنية 1999–2017م

معدل البطالة بين الإناث	معدل البطالة بين الذكور	معدل البطالة الإجمالي	السنة
15.8	6.8	8.1	1999م
17.6	6.5	8.145	2000م
17.3	6.8	8.34	2001م
21.7	7.6	9.66	2002م
23.2	8	10.35	2003م
24.4	8.4	11	2004م
25.4	8.7	11.52	2005م

2006م	12	9.1	26.3
2007م	11.2	8	26.6
2008م	10	6.8	26.9
2009م	10.5	6.9	28.4
2010م	11.2	7.1	30.6
2011م	12.4	7.4	33.4
2012م	12.1	6.1	35.7
2013م	11.7	6.1	33.2
2014م	11.7	5.9	32.8
2015م	11.5	5.3	33.8
2016م	11.6	5.4	33.7
2017م	12.8	7.4	33.1

المصدر: (الإحصاءات السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي، 2018).

وتُعدُّ البطالة من المشكلات التي تعاني منها كثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية. فوجود البطالة في أي مجتمع يعني وجود أفراد لا يحصلون على مصدر دخل، وهذا بلا شك له آثار اقتصادية واجتماعية وأمنية وسياسية، والمملكة ليست بعيدةً عن هذه المشكلة. وقد أولت حكومة المملكة جُلَّ اهتمامها في إيجاد حلول فعالة للبطالة والحد من ارتفاعها، ولعل رؤية المملكة 2030 خير دليل على ذلك. فقد أولت رؤية المملكة 2030 اهتماماً كبيراً بمشكلة البطالة، ووضعت ضمن أهدافها السيطرة على معدلات البطالة المتنامية، وذلك بخفض نسبة البطالة من 11.6% إلى 7% من خلال الآتي:

أ- دعم التعليم بالشكل الذي يرفع من إسهامه في دفع عجلة الاقتصاد، وذلك عن طريق:

- سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

- تطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة.

- إعادة التأهيل والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية.

- رفع كفاءة الجامعات السعودية؛ مما يُمكِّن طلاب تلك الجامعات من تحقيق نتائج متقدمة مقارنةً بمتوسط النتائج الدولية.

- عقد الشراكات مع الجهات التي توفِّر فرص التدريب للخريجين محليًّا ودوليًّا، بجانب إنشاء المنصات التي تُعنى بالموارد البشرية في القطاعات المختلفة من أجل تعزيز فرص التدريب والتأهيل.

ب- تعزيز دور المنشآت الصغيرة لرفع إسهامها في الاقتصاد، وذلك من خلال:

- مساعدة المنشآت الصغيرة في الحصول على تمويل يصل إلى 20% من رأس المال.

- مساعدة الشباب والمبدعين في تسويق أفكارهم ومنتجاتهم.

- إنشاء المزيد من حاضنات الأعمال ومؤسسات التدريب وصناديق رأس المال الجريء[34] المتخصصة؛ لمساعدة رواد الأعمال على تطوير مهاراتهم وابتكاراتهم.

- تشجيع المنشآت الصغيرة على تصدير منتجاتها وخدماتها وتسويقها؛ عن طريق دعم التسويق الإلكتروني والتنسيق مع الجهات الدولية ذات العلاقة.

ج- تخصيص الأصول المملوكة للدولة بالشكل الذي يؤدِّي إلى تعظيم القدرات الاستثمارية للبلاد:

تهدف المملكة من خلال رؤيتها 2030 إلى تخصيص الأصول المملوكة للدولة؛ وذلك لتحقيق عوائد إضافية ومتنوعة للاقتصاد مما سينتج عنه زيادة موارد البلاد النقدية، وسيؤدِّي استثمار تلك الموارد النقدية بحكمة إلى إحداث أثر إيجابي على المدى الطويل.

د- دعم القطاعات الواعدة في الاقتصاد:

- دعم قطاع التصنيع من خلال توطين قطاعات الطاقة المتجددة والمعدات الصناعية.

- دعم قطاع السياحة والترفيه من خلال تطوير مواقع سياحية، وتيسير إصدار التأشيرات للزوار، وتهيئة المواقع التاريخية والتراثية وتطويرها.

- دعم قطاع المعلومات من خلال تعزيز الاستثمارات في الاقتصاد الرقمي.

- دعم قطاع التعدين من خلال تشجيع التنقيب عن الثروات المعدنية.

- توطين قطاع النفط والغاز.

هـ- دعم القطاع الخاص لتشجيع الابتكار والمنافسة؛ وذلك من خلال:

- إزالة العوائق التي تحد من قيامه بدور أكبر في التنمية.

- تطوير المنظومة التشريعية والمتعلقة بالأسواق والأعمال؛ مما يسهل للقطاع الخاص فرصاً أكبر لتملك بعض الخدمات في قطاعي الصحة والتعليم وغيرهما، بحيث تكون الدولة منظمةً ومراقبةً بدلاً من أن تكون مقدمة للخدمة.

- الفقر: خط الفقر وخط الكفاية بالمملكة:

تعد ظاهرة الفقر من أهم المعضلات التي تواجه الدول، والتي لا تقل أهميةً عن غيرها من المشكلات كالبطالة والتضخم بل قد تفوقها أهميةً؛ إذ ارتبطت ظاهرة الفقر بتسلط الطبقة الغنية في المجتمعات وسعيهم الدائم للهيمنة وكنز الثروات. ولعل الفقر يعد من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى الثورات الاجتماعية والسياسية الكبرى، فتفاوت الدخول بين الطبقات يخلق نوعاً من الحقد والضغينة بين أفراد المجتمع الواحد. ولعل ديننا الإسلامي الحنيف فرض الزكاة كعنصر مهم للحد من مشكلة الفقر بأن تؤخذ من الغني وتعطى للفقير، كما جاءت الاشتراكية بشكل أساسي للتصدِّي لظاهرة الفقر ومعالجة الفوارق الكبيرة في الثروة بين الأفراد أو الأمم. وفي هذا الجزء سوف نستعرض عنصرين رئيسيين وهما:

1- خط الفقر في المملكة العربية السعودية:

حرصت المملكة من خلال رؤية 2030 إلى إصلاح منظومة الدعم بالشكل الذي يضمن وصول ذلك الدعم لمستحقيه، ومن الصعب تحقيق ذلك الهدف بدون تحديد خط الفقر الوطني في

المملكة. إذ إن هناك نوعين من خط الفقر هما:

- خط فقر مطلق: ويعني تحديد الاحتياجات الأساسية التي لا يستطيع الفرد العيش بدونها، وتعتمد منهجية هذا الخط على تقدير القدرة الشرائية ومستويات إنفاق الأفراد.

- خط فقر نسبي: يُحدَّد بنسبة معينة من الدخل المتوسط، كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى لدخل نسبة (10) بالمئة من السكان الأدنى دخلاً. وبالتالي فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد لآخر، أو من وقت لآخر بالنسبة للبلد نفسه. وبعبارة أخرى فإن خط الفقر النسبي يعتمد على بيانات ومسوحات دخل الأسرة، وذلك لتحديد الأسر الأقل دخلاً مقارنةً بمتوسط دخل باقي الأسر.

ويعد خط الفقر المطلق ملائماً أكثر للدول منخفضة الدخل، في حين أن خط الفقر النسبي يكون مناسباً أكثر للدول مرتفعة الدخل. ونظراً لأن المملكة تتمتع بوضع اقتصادي يؤهلها لأن تكون ضمن الدول ذات الدخل المرتفع، فإن منهجية خط الفقر النسبي قد يكون أكثر ملائمةً للمجتمع السعودي. وما يشجع على تبني المملكة لمفهوم خط الفقر النسبي أنها تغلبت على الفقر المُدقِع في عام 2011م، مما رفع من طموحاتها التنموية من مكافحة الفقر المدقع إلى رفع المستوى المعيشي للفئات الأقل دخلاً. إضافةً إلى ما سبق؛ فإن خط الفقر النسبي يوفر قراءة أفضل لحالة عدم المساواة وفجوة الدخل بين فئات المجتمع.

وباستعراض المسح الذي قامت به الهيئة العامة للإحصاء حول دخل وإنفاق الأسر السعودية عام 2013م، يتضح أن وسيط الدخل الشهري للأسرة السعودية بلغ (10723) ريالاً، في حين بلغ وسيط إنفاق الأسرة السعودية شهريًّا (9682) ريالاً، وبذلك يكون مقدار ما يبقى للأسرة (1041) ريالاً شهريًّا. ويظهر الجدول رقم (4-4) توزيع الإنفاق شهريًّا للأسرة السعودية، ونجد أن هناك تفاوتاً كبيراً في النمط الاستهلاكي للأسر السعودية، إذ إن الـ (10%) من الأسر الأقل إنفاقاً تنفق على السلع الأساسية من أغذية ومشروبات ما مقداره (305) ريال، وما مقداره (38) ريالاً على السلع والخدمات الشخصية المتنوعة، في حين تنفق الـ (10%) من الأسر الأكثر إنفاقاً ما مقداره (5720) ريالاً على الأغذية والمشروبات، و (23755) ريالاً على السلع والخدمات الشخصية. أيضاً يمكن ملاحظة أن الـ (10%) من الأسر الأقل إنفاقاً تنفق ما مقداره صفر على خدمات الرعاية الصحية، في حين تنفق الـ (10%) من الأسر الأعلى إنفاقاً ما مقداره (1886) ريالاً.

جدول رقم (4–4): متوسط الإنفاق الشهري للأسرة السعودية
حسب مجموع الإنفاق الرئيسية وفئة توزيع الإنفاق لعام 2013م

مجموعة الإنفاق الرئيسية	٪١-١٠	٪١١-٢٠	٪٢١-٣٠	٪٣١-٤٠	٪٤١-٥٠	٪٥١-٦٠	٪٦١-٧٠	٪٧١-٨٠	٪٨١-٩٠	٪٩١-١٠٠
الأغذية والمشروبات	٣٠٥	٤٣٩	٤٩٥	٦٣٢	١٦٩٤	٢٨٢٠	٣٧٣٣	٤٣١٨	٤٥٢٠	٥٧٢٠
التبغ	٤٢	٠	٤	٢٣	٣٠	٤٣	٤٠	٥٠	٥٢	٥١
الأقمشة والملابس والأحذية	٠	٢٦	٧٦	٦٩	٣٤١	٨١٠	١٤٤٨	٢٤٠٨	٢٩١٠	٣٢٠٠
السكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود الأخرى	٣٣٢	٥٨٢	٨٧٤	١١٧٦	١٩٥٦	٣٣٠٠	٤٣٤٩	٦٢٠٦	٨٣٠٥	٩١٠٠
تأثيث وتجهيزات المنزل	١٨	٢٢	٢٠	٤٩	٢٤٨	٧٠٣	١٥٥١	٥٣٦٦	٦١٢٣	٧٩٠٠
خدمات الرعاية الصحية	٠	٢٦	١٦	٢٨	٤٩	١٣٤	٣١٩	١٢٥٣	١٣٧٠	١٨٨٦
النقل	٠	٢١	١٧	٨٦	٣٢٢	٧٤٦	١٧٥٢	٧١٥٢	٧٢٧٨	٧٥٦٠
الاتصالات	١٣	٥١	١٢٦	١٩٠	٥٢٩	٨٦٣	١٢٩٩	٢٠٨٢	٢٤٩٦	٢٩٩٧
الترفيه والثقافة	٢٦	٣	٥	١٢	٦٧	٢٠٥	٦٢٧	٢٠٧٤	٢١٠٣	٢٢٣٠
التعليم	٠	٠	٠	٠	٢٠	٨٧	٢٥٠	٢٣٣١	٢٥٤٦	٢٩٠٠

المصدر: (مؤسسة الملك خالد الخيرية، 2017).

وبالاعتماد على بيانات مسح دخل وإنفاق الأسرة الأخير الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء عام 2013م نستعرض الآتي:

- أبرز طرق حساب خط الفقر في المملكة العربية السعودية:

أ- طريقة تعتمد على حساب 60% من وسيط دخل الأسرة:

حدَّدت الحكومة البريطانية والاتحاد الأوروبي عَتَبَة الفقر بِناءً على احتساب 60% من وسيط دخل الأسرة، وباستخدام هذه الطريقة لحساب خط الفقر في المملكة يظهر أن خط الفقر سوف يكون عند (6434) ريالاً (وسيط دخل الأسرة السعودية x 60%).

ب- طريقة تعتمد على حساب 50% من وسيط دخل الأسرة:

تعتمد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) هذه المنهجية لحساب معدل الفقر بين مواطني الدول الأعضاء بها، إذ تقوم منهجية هذه الطريقة على حساب نسبة الأسر الواقعة تحت نصف وسيط دخل الأسرة. وبتطبيق هذه المنهجية على المملكة لحساب خط الفقر، فإنه يكون خط الفقر في المملكة (5361) ريالاً شهريًا للأسرة المكونة من (7)أشخاص (وسيط دخل الأسرة شهريًا x 50%).

ج- طريقة الأسلوب البديل لاحتساب خط الفقر وفقاً لهيئة الإحصاء الأمريكية:

تقوم منهجية هذه الطريقة لحساب خط الفقر على احتساب وسيط إنفاق الأسر على الغذاء والمسكن والملبس، والطاقة والمياه الواقعة بين فئة الإنفاق من 30% إلى 36%، مع إضافة زيادة 20% لاحتساب المصاريف الضرورية الأخرى. وبتطبيق هذه المنهجية على المملكة، يمكن تحديد خط الفقر عند (2252) ريالاً للأسرة السعودية المكونة من (7) أفراد (الغذاء= 632 + الملبس= 69 + المسكن والطاقة والمياه= 1176) x 1.2[35].

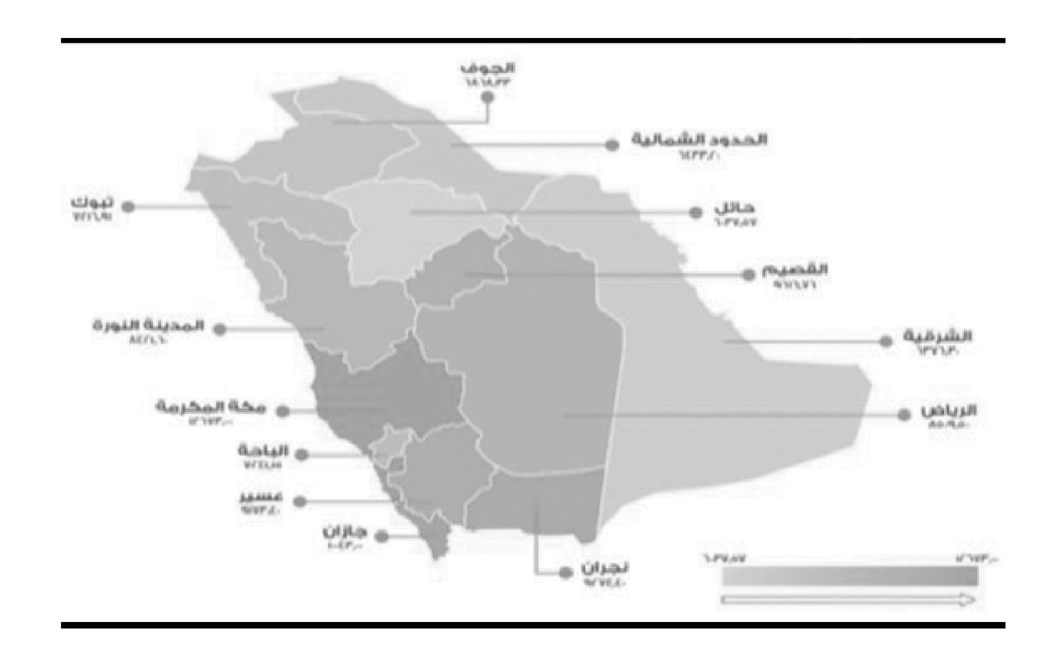
د- منهجية خطوط الفقر العالمية:

اختار البنك الدولي هذه المنهجية في حساب خط الفقر والتي تقوم على احتساب خطوط الفقر في (15) دولة أكثر فقراً، وهو (1.9) دولار أمريكي في اليوم للشخص الواحد بعد آخر تحديث عام 2015م، وبتبني هذا القياس فإن خط الفقر في المملكة يكون عند (1432) ريالاً شهريًّا للأسرة السعودية المكونة من (7) أشخاص، }(‎$1.9 x 3.75 ريال)x (6.7) متوسط حجم الأسرة السعودية){x (30) يوماً.

خط الكفاية في المملكة العربية السعودية: ويعني الحد الذي عنده تستطيع الأسرة السعودية المكونة من (7) أشخاص أن تعيش حياةً كريمةً دون الحاجة إلى مساعدات إضافية. ويحتوي خط الكفاية على (10) مكونات للحاجات الأساسية للعيش الكريم، وتتمثل هذه الحاجات في: المسكن، الأكل، الملبس، الرعاية الصحية، الحاجات المدرسية، حاجات الأطفال الرُضَّع، الكماليات، المواصلات، الخدمات الأساسية، والترفيه.

وبناءً على الدراسة التي أجرتها مؤسسة الملك خالد الخيرية لتحديد خط الكفاية عام 2013م والتي شملت عشرة آلاف أسرة من مختلف مناطق المملكة، فإن المتوسط العام لمكونات خط الكفاية للأسرة المكونة من (7) أشخاص هو (12496) ريالاً يتوزع على السلع والخدمات الأساسية المذكورة آنفاً.

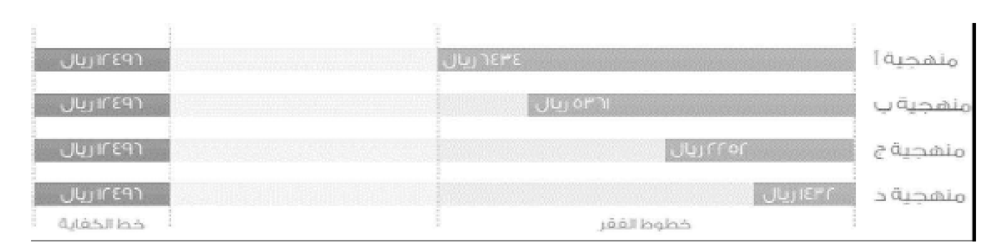
ويظهر الشكل رقم (4-17) خريطة خط الكفاية على مستوى مناطق المملكة الإدارية لعام 2013م. وقد جاءت منطقة مكة المكرمة الأعلى بـ (12673) ريالاً، في حين جاءت منطقة حائل الأقل بـ (6037.57) ريالاً.



المصدر: (مؤسسة الملك خالد الخيرية، 2017).

شكل رقم (4–17): خريطة خط الكفاية على مستوى مناطق المملكة الإدارية لعام 2013م

ونستخلص مما سبق: أن خط الفقر وفقاً لطريقة احتساب 60% من وسيط دخل الأسرة في المملكة (منهجية أ) يكون الأعلى مقارنةً بباقي الطرق كما هو موضح في الشكل رقم (4-18).



المصدر: (مؤسسة الملك خالد الخيرية، 2017).

شكل رقم (4–18): خط الفقر وخط الكفاية في المملكة لعام 2013م

محددات ديموغرافية:

– تطور النمو السكاني:

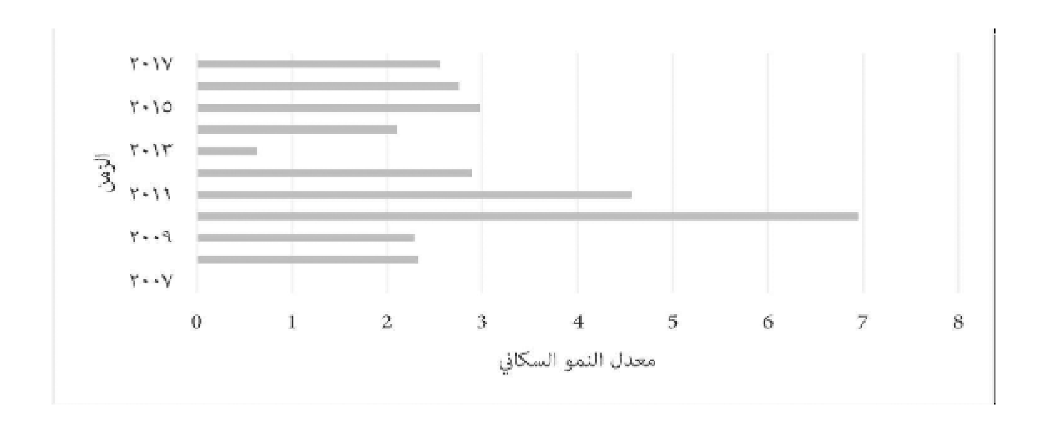
تمثل الزيادة في عدد السكان تحدياً كبيراً في ظل عدم وجود نمو مماثل في إجمالي الناتج المحلي، ولا شك في أن النمو السكاني سوف يكون له تأثير على متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني. ووفقاً للبيانات الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء لعام 2017م، يقدر عدد سكان المملكة لعام 2017م بـ (32552336) نسمة بمعدل نمو سنوي 2.55%، ويتوزع هؤلاء السكان حسب الجنس بما نسبته 57.48% ذكور و 42.52% إناث من جملة السكان للعام 2017م. كما قُدِّر عدد السكان السعوديين بـ (20408362) نسمة والذي يمثل ما نسبته 62.69% من جملة سكان المملكة، ويتوزع السكان السعوديون حسب الجنس بما نسبته 50.94% ذكور و 49.06% إناث من مجمل سكان المملكة لعام 2017م.

ويوضح الجدول رقم (4-5) معدل النمو السنوي لسكان المملكة خلال الفترة من عام 2007م إلى عام 2017م. ويتضح من الجدول رقم (4-5) أنه في عام 2010م بلغ معدل النمو السكاني 6,95% والذي يعد أعلى مستوى له خلال الفترة، في حين وصل إلى أدنى مستوى له في عام 2013م بنسبة نمو 0,63%.

جدول رقم (4–5): معدل النمو السكاني في المملكة خلال الفترة 2007–2017م

معدل النمو	عدد السكان	السنة
0	24,242,578	2007م
2.32935	24,807,273	2008م
2.28255	25373512	2009م
6.95002	27136977	2010م
4.56712	28376355	2011م
2.88811	29195895	2012م
0.63103	29380130	2013م
2.09996	29997101	2014م
2.97907	30890736	2015م
2.75672	31,742,308	2016م
2.55189	32,552,336	2017م

ويظهر الشكل رقم (4-19) أن النمو السكاني في السنوات الأخيرة من 2015م إلى 2017م بدأ ينمو بمعدل متناقص، وهو متسق مع النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة، إذ إن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي في عام 2014م بلغ 3.65%، وارتفع في عام 2015م إلى 4.11% ومن ثَمَّ بدأ في الانخفاض إلى أن وصل بالسالب في عام 2017م، إذ بلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في ذلك العام - 0.86% .



شكل رقم (4–19): معدل النمو السكاني في المملكة خلال الفترة 2007–2017م

– نسبة الإعالة:

يقصد بمفهوم الإعالة تحمل الفرد (رب الأسرة) كافة المسؤوليات والالتزامات عن أفراد أسرته، ومن أبرز تلك المسؤوليات: السكن والصحة والتعليم؛ إذ إن ارتفاع نسبة الإعالة يؤثر بشكل سلبي على دخل الأسرة، فزيادة معدل الإعالة من شأنه تخفيض دخل الفرد، وبالتالي التأثير على المستوى المعيشي لحياة الأسرة بشكل سلبي. وهنا يتضح أن هناك علاقةً عكسيةً بين معدل الإعالة ودخل الفرد، كما أنه كلما زادت نسبة الإعالة قلَّت قدرة رَبِّ الأسرة على الادخار.

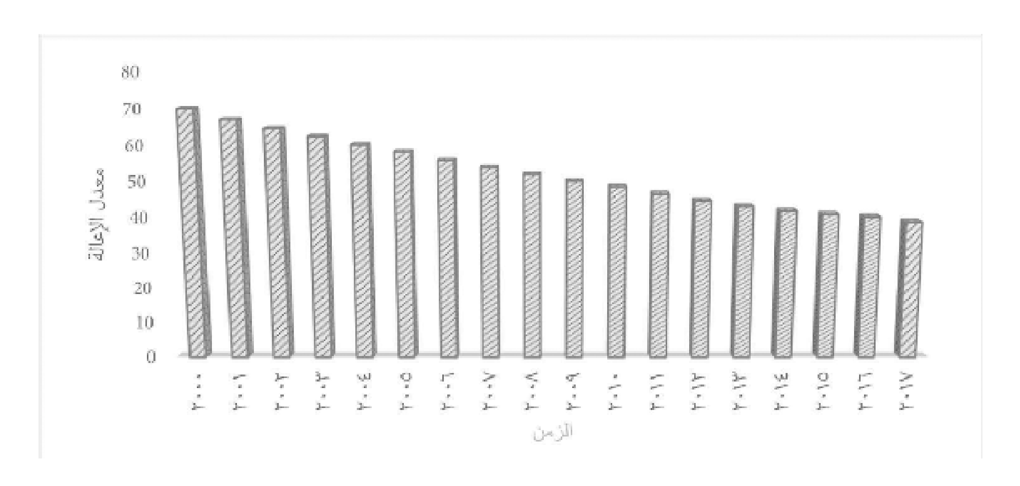
وتشير الإعالة إلى العلاقة بين الأفراد من هم خارج سن العمل باعتبارهم من المستهلكين فقط، وبين الأفراد من هم في سن العمل باعتبارهم مستهلكين ومنتجين، ويمكن تصنيف المعولين من هم تحت سن (15) سنة ومن تزيد أعمارهم عن (64) سنة، وأما من تتراوح أعمارهم من أفراد المجتمع بين (15) وفوق (64) سنة فيصنفون على أنهم من يتحمل عبء إعالة المجتمع.

وبالنظر إلى مسح الخصائص السكانية لعام 2017م الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء، يتضح أن نسبة الإعالة العمرية بين السعوديين قد بلغت 52.7%، وهذا يعني أن كل (100) فرد من السكان السعوديين في الفئة العمرية (15-64) سنة يعيل (52.7) من السكان السعوديين في فئتي العمر أقل من (15) سنة و (65) سنة فأكثر بما فيهم أنفسهم.

وبمقارنة نسبة الإعالة العمرية بين السكان السعوديين والسكان غير السعوديين نرى تفاوتاً كبيراً بينهم، إذ بلغت نسبة الإعالة بين غير السعوديين 20.2%، وذلك يرجع إلى أن السكان غير السعوديين يتركزون في الفئة العمرية فوق سن (15) وتحت سن (65) والتي يقع عليها عبء الإعالة، وانخفاض نسبتهم في الفئتين العمريتين المعالتين (أقل من 15 سنة وفوق 64 سنة). أما فيما يتعلق بنسبة الإعالة العمرية لإجمالي سكان المملكة لعام 2017م فقد بلغت 38.7%، وهذا يعني أن كل (100) فرد من سكان المملكة في فئة العمر (15-64) سنة يعيل (38.7) فرداً من السكان في فئتي أقل من (15) وفوق (64) سنة بما فيهم أنفسهم.

ويظهر الشكل رقم (4-20) معدلات الإعالة لإجمالي السكان في المملكة، ويتضح أن معدلات الإعالة في انخفاض بشكل متدرج؛ إذ كانت نسبة الإعالة العمرية الأعلى في عام 2000م إذ بلغت حوالي 70.1%؛ في حين وصلت نسبة الإعالة إلى أدنى مستوى لها في عام 2017م إذ بلغت

38.8%. ولعل السبب يرجع بشكل كبير إلى الجهود التي بذلتها المملكة في السنوات الأخيرة لتوعية المجتمع حول أهمية تنظيم حجم الأسرة بالقدر الذي يتيح لرب الأسرة إعالتها، أيضاً إتاحة الفرصة للمرأة السعودية وتذليل الصعاب أمامها للدخول لسوق العمل، ومساعدة رَبِّ الأسرة في تحمل أعباء الأسرة[36].



شكل رقم (4–20): معدل الإعالة لإجمالي السكان في المملكة خلال الفترة 2000–2017م

وأشارت دراسة (المغازي، 2016) إلى أن نسبة الإعالة العمرية الإجمالية في المملكة لعام 2014م تعد في المستوى المتوسط مقارنةً بباقي الدول العربية، إذ قَسَّمت الدراسة الدول العربية إلى ثلاث فئات كالتالي:

- دول بها نسبة إعالة منخفضة: الإمارات، البحرين، عمان، وقطر؛ وذلك يرجع إلى ارتفاع الفئة العمرية الوسطى المنتجة.

- دول بها نسبة إعالة متوسطة: السعودية، لبنان، الكويت، تونس، المغرب، الجزائر، ليبيا، مصر، الأردن، جيبوتي، وسوريا.

- دول بها نسبة إعالة مرتفعة: فلسطين، اليمن، العراق، موريتانيا، السودان، جزر القمر، والصومال؛ وذلك بسبب انخفاض نسبة متوسطي السن، بجانب ارتفاع معدل النمو السكاني السنوي، وارتفاع نسبة صغار السن.

وفرَّقت دراسة المغازي بين الإعالة وفقاً للفئة العمرية والإعالة الحقيقية، فالإعالة الحقيقية تعني نسبة عدد الأشخاص الذين لا تضمهم القوة العاملة لكل(100 من أفراد هذه القوة. ووفقاً لنتائج

الدراسة كانت المملكة من ضمن الدول العربية التي كانت فيها نسبة الإعالة الحقيقية منخفضةً لعام 2014م. وقد قُسِّمت الدول العربية إلى ثلاث فئات كالتالي:

- دول بها نسبة إعالة حقيقية منخفضة: السعودية، الكويت، قطر، المغرب، تونس، الإمارات، مصر، والجزائر.

- دول بها نسبة إعالة حقيقية متوسطة: البحرين، سوريا، ليبيا، فلسطين، اليمن، عمان، والسودان

- دول بها نسبة إعالة حقيقية مرتفعة: جزر القمر، الأردن، الصومال، والعراق، وأرجعت الدراسة ذلك إلى عدة أسباب تتمثل في: ارتفاع معدل النمو السكاني السنوي، ارتفاع نسبة صغار السن، ارتفاع معدل البطالة، التفرغ لطلب العلم والتدريب، ضعف نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وذلك لتفرُّغهن للعمل المنزلي بعد الزواج أو قبله.

محددات ثقافية:

– الإنفاق على التعليم الأساسي:

ينقسم التعليم في المملكة إلى ثلاثة أقسام وهي كالتالي:

1- تعليم ما قبل التعليم الأساسي: وهذا النوع من التعليم يستهدف الأطفال من هم أقل من سن السادسة، ويعد غير إلزامي.

2- التعليم العام: ويُعدُّ هذا النوع من التعليم إلزاميًّا، ويتم تقديم الخدمة مجانية للسكان، وتشرف عليها وزارة التعليم، وينقسم إلى ثلاث مراحل كالتالي:

- المرحلة الابتدائية: وتتكوَّن من ست سنوات، وهي مرحلة لمن بلغ ست سنوات من العمر، ويستثنى (90) يوماً.

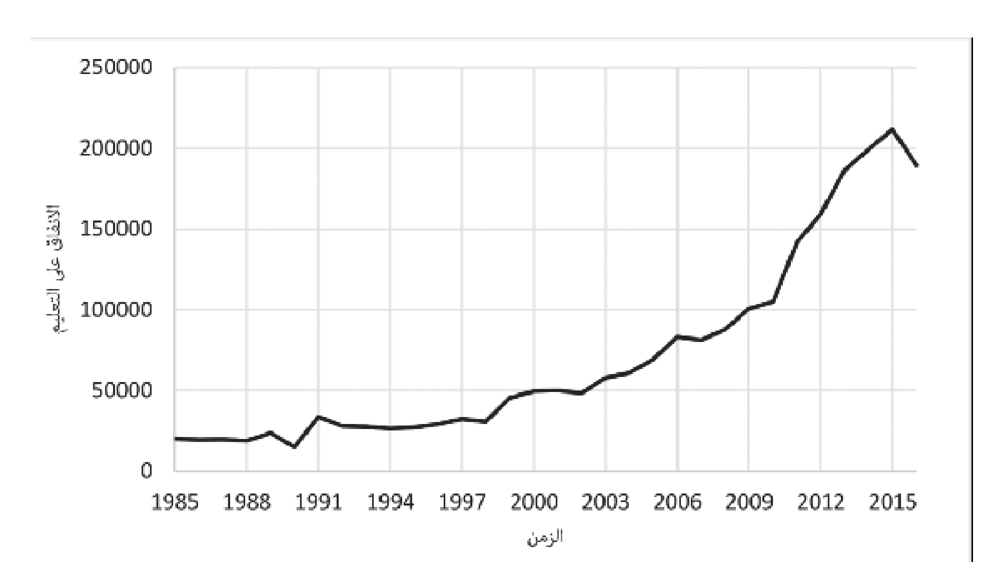
- المرحلة المتوسطة: وتتكوَّن من ثلاث سنوات.

- المرحلة الثانوي: وتتكوَّن من ثلاث سنوات.

3- تعليم عالٍ: ويتمثل في الدراسة الجامعية لمرحلة البكالوريوس، الماجستير، والدكتوراه، وتشرف عليه وزارة التعليم، وهذا النوع من التعليم لا يعد إلزاميًّا.

ويُعدُّ التعليم عنصراً مهمًّا في عملية التنمية الاقتصادية، إذ إنه من خلال التعليم تستطيع الدول تحقيق العدالة في توزيع الثروة، وتقليص مستويات الفقر بجانب دفع عجلة النمو الاقتصادي. ولعل تلك الأسباب هي التي تبرر رصد المملكة مخصصات ماليةً ضخمةً لقطاع التعليم، إضافةً إلى أن للتعليم عوائد أخرى ليست نقديةً تتمثل في تحقيق الانسجام الاجتماعي، تقليص معدلات الجريمة وغيرها. إذ أظهرت ميزانية المملكة لعام 2018م استحواذ قطاع التعليم على المركز الثاني بعد القطاع العسكري بمخصصات بلغت (192) مليار ريال، كما أولت رؤية 2030 التعليم اهتماماً كبيراً؛ وذلك لتحقيق اقتصاد مزدهر من خلال خلق قوة عاملة ماهرة تتوافق مع متطلبات سوق العمل وتعزيز النمو الاقتصادي.

ويظهر الشكل رقم (4-21) الإنفاق على التعليم في المملكة خلال الفترة من 1985م إلى 2016م، ويتضح مدى تأثر الإنفاق على التعليم بالتقلبات في الإيرادات النفطية للمملكة، فالإيرادات النفطية خلال الفترة من 1985م إلى 2002م شهدت انخفاضاً حادًّا، مما أدَّى إلى نمو الإنفاق على التعليم في المملكة بشكل متواضع كما يوضحه الشكل رقم(4-5). ولكن بعد تعافي أسعار النفط في الفترة من 2003م إلى بدايات عام 2014م، تزامن ذلك مع زيادة في الإيرادات النفطية تَبِعه توسُّع في الإنفاق على التعليم، ونظراً لانخفاض أسعار النفط في أواخر عام 2014م بدأ تأثيره السلبي واضحاً على الإنفاق على التعليم.

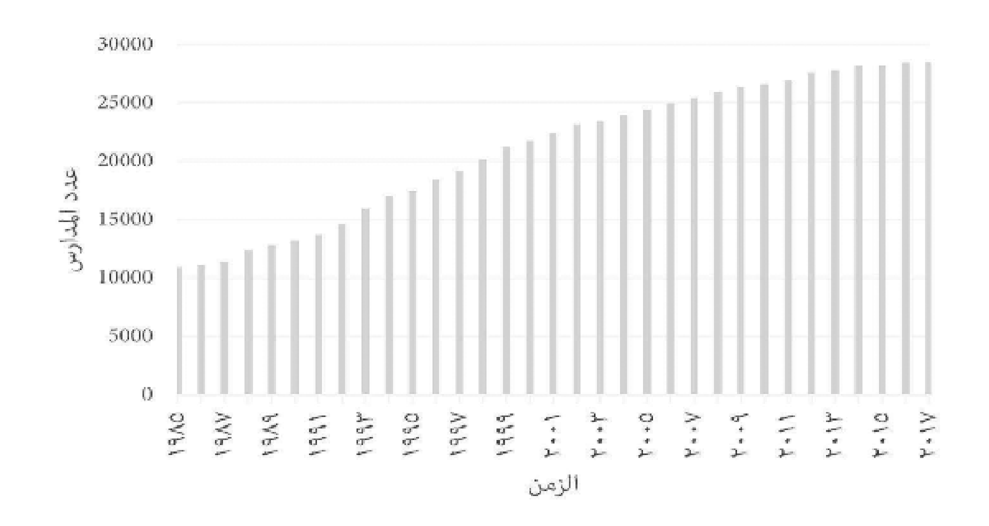


شكل رقم (4–21): الإنفاق على التعليم خلال الفترة 1985–2016م

عدد مدارس التعليم العام:

يوضح الشكل رقم (4-22) عدد مدارس التعليم العام بمختلف مراحله الابتدائي، المتوسط، والثانوي في المملكة خلال الفترة من 1985م إلى 2017م. ويتضح أن عدد مدارس التعليم العام كان ينمو ولكن بشكل بسيط خلال الفترة من 1985م إلى 2002م، وهي الفترة التي تأثرت فيها الإيرادات النفطية بشكل سلبي نتيجة انخفاض أسعار النفط؛ إذ بلغ أعداد المدارس (10929) في عام 1985م، ووصل إلى (23144) في عام 2002م. ومع تحسن أسعار النفط مع بداية 2003 إلى بداية عام 2014م، بدأت حكومة المملكة بالتوسع في عدد المدارس، إذ ارتفع عدد المدارس إلى (28230) في عام 2014م مقارنةً بـ (23464) في عام 2003م. ونتيجةً لانخفاض أسعار النفط في أواخر عام 2014م إلى 2017م، بدأ عدد المدارس ينمو ولكن بنسب بسيطة، إذ بلغ عدد المدارس (28245) في عام 2015م، واستمر النمو في عدد المدارس بشكل متواضع، إذ بلغ عدد المدراس (28423) في عام 2017م.

ويتضح أن هناك اتجاهاً تصاعديًّا وهو ما يعكس زيادة الإنفاق على التعليم في المملكة. إذ يلاحظ أنه خلال الفترة من 2014م إلى 2017م بدأ النمو في إنشاء المدارس للتعليم العام يسير بشكل بطيء، فقد كان معدل النمو في عدد مدارس التعليم العام للأعوام 2015، 2016، و 2017م حوالي 0.05%، 0.5% ، 0.11%، ولعل مَردَّ ذلك الانخفاض في عدد مدارس التعليم العام لهذه السنوات هو انخفاض الإيرادات النفطية خلال هذه الفترة كما ذكرنا آنفاً.



شكل رقم (4–22): عدد مدارس التعليم العام خلال الفترة 1985–2017م

- **برامج الابتعاث:**

اهتمت المملكة بالتعليم في جميع مراحله ولم يقتصر ذلك الاهتمام على التعليم الأساسي فقط، إذ أُنشئت العديد من الجامعات والمعاهد لتسهم في عملية التنمية بالبلاد، باعتبار التعليم أحد محددات النمو الاقتصادي، كما أن المملكة لم تغفل جانب الابتعاث كعنصر رئيسي بجانب مؤسسات التعليم العالي، وذلك لبناء كوادر سعودية مؤهلة ومحترفة في بيئة العمل. ويعد برنامج خادم الحرمين الشريفين من أبرز برامج الابتعاث، إذ انطلق برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي في 17\4\1426هـ والموافق 27\5\2005م، وكان الهدف منه:

1- ابتعاث الكفاءات السعودية للدراسة في أفضل الجامعات في العالم.

2- تبادل الخبرات العلمية والمعرفية مع دول العالم.

3- رفع مستوى الاحترافية المهنية وتطويرها لدى الكوادر السعودية.

ويتكون برنامج خادم الحرمين للابتعاث الخارجي من ثلاث مراحل، ومدة كل مرحلة خمس سنوات، وقد استهدفت المرحلتان الأولى والثانية سد الحاجة إلى المزيد من التخصصات العلمية في الجامعات السعودية. ونظراً لتأخر خريجي البرنامج في الحصول على وظائف تناسب تخصصاتهم، فقد جاءت المرحلة الثالثة من البرنامج بنمط جديد في أسلوب وتنفيذ البرنامج؛ والذي يقوم على الربط المباشر بين الوظيفة والبعثة في التخصصات التي يحتاجها سوق العمل في المملكة. فوفقاً لهذه المرحلة، فقد بادر البرنامج في تأمين وظائف للمبتعثين (وظيفتك بعثتك)؛ إذ إنه وفقاً لهذه المرحلة 1436-1440هـ، يتمُّ أولاً تحديد المقاعد والتخصصات والمراحل الدراسية المطلوبة للابتعاث، وبعد ذلك الإعلان عنها، ثم ترشيح المتقدمين للبعثة عليها. وتقوم هذه المرحلة على عقد شراكات مع مؤسسات وهيئات القطاع العام وفقاً لاحتياجاتها الفعلية من قوة العمل. ومن أبرز أهداف هذه المرحلة ما يأتي:

1- تحديد المجالات الدراسية والتخصصات النوعية لتلبية الاحتياجات الفعلية للتنمية في المملكة.

2- تحديد الفرص الوظيفية الفعلية في القطاعات المختلفة.

3- مواكبة التغيرات السريعة في متطلبات التنمية بما يسهم في جعل المملكة في مَصافِّ الدول المتقدمة.

4- الربط بين قدرات المرشحين للبرنامج والوظائف المتاحة المناسبة لهم.

5- التوزيع السليم للموارد البشرية بين القطاعات التنموية ومناطق المملكة.

ويظهر الجدول رقم (4-6) أعداد المبتعثين للخارج في برنامج خادم الحرمين الشريفين، ويتضح ارتفاع أعداد المبتعثين ضمن برنامج خادم الحرمين في جميع المراحل تقريباً في عام 2013م مقارنةً بعام 2009م، وذلك يعكس اهتمام المملكة بعنصر التعليم كأساس لبناء اقتصاد مزدهر.

جدول رقم (4–6): أعداد المبتعثين للخارج ضمن برنامج خادم الحرمين

السنة	البكالوريوس		الماجستير		الدكتوراه		الزمالة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
2009	19064	2259	7907	3446	2144	673	1049	285
المجموع	21323		11353		2817		1334	
2013	na	na	10380	12248	1768	1450	744	444
المجموع	na		22628		3218		1188	

المصدر: (إحصاءات وزارة التعليم لعام 2009 و 2013م). Na تشير إلى عدم توفر البيانات خلال تلك الفترة.

– نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي:

يعد التعليم من أبرز محددات الدخل، فكلما ارتقى الطالب في السُّلَّم التعليمي كلما زاد من فرصة حصوله على فرصة وظيفية ومستوى دخل يناسب مؤهله الدراسي. وقد أظهر مسح للتعليم والتدريب لعام 2017م والذي أجرته الهيئة العامة للإحصاء نسب الالتحاق بالمراحل التعليمية في

الثلاث عشرة منطقة إدارية للمملكة العربية السعودية، وقد أظهرت نتائج المسح أن نسبة القيد الإجمالية للطلاب السعوديين في المرحلة الابتدائية وصلت إلى حوالي 100% بالتساوي بين الذكور والاناث، إذ حصلت منطقة المدينة المنورة على النسبة الأعلى بحوالي 103%، في حين حصلت منطقة عسير على النسبة الأدنى بحوالي 99%. أما نسبة القيد الصافية المعدلة فوصلت إلى 98% من الأطفال السعوديين في سن التعليم الابتدائي بتفوق الذكور على الإناث بنصف نقطة مئوية، مما يشير إلى أن نسبة الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة يُقدَّر بنسبة 2% من فئة العمر (6-11) سنة[37]. ولم يظهر فرق كبير في نسبة القيد الصافية المعدلة بين مناطق المملكة الإدارية، إذ حصلت منطقة مكة المكرمة على أعلى نسبة بحوالي 99%، في حين حصلت على أدنى نسبة كل من منطقة جازان، وحائل، والحدود الشمالية، والباحة، والجوف، وتبوك، ونجران بحوالي 97%.

فيما يتعلق بالمرحلة المتوسطة، فقد أشارت نتائج المسح أن نسبة القيد الإجمالية بالنسبة للطلاب السعوديين قد وصلت إلى 108% بتفوق الإناث على الذكور بنقطة مئوية واحدة؛ إذ حصلت منطقة الرياض على النسبة الأعلى بحوالي 113%، في حين حصلت منطقة الباحة على النسبة الأدنى بحوالي 97%. وتغطي نسبة القيد الصافية المعدلة 97% من السعوديين في سن التعليم المتوسط بتفوق الذكور على الإناث بنصف نقطة مئوية، مما يشير إلى أن نسبة غير الملتحقين بالمدرسة يقدر بـ 3%. وقد حصلت منطقة الرياض، ومكة المكرمة، و المدينة المنورة، وجازان على نسبة القيد الصافية المعدلة الأعلى بين مناطق المملكة الإدارية بحوالي 98%، في حين حصلت منطقة الباحة على النسبة الأدنى بحوالي 91%.

على مستوى المرحلة الثانوية، وصلت نسبة القيد الإجمالية للطلاب السعوديين حوالي 113% بتفوق الذكور على الإناث بـ (9) نقاط مئوية؛ إذ حصلت منطقة المدينة المنورة على النسبة الأعلى بحوالي 131%، في حين حصلت منطقة جازان على النسبة الأدنى بحوالي 101%. في حين غطت نسبة القيد الصافية المعدلة 94% من السعوديين في سن التعليم الثانوي بتفوق الإناث على الذكور بنقطة مئوية واحدة، مما يدل على أن نسبة غير الملتحقين بالمدرسة يقدر بـ 6%؛ إذ حصلت منطقة الرياض على النسبة الأعلى بحوالي 97%، في حين حصلت منطقة جازان على النسبة الأدنى بحوالي 89%.

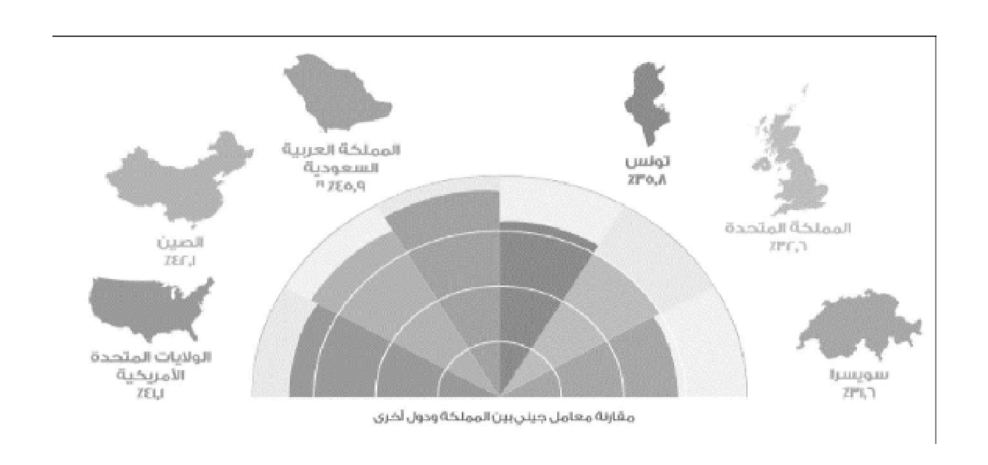
ونستخلص مما سبق: أن نسب غير الملتحقين بالمدرسة في مراحل التعليم الثلاث الأساسية على مستوى المملكة تُعدُّ منخفضةً، مما يدل على ارتفاع مستوى الوعي الثقافي لدى المجتمع السعودي بأهمية التعليم وبأنه أحد أبرز محددات الدخل.

ثانياً: مؤشر جيني لعدالة توزيع الدخل في المملكة:

هناك ارتباط بين عدالة توزيع الدخل (الثروة) وظاهرة الفقر، فكلما زادت نسبة التفاوت في الدخل بين الناس أدَّى ذلك إلى زيادة الفقر بين أفراد المجتمع، وذلك يستدعي التدخل السريع لأصحاب القرار لإيجاد سياسات تؤدي إلى تحقيق عدالة توزيع الدخل. وقد أظهرت نتائج مسح إنفاق ودخل الأسر السعودية التي أجرته الهيئة العامة للإحصاء لعام 2013م أن هناك تحسناً في معامل جيني للمملكة بين عامي 2007م و 2013م[38].

وبمقارنة معامل جيني في العامين 2007م و 2013م، نرى أن معامل جيني في عام 2007م كان مرتفعاً، إذ بلغ 51.3% في حين انخفض هذا المعامل في عام 2013م، إذ بلغ 45.9%، وهذا يعد مؤشراً على تحسن مستوى العدالة في توزيع الدخل في المملكة، وهو ما تؤكده نتائج مسح دخل وإنفاق الأسرة في المملكة. إذ تشير نتائج ذلك المسح إلى ارتفاع وسيط دخل الفرد السعودي من (1500) ريال في عام 2007م إلى (1792) ريالاً في عام 2013م. أيضاً ارتفع وسيط الدخل الشهري للأسرة السعودية من (9052) ريالاً إلى (10723) ريالاً بين عامي 2007 و 2013م مما يعطي دلالةً واضحةً على تحسن المساواة في الإنفاق وتخفيض التفاوت بين الطبقات في المجتمع السعودي.

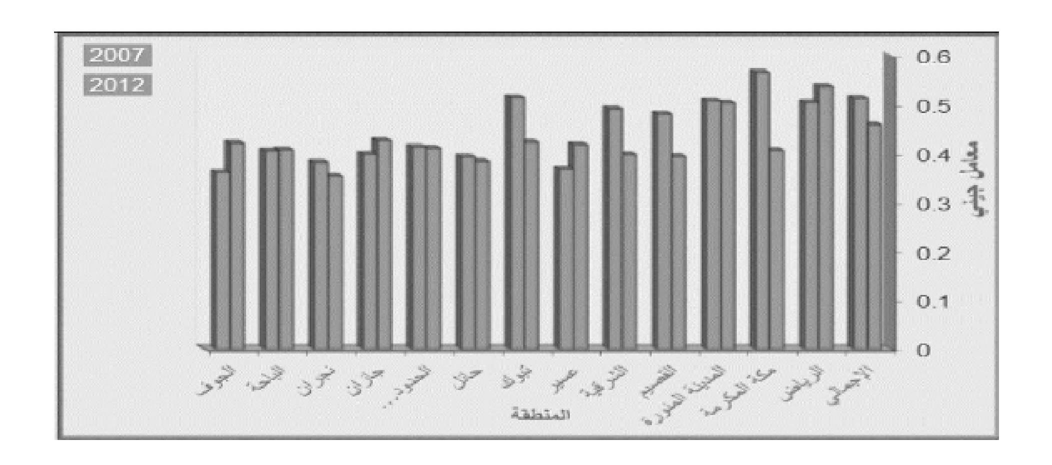
وبمقارنة نتائج معامل جيني للمملكة مع بعض دول العالم كما هو ظاهر في الشكل رقم (4-23)، يتضح أن الفجوة في عدالة توزيع الدخول تزيد عند مقارنة المملكة مع تونس وبريطانيا وسويسرا، في حين تتقلَّص تلك الفجوة عند مقارنة المملكة بكل من الولايات المتحدة والصين. ولكن بالمجمل ما يجمع بين هذه الدول أن معامل جيني يقع بين (30)و (50) بالمئة، وهذا يدل على أن جميع هذه الدول تتميز بعدالة متوسطة في توزيع الدخول.



المصدر: (مؤسسة الملك خالد الخيرية، 2017).

شكل رقم (4–23): معامل جيني بين المملكة ودول أخرى

كما يظهر الشكل رقم (4-24) تباين مؤشر جيني في المملكة حسب المنطقة الإدارية للعامين 2007م و 2012م، ويتضح أن نجران حققت أفضل تحسن في نسبة المساواة في الإنفاق بين السكان مقارنةً بباقي مناطق المملكة الإدارية الرئيسية، وفي المقابل سجلت منطقة الرياض أقل نسبة للمساواة في الإنفاق بين السكان، وهذا يدل على تكدس للإنفاق في أيدي عدد قليل من أفراد المنطقة. أيضاً يلاحظ أن كلًّا من منطقة مكة المكرمة، تبوك، الشرقية، والقصيم حققت تحسناً واضحاً في معامل جيني، إذ انخفض معامل جيني لتلك المناطق في عام 2012م مقارنةً بعام 2007م بشكل ملحوظ. وبالنظر إلى معامل جيني في كلٍّ من منطقة المدينة المنورة، حائل، الحدود الشمالية، والباحة؛ فالتفاوت في قيم ذلك المعامل للعامين ٢٠١٢م و ٢٠٠٧م لم يكن كبيراً، إذ انخفض معامل جيني بشكل بسيط في عام ٢٠١٢م مقارنةً بعام ٢٠٠٧م، أما بالنسبة لمنطقة الرياض، عسير، جازان، والجوف؛ فإن معامل جيني لم يطرأ عليه تحسناً يُذكر، إذ ما زال مرتفعاً في عام ٢٠١٢م مقارنةً بعام ٢٠٠٧م، وهو ما يدل على تركُّز الإنفاق في أيدي عدد قليل من أفراد هذه المنطقة. وفي المجمل يتضح من الشكل رقم (4-24) أن المملكة حققت تحسناً في مؤشر جيني في العام 2012م مقارنةً بعام 2007م.



المصدر: (الهيئة العامة للإحصاء، 2013).

شكل رقم (4–24): معامل جيني لمناطق المملكة الإدارية الرئيسية

المبحث الثالث: أنظمة وبرامج الحماية الاجتماعية في المملكة:

1– الزكاة:

تُعدُّ الزكاة إحدى أنواع المال العام نظراً لأنها تخرج من ذِمَم خاصة إلى جهات عامة إلى أن تصل إلى مستحقيها، وتمثل الزكاة واجباً شرعيًّا فرضه الله تعالى على الأغنياء من المسلمين للفقراء والمساكين وسائر المستحقين، وما يميز أموال الزكاة عن باقي أنواع المال العام، أن الشرع حدَّد جهات معينه والتي يجب أن تُنفَق أموال الزكاة عليها، إذ قال الله تعالى: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) التوبة، آية: 60.

وبالتالي؛ فإن أحد الأصناف التي ذكرتهم الآية الكريمة لإنفاق أموال الزكاة عليهم هم الفقراء والمساكين، والذين يتطلعون إلى جهة تنقذهم من عجزهم عن تلبية أساسيات الحياة. فالإسلام حث على التعاون فيما بين المسلمين باعتبار أنهم إخوة؛ إذ بيَّن الرسول صلى الله عليه وسلم أهمية رباط الأخوة بين المسلمين فقال: (مَثَلُ المؤمنين في تَوَادِّهم وتراحُمهم وتعاطُفهم مثلُ الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تَدَاعَى له سائرُ الجسد بالسَّهَرِ والحُمّى).

وتُعدُّ الزكاة إحدى أدوات تحقيق العدالة في إعادة توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء، ولذلك أكَّد النظام الأساسي للحكم في المملكة على جباية الزكاة كاملة وإنفاقها في مصادرها الشرعية؛ إذ يخضع لجباية الزكاة كل من يمارس نشاطاً يقصد به الكسب من مال أو عمل، وقد حدّدت المادة الثانية من لائحة الزكاة التنفيذية لعام 1405هـ الأشخاص الخاضعين لها وهم كالتالي:

- الأشخاص الطبيعيون السعوديون المقيمون في المملكة، ومن يعامل معاملتهم من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

- الشركات السعودية المقيمة في المملكة عن حصص الأشخاص السعوديين ومن يعامل معاملتهم من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، وعن حصص الهيئات والمؤسسات الحكومية السعودية.

وقد أوكلت الدولة مهمة جباية الزكاة إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل، إذ تهدف الهيئة إلى القيام بأعمال جباية الزكاة، وتحصيل الضرائب وتحقيق درجات عالية من الالتزام من قِبَل المنشآت بالواجبات المفروضة عليهم. ويمكن حصر أبرز مهام الهيئة في النقاط التالية:

1- جباية الزكاة وتحصيل الضرائب من المنشآت حسب الأنظمة واللوائح.

2- العمل على تذليل الصعاب على المنشآت ومساعدتهم على الوفاء بواجباتهم.

3- القيام بأعمال المتابعة للمنشآت لضمان جباية الزكاة وتحصيل المستحقات المتوجبة عليهم.

4- نشر الوعي لدى المنشآت والتأكد من التزامهم بما يصدر من الهيئة من تعليمات.

وتقوم الهيئة العامة للزكاة والدخل بإيداع أموال الزكاة المتحصل عليها في حساب خاص لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، وتتولَّى وكالة الضمان الاجتماعي بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية الصرف من هذا الحساب على مستحقي الزكاة المسجلين لدى الضمان الاجتماعي. إذ تسعى وكالة الضمان الاجتماعي في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى ضمان حياة كريمة للأسر الضمانية من خلال البرامج النقدية والمساندة وفق إجراءات معينة، ويشمل المستفيدون من هذه البرامج: المطلقات، والأيتام، والأرامل، والعجزة، وأسر السجناء، والمعلقات، والمهجورات، ومن

لا عائل له. ومن أبرز مبادئ العمل الرئيسية لوكالة الضمان الاجتماعي والمتعلقة بدعم المستفيدين من برامجها الآتي:

- تحقيق دعم مادي لفئات المستفيدين.

- تحقيق دعم عيني لفئات المستفيدين.

- العمل على توظيف أبناء المستفيدين عن طريق عقد الشراكة الاجتماعية مع الشركات والمؤسسات الحكومية والأهلية.

- دعم المشروعات المنتجة للأسر الضمانية المنتجة.

- البحث عن المحتاج المتعفف.

2- برامج التأمين الاجتماعي:

تشير إلى البرامج التي يتمُّ المساهمة فيها من خلال الاشتراكات، مثل: التأمين ضد التعطل عن العمل، والتقاعد، والتأمين الصحي. وقد نصَّت المادة الثامنة والعشرون من النظام الأساسي للحكم على أن «تيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه، وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل». أيضاً نصَّت المادة الحادية والثلاثون على أن «تعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفِّر الرعاية الصحية لكل مواطن». ويمكن استعراض برامج التأمين الاجتماعي في المملكة كالتالي:

أ- برنامج ساند:

يعمل هذا البرنامج على رعاية العامل السعودي وأسرته في حالة تعطله عن عمله لظروف خارجة عن إرادته، إذ يقوم البرنامج على سد الفجوة بين الوظيفة السابقة وفرصة الحصول على وظيفة جديدة، وذلك بتوفير الحد الأدنى من الدخل ليوفر له ولأسرته عيشاً كريماً، بجانب توفير التدريب الذي يساعده في الحصول على وظيفة جديدة.

وبالتالي فإن هذا البرنامج يمثل تأميناً ضد التعطل عن العمل لظروف خارجة عن الإرادة. ويطبق نظام التأمين ضد التعطل عن العمل على جميع السعوديين بدون تمييز في الجنس، بشرط أن

يكون سن العمل عند بدء التطبيق دون سن التاسعة والخمسين؛ إذ يخضع لهذا النظام (البرنامج) من يخضع إلزاميًّا لفرع المعاشات بموجب نظام التأمينات الاجتماعية.

ب– التقاعد: ويمكن تقسيم معاشات التقاعد إلى قسمين كالتالي:

معاشات التقاعد المدنية والعسكرية: وتقع تحت مظلة المؤسسة العامة للتقاعد، إذ حدّد نظام التقاعد المدني الحالات التي يستحق فيها الموظف المدني معاشاً تقاعديًّا، وهي كالتالي:

1- المحال للتقاعد لبلوغه ستين سنة؛ بشرط ألا تقلَّ مدة خدمته عن عام.

2- المتوفى والمفصول بسبب عجزه عن العمل مهما تكن خدمته.

3- المتوفى أو العاجز أثناء العمل وبسببه.

4- من انتهت خدمته لأي سبب كان؛ ولديه خدمة مدتها (25) سنة فما فوق.

5- من انتهت خدمته بسبب إلغاء الوظيفة أو قرار من مجلس الوزراء؛ بشرط ألا تقلَّ خدمته عن (15) سنة.

6- المحال على التقاعد بِناءً على طلبه؛ ولديه خدمة مدنية لا تقلُّ عن (20) سنة بعد موافقة جهة عمله.

في حين حدد نظام التقاعد العسكري الحالات التي يستحق فيها العسكري معاشاً تقاعديًّا، وهي كالتالي:

1- بلوغ السن المحددة للإحالة للتقاعد نظاماً.

2- من انتهت خدمته ولديه خدمة عسكرية لا تقلُّ عن (18) سنة.

3- المحال للتقاعد المبكر ولديه خدمة لا تقلُّ عن (25) سنة بشرط موافقة الوزير المختص.

4- المتوفى بدون سبب العمل ويكون قد أكمل الفترة التجريبية.

5- من يصاب بعجز كلي أو جزئي أثناء العمل وبسببه، بسبب حالة الطقس أو أمراض البيئة أو بسبب العمليات الحربية.

6- المتوفى أثناء العمل وبسببه.

معاشات التأمينات الاجتماعية: يطبق بشكل إلزامي على السعوديين فقط، وتكون نسبة الاشتراك 18% من الأجر، إذ يدفع صاحب العمل 9% والمشترك فيه 9% ويصرف في حالة التقاعد، العجز، والوفاة؛ إذ يقع هذا البرنامج تحت مظلة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

ج– الضمان الصحي التعاوني:

هدف نظام الضمان الصحي التعاوني رقم (71) بتاريخ 11\8\1999م في مادته الأولى إلى «توفير الرعاية الصحية وتنظيمها لجميع المقيمين غير السعوديين في المملكة، ويجوز تطبيقه على المواطنين وغيرهم بقرار من مجلس الوزراء». كما أوضحت المادة السابعة عشرة المسؤول عن تطبيق الضمان الصحي التعاوني، إذ أشارت أنه «يتمُّ تطبيق الضمان الصحي التعاوني عن طريق شركات تأمين تعاونية سعودية مؤهلة تعمل بأسلوب التأمين على غرار ما تقوم به الشركة الوطنية للتأمين التعاوني، ووفقاً لما ورد في قرار هيئة كبار العلماء رقم (51) الموافق 4\4\1397هـ».

ويخضع للضمان الصحي الإلزامي كما أوضحتها المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لنظام الضمان الصحي التعاوني والمعتمدة في تاريخ 13\4\1435هـ الفئات التاليه:

- العاملون في القطاع غير الحكومي من غير السعوديين.

- المقيمون في المملكة غير السعوديين ولا يعملون في القطاعين العام أو الخاص، ويستثنى من ذلك الأبناء للأم السعودية من زوج غير سعودي، والزوجة غير السعودية المتزوجة من سعودي.

- أفراد الأسر الذين يعولهم الأشخاص الخاضعون للضمان الصحي والحاصلون على رُخَص إقامة في المملكة.

- جميع السعوديين العاملون في الشركات والمؤسسات الخاصة وما في حكمها؛ والمبرمة معهم عقود عمل بصرف النظر عن الأجر الذي يتقاضونه.

- أفراد أسر جميع السعوديين العاملين في الشركات والمؤسسات الخاصة[39].

3– برامج سوق العمل:

هناك عدد من البرامج التي تقع تحت مظلة البرامج الخاصة بسوق العمل؛ والتي تهتم بدعم التوظيف وتقديم الإعانات للباحثين عن عمل، ويمكن تقسيمها كالتالي:

أ- برامج حافز: إذ هناك نوعان من برنامج حافز وهي كالتالي:

1- برنامج حافز البحث عن عمل: إذ يهدف هذا البرنامج إلى تقديم مخصص مالي قدره (2000) ريال لمدة (12) شهراً للباحثين الجادين عن عمل، وذلك لتحفيزهم وتعزيز فرص حصولهم على عمل مستدام، إضافةً إلى تزويدهم بالمؤهلات والموارد الازمة للانضمام إلى سوق العمل. وللاستفادة من هذا البرنامج يجب توفر الشروط التالية في المتقدمين عليه:

- أن يكون سعودي الجنسية أو من أم سعودية.

- ألا يقلَّ العمر عن (20) سنة ولا يزيد عن (35) سنة.

- أن يكون قادراً على العمل.

- ألا يكون موظفاً في القطاع العام أو الخاص.

- ألا يكون مستحقًّا لمعاش تقاعدي.

- ألا يكون مستحقًّا لأي مخصص مالي أو تعويض ضد التعطل عن العمل.

- ألا يكون لديه نشاط تجاري.

- ألا يكون طالباً أو متدرباً في أي مرحلة تعليمية.

- ألا يكون له دخل ثابت يعادل المخصص المالي الذي يصرف له أو يزيد عليه خلال الاثني عشر شهراً لبداية الشهر الذي تقدم فيه بطلب للانضمام لحافز.

- أن يكون مقيماً في المملكة لمدة لا تقل عن (10) أشهر خلال فترة تقديم الطلب أو خلال صرف المخصص المالي.

2- برنامج حافز صعوبة الحصول على عمل: إذ يهدف هذا البرنامج إلى تقديم مخصص مالي يصل إلى (15000) ريال يبدأ من (1500) ريال شهريًّا للأشهر الأربعة الأولى، ثم ينخفض إلى (1250) ريالاً للأشهر الأربعة الثانية، ويستمر الانخفاض في المخصص المالي إلى (1000)ريال للأشهر الأربعة الأخيرة للباحثين عن عمل ممن يواجهون صعوبةً في الحصول عليه. إذ يستهدف هذا البرنامج طالبي العمل الذين تجاوزت أعمارهم (35) سنة، أو من أكمل برنامج حافز البحث عن عمل دون أن يجد العمل المناسب له. وللاستفادة من هذا البرنامج يجب انطباق جميع الشروط التي سبق ذكرها لبرنامج حافز البحث عن عمل، ولكن بإضافة شرط آخر وهو ألا يكون مستفيداً أو مستحقًّا للاستفادة من المخصص المالي لبرنامج حافز البحث عن عمل.

ب- برنامج حماية الأجور:

يهدف نظام حماية الأجور في المملكة إلى توفير بيئة عمل مناسبة وآمنة في القطاع الخاص، وذلك من حيث مستوى الشفافية وحفظ حقوق المتعاقدين. ويقوم هذا البرنامج برصد عمليات صرف الأجور لجميع العاملين في القطاع الخاص؛ سواء كانوا سعوديين أو وافدين، ويعمل على قياس مدى قيام المنشآت بدفع ما عليها من أجور لموظفيها في الوقت المحدد وبالقيمة المتفق عليها بين الأطراف المتعاقدة، مما يؤدِّي بالضرورة إلى تقليص الخلافات التي قد تنشأ بسبب الأجور بين الأطراف المتعاقدة. ومن أبرز المخالفات التي يتمُّ حسابها على المنشآت في ملف حماية الأجور بواسطة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية التالي:

- دفع أجر العامل أكثر من مرة في الشهر.

- الاستقطاعات من الراتب الأساسي أكثر من 50% من المسجل في التأمينات.

- إذا كان الراتب الأساسي أكثر بـ 20% أو أقل بـ 50% من المسجل في التأمينات.

- إذا لم يتمّ دفع أجر العامل.

ويتمُّ معاقبة المنشأة التي لم تلتزم بصرف أجور عمالها في وقت استحقاقها المحدد بغرامة مالية مقدارها ثلاثة آلاف ريال، وتتعدَّد بتعدُّد عدد العمال.

ج– برامج دعم التوظيف:

تقع هذه البرامج تحت مظلة صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، إذ تهدف إلى زيادة فرص توظيف الأفراد وفقاً لمؤهلاتهم وظروفهم، وذلك حسب احتياج سوق العمل. أيضاً تعمل هذه البرامج على رفع مستوى كفاءة الأفراد الراغبين في الحصول على عمل من خلال دعمهم بالتدريب المناسب لهم. ومن أبرز برامج دعم التوظيف الآتي:

1– تمكين عمل المرأة: وينقسم إلى برنامجين هما:

- برنامج دعم نقل المرأة العاملة (وصول): وهو عبارة عن مبادرة من صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) مدعوماً من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، يهدف إلى حلول مناسبة تخفف من عبء تكاليف النقل عن العاملات السعوديات في القطاع الخاص، وذلك بهدف رفع نسبة مشاركة المرأة بجانب دعم استقرارها الوظيفي. ويتم تنفيذ هذه المبادرة من خلال نقل المرأة العاملة من وإلى مقر عملها عن طريق الشراكة مع شركات توجيه مركبات الأجرة الخاصة عبر التطبيقات الذكية المرخصة.

ووفقاً لهذا البرنامج فإن العاملة السعودية تسهم بمبلغ شهري ثابت مقداره (200) ريال، في حين يسهم (هدف) بمقدار 80% من تكلفة النقل للعاملة السعودية وبحد أقصى (800) ريال شهريًّا، كما أن مدة هذا الدعم (18) شهراً. ويبتدئ تناقص الدعم المالي بشكل تدريجي كالتالي:

- 80% من بداية الشهر الأول إلى نهاية الشهر السادس.

- 60% من بداية الشهر السابع حتى نهاية الشهر الثاني عشر.

- 40% من بداية الشهر الثالث عشر حتى نهاية الشهر الثامن عشر.

وهناك عدد من الشروط التي يجب توفرها في المستفيدة من هذا البرنامج، وهي أن لا يزيد أجرها الشهري عن (5000) ريال، وتكون مسجَّلةً في التأمينات الاجتماعية، ويكون مجموع اشتراك التأمينات الاجتماعية سنة أو أقل، ويكون عمرها بين (18) إلى (65) سنة.

- برنامج دعم خدمة ضيافة الأطفال للمرأة العاملة (قرة): وهو عبارة عن مبادرة من (هدف) تعمل على تمكين المرأة العاملة السعودية من الالتحاق بسوق العمل وهي مطمئنة على رعاية أطفالها، وذلك عبر تسجيلهم في خدمة ضيافة الأطفال المرخصة. إذ تسهم المرأة السعودية المستفيدة من هذا البرنامج بمبلغ شهري ثابت مقداره (200) ريال للطفل الواحد، في حين يسهم (هدف) بنسبة 80% من تكلفة ضيافات الأطفال بحد أقصى (800) ريال شهريًّا للطفل الواحد، وتصل مدة الدعم إلى (4) سنوات. ويبتدئ الدعم في التناقص تدريجيًّا كالتالي:

- 80% في السنة الأولى.
- 60% في السنة الثانية.
- 50% في السنة الثالثة.
- 40% في السنة الرابعة.

ويشترط للانضمام لهذا البرنامج أن تكون المستفيدة سعودية الجنسية ودخلها الشهري لا يزيد عن (8000) ريال، وتعمل في القطاع الخاص ومسجلةً في التأمينات الاجتماعية، ويجب أن يكون الطفل من حديثي الولادة إلى (4) سنوات، ولا يزيد عدد الأطفال لكل مستفيدة عن طفلين.

2- برنامج توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة (توافق): ويهدف إلى دعم وتمكين القوى العاملة للأشخاص ذوي الإعاقة للعمل في القطاع الخاص.

3- قنوات طاقات للتوظيف: يتفرع منها عدد من البرامج كبرنامج معرض التوظيف الإلكتروني، مكاتب التوظيف، مراكز التأهيل والتوظيف، ومركز التوظيف عن بُعد، وجميع هذه البرامج تساعد في التواصل بين الراغبين في عمل وأصحاب الأعمال.

4- برنامج دعم العمل الحر: ويهدف إلى توفير الحماية الاجتماعية لممارسي العمل الحر من الجنسين، وذلك بمساهمة (هدف) بدفع نسبة من قيمة اشتراك التأمينات الاجتماعية نيابة عن ممارس العمل الحر المشترك في البرنامج، إذ يسهم هدف بمبلغ (540) ريالاً شهريًّا للسنة الأولى، في حين تكون مساهمة (هدف) للسنة الثانية (360) ريالاً شهريًّا، ومدة الدعم (24) شهراً. ومن أبرز الاشتراطات للحصول على الدعم: أن يكون المستفيد سعوديًّا، ولا يقلُّ عمر ممارس العمل الحر عن (18) سنة، ولديه وثيقة العمل الحر.

5- برنامج دعم أجر أيام غسيل الكلى: يهدف هذا البرنامج إلى تحفيز القطاع الخاص على توظيف مرضى الفشل الكلوي واستمرارهم في الأعمال التي التحقوا بها بما يحقق الاستقرار الوظيفي لهم. ولتحقيق الهدف المنشود يقوم صندوق الموارد البشرية (هدف) بتعويض منشآت القطاع الخاص عن أجر أيام الإجازة التي يأخذها الموظفون للقيام بالغسيل الكلوي[40].

كما يوجد برامج أخرى تقع تحت مظلة برامج دعم التوظيف، منها: برنامج من الرعوية إلى التنموية لتوفير فرص عمل للمستفيدين من الجمعيات الخيرية والضمان الاجتماعي، وبرنامج دعم المعلمين والمعلمات، وبرنامج تأنيث المحلات النسائية، وبرنامج دعم التدريب المرتبط بالتوظيف في المعاهد غير الربحية، برنامج دعم عقود وظائف التشغيل والصيانة، برنامج الدعم الإضافي للأجور.

4– شبكات الأمان الاجتماعي:

تحتوي هذه الشبكات على عدد من البرامج التي لا يسهم فيها المستفيدون بدفع اشتراكات، ويمكن استعرض أبرز هذه البرامج كالتالي:

أ– برنامج حساب المواطن:

يهدف هذا البرنامج إلى حماية الأسر السعودية من الآثار المباشرة وغير المباشرة المتوقعة من الإصلاحات الاقتصادية المختلفة، والتخفيف من العبء الإضافي الذي قد يطرأ عن تلك الإصلاحات على بعض فئات المجتمع. إذ يعمل هذا البرنامج على رفع مستوى كفاءة الدعم الحكومي الموجه للمستفيدين بجانب تشجيع الاستهلاك الرشيد وذلك كالتالي:

- رفع مستوى كفاءة الدعم الحكومي الموجه للفئات المستحقة له: وفقاً لهذا البرنامج فإنه يتمُّ إعادة توجيه الدعم الحكومي بالشكل الذي يجعله مُركّزاً على الفئات الأكثر استحقاقاً، وذلك بهدف رفع مستوى كفاءة الدعم الحكومي الموجه.

- ترشيد الاستهلاك: يعمل هذا البرنامج على تشجيع الاستهلاك المعتدل بالشكل الذي لا يؤدِّي إلى هدر الموارد، أيضاً يعمل حساب المواطن على تحقيق العدالة الاجتماعية؛ وذلك عن طريق إعادة توجيه المنافع الحكومية لتلبية احتياجات المواطنين، كما يضمن هذا البرنامج الاستخدام الأمثل للمقدرات الوطنية واستدامتها للأجيال المتعاقبة دون التأثير على حاجة المستفيدين.

ونستخلص مما سبق: أن برنامج حساب المواطن يهدف بالدرجة الأولى إلى تخفيف الآثار الاقتصادية على الأسر السعودية، والناتجة عن تعديل أسعار منتجات الطاقة والمياه، وضريبة القيمة المضافة على مجموعة الأغذية والمشروبات، وتطبيق المقابل المادي على الوافدين. والمستفيدون من برنامج حساب المواطن:

- حاملو الجنسية السعودية.

- حاملو بطاقات التنقل.

- التابعون غير السعوديين ممن تربطهم بالمتقدم صلة قرابة من الدرجة الأولى (غير السعودي المتزوج من سعودية، غير السعودية المتزوجة من سعودي، أولاد السعودية من زوجها غير السعودي).

ويتم وفقاً لهذا البرنامج إعادة توزيع الدعم لمستحقيه الفعليين من خلال صرف بدلات نقدية للأسر المؤهلة للاستحقاق عبر حوالات مصرفية. ويمكن استعراض مكونات مقدار الدعم المقدم من خلال حساب المواطن كالتالي:

- التغير في مستوى الإنفاق الشهري على البنزين والكهرباء، والذي يمثل الفرق في إجمالي الإنفاق على هذه المنتجات.

- التغير في مستوى الإنفاق الشهري على الأغذية والمشروبات نتيجة تطبيق ضريبة القيمة المضافة، إذ يحسب الأثر المباشر لضريبة القيمة المضافة ليكون مساوياً لـ 5% من معدل إنفاق

الأسر على مجموع الأغذية والمشروبات؛ ما عدا المنتجات المفروض عليها ضريبة السلع الانتقائية.

- التغير في مستوى الإنفاق الشهري على المنتجات الأخرى بشكل غير مباشر، ويمثل الزيادة في أسعار المنتجات الأخرى التي يتمُّ تمريرها إلى المستهلك من قِبَل قطاعي التجارة والصناعة جرَّاء ارتفاع مصروفاتها التشغيلية؛ إذ يتمُّ تقدير الزيادة في متوسط الإنفاق الشهري للأسر السعودية على سلة المستهلك؛ باستثناء إنفاقها على منتجات الطاقة، المياه، السلع التي تطبق عليها الضريبة الانتقائية، ومنتجات الرفاهية؛ وذلك نتيجة تعديل أسعار منتجات الطاقة وتطبيق المقابل المالي على الوافدين.

ب- برامج الدعم السكني:

تقدم الحكومة من خلال وزارة الإسكان أو صندوق التنمية العقاري الدعم السكني بمختلف أشكاله للمواطنين المستحقين له، ويمكن استعراض أبرزها كالتالي:

– مبادرة تحمل ضريبة القيمة المضافة للمسكن الأول:

تهدف هذه المبادرة بشكل أساسي إلى تقليل تكلفة امتلاك المسكن المناسب على المواطنين، إذ إنه وفقاً لهذه المبادرة سوف تتحمل وزارة الإسكان سداد ضريبة القيمة المضافة للمسكن الأول لكل مواطن أو مواطنة.

- نظام الرسوم على الأراضي البيضاء:

يهدف هذا النظام إلى المساهمة بشكل فعَّال في حل مشكلة الإسكان في المملكة، وذلك من خلال زيادة المعروض من الأراضي المطورة بالشكل الذي يؤدِّي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب، وتوفير الأراضي السكنية بأسعار مناسبة للمواطنين، وحماية المنافسة العادلة ومكافحة الاحتكارات في سوق العقار؛ إذ تنصُّ المادة الثالثة من نظام رسوم الأراضي البيضاء على أن «يفرض رسم سنوي على الأراضي البيضاء المملوكة لشخص أو أكثر من ذوي الصفة الطبيعية أو الصفة الاعتبارية غير الحكومية بنسبة 2.5% من قيمة الأرض. وتحدد اللائحة معايير تقدير قيمة

الأراضي والجهة التي تتولى ذلك، على أن تشمل المعايير موقع الأرض، واستخداماتها، ونظم البناء، ومعامل توفُّر الخدمات العامة فيها، ووصول المرافق العامة إليها».

كما أنه يتمُّ الاستفادة من مبالغ الرسوم والغرامات المتحصلة من هذا النظام لدعم مشروعات الإسكان كما نصَّت عليه المادة الحادية عشرة « تودع مبالغ الرسوم والغرامات المتحصلة في حساب خاص لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، يخصص للصرف على مشروعات الإسكان، وإيصال المرافق العامة إليها، وتوفير الخدمات العامة فيها».

– برنامج سكني:

قامت وزارة الإسكان بإطلاق هذا البرنامج في بداية عام 2017م وخصصت له (120) ألف وحدة سكنية، وذلك تسهيلاً على المواطنين لامتلاك مسكن. وتنوعت الوحدات السكنية المقدمة بين فيلا، دوبلكس، وشقة، ويحصل المستحقون للدعم السكني وفقاً لهذا البرنامج على نوعين من الدعم هما: دعم سعر الوحدة السكنية، ويكون عن طريق حصول المستحق للدعم السكني على وحدة سكنية مخفضة السعر، وقرض عقاري مدعوم الأرباح، وذلك عند الشراء عن طريق الممولين المعتمدين.

– برنامج القرض العقاري:

يستهدف هذا البرنامج تخفيض قوائم انتظار صندوق التنمية العقارية. ووفقاً لهذا البرنامج فإنه يتمُّ تمويل المستفيدين منه بالشراكة مع البنوك والمؤسسات التمويلية، ويقوم صندوق التنمية العقارية بسداد أرباح التمويل عن المستفيد بشكل كلي أو جزئي، ويتم تحديد الدعم حسب عدد أفراد الأسرة ومستوى الدخل والعمر، ويكون الدعم 100% لمن دخلهم (14000) ريال أو أقل، وذلك وفقاً لأنظمة الصندوق العقاري.

– مبادرة الدعم السكني للعسكريين في الخدمة (على رأس العمل):

تتيح هذه المبادرة تسهيل الحصول على سكن لمنسوبي القطاع العسكري، وذلك بتقديم قرض إضافي حسن يغطي ما نسبته 20% من قيمة العقار وبحد أقصى (140) ألف ريال، إضافةً

إلى تمويلهم عبر برنامج القرض العقاري من خلال الجهات التمويلية، وبمبلغ يصل إلى (500) ألف ريال لشراء وحدة سكنية أو البناء الذاتي.

ج- القروض الاجتماعية والإنتاجية:

يُقدِّم بنك التنمية الاجتماعية عدداً من البرامج تتضمن ما يلي:

- القروض الاجتماعية: وهي عبارة عن ثلاثة أنواع من القروض:

1- قرض الأسرة: ويمنح للأسر السعودية ذات الدخل المحدود، وذلك بهدف مساعدتهم على تحمل تكاليف وأعباء الحياة بالشكل الذي يسهم في الحفاظ على استقرار الأسر وثباتهم في وجه الأزمات.

2- قرض الزواج: ويهدف هذا القرض إلى تشجيع ومساعدة الشباب الذين يقل دخلهم الشهري عن (10000) ريال على الزواج.

3- قرض الترميم: يعد الهدف من هذا القرض تسهيل عمليات ترميم المنازل وإعادة بنائها.

- برنامج تمويل المشاريع (مسارات):

يهدف هذا البرنامج إلى تمكين الشباب والفتيات من الإسهام بدور مهم، وذلك عن طريق قيام بنك التنمية الاجتماعية بتمويل المشاريع الصغيرة والناشئة والتي يتبناها هؤلاء الشباب والفتيات. ويمكن تلخيص أهداف برنامج مسارات كالتالي:

1- تشجيع المواطنين المؤهلين للعمل بأنفسهم في منشآتهم.

2- المساهمة في توفير فرص العمل للمواطنين.

3- المساهمة في تعزيز دور المنشآت الصغيرة والناشئة في الاقتصاد الوطني.

4- تشجيع النشاط الاقتصادي في المناطق الأقل نموًّا.

5- الاستفادة من الميزات النسبية المتوفرة في المناطق التي ينشأ فيها المشروع.

ومن أبرز مسارات هذا البرنامج التالي:

1- مسار المشاريع الناشئة: يستهدف المشاريع الصغيرة والناشئة التي لا تتجاوز تكلفتها الاستثمارية (300) ألف ريال.

2- مسار الأسر المنتجة: يعمل على تشجيع الأسر المنتجة على مزاولة العمل الحر من المنزل، واستغلال المهارات في إيجاد مصدر دخل دائم.

3- برنامج الخريجين: ويهدف إلى استيعاب المؤهلين للعمل الحر من الأعداد المتزايدة من خريجي الجامعات والمعاهد الصحية، إذ يدعم تأسيسهم لمشاريع صغيرة أو ناشئة تتوافق مع خبراتهم وتخصصاتهم العلمية. ويغطي هذا البرنامج المشاريع التي لا تزيد تكلفتها الاستثمارية عن (8) مليون ريال، ويسهم بنك التنمية الاجتماعية بمبلغ (4) مليون ريال من التكلفة الاستثمارية للمشروع الواحد كحد أقصى.

4- مسار الأجرة العامة والخاصة والنقل: يهدف إلى دعم الأفراد السعوديين، وذلك عن طريق تقديم التمويل الفردي لهم للعمل على سيارات الأجرة والنقل المدرسي، شريطة أن يتولوا مزاولة هذا النشاط بأنفسهم ولحسابهم الخاص، إذ يكون الدعم لقروض الأجرة العامة (100000) ريال كحد أقصى، وقروض الأجرة الخاصة (150000) ريال كحد أقصى، وقروض النقل المدرسي (200000) ريال كحد أقصى.

5- مسار تمويل عربات البيع المتنقلة: ويهدف هذا المسار إلى دعم المواطنين من خلال افتتاح مشاريع متناهية الصغر في مجال العربات المتنقلة بحدود تمويل تصل إلى (250) ألف ريال.

6- مسار التميز: يهدف هذا المسار إلى تمويل المشاريع التي تزيد تكلفتها الاستثمارية عن (300) ألف ريال ولا تتجاوز (8) مليون ريال، وتتوفَّر فيها أحد معايير التميز التي يحددها بنك التنمية الاجتماعية، إذ إن البنك يمول هذا النوع من المشاريع حتى (4) مليون ريال.

7- مسار الاختراع: الهدف من هذا المسار دعم المخترعين والمبتكرين السعوديين وإعطاؤهم الفرصة لتقديم ابتكاراتهم في مكان لا ينافسهم غيرهم، إذ يصل تمويل هذا المسار إلى (4) مليون ريال كحد أعلى.

8- مسار «حل» تمويل مشاريع التوطين: يتضمن هذا المسار تقديم خدمات مالية وغير مالية لـ (12) نشاطاً من الأنشطة المستهدفة بالتوطين والتي انطلقت في مطلع عام 1440 هـ والموضحة في الشكل رقم (4- 25)، إذ يبدأ التمويل لهذه الأنشطة من (50000) ريال إلى (1000000) ريال، إضافةً إلى الخدمات غير المادية كالبرامج التدريبية والاستشارات المجانية.



المصدر: (الموقع الإلكتروني لبنك التنمية الاجتماعية، منتجاتنا، 2018).

شكل رقم (4–25): الأنشطة الرئيسية المستهدفة بالتوطين

9- برنامج الامتياز التجاري: يتيح للمواطنين المؤهلين فرصاً استثماريةً تتمتع بنسب نجاح عالية ومخاطر منخفضة، وذلك من خلال الاتفاق مع عدد من العلامات التجارية الوطنية والعالمية على منح حق الامتياز التجاري، وحفظ حقوق المانح الممنوح وفقاً للنظام التجاري بالمملكة، وتقديم ما يحتاجه الريادي.

10- برنامج إبراء الذمة: تمَّ إنشاء حساب لدى مصرف الراجحي للراغبين في إبراء ذممهم تجاه المال العام أو على سبيل الهبة أو الوقف؛ يديره ويشرف عليه بنك التنمية الاجتماعية، إذ إن الأموال التي يتمُّ إيداعها في هذا الحساب يتمُّ صرفها بالكامل على برنامج القروض الاجتماعية لذوي الدخل المحدود.

د– البرامج التعليمية:

1- مكافآت طلاب الجامعات: وتمثل مكافآت طلاب الجامعات إحدى صور الدعم المادي لطلاب وطالبات الدبلوم والبكالوريوس والدراسات العليا، إذ تصرف لجميع الطلاب والطالبات الذين لا يعملون في أي جهة حكومية، إضافةً لطلاب المنح الخارجية. ويختلف مقدار المكافأة حسب التخصص والمرحلة العلمية كالتالي:

- الأقسام العلمية للمرحلة الجامعية: مقدار المكافأة (1000) ريال شهريًّا.

- الأقسام الأدبية للمرحلة الجامعية: مقدار المكافأة (850) ريال شهريًّا.

- طلاب وطالبات الدراسات العليا: مقدار المكافأة (900) ريال شهريًّا.

وتستمر هذه المكافأة خلال فترة البرنامج المقرر للتخرج.

2- برامج المنح التعليمية: إذ إن هناك نوعين من برامج المنح التعليمية، وهما كالتالي:

- برنامج منح تعليمية للجامعات والكليات الأهلية المحلية: يستهدف هذا البرنامج الطلاب والطالبات المنتظمين في الجامعات والكليات الأهلية، إذ إن الدولة ممثلة في وزارة التعليم هي الجهة المخولة لتحمل تكلفة الدراسة في هذه الجامعات والكليات الأهلية.

- برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي: يهدف هذا البرنامج إلى ابتعاث الطلاب والطالبات السعوديين إلى أفضل الجامعات العالمية لمواصلة دراساتهم في جميع مراحل التعليم، وتقوم الحكومة السعودية ممثلةً في وزارة التعليم بالصرف على جميع المبتعثين والمبتعثات والذين هم تحت مظلة هذا البرنامج.

ع- برنامج الرعاية الصحية التأهيلية المنزلية:

يهدف هذا البرنامج إلى خدمة الأفراد ذوي الإعاقة في منازلهم وبين أسرهم. إذ إن هذا البرنامج يعمل على توفير خدمات صحية منزلية ميسرة وكريمة للمرضى، ويعزِّز مساهمة أسر المرضى في الإشراف عليهم ومتابعتهم بشكل يحفظ كرامتهم دون عناء، ويهتم هذا البرنامج بتوفير الأجهزة والمستلزمات الطبية المساعدة حسب الحالة المرضية، وتقديم الدعم والإسناد والتثقيف الصحي للمرضى وأسرهم على حدٍّ سواء.

هـ- برامج الرعاية الإيوائية: ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع كالتالي:

- برامج الطفولة والأيتام: تُعدُّ الإدارة العامة لرعاية الأيتام بوكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسر في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الجهة المسؤولة والمشرفة على كافة شؤون الأيتام ورعايتهم. إذ تهدف إلى وضع السياسات العامة لرعاية الأيتام ومن في حكمهم، والفئات

الاجتماعية ذات الظروف الخاصة من مجهولي الأبوين، وشمولهم بالرعاية والتربية والإصلاح من خلال الدور والمؤسسات الإيوائية، إذ تتولى هذه الدور والمؤسسات تقديم الرعاية الصحية والتعليمية والثقافية والتأهيلية والتنشئة الاجتماعية وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية السمحة.

وتعد دور الحضانة الاجتماعية من أولى مراحل رعاية الأيتام، وهي تابعة لوكالة الشؤون الاجتماعية. ومن أبرز أهداف هذه الدور:

1- توفير المناخ الاجتماعي والنفسي المناسب للأطفال من سن الميلاد إلى سن السادسة.

2- الإيواء الكامل بما يعوض الطفل قدر الإمكان عن غياب الأسرة الطبيعية، وذلك بتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية والترويحية المناسبة.

كما تهدف دور التربية الاجتماعية إلى إيواء الأطفال البنين والبنات الأيتام ومجهولي الأبوين ومن في حكمهم، وتهيئة البيئة المناسبة لهم لتكون الدار عائلاً بديلاً عن الأسرة الطبيعية. إذ إن هذه الدار هُيئت لاستقبال الأيتام ومن في حكمهم الذين بلغوا سن السادسة من العمر إلى سن الثانية عشرة للبنين، وبعد ذلك السن تستقبلهم مؤسسات التربية النموذجية حتى الانتهاء من دراستهم بالمدارس التابعة لوزارة التعليم، وبعد ذلك يتمُّ تهيئتهم للإقامة في المجتمع الخارجي أو إلحاقهم بعمل مناسب. أما الطالبات فتبقين في دور التربية الاجتماعية للبنات إلى أن يتمَّ إعدادهن لأن يصبحن ربات بيوت، وتكون المكافأة المالية الشهرية التي يحصل عليها الأيتام أو من في حكمهم كالتالي:

- المرحلة الابتدائية: (500) ريال شهريًّا.

- المرحلة المتوسطة: (700) ريال شهريًّا.

- المرحلة الثانوية: (900) ريال شهريًّا.

- المرحلة الجامعية: (1200) ريال شهريًّا.

رعاية الأحداث:

تعمل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية من خلال أنشطة وكالة الرعاية إلى تحقيق أسس التوجيه والإصلاح والتقويم والتأهيل الاجتماعي للأحداث المنحرفين والمُعرَّضين للانحراف من

الجنسين من خلال عدد من دور مؤسسات الرعاية وهم كالتالي:

1- دور التوجيه الاجتماعي: تعمل هذه الدور على تحقيق أسس التربية والتقويم والإصلاح للأحداث الخارجين عن سلطة أولياء أمورهم، أو المشردين نتيجة أوضاعهم الأسرية أو المهددين بالانحراف؛ والذين تتراوح أعمارهم بين سبع سنوات وثماني عشرة سنة، ويبلغ عدد هذه الدور (5).

2- دور الملاحظة الاجتماعية: تعمل هذه الدور على تحقيق أسس التوجيه الديني والرعاية الصحية والتربوية للأحداث الذين يحتجزون رهن التحقيق أو المحاكمة، أو الذين يقرِّر القاضي إبقاءهم في الدار لمن لا تقل أعمارهم عن (12) سنة ولا تتجاوز (18) سنة بهدف دراسة حالاتهم، ويبلغ عدد هذه الدور (17) داراً.

3- مؤسسة رعاية الفتيات: تهدف هذه المؤسسة إلى تحقيق أسس الرعاية والتقويم الاجتماعي وتقوية الوازع الديني، بجانب تحقيق الرعاية الصحية والتربوية والتدريبية والتعليمية للفتيات اللاتي يُحتجَزن رهن التحقيق أو المحاكمة، واللاتي يقرر القاضي بقاءهن في المؤسسة ممن تقلُّ أعمارهن عن (30) سنة.

رعاية المسنين: تقوم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة من خلال دور الرعاية الاجتماعية بتوفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين من الجنسين، ممن يحتاجون إلى رعاية وخدمات خاصة والذين لم يجدوا من يقوم على رعاية شؤونهم الخاصة، ويبلغ عدد هذه الدور (12) داراً. إذ تقدم هذه الدور عدداً من الخدمات للمسنين والمسنات من المواطنين، من أبرزها: الرعاية الاجتماعية، الطبية، المنزلية، والإعاشة.

كما أن هناك عدداً من برامج إعانة ذوي الإعاقة التي تقدمها المملكة لأصحاب الإعاقات، ومن أبرزها: برامج الإعانات المالية للمعاقين، برنامج إعانة السيارات، أيضاً يوجد برامج حماية اجتماعية تحت مظلة إعانات الضمان الاجتماعي، وبرامجه المساندة والتي توفرها حكومة المملكة للمستفيدين منها، ومن أبرزها:

- برنامج المساعدات النقدية لأجل الحقيبة والزي المدرسي.

- برنامج تسديد رسوم اختبارات القياس والتحصيل العلمي.

- برنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء.

- برنامج الفرش والتأثيث.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- إبراهيم، خليل اسماعيل (2007). الآثار الاقتصادية للضرائب في العراق خلال المدة (1985-2002م)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس والستون.

2- أبو العينين، سهير (2013). دور السياسات المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصر مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (742).

3- أبو الفتوح، يحيى (2014). الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، الرياض.

4- أبو حمد، رضا صاحب (2010). توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسات إسلامية معاصرة، العدد الأول، ص: 1-20.

5- أبو عيدة، محمد عمر، شعبان، عبد الحميد محمد (2009). تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة.

6- أحمد، جعفر، رفاك، زهرة (2015). تحليل ظاهرة النمو المستمر للنفقات العامة في العراق للمدة (1980-2012م)، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، العدد (20).

7- الإحصاءات الصحية العالمية (2009). منظمة الصحة العالمية، ص: 95.

8- الأفندي، محمد (2017). دالة السعادة في اقتصاد إسلامي: ثلاثية النمو الاقتصادي وعدالة التوزيع والسعادة الإنساني، مجلة الدراسات الاجتماعية (23) 4. ص: 85-112.

9- الببلاوي، حازم (1999). دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة.

10- البنداري، خالد (2010). دراسات تأثير التفاوت في توزيع الدخل على التنمية المستدامة في الدول العربية، ص: 1-63، (2570) 104، النهضة.

11- التقرير الإحصائي الشهري لأعداد الدارسين في الخارج. شهر رمضان، 1430هـ .

12- الجبالي، عبد الفتاح (2012). الإنفاق العام الاجتماعي ومشكلات تحديد الأولويات، جمهورية مصر العربية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام.

13- الجمل، هشام مصطفى (2006). دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

14- الحربي، نوال حجي، الخريف، رشود محمد (2014). البطالة في المملكة العربية السعودية: تطور معدلاتها وتباينها الجغرافي وخصائصها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، بحوث جغرافية، الجمعية الجغرافية السعودية.

15- الحلاق، سعيد سامي، العجلوني، محمد محمود (2016). النقود والبنوك والمصارف المركزية.

16- الدغيدي، مديحة (1980). النفقات العامة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ص: 60.

17- الربيعان، عبد الله، بانافع، وحيد (2019). دور مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعزيز إجمالي الناتج المحلي: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، ورقة علمية مقدمة في مؤتمر التنمية الإدارية في ضوء رؤية المملكة 2030 للفترة من 18-20 مارس 2019م.

18- السيد، زينب (2015). عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجاً، بحوث اقتصادية عربية، العدد الثامن، ص: 1-28.

19- الفارس، عبد الرازق (2001). الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

20- المحجوب، رفعت (1968). إعادة توزيع الدخل القومي خلال السياسة المالية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، دار النهضة العربية.

21- المسعودي، توفيق عباس (2010). دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق- دراسة تطبيقية) مجلة العلوم الاقتصادية، العدد السادس والعشرون، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء، العراق.

22- المغازي، أحمد فؤاد (2016). الإعالة في الوطن العربي، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام.

23- المنيف، ماجد عبد الله (2013). مبادئ الاقتصاد: التحليل الجزئي، الطبعة الرابعة، المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية.

24- المهدي، عادل (1999). نطاق الدين العام والنمو الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها.

25- المزروعي، علي (2012). أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990-2009م، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد الأول.

26- المحجوب، رفعت (1985). المالية العامة، النهضة العربية، القاهرة.

27- الشمري، مايح، كاظم، حيدر (2015). تحليل أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر دراسة للمدة من (2001-2011م) مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (12)، العدد الخامس والثلاثون، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

28- الزبيدي، عبد الباسط علي (2015). العدالة الضريبية: دراسة مقارنة، دار الكتب والوثائق القومية.

29- الدمرداش، محمود محمد (2016). اقتصاديات المالية العامة مع إشارة خاصة لتطوير النظام المالي في المملكة العربية السعودية، دار الإجادة للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

30- الخطيب، خالد، شامية، أحمد زهير (2007). أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، عمان.

31- النجار، سعيد (1973). تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت.

32- بانافع، وحيد، علي، عبد العزيز (2016). تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية 1969-2015م، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المجلد (57)، العدد الأول، الرياض، المملكة العربية السعودية.

33- بخاري، عبلة عبد الحميد، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النُّمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، www.faculty.mu.du.sa.

34- بريشي، عبد الكريم (2013). أطروحة دكتوراه: دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988-2011م.

35- بريقل، هاشمي (2014). البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع، مركز جيل البحث العلمي، العدد الثالث، ص: 149.

36- بكري، كامل (1995). الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

37- بلول، صابر (2009). السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (25)، العدد الأول، سوريا.

38- بوطيبة، فيصل أحمد (2016). العائد من الاستثمار في التعليم.

39- جالبيريث، جون كينيث، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع (2000). تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.

40- جمام، محمود (2010). أطروحة دكتوراه: النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، جامعة محمود منتوري، قسطنطينية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

41- حشيش، عادل أحمد (2006). أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.

42- حلوش، مهند أحمد (2004). اقتصاديات الصحة، الأردن، دار رؤى للنشر والتوزيع.

43- خليل، سامي (1980). مبادئ الاقتصاد الكلي، دولة الكويت، مؤسسة الصباح.

44- خليل، شذى (1\6\2017م). أسعار النفط منذ 1960م وتوقعات إلى 2025م، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

http://rawabetcenter.com/archives/48581.

45- خضر، جميل، غانم، مصطفى، المرسي، متولي (2013). البطالة: الأسباب والآثار، وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، إصدار خاص عن المجلة العربية للإدارة.

46- زكي، رمزي (1998). الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، المجلس الأعلى للثقافة والفنون، سلسلة عالم المعرفة رقم (226)، الكويت.

47- سكيك، أشرف خليل (2015). رسالة ماجستير: محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1995-2013م.

48- سلطاني، فيروز (2013). رسالة ماجستير: دور السياسة التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية: دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

49- شعيب، محمد عبد المنعم (2014). إدارة المستشفيات: منظور تطبيقي، الإدارة المعاصرة، نظم المعلومات، نظم اقتصاديات الصحة، نظم الإدارة الموقفية.

50- شحاته، عبد الله (2009). الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الإنفاق العام، جامعة القاهرة.

51- صغير، تركية (2015). رسالة ماجستير: سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة: 1990-2014م، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

52- عادل، عبد العظيم (2007). اقتصاديات الاستثمار: النظرية والمحددات، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

53- علي، عبد العزيز (2019). تطور الدين العام وأثره على النمو الاقتصادي في ضوء رؤية المملكة 2030، ورقة علمية مقدمة في مؤتمر التنمية الإدارية في ضوء رؤية المملكة 2030 للفترة من 18-20 مارس 2019م.

54- عبد البر، عبد الحميد (2001). تطور الدين العام الداخلي وعلاقته بالمتغيرات والتنمية في مصر والتنبؤ بنسبة الدين إلي الناتج المحلي في الفترة 2001-2020م، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة.

55- عبد الحميد، عفيف (2014). فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر.

56- عبد الفتاح، معتز بالله (1998). الوظيفة الاقتصادية للدولة: دراسة في الأصول والنظريات، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، القاهرة.

57- عبد الباقي، هشام حنضل (20/12/2011م). الفقر وتوزيع الدخل من منظور الاقتصاد الإسلامي: دراسة تطبيقية على مملكة البحرين، ورقة علمية مقدمة في المؤتمر العالمي

الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي قطر، http://conference.qfis.edu.qa.

58- عبد الكريم، البشير، وهيبة، سراج (2013). تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا 9 (11)، ص: 1-22.

59- عثمان، سعيد عبد العزيز (2000). النظم الضريبية: مدخل تحليلي مقارن، جمهورية مصر العربية، الدار الجامعية.

60- عثمان، سعيد عبد العزيز (2011). المالية العامة: مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية.

61- عدلي، سوزي ناشد (2006). المالية العامة: النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

62- عز الدين، أمينة عبد الله (2014). المالية العامة: أدواتها والسياسة المالية، الأكاديمية الحديثة بالمعادي، القاهرة.

63- عصفور، محمد شاكر (2008). أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

64- عطية، محمود رياض (1963). موجز في المالية العامة، دار المعارف، مصر.

65- علوان، قاسم نايف، الزياني، نجية ميلاد (2008). ضريبة القيمة المضافة: المفاهيم- القياس- التطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

66- عواد، فتحي أحمد (2013). اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

67- عواضة، حسن محمد (1983). المالية العامة دراسة مقارنة، دار الطليعة، بيروت.

68- علي، علي عبد القادر (2001). أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ص: 12.

69- علي، علي عبد القادر (2003). اقتصاديات الصحة، سلسلة دورية عن قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثاني والعشرون، الكويت، المعهد العربي للتخطيط.

70- عمارة، رانيا محمود (2015). المالية العامة: الإيرادات العامة.

71- عمر، علواني، أحمد، زرق (2016). رسالة ماجستير: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2014م، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.

72- كبداني، سيد أحمد (2013). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنةً بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

73- كمال الدين، بن عيسى، محمد، مراس. أثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر في الفترة من 2001م إلى 2014م، مؤتمر تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2014م، الجزائر.

74- مؤسسة الملك خالد الخيرية (2017). تحديد خط الفقر وحد الكفاية، وحدة تصميم السياسات.

75- مؤسسة الملك خالد الخيرية (2017). تطوير منظومة الدعم الحكومي في المملكة العربية السعودية: تحديد خط الفقر وحد الكفاية، وحدة تصميم السياسات.

76- مؤسسة الملك خالد الخيرية (2017). سياسات الإنفاق الاجتماعي وضرائب الاستهلاك، وحدة تصميم السياسات.

77- محمد، بن عزة (2015). رسالة: ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في

الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجاري، الجزائر.

78- محمود، بيداري (2014). العوامل المفسرة للإنفاق الحكومي في الاقتصادي الجزائري (1991-2010م) كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

79- منصور، أحمد (2007). عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

80- موسجريف، ريتشارد، موسيجريف، بيجي، ترجمة: محمد السباخي، كامل العاني (1992). المالية العامة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر، الرياض.

81- ناصر، زين العابدين (1974). علم المالية العامة: دراسة موجزة للمبادئ العامة لمالية الدولة والنظام الضريبي المصري، دار النهضة العربية، القاهرة.

82- وزارة التعليم العالي (2014). واقع الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في المملكة العربية السعودية للعام المالي 2013م.

83- ياسين، محمد نعيم (2014). مصارف الزكاة ومصارف المال العام: المقاصد والعلاقات، مجلة الشريعة والقانون، العدد الستون.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Ali, A. Y. (2005). Poverty Manual, Washington: World Bank.

2- Aldukheil, A. (2013). Saudi Government Revenues and Expenditures: A Financial Crisis in the Making, USA, Palgrave Macmillan.

3- Alia, A. (2001). Inequality in the access to education and poverty in Bangladesh, Stockholm: conference on Poverty, P. 1.

4- Alshahrani, M. & Alsadiq, M. (2014). Economic growth and . IMF Government spending in Saudi Arabia: an empirical investigation 143.working paper

5- Atkinson, A. (1970). On the measurement of inequality. Journal of economic theory, 2 (3), 244263.

6- Althunayan, T. (2010). Tax and Religion: Saudi Arabia Tax System in Dealing with the fragmented international Legal environment, .Springer, Berlin, Heidelberg

7- Banafea, W. & Ibnrubbian, A. (2018). Assessment of economic diversification in Saudi Arabia through nine development plans, OPEC . 42- 54.energy review, p

Ricardian Approach to Budget Deficits. 8- Barro, R. J. (1988). The Working Paper No. 2685 national bureau of economic research 1050 Massachusetts Avenue Cambridge.

Liberati, P. (2006a). Policy Impacts on Inequality: 9- Bellu, L. G. & Welfare Based Measures of Inequality - The Atkinson Index. USA: Food and Agriculture Organization of the United Nations.

Henrekson, M. (2011). Government Size and 10- Bergh, A. & Growth: A Survey and Interpretation of the Evidence, IFN Working Paper No. 858, 2011, Institute of Industrial Economics.

11- Buchanan, J. & Wagner, R. (1977). Democracy in Deficit: The Political Legacy of Lord Keynes (New York: Academic Press, Volume 8 In The Series).

Hollar, V. (2010). Equity and Fiscal Policy: The 12- Cubero, R. & Income Distribution Effects of Taxation and Social Spending in Central America, IMF Working Paper, IMF.

13- Cunningham, R. T. (1993). The Effects of Debt Burden on Economic Growth in Heavily Indebted Nations, Journal of Economic Development, pp. 115126.

14- Elmendorf, D. Mankiw, N. (1998). How Does Debt Affect The .Economy, Federal Reserve Board N http://Scholar.Harvard.Edu/Files/Mankiw/Files/Govdebt.Pdf.

Serven. L. (2008). Fiscal Redistribution 15- Goni, E. & Lopez, J. & and Income Inequality in Latin America, The World Bank Development Research Group, WB.

e mutabilità. Variabilità16- Gini, C. (1912).

17- Holtrop, M. (1963). Monetary policy in an open economy: Its objectives, Instruments, Limitations, and dilemmas, International Finance .section, Department of Economics, Princeton University

18- Irwin, D. & Sylla, R. (2010). Founding Choices American Economic Policy In The 1790s, A National Bureau of Economic Research Conference Report, University of Chicago Press. USA.

19- Jha, S. (1999). Fiscal Policy Income Distribution And Growth. EDRC, Report Series No. 67, Asian Development Bank.

Limam, I. (2007), Impact of Public Policies on 20- Laabas. B. & Poverty, Income Distribution and Growth. The Arab Planning Institute, Kuwait.

21- Lee, Y. & Gorden, R. (2005). Tax structure and economic 10271043.PP. ,5-6 89, N.. growth, Journal of Public Economics, Vol

22- Levenstein, A. (2005). Alexander Hamilton On Public Credit And A National Bank: An Economic And Constitutional Critique In October 21, 2005 Austrian Student Scholar's Conference November 2005.

23- Lewis, W. (1954). Economic development with unlimited manchester school, 22(2), 139191.labour. The supplies of

24- Lorenz, Max. (1905). Methods of Measuring the Concentration of Wealth. Publications of the American Statistical Association, 9 (70), 209219.

25- Li, W. and Sartre, P. (2004). Progressive Taxation and Long-Run Growth, American Economic Review 94, No.5: 17051716.

26- Li, W. and Sartre, P. (2001). Growth Effects of Progressive
Taxes, Working Paper 01-9, Richmond, VA: Federal Reserve Bank of
Richmond.

27- Mankiw, N. (2003). Macroeconomics, Fifth edition, Worth
.Publishers, New York: NY

28- Mcconnell, M. (2011). What Would Hamilton Do? Harvard Law
.Stanford.Edu/Wp-Schoolhttp://Law
Content/Uploads/Sites/Default/Files/Publication/260091/Doc/Slspublic/Mc
connellfinal2.Pdf.

Ramady, (2010). Saudi Arabian Economy: 29- Mohamed, A.
Policies, Achievements, and Challenges, Second Edition, Springer New
.York Dordrecht Heidelberg London

Mc30- Musgrave, R. (1976). Public finance in theory and practice,
Graw-Hill Book Company, NY.

31- Peter Lanjouw & Martin Ravallion, (1995). Poverty and
14151434.household size, The economic journal:

32- Perry, N. (2014), Debt And Deficits: Economic And Political
.Environment Institute, Colorado. USA Issues , Global Development And

33- Psacharopoulos, G. (1988). Education and development,
Research Observer, 3 (1), World Bank, P. 101.

34- Reinhart, C. & Rogoff, K. (2010). Growth in a Time of Debt.
American Economic Review: Papers & Proceedings, 100(2).
http://Dx.Doi.Org/10.1257/Aer.100.2.573.

35- Roine, J. J. Vlachos, and D. Waldenström, (2009). The Long-Run Determinants of Inequality: What We Can Learn From Top Income Data, Journal of Public Economics, Vol. 92, Nos. 1–2, pp. 366–87.

Labour 36- Roed, K. & Strom, S. (2002). Progressive Taxes and the Market: Is the Trade-Off between Equality and Efficiency Inevitable? Journal of Economic Surveys, Vol. 16, pp. 77110, 2002.

37- Salsman, M. (2017). The Political Economy Of Public Debt: Edwar Elgar, UK.Three Centuries Of Theory And Evidence,

38- Theocarakis, N. J. (2014). The History of The Political Economy –4th ESHET Latin America Conference, Belo Horizonte . Inof Public Debt 19-21), Retrieved 15/1/2016 FromBrazil(PP. Https://Varoufakis.Files.Wordpress.Com/2014/11/Eshet_Brazil_Polecon_Public_Debt.Pdf.

39- Theil, H. (1972). Statistical Decomposition Analysis; with 04; HA33,. applications in the Social and Administrative Sciences (No T4.).

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

1- موقع الهيئة العامة للزكاة والدخل، بتاريخ 4\7\2018م، الأنظمة واللوائح، الأهداف والمهام:

https://www.gazt.gov.sa.

2- موقع الهيئة العامة للإحصاء (2017)، مسح الخصائص السكانية:

https://www.stats.gov.sa/ar/5655.

3- موقع الهيئة العامة للإحصاء (2013)، مسح إنفاق ودخل الأسرة:

https://www.stats.gov.sa/ar/374.

4- موقع الهيئة العامة للإحصاء (2017)، مسح التعليم والتدريب،

https://www.stats.gov.sa/ar/903

5- موقع البنك الدولي (28\7\2018م). بيانات نسبة الإعالة العمرية:

https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.DPND?view=chart

6- موقع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، أنظمة التأمينات: نظام ساند،

http://www.gosi.gov.sa/portal/web/guest/ui.

7- موقع المؤسسة العامة للتقاعد، أنظمة التقاعد:

http://www.pension.gov.sa/PensionRules/Pages/default.aspx.

8- موقع بنك التنمية الاجتماعية، منتجاتنا:

https://www.sdb.gov.sa/ar-sa/our-products/etisalat.

9- موقع حساب المواطن، السياسات: ضوابط الدعم المقدم من خلال برنامج حساب المواطن:

https://portal.ca.gov.sa/policies.

10- موقع رؤية المملكة العربية السعودية 2030،

http://vision2030.gov.sa.

11- موقع صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف):

https://www.hrdf.org.sa/Program/145.

12- موقع ضريبة القيمة المضافة (2\11\2017م). دليل ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية. النسخة الأولى:

https://www.vat.gov.sa/sites/default/files/2017-11-2/VAT_Manual_Arabic_16_Nov.pdf.

13- موقع طاقات (7\11\2017م). البوابة الوطنية للعمل، البرامج: حافز البحث عن عمل:

https://www.taqat.sa/web/guest/hafiz-searching-for-employment.

14- موقع وزارة المالية (5\7\2018م). التقارير الإحصائية: الإيرادات الفعلية،

https://www.mof.gov.sa/Statistical_Reports/Pages/default.aspx.

15- موقع وزارة المالية (2017). تقارير مالية، بيان الميزانية العامة لعام 2017م:

https://www.mof.gov.sa/financialreport/budget2017/Documents/The_National_Budget_Ar.pdf.

16- موقع وزارة المالية (2018). تقارير مالية، بيان الميزانية العامة 2018م:

https://www.mof.gov.sa/financialreport/budget2018/Pages/Statement.aspx.

17- موقع مجلس الضمان الصحي التعاوني، عن المجلس، النظام واللوائح:

https://www.cchi.gov.sa/AboutCCHI/Rules/Pages/default.aspx.

18- موقع وزارة التعليم، برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي المرحلة الثالثة 1436-1440هـ:

https://departments.moe.gov.sa/Scholarship/RelatedDepartments/KingSalmanScholarship/Pages/default.aspx.

19- موقع وزارة التعليم (29\7\2018م). الحياة في المملكة العربية السعودية، التعليم:

https://www.moe.gov.sa/ar/HighEducation/thingstoknow/Pages/Education.aspx.

20- موقع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (25\7\2018م). وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي،

https://mlsd.gov.sa/ar/about-daman.

21- موقع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، برنامج حماية الأجور:

https://mlsd.gov.sa/node/108808.

22- موقع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أنشطة وكالة الرعاية، الطفولة والأيتام:

https://mlsd.gov.sa/ar/services/618.

23- موقع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، برنامج نطاقات:

https://mlsd.gov.sa/ar/.

24- موقع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، المقابل المالي في رخص العمل:

https://mlsd.gov.sa/ar/decisions.

25- موقع وزارة الإسكان، البرامج والمبادرات:

https://housing.sa/ar.

26- موقع جامعة الملك سعود، المكافآت:

https://dar.ksu.edu.sa/ar/remuneration.

27- موقع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، آلية صرف المكافآت التقنية للبنين والمعاهد العليا التقنية للبنات:

https://www.tvtc.gov.sa/Arabic/Pages/c4.aspx.

المؤلفان في سطور

1- د. وحيد بن عبد الرحمن بانافع

المؤهل العلمي:

- دكتوراه في الاقتصاد: جامعة كنساس الحكومية بالولايات المتحدة الأمريكية عام 2012م.
- ماجستير في الاقتصاد: جامعة أوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية عام 2006م.
- بكالوريوس في الاقتصاد: جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية 2000م.

الوظيفة الحالية:

أستاذ الاقتصاد المشارك- قطاع الاقتصاد والميزانية- معهد الإدارة العامة.

اللجان العلمية:

- رئيس اللجنة الدائمة لقطاع الاقتصاد والميزانية بمعهد الإدارة العامة .
- عضو لجنة البحوث بمعهد الإدارة العامة .
- عضو فريق لتحديد الاحتياج على برامج معهد الإدارة بالتعاون مع AMA.
- عضو في فريق لإجراء دراسة استشارية لمراجعة وتطوير وإعادة بناء الهيكل والدليل التنظيمي لوزارة الصحة.

الأنشطة البحثية:

باللغة العربية:

- بحث بعنوان: «الأثر غير المتماثل لصدمات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية»، مجلة معهد الإدارة، 2016م.

- بحث بعنوان: «تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية 1969-2015م»، مجلة معهد الإدارة، 2016م.

- دراسة بعنوان: « برامج الإسكان في المملكة العربية السعودية: الواقع والمأمول»، دراسة ميدانية مقدمة لندوة الإسكان المقامة في معهد الإدارة العامة، دراسة ميدانية ضمن أعمال ندوة الإسكان التي نظَّمها معهد الإدارة العامة بالرياض، 2016م.

- دراسة ميدانية بعنوان: «فاعلية برامج الإسكان في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية»، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2017م.

- دراسة ميدانية بعنوان: «تحديات الإسكان في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المستفيدين والمستحقين لبرامج الدعم السكني: دراسة ميدانية»، الكويت، 2018م.

- بحث بعنوان: «دور مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعزيز إجمالي الناتج المحلي: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية»، مؤتمر التنمية الإدارية في ضوء رؤية 2030، 2019م.

باللغة الإنجليزية:

Endogenous structural breaks and the stability of the money demand function in Saudi Arabia, International Journal of economics and finance, USA, 2014.

Structural breaks and causality relationship between economic growth and energy consumption in Saudi Arabia, International Journal of energy

economics and policy, Turkey, 2014.

The effects of oil shocks on Saudi Arabia economy, Journal of energy and development, USA, 2016.

Military spending and economic growth in Israel and its Arab neighbours during a period of relative peace, 1988-2010, Canadian journal of peace and conflict, Canada, 2014.

Stock prices response to oil price increases and decreases: evidence from Saudi Arabia, IPPEAN: Conference Proceeding (Received the best paper award) USA, 2017.

Assessment of Economic Diversification in Saudi Arabia through Nine Development Plans, OPEC Energy Review, Austria, 2018.

2– أ. عبد العزيز عبد المجيد عبد العزيز علي

المؤهل العلمي:

- ماجستير في الاقتصاد- جامعة طنطا عام 2011م.

- بكالوريوس في الاقتصاد- شعبة الدراسات باللغة الإنجليزية- جامعة الإسكندرية عام 2001م.

الوظيفة الحالية:

عضو هيئة تدريب- قطاع الاقتصاد والميزانية- معهد الإدارة العامة.

اللجان العلمية:

- عضو اللجنة الدائمة لقطاع الاقتصاد والميزانية- معهد الإدارة العامة، خلال الفترة 2017-2018م.

- عضو لجنة المحتوى العلمي للتدريب عن بُعد (منصة إثرائي)، معهد الإدارة العامة.

الأنشطة البحثية:

- بحث بعنوان: «تطور الدَّين العام وأثره على النمو الاقتصادي في ضوء رؤية المملكة 2030»، مؤتمر التنمية الإدارية في ضوء رؤية 2030، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2019م.

- بحث بعنوان: «تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية 1969-2015م، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المجلد السابع والخمسون، العدد الأول، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2016م.

- بحث بعنوان: «دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية»، المؤتمر الدولي الثالث بعنوان: «مهنة المحاسبة والمراجعة وقضايا التنمية والإصلاح الاقتصادي».

نقابة التجاريين، شعبة مزاولي المهنة الحرة للمحاسبة والمراجعة، القاهرة: 22- 23 نوفمبر 2008م.

تم التصميم والإخراج الفني والطباعة في

الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة – 1442هـ

Notes

[1←]

المالية المحايدة والمالية الوظيفية: قَصَر الكلاسيك مضمون المنفعة المالية من الضرائب على الغرض المالي وحده، ورأوا أن الضرائب لا تؤثر على البنيان الاقتصادي، أي حياد دور الضريبة في الاقتصاد؛ ومن هنا سميت بالمالية المحايدة. ولكنّ الاقتصاديين المحدثين لا يُسلِّمون بفكرة حياد الضريبة، بل يستخدمونها كأداة للتأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (اقتصادية: في التأثير على الإنتاج، والاستهلاك. واجتماعية: من خلال إعادة التوزيع، ودعم منخفضي الدخول). وبالتالي؛ فالضرائب خرجت عن حيادها بعد أن تغيّر دور الدولة في الاقتصاد (من الدولة الحارسة إلى الدولة المتداخلة أو الوظيفية)، أي أصبح للضريبة، إلى جانب الغرض المالي، أغراض وظيفية اقتصادية واجتماعية وسياسية.

[2←]

درجت عادة بعض المؤلفين تقسيم السياسات الاقتصادية إلى: سياسات مالية، وسياسات نقدية فقط، في حين يضيف آخرون السياسة التجارية للسياسات الاقتصادية (انظر: نعمة الله نجيب إبراهيم، 2013، ص: 19)، وهو التقسيم الذي تبناه مُؤلِّفا هذا الكتاب.

[3←]

البائعون للسندات الحكومية هم البنوك التجارية وعملاؤهم.

[4←]

القاعدة النقدية يقصد بها: العملة النقدية (Currency) في يد أفراد المجتمع، يضاف إليها الاحتياطيات النقدية (Reserves) لدى البنوك.

[5←]

تأثر فكريًّا بنظريات نيوتن للكون.

[6←]

الطبيب الخاص للملك لويس الخامس عشر.

[7←]

قام ليونتيف (في العصر الحديث) بوضع جدول يبين العلاقات المتداخلة بين نواحي النشاط الصناعي، ويستخدم في عمليات التخطيط الاقتصادي، ويكشف أثر التغييرات في نشاطٍ قطاعيٍّ معين على باقي القطاعات، وبالتالي النشاط الاقتصادي ككل. وأوضح الحل الرياضي للجدول وميكانيكية النشاط الاقتصادي.

[8←]

نقلاً عن (زكي، 1998).

[9←]

المقصود بها: أن مضخة الماء يلزم وضع شيء من الماء فيها في البداية؛ حتى تستطيع أن تعمل وتسحب المياه.

[10←]

المعجل Accelerator: يقصد به تلك العملية التي بموجبها تؤدِّي التغيرات في الطلب على السلع الاستهلاكية إلى تغيرات بنسبة أكبر في الطلب على المعدات الإنتاجية المستخدمة في إنتاجها.

[11←]

والتي تهدف إلى تحقيق مبدأي الحماية لصناعتها المحلية، والجباية من خلال تحصيل رسوم على بعض السلع التي يتمُّ استيرادها.

[12←]

مصطلح الدومين: مأخوذ من اللغة الفرنسية ,domaine والتي تعني الممتلكات العامة.

[13←]

رأى جون ستيورات ميل أن الضرائب غير المباشرة هي تلك الضرائب التي يدفعها شخص ويتحملها شخص آخر.

[14←]

نسبة الضرائب حسب فئات الدخل، يوضح معامل التركيز الضريبة المتراكمة حسب فئات الدخل المختلفة قبل الضريبة، بينما منحنى لورنز يشير إلى الدخل بعد الضريبة.

[15←]

On A National Bank The Report On Public Credit (January, 1790), The Report (December, 1790), The Report On The Establishment Of A Mint (January, 1791), The Report On Manufactures (December, 1791), And The Final Report On Public Credit (January, 1795).

[16←]

خلال فترة رئاسة جيفرسون (1801-1809م) قلَّ الدين العام بما يقرب من الثلث، من (83) مليون دولار أمريكي (17٪ من الناتج المحلي الإجمالي) إلى (57) مليون دولار أمريكي (9٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، على الرغم من (12)$ مليون لشراء مقاطعة Louisiana لويزيانا من فرنسا في 1803م. وقد انخفضت الديون بـ (26) مليون دولار عن طريق توليد ما يقرب من (41) $ مليون في فوائض الميزانية خلال (8) سنوات، وقلَّ الإنفاق بـ 8٪، وزادت الإيرادات بـ 57٪. وفي أول خطاب تنصيبه (1801م) وعد جيفرسون بسداد كافة الديون بكل أمانة، وفي خطاب ولايته الثانية 1804م وعد باستدامة تحقيق فائض في الموازنة.

[17←]

استخدم Evans 1993م بيانات (19) دولة لاختبار التكافؤ الريكاردي، ونموذج Blanchard 1985م، ورُفضت فرضية ريكاردو، كما استخدم Bagliano 1994م بيانات 1960-1990م في المملكة المتحدة في فترات ما قبل الإعلان عن تغييرات في الضرائب والدخل، ورفضت أيضاً فرضية ريكاردو، وأكدت أن الاستهلاك يتمُّ تحفيزه بالدخل المتاح، والأثر مستمد من المكونات الدائمة وشبه الدائمة للإنفاق. كما استخدم(Barsky et. al, 1986) نموذج اللاستهلاك مع MPCالميل الحدي للاستهلاك، وجدوه أقرب إلى non Ricardian، إذ يتجاهل الأفراد الالتزامات الضريبية المستقبلية، في حين اختبر (Fuster-Perez, 1993) فرضية ريكاردو مقابل عدم تحققها باستخدام نموذج الاستهلاك في إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا، فرنسا، والمملكة المتحدة، ووجدوا أن المستهلكين يأخذون بعين الاعتبار قرارات المالية العامة.

[18←]
صفر يشير إلى تساوي مستوى الدخول، و $\frac{2(n-1)}{n}$ يشير إلى أن الدخل يتحصل عليه فرد واحد.

[19←]
للمزيد عن هذا المؤشر: راجع (Lorenz, 1905).

[20←]
المصدر: (عبد الكريم بريشي، 2014).

[21←]
للمزيد حول هذا المؤشر: راجع .(Gini, C. 1912Variabilità e mutabilità).

[22←]
للمزيد حول هذا المؤشر: راجع (Theil, H. 1972).

[23←]
للمزيد حول هذا المؤشر: ارجع إلى (Atkinson, 1970).

[24←]
المصدر: (البشير عبد الكريم و سراج وهيبة، 2013).

[25←]
للمزيد حول هذا المؤشر: ارجع إلى (Lewis, 1954).

[26←]
(الإحصاءات الصحية العالمية، 2009).

[27←]

تميزت تلك الفترة بانخفاض أسعار النفط باستثناء فترة أحداث الثورة الإيرانية في عام 1979-1980م، وبداية الحرب العراقية الإيرانية في الفترة من 1980م إلى 1981م؛ نتيجة انخفاض إجمالي إنتاج النفط من البلدين.

[28←]
يُقصَد بالإنفاق الاجتماعي: المصروفات والاستثمارات التي يتمُّ إنفاقها من قِبَل الدول على مجالات اجتماعية مختلفة؛ كالصحة، والسكن، والتعليم، والتنمية الاجتماعية.

[29←]
الهيئة العامة للزكاة والدخل، بتاريخ 4\7\2018م.

[30←]
مجموع الإيرادات الضريبية: يمثِّل الإيرادات من الضرائب على الدخل، والأرباح، والمكاسب الرأسمالية، والضرائب على السلع والخدمات، والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، وضرائب أخرى.

[31←]
إذ إن هذا النوع من السلع يُعدُّ من السلع الضرورية لفئات كبيرة من المجتمع، وبالتالي تكون مرونة الطلب السعرية منخفضةً عليها؛ مما يؤدِّي إلى زيادة الإيرادات المتحصلة منها.

[32←]
قامت الدراسة بتحويل البيانات السنوية لربع سنوية، وذلك لعدم توفُّر البيانات السنوية عن الدين العام في المملكة لفترات زمنية طويلة.

[33←]
لمزيد من التفاصيل حول برنامج المقابل المالي، راجع: موقع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

https://mlsd.gov.sa/ar/decisions.

[34←]
ينبثق صندوق رأس المال الجريء من مبادرة الاستثمار الجريء، وذلك لتحفيز القطاع الخاص من خلال تقديم المساعدة للمنشآت في مراحلها الأولى.

[35←]
استخدمت مؤسسة الملك خالد الخيرية أقرب بيانات إحصائية متاحة من الهيئة العامة للإحصاء المتمثلة بفئات الإنفاق من 30 % إلى 40%.

[36←]
تمَّ الحصول على بيانات نسب الإعالة في المملكة من البنك الدولي ما عدا عام 2017م، تمَّ الحصول عليها من الهيئة العامة للإحصاء نظراً لوجود اختلاف بين المصدرين، فبيانات البنك الدولي تشير إلى أن نسب الإعالة 39.7%؛ في حين تشير بيانات الهيئة إلى أن نسب الإعالة 38.8%.

[37←]

وفقاً للهيئة العامة للإحصاء فإن نسبة القيد الإجمالية تشير إلى المستوى العام للمشاركة في كل مرحلة تعليمية، ويتم قياسها بعدد الطلاب المسجلين في كل مرحلة تعليمية، ويعبر عنهم كنسبة مئوية من السكان في الفئة العمرية المخصصة لتلك المرحلة التعليمية. في حين تشير نسبة القيد المعدلة الصافية إلى مدى المشاركة في المرحلة التعليمية من السكان في فئة العمر المناظرة لتلك المرحلة.

[38←]

نظراً لعدم توفُّر بيانات عن معامل جيني للمملكة لعدد من السنوات، فقد تمَّ الاكتفاء بمعامل جيني للأعوام 2007، 2012م و 2013م في التحليل.

[39←]

لمزيد من التفصيل: ارجع إلى اللائحة التنفيذية لنظام الضمان الصحي التعاوني:

https://www.cchi.gov.sa/AboutCCHI/Rules/OList/Pages/default.aspx.

[40←]

لمزيد من المعلومات حول ضوابط الاستحقاق وآلية الدعم، راجع: موقع صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف):

.https://www.hrdf.org.sa/Program/145